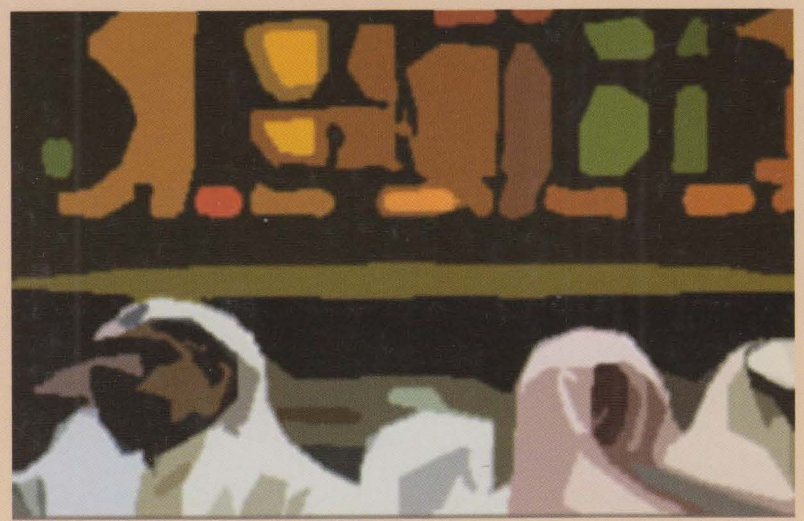
السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون





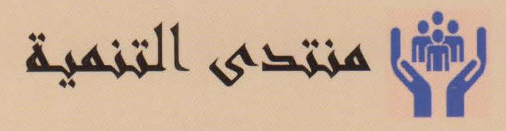


أحمد الديين
عبد المحسن هلال
حسن علي رضي
علي خليفة الكواري
خالد عثمان اليحيى
عمر هشام الشهابي
عبد العزيز محمد الدخيل
محمد بن طاهر آل إبراهيم

تنسيق وتحرير: علي خليفة الكواري



منتدى المعارف
alMaaref Forum



السياسات العامة والحاجة للإصلاح
في دول مجلس التعاون

السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون

أحمد الديين

حسن علي رضي

خالد عثمان اليحيى

عبد العزيز محمد الدخيل

عبد المحسن هلال

علي خليفة الكواري

عمر هشام الشهابي

محمد بن طاهر آل إبراهيم

تنسيق وتحرير: علي خليفة الكواري



منتدى المعارف

alMaaref Forum



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد منتدى المعارف

السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون/ أحمد الديين . . . [وآخرون.]؛ تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري.

٣٥١ ص.

ISBN 978-614-428-027-0

في أسفل صفحة العنوان: منتدى التنمية.

١ . السياسة الاقتصادية ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ٢ . بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ التنمية الاقتصادية. ٣. بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ الأحوال السياسية. أ. الديين، أحمد. ب. الكواري، علي خليفة (منسق ومحرر). ج. اللقاء الثالث والثلاثون لمنتدى التنمية، ٢٠١٢ (الدوحة).

330

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣



منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت

ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان

بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

المحتويات

القسم الثاني
الحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون

المشاركــون

ابتسام الكتبي	الإمارات
إبراهيم إسماعيل إبراهيم الياسي	الإمارات
إبراهيم عبد الرحمن الباكر	قطر
إبراهيم عبد العزيز البعيز	السعودية
إبراهيم نوح جاسم المطوع	قطر
أحمد الديين	الكويت
أحمد بن محمد الراسبي	عمان
أحمد حسن أحمد الحوسني	الإمارات
أحمد حميد الصيرفي	البحرين
أحمد ضيف	البحرين
أحمد عبد الملك	قطر
أحمد هاشم اليوشع	البحرين
آلاء عدنان العمر	الكويت
أميرة علي عامر	عمان
أنور جاسم الياسين	الكويت
بدر عثمان مال الله	الكويت

بهية الجشّي	البحرين
جابر سالم الحرمي	قطر
جاسم خالد السعدون	الكويت
جمال محمد فخرو	البحرين
جمعة بن صالح بن سالم الغيلاني	عمان
حاتم حمد الطائي	عمان
حامد الحمود العجلان	الكويت
حسن أحمد الزعابي	الإمارات
حسن عبد الرحيم السيد	قطر
حسن علي الأنصاري	قطر
حسن علي رضي	البحرين
حمد بن عبد الله الريامي	عمان
خالد أحمد الديين	الكويت
خالد بن عثمان اليحيى	الإمارات
خالد بن الصافي الحريبي	عمان
خالد عادل الإبراهيم	الكويت
خلود علي إبراهيم	البحرين
خليفة هلال النعيمي	الإمارات
خليل بوهزاع	البحرين
رسول الجشي	البحرين
رضي الموسوي	البحرين
ريما الصبان	الإمارات

سامي عبد اللطيف النصف	الكويت
سعاد أحمد الجار الله	الكويت
سعد راشد المطوي المهندي	قطر
سعد عبد الله الزهراني	السعودية
سعيد بن ناصر المسكري	عمان
سليمان عبد الرزاق المطوع	الكويت
سهام علي أحمد	الكويت
السيد محسن مجيد العلوي	البحرين
شملان يوسف العيسى	الكويت
شيخة سيف الشامسي	الإمارات
ضحي مصبح ضحي الرشيدي	الإمارات
طالب علي	الإمارات
عامر ذياب التميمي	الكويت
عبد الجليل أحمد الغربللي	الكويت
عبد الجليل صالح النعيمي	البحرين
عبد الخالق عبد الله	الإمارات
عبد الرحمن الساعي	البحرين
عبد الرحمن عبد الحميد الحمود	الكويت
عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين	الإمارات
عبد العزيز عبد الرحمن الكمال	قطر
عبد العزيز عبد الله الجلال	السعودية
عبد العزيز محمد الدخيل	السعودية

عبد الله الصادق	البحرين
عبد الله جمعة الكبيسي	قطر
عبد الله محمد النيباري	الكويت
عبد الله ياسين بوحليقة	السعودية
عبد المالك خلف التميمي	الكويت
عبد المحسن تقي مظفر	الكويت
عبد المحسن هلال	السعودية
عبد الوهاب راشد الهارون	الكويت
عبد الله بن علي العليان	عمان
عبد الله سعيد بوملحة	السعودية
عبد الله فرحان المدهري	السعودية
عبيدلي يوسف العبيدلي	البحرين
علي أحمد السطان	السعودية
علي خليفة الكواري	قطر
علي موسى الموسى	الكويت
عمر ناجي التوني	قطر
عمر هشام الشهابي	البحرين
عيسى شاهين الغانم	قطر
فاطمة صقر الصقر	الكويت
فرج دهام السويدي	قطر
فلاح عبد الله المديرس	الكويت
فهد بن حسن البذال	الكويت

فوزية عباس الهاني	السعودية
قيس الأسطى	الكويت
ماضي عبد الله الخميس	الكويت
محسن العتيقي	المغرب
محمد بن أحمد الهاشم	السعودية
محمد بن صنيتان	السعودية
محمد بن طاهر آل إبراهيم	عمان
محمد جبر الكبيسي	قطر
محمد سالم الراشد	الكويت
محمد سالم المزروعي	الإمارات
محمد سعود عبد العزيز الدليمي	قطر
محمد صالح الكواري	قطر
محمد صالح المسفر	قطر
محمد عبد الله الركن	الإمارات
محمد عبد الله السيد الهاشمي	السعودية
محمد عبد الله حمد الحارثي	عمان
محمد غانم الرميحي	الكويت
محمد فهد القحطاني	قطر
محمد هلال الخليفي	قطر
مراد الحايكي	البحرين
مرزوق بشير بن مرزوق	قطر
مشاري عبد الرحمن الحمود	الكويت

مشاري عبد الله النعيم	السعودية
مشاعل ذياب العتيبي	السعودية
مشعل محمد السمحان	الكويت
مصطفى إسماعيل الزرعوني	الإمارات
المعتصم البهلاني	عمان
مناف المهندس	البحرين
منى عباس فضل	البحرين
موضي عبد العزيز الحمود	الكويت
نادية علي الشراح	الكويت
ناصر إبراهيم القعود	السعودية
ناصر جاسم عبد الله الصانع	الكويت
ندى عبد العزيز النافع	السعودية
هدى صالح الدخيل	الكويت
وديع أحمد كابلي	السعودية
وليد خالد الجري	الكويت
يعقوب محمد خليفة الحارثي	عمان
يوسف بن جاسم الدرويش	قطر
يوسف عبد الحميد الجاسم	الكويت
يوسف عبد الستار الميمني	السعودية

تقديـــم
الإصلاح ملح الأرض

علي خليفة الكواري(*)

الحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، ماسة وعاجلة لمواجهة أوجه الخلل المزمنة والمتفاقمة فيها. وقد كانت هذه الحاجة للإصلاح موضوع أوراق ومناقشات اللقاء السنوي الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية، وقد بينتها فصول كتابنا هذا **السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون.** كما تمّ التطرق إلى بعض أوجه تلك الحاجة للإصلاح بالتفصيل في **مقدمة** كتاب **الشعب يريد الإصلاح في قطر... أيضاً**[1]. **ومقدمة** كتاب **اقتلاع الجذور.** ولا داعي في هذا التقديم المقتضب أن نكرر أوجه الخلل المزمنة والمتفاقمة هذه أو الحاجة الماسة لإصلاحها.

ومن ينكر الحاجة للإصلاح في المنطقة، فإنما يتجاهل حق أهل المنطقة بأجيالهم المتعاقبة في حياة كريمة ومستقبل آمن، ويضع نفسه ضد سنن الكون؛ فالإصلاح مطلوب في كل مكان وزمان. والإصلاح ملح الأرض، إن فسد فسدت الأرض وتخلّف المجتمع، وهو السبيل إلى الرقي والنماء والأمان في كل مجتمع ودولة. وغنيّ عن القول إن القيام بالإصلاح يتطلب بالضرورة تحديد أوجه الخلل وتشخيص عقبات التنمية الشاملة المستدامة؛ فالإصلاح ليس مجرد شعار أجوف وإنما هو مشروع وطني له شكل ومضمون يتمّ الاتفاق عليهما مجتمعياً.

(*) كاتب وباحث قطري، ومنسق اللقاء ومحرره.

(١) صدر هذا الكتاب عن منتدى المعارف، بيروت (٢٠١٢)، بالتعاون مع «قطريون من أجل الإصلاح».

وإذا كان من الجائز أن تكون هناك وجهات نظر حول مضمون الإصلاح وأولوياته ـ التي يجب تحديدها من خلال مشاركة سياسية فعالة في إطار حوار وطني جادّ ـ فإن ضرورة الإصلاح الجذري من الداخل في كل دولة من دول المنطقة لا يجوز الاختلاف حولها، بل يجب العمل على المستوى الرسمي والأهلي من أجل التوافق عليها وبدء عملية الإصلاح لمواجهتها قبل فوات الأوان.

وما يؤسف له حقاً أن الحاجة للإصلاح في المنطقة أمر مسكوت عنه إعلامياً ورسمياً، عربياً ودولياً، وأن هناك من يقول ـ اقتناعاً أو تملُّقاً ـ إن دول المنطقة قد قامت بالإصلاح مبكراً أو إنها لا تحتاج للقيام به طالما مستوى المعيشة فيها أعلى من بقية الدول العربية، حيث يتردد شعار «الشعب يريد. . .»؛ فنظم الحكم في المنطقة محميّة من قبل دول عظمى، و«مستقرة» بسبب «كون السلطة أكثر من مطلقة والمجتمع أكثر من عاجز»، ومستويات الدخول فيها مرتفعة بسبب تدفق عائدات تصدير النفط والغاز. والشعب فيها لديه قابلية تقليدية لقبول الحكم المطلق ولا ينتظر منه أن يرفع شعار «الشعب يريد. . .».

وإن تجرأت جماعة ورفعت ذلك الشعار أو ما يقاربه ولو على سبيل المجاز، فإن ترسانة السلطة، الناعمة منها والصلبة، تكون لها بالمرصاد من دون خوف من تأييد إعلامي خارجي لتحركات الداخل، فالخارج حليف والهدف المشترك هو بقاء الأوضاع في دول مجلس التعاون على ما هي عليه، بعيدة عن تحركات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية تشتد اليوم المطالبة بها في بقية الدول العربية.

ومن هنا، على الواعين المعنيين بالإصلاح من أبناء المنطقة باعتبارهم ضمير مجتمعهم، مهما قلّ عددهم وضعف تأثيرهم بسبب آليات الضبط السلطوي، أن يصدحوا بقول كلمة الحق ويتحملوا تبعاتها متواصين بالحق وبالصبر.

* * *

وقد جاءت أوراق ومناقشات اللقاء الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية المنعقد في الدوحة مطلع ٢٠١٢ الذي شارك فيه أكثر من ١٢٠ معنياً بالإصلاح من أهل المنطقة (انظر المشاركون في اللقاء)، لتدحض إنكار

الحاجة للإصلاح في المنطقة وتستنكر تجاهله وتؤكد الحاجة للانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، وإرساء ملكيات دستورية في دول المنطقة. كما شدّدت الأوراق والمناقشات على ضرورة إصلاح السياسات العامة لمواجهة أوجه الخلل المزمنة والمتفاقمة في المنطقة.

وهذه الأوراق والمناقشات هي موضوع كتابنا هذا الذي يمثّل حلقة في دعوة منتدى التنمية المتواصلة للإصلاح في دول المنطقة عبر ثلث قرن من الزمن. وربما نجد في أوراق ومناقشات اللقاء الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية هذا تنبيهاً لضرورة الانتقال من الدعوة إلى الإصلاح إلى المطالبة به سلمياً في كل دولة من دول المنطقة من قِبَل القوى الحية فيها.

فمنتدى التنمية منذ انطلاقه عام ١٩٧٩، ركّز على إبراز الحاجة للإصلاح بعد أن بينت دراسات المنتدى وحواراته أوجه الخلل، وقصور السياسات العامة في دول المنطقة عن معالجة مشكلات التنمية وتذليل عقباتها؛ فكان كتاب **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، أول موضوعات وإصدارات المنتدى؛ تلاه كتاب **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**؛ ثم كتاب **تربية اليُسر وتخلف التنمية**[٢]. واستمرت لقاءات المنتدى السنوية والندوات المتخصصة في تناول مختلف الموضوعات التي تتعلق بالتنمية في المنطقة، ونشر المنتدى الإصدارات حولها.

وفي اللقاء الخامس والعشرين عام ٢٠٠٤، توقف المنتدى عند ضرورة الخروج بمحصّلة لما تمّ تناوله في المنتدى على مدى ربع قرن، ومن ثم طرح مشروعاً للإصلاح الجذري من الداخل في مواجهة الجمود الرسمي وما كان يطرح من مشروعات خارجية. ونشر ذلك في كتاب **نحو إصلاح جذري من الداخل** عام ٢٠٠٤، من قبل دار قرطاس في الكويت.

وبذلك يأتي كتابنا هذا تتويجاً لجهود منتدى التنمية ونقلة لنشاطاته من الدعوة للإصلاح، إلى تعزيز المطالبة به في سياق مطالبات الشعوب العربية بالإصلاح عبر الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية.

وجدير بالذكر أن اللقاء الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية موضوع كتابنا هذا، هو استكمال للندوة التخصصية التي عقدت في دبي في حزيران/ يونيو

---

(٢) للمزيد من التفاصيل، انظر: <http://dr-alkuwari.net/developmentforem>.

٢٠١١، وتناولت «انعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على دول مجلس التعاون». وقد تمّ نشر ما تيسر من أوراق تلك الندوة في مجلة **المستقبل العربي**، وترجمت إلى الإنكليزية.

* * *

وقد تناول كتابنا هذا في **القسم الأول** منه، نماذج من السياسات العامة تمثلت في بحث «الفجوة بين تنمية رأس المال البشري والإصلاح المؤسسي» للدكتور خالد بن عثمان اليحيى وتعقيب الدكتور عبد العزيز محمد الدخيل. تلاه بحث «سياسات التوسع العقاري من منظور الخلل السكاني» للدكتور عمر هشام الشهابي.

وفي **القسم الثاني**، يعرض الكتاب حالات دراسية حول الحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون:

أولها: الحاجة للإصلاح في عُمان للدكتور محمد بن طاهر آل إبراهيم.

ثانيها: الحاجة للإصلاح في الكويت للأستاذ أحمد الديين.

ثالثها: الحاجة للإصلاح في المملكة العربية السعودية للدكتور عبد المحسن هلال.

رابعها: أحداث البحرين: الأزمة والمخرج للأستاذ حسن علي رضي.

وقد تمّ نشر جميع المداخلات التي تمّ طرحها عند مناقشة كل ورقة. كما تمّ ختام جلسات اللقاء، بمداخلات رئيسة حول أهمية وإمكانية الانتقال من الدعوة إلى الإصلاح إلى المطالبة به في دول المنطقة، قدمها كل من الأستاذ فهد البذال والدكتور محمد بن صنيتان والأستاذ يعقوب الحارثي.

وفي الفصل **الثامن**، من الكتاب، أضيفت ورقة منقحة لي حول «الحاجة للإصلاح في قطر» ـ تعذّر تقديمها في اللقاء بسبب ضيق الوقت ـ ، كي تكتمل الحالات الدراسية عن دول المنطقة. وقد تعذر كتابة ورقة حول الحاجة للإصلاح في الإمارات العربية المتحدة، وهي إلى جانب قطر أكثر الدول حاجة عاجلة لإصلاح الخلل السكاني المتفاقم فيهما بخاصة.

* * *

وفي الختام أتقدم بالشكر للزملاء الأعزاء الذين قدموا العون والمساندة في كل مرحلة من مراحل تنسيق اللقاء وتحرير الكتاب. وأخص المنسقة العامة لمنتدى التنمية د. ابتسام الكتبي بالشكر والتقدير لما قامت به من قيادة حكيمة وهادئة لهذه المرحلة، حيث نسّقت وأشرفت على أعمال الندوة التخصصية حول «انعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الدول الأعضاء في مجلس التعاون»؛ وتابعت اللقاء السنوي وهيأت الظروف لنجاحه. والشكر موصولٌ للزملاء الأعزاء أعضاء اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية لرعايتهم ومساندتهم القيّمة.

وأنا مدين لتجاوب الزملاء الباحثين أ. احمد الديين، أ. حسن علي رضي، د. خالد اليحيى، د. عبد المحسن هلال، د. عمر الشهابي، ود. محمد بن طاهر آل إبراهيم على استجابتهم الكريمة وتحمّل كل منهم عناء كتابة بحث متميز موضوعي وجريء في مجالات مسكوت عنها في المنطقة؛ فلهم جميعاً مني الشكر والتقدير والعرفان. والشكر موصول للسيدات والسادة الكرام المشاركين في الاجتماع والذين كان لتعقيباتهم ومداخلاتهم فضل إغناء موضوعات اللقاء وإنضاجها.

كما أشكر الصديق الدكتور ربيع كسروان، رئيس منتدى المعارف في بيروت، على مساهمته في إجراء تحرير لغوي وفني للكتاب. . ونشره وتوزيعه.

والشكر والامتنان واجب ومستحق للسيدة نجاح سكرتيرة المنتدى ومحرّك نشاط المنتدى وذاكرته الحاضرة المتابعة المدققة.

وأخيراً وليس آخراً، أشكر زميلي الأستاذ محمد سيد عبد الله، على مساعدتي في تنظيم الاجتماع وتفريغ أشرطة المداخلات وطباعتها ومراجعة تحرير المخطوطة والعناية بها.

القسم الأول

نماذج من السياسات العامة

الفصل الأول

الفجوة بين تنمية رأس المال البشري والإصلاح المؤسسي
مدخل لسياسة وإدارة التنمية في دول مجلس التعاون

خالد بن عثمان اليحيى(*)

ملخص

لقد بذلت دول مجلس التعاون الكثير من الجهد خلال العقود الثلاثة الماضية

(*) الدكتور خالد بن عثمان اليحيى، خبير في استراتيجيات التنمية والإدارة المقارنة وزميل في جامعة هارفرد ورئيس برنامج الحوكمة والإدارة في جامعة أريزونا الأمريكية وكلية دبي للإدارة الحكومية. كان سابقاً باحثاً مشاركاً في مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفرد، وأستاذاً زائراً في كلية الإدارة بجامعة الدنمارك. يعمل أيضاً كمستشار في عدد من المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية، وعدد من المؤسسات الحكومية والخاصة في المملكة والخليج.

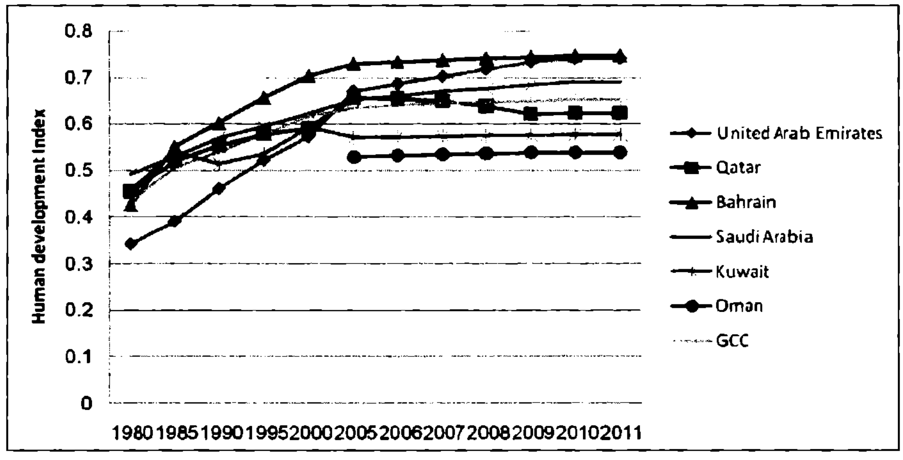
وقد نشرت أعماله في مطبوعات أكاديمية دولية وكتب، وله مقالات كثيرة في الصحف العربية والأجنبية. ألقى محاضرات في العديد من المؤتمرات والمنتديات في عدة دول ومنها الولايات المتحدة، ألمانيا، الدنمارك، إنكلترا، هولندا، أوكرانيا، سنغافورة، اليابان، تونس، مصر، الأردن، لبنان، إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وهو عضو في عدد من المنظمات المهنية كجمعية العلوم الإدارية والسياسية الأمريكية، جمعية الإدارة الأوروبية، وجمعية دراسات الشرق الأوسط. ويعمل د. اليحيى حالياً مع البنك الدولي وجامعة هارفرد لإعداد تقرير عن التنمية والتنافسية في الشرق الأوسط. وكان له دور بارز في العديد من الدراسات الدولية والإقليمية ومنها مشروعات حول «واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط»، و«أثر الثقة في صنع القرار» في دول مجلس التعاون والولايات المتحدة» و«أثر العولمة على الدول النامية» و«التفكير والتخطيط الاستراتيجي عند صنع القرار» و«دراسة مقارنة عن تمكين رأس المال البشري والاستفادة منه» في الإمارات العربية المتحدة وعُمان والمملكة العربية السعودية، ودراسة عن «نقل وإدارة المعرفة» في الخليج وكتاب بعنوان **إدارة وحوكمة المنشآت الخاصة والعلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص في المملكة** مع البروفيسور دون بابي في جامعة هارفرد. وهو حاصل على درجة الدكتوراه وشهادتي ماجستير في الإدارة والتنمية من الولايات المتحدة الأمريكية.

البريد الإلكتروني: <khalidoalyahya@gmail.com>.

على صعيد التنمية البشرية، خصوصاً الاستثمار في التعليم والتدريب، ما جعلها تُصنَّف ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية الجيدة، في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. انظر الشكلين الرقمين (١ ـ ١) و(١ ـ ٢). ولكن تظل مسيرة التنمية في دول الخليج غير متوازنة وتواجهها تحديات كبرى في مهمة التخطيط والإدارة الاستراتيجية للتنمية والوصول الى تنمية متوازنة ومستدامة.

الشكل الرقم (١ ـ ١)

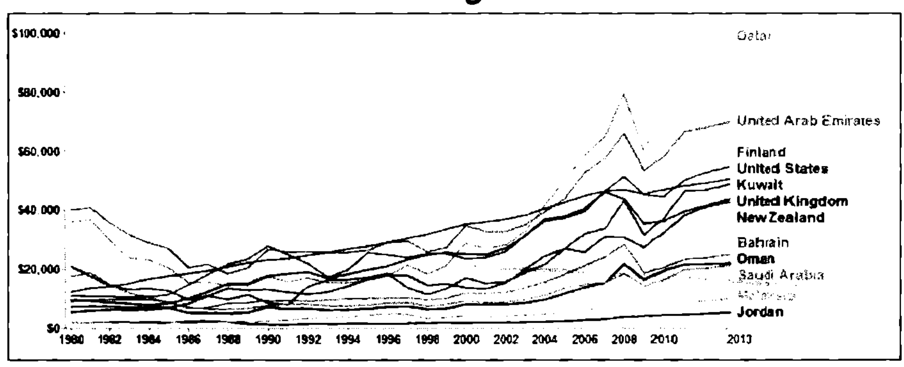
معدلات التنمية البشرية في الخليج



المصدر: United Nations Development Programme [UNDP], Human Development Index (HDI), <http://hdr.undp.org/en/statistics/data/>.

الشكل الرقم (١ ـ ٢)

معدلات الدخل (GDP per capita)

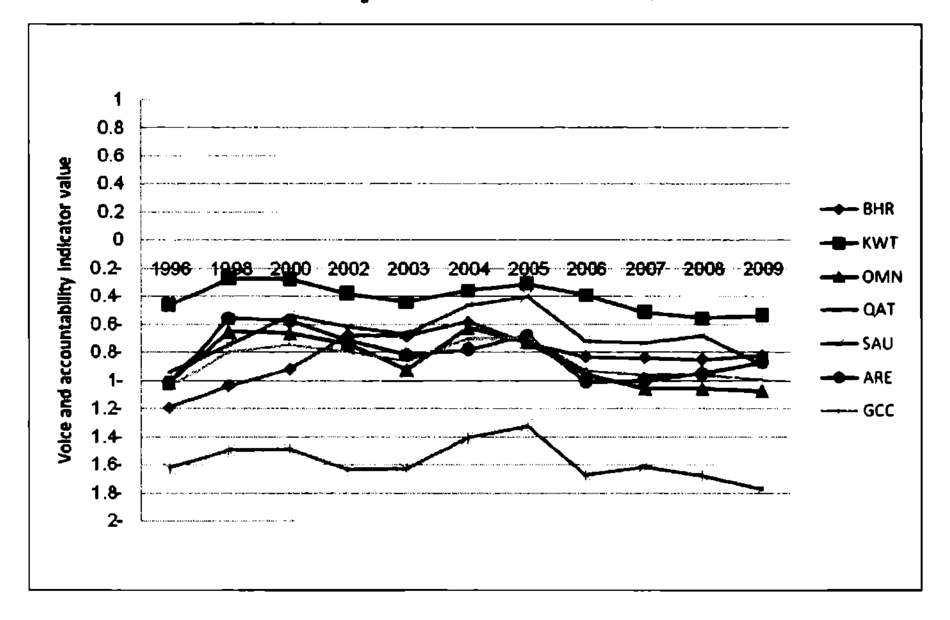


المصدر: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook.*

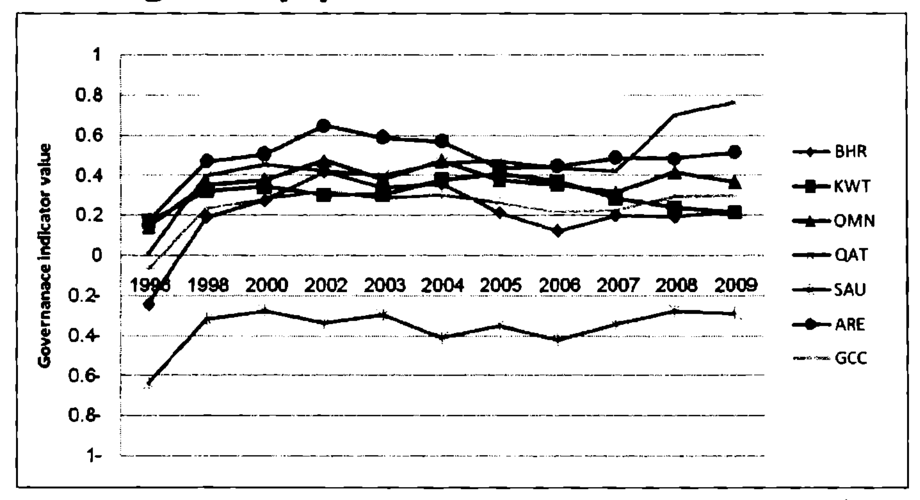
أحد أهم التحديات هو الضعف أو الفشل في تحفيز وتشغيل وتمكين الطاقات البشرية الوطنية المكتسبة (المعطّلة) والاستفادة منها في تنمية وإدارة مؤسسات الدولة والمجتمع. تفترض هذة الدراسة أن هذا الضعف هو نتاج إغفال وإهمال مستمر للفجوة المتزايدة بين تنمية موارد المعرفة الوطنية (رأس المال البشري) من جهة، والإصلاح المؤسسي (حوكمة الإدارة الحكومية خصوصاً أساليب صنع القرار وتقاسم السلطة والمساءلة وآليات توزيع الفرص والحوافز).

على الرغم من ارتفاع معدلات التنمية البشرية، بقي التحديث والإصلاح المؤسسي متخلفاً عن مسارات التنمية الأخرى ومن أهمها نمو رأس المال البشري والمعرفي لدى شعوب المنطقة منذ بداية خطط التنمية. انظر الشكل الرقم (١ ـ ٣)، والشكل الرقم (١ ـ ٤)، والشكل الرقم (١ ـ ٥).

الشكل الرقم (١ ـ ٣)
تدنّي معيار التعبير والمساءلة في الحكومة

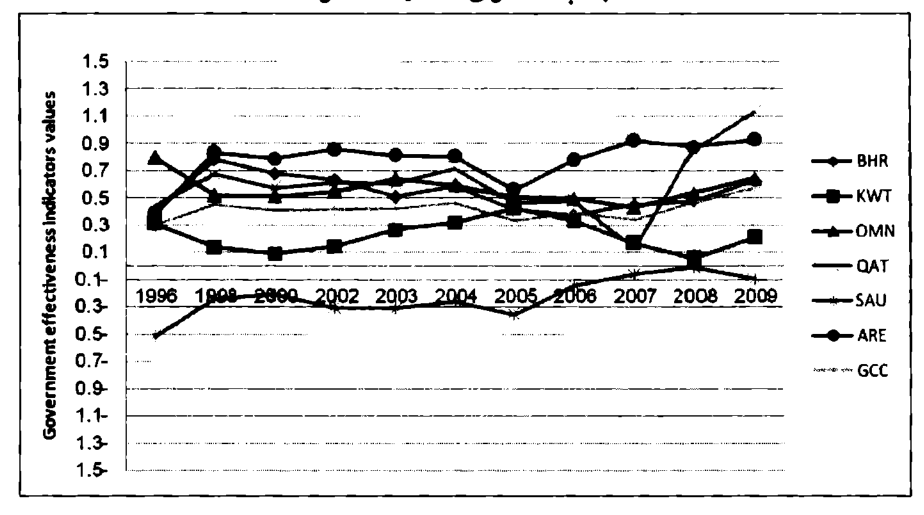


الشكل الرقم (١ ـ ٤)
بطء وجمود تطور الحوكمة والأداء المؤسسي في دول الخليج



المصدر: United Nations Development Programme [UNDP], Human Development Index (HDI), <http://hdr.undp.org/en/statistics/data/>.

الشكل الرقم (١ ـ ٥)
تذبذب مستوى فاعلية الحكومة



يعدّ هذا الخلل أحد أهم المداخل لفهم معضلة أداء سياسات وإدارة التنمية غير المتوازنة في أقطار الخليج. من هذا المدخل البحثي الذي يسلط

الضوء على وضع معايير الحوكمة والإدارة الحكومية نستشرف العديد من تناقضات واختلال التفكير والتخطيط لعملية التنمية المتبعة التي تركّز على الأجزاء المكملة للتنمية (المهارة الفردية والقدرات الفنية أو «التنمية الإدارية»)، وليس الأصول المحفزة (نوعية الأنظمة والسياسات والبيئة البنيوية)، ولذلك يصعب الوصول إلي التنمية المتوازنة والمستدامة من دون إصلاح الأجهزة والممارسات الإدارية والمؤسسية والتي يمكن اعتبارها تركة ثقيلة لتتلاءم مع متطلبات إدارة التنمية الحالية.

بالرغم من أهمية الإصلاح المؤسسي للتعامل مع هذه التركة البيروقراطية الثقيلة وتخلّفها، كما وصفها الدكتور أسامة عبد الرحمن في كتابة **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**[1]، يستمر الانشغال في مسألة ضعف الموارد البشرية والمعرفية الوطنية ومن ثم الاستمرار في ضخّ الاستثمارات المالية وفي تطويرها. يبدو ذلك واضحاً في عدد المؤتمرات والندوات التي عقدت في السنوات الخمس الأخيرة للمناقشة والجدل حول دور تنمية موارد رأس المال البشري (المعرفة ـ المهارات ـ القدرات) في أداء المؤسسات العامة والخاصة وكمطلب لخلق الوظائف وتوطين سوق العمل.

يسيطر على تلك المناقشات والجدل ثلاثة آراء معادة ومكررة: (١) الادعاء بوجود عجز في الموارد البشرية الوطنية المؤهلة، (٢) الحاجة إلى المزيد من الاستثمار في بناء المهارات والقدرات للقوة العاملة من خلال برامج تطوير المهارات الإدارية والقيادية والابتعاث، (٣) وأخيراً السعي إلى زيادة التوطين والإحلال الوظيفي لتقليل الاعتماد على التقنيات والمهارات الأجنبية ومعالجة أزمة البطالة.

وفي ما يتعلق بضعف أداء مؤسسات الحكومة والسوق وتضخيم الحاجة إلى الاعتماد على العمالة والخبرة الوافدة، غالباً ما يُلقى باللوم على قلة عدد المواطنين المؤهلين الذين يتميزون بالمهارة والحافز للاضطلاع بالوظائف في القطاعين العام والخاص وأدائها بشكل جيد. لذلك ركزت معظم الحلول لهذه المشكلة على زيادة عدد برامج تطوير مهارات الإدارة والقيادة لدى المواطنين

---

(١) أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، عالم المعرفة؛ ٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣).

والمنح الدراسية في الداخل والخارج؛ فمثلاً تمّ ابتعاث ما يقرب من ربع مليون طالب من دول الخليج إلى أفضل الجامعات في العالم في السنوات القليلة الماضية، معظمهم من السعودية، وتم زيادة عدد الجامعات في الخليج من قرابة العشرين جامعة في بداية التسعينيات إلى أكثر من ١٠٠ جامعة وكلية الآن.

ويعتقد مخططو التنمية الاقتصادية والمنفِّذون لبرامج التنمية والتطوير، أن هذه السياسات ستؤدي إلى تحسين أداء التنمية بشكل أوتوماتيكي نتيجةً للاستثمار في التعليم والتدريب والتحديث التقني. ويبقى التغيير الآخر الذي يعد أكثر صعوبة هو الإصلاح والتغيير المؤسسي المتكامل.

وبالرغم من هذا الاهتمام المستمر بتطوير موارد المعرفة البشرية، يعد مردود الاستثمار في التعليم والتدريب ضعيفاً في جميع أنحاء المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية. وما زالت الدراسات والتقارير عن أداء التنمية في المجتمعات الخليجية (في ما عدا معدلات النمو العائد إلى ارتفاع عائدات النفط) تظهر أن نتائج الاستثمار في التعليم والتدريب لا تزال محدودة في تحسين أداء المؤسسات الحكومية والاقتصاد بشكل عام. وهو أمر محير يبدو كاللغز: **لماذا لا يؤتي كل هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري ثماره؟ ولماذا لا يحقق النتائج المرجوّة في الوصول إلى تنمية حقيقية؟** يلقي الكثير من المحللين اللوم على عوامل كنوعية وجودة التعليم وبرامج التدريب أو عادات الكسل وانعدام الحافز الذاتي لدى أفراد المجتمع. مع أن هذه الأسباب وجيهة تمّ التطرق إليها في دراسات سابقة، لكن يغفل التفكير والتحليل السائد عوامل أخرى مهمة في كل من تشخيص وحل المشكلة.

أحد هذه العوامل هو كيفية إدارة وتمكين المعرفة وتحرير المواهب في مؤسساتنا ومجتمعنا من خلال التغيير والتطوير المؤسسي القادر على منح فرص حقيقية لهذه الموارد للمشاركة في إدارة التنمية. وتُظهِر هذه الدراسة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أن أحد الأسباب الرئيسة وراء النتائج غير المرضية للأداء التنموي ليس بالضرورة نقص المهارات والقدرات الوطنية خصوصاً في السنوات الأخيرة، ولكن في تضخم الطاقات المعطلة وغير المستَغَلَّة وانعدام المناخ الملائم والحوافز التي تضع تلك الطاقات في مكانها الصحيح، ما يتيح تفعيلها والاستفادة منها.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على بحث ميداني أجري على أكثر من ٧٠٠

موظف في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة. وأوضحت الدراسة أنه بالرغم من النمو المستمر في المهارات والقدرات الوطنية، فكثيراً ما يتم وضعها في المكان غير المناسب أو عدم تقديرها وتمكينها والاستفادة منها ـ وبحسب الدراسة تصل نسبة ضعف الاستفادة من الطاقات (Underemployment and Underutilization)، إلى ٤٩ في المئة في المملكة العربية السعودية و٤٦ في المئة في سلطنة عُمان و٤٥ في المئة في الإمارات العربية المتحدة، مقارنةً بـ ١٦ في المئة في الدول الأوروبية، كما هو مبيّن في الشكل الرقم (١ ـ ٧).

وتشير الدراسة إلى عدة أسباب وراء هذا الضعف في تحفيز وتمكين الموارد البشرية، منها قلّة فرص المشاركة في عملية صنع القرار وتداول السلطة الإدارية، وعدم وجود ثقافة قبول الآراء والأفكار الجديدة، وانتشار ظاهرة التحيز علي أسس القرابة والقَبَلية والجهوية عند توزيع المناصب القيادية والفرص والامتيازات الأخرى، إضافة إلى عدم التناسق بين الخبرة ومضمون الوظيفة، وبين مستوى المعرفة والسلطة الإدارية وضعف في سياسات تعيين وتفعيل دور الخريجين بشكل عادل بعد إتمامهم برامج التعليم وتطوير المهارات.

إضافة إلى كمية الوقت والمال الذي يتم إنفاقه على برامج بناء المهارات والقدرات، تظهر الدراسة أن تعيين الحاصلين على درجات علمية عالية في أماكن غير ملائمة لهم عادةً ما يصيبهم بشعور التهميش والإحباط والرغبة في الرحيل من العمل وترك الوظيفة. ويرى البعض أنه مع سيطرة العمالة الرخيصة على سوق العمل وتفضيلها من قبل الشركات وانشغال الحكومات بالاستثمارات الخارجية والأجنبية والتوسع الاقتصادي من خلال استهلاك الموارد غير المتجددة، فإنه لا توجد حوافز للمواطنين للاستثمار في بناء معارف إضافية أو بناء شركات تنافسية خاصة بهم.

وتبين نتائج هذه الدراسة، كما سيذكر لاحقاً، أن مستوى كفاءات وطموحات الموارد البشرية الخليجية قد تطورت بشكل متسارع مقارنة بقدرة مؤسسات الدولة البيروقراطية والبيئة الإدارية ورغبتها في التغيير والتكيف مع متطلبات اليد العاملة المتعلمة والمؤهلة. وتقترح الدراسة ما مفاده أن الانسجام بين المهارات/ الإمكانات التي اكتسبها المواطن والمواطنة، وفرص التمكين المتاحة لها هو مطلب أساسي لتنمية ونجاح كل من العامل

والمؤسسة والمجتمع ككل. ويتضح من التحليل أيضاً أنه من دون تحسين نظام الحوافز واستراتيجيات الاستفادة من المهارات والمواهب الوطنية، سوف تنعدم فعالية التعليم وتقلّ صلته بالأداء؛ فمن المعروف أنه إذا لم يتم التكامل بين بناء المعرفة والمهارة من جهة، وفرص تمكينها واستخدامها في إدارة وتسيير مؤسسات الاقتصاد والمجتمع من جهة أخرى، سيقلّ العائد من الاستثمار في تنمية المعرفة وتضيع فوائدها.

هنا تجدر الإشارة إلي ضعف أو انعدام التفكير والتخطيط الاستراتيجي عند صياغة السياسات العامة والتعجل في تطبيق برامج دعم مالي وتقني غالباً كردود فعل متسرعة، حيث يتم إهمال الأهمية الاستراتيجية للتطوير والإصلاح المؤسسي والاقتصادي الشامل والمتوازن. وحتى مع ظهور بعض المفردات الجديدة مؤخراً كإدارة ونقل المعرفة والتخطيط للجيل الجديد وتمكين المواهب، لم يتمّ تناول ومعالجة هذه الموضوعات بشكل جِدِّي وشامل.

وجدير بالذكر أن زيادة اندماج دول الخليج في النظام العالمي والسباق نحو التنافسية، يمثّلان اليوم تحديات وضغوطاً جديدة على هذه المجتمعات من أجل المزيد من التركيز على إدارة وتفعيل موارد المعرفة المحلية من خلال التفكير في تحول جوهري حول كيفية إعداد السياسات التنموية وإدارة مواردها. وربما تكون الأزمات الراهنة وبدء عودة الطلبة المبعوثين في الخارج والدارسين في الداخل، فرصة لإعادة النظر في أساليب تنمية وإدارة رأس المال البشري وسياسات توزيع الفرص وتنفيذ سلسلة من التدابير الاستراتيجية لتغيير أسلوبنا في التخطيط والتنفيذ وتركيز قدراتنا على هذه الإشكالية، وهي عملية يمكن من خلالها حلّ اللغز داخلياً بتكاتف وتعاون جميع الشرائح المعنية بالتنمية، وبشكل فيه نوع من التفكير الاستراتيجي والجاد مع الاعتماد على ما لدينا من القدرات الوطنية وتقليل الولع بالاستشارات والتحليلات والحلول المستوردة التي يغيب عن معظمها الفهم العميق لتعقيدات المشاكل المحلية.

مدخل عام: إشكالية تنمية وإدارة رأس المال البشري في مسيرة التنمية

لقد أثارت الأزمات السياسية والمؤسسية الأخيرة في عدد من الدول العربية الكثير من الجدل حول قدرات الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص النافذة على حد سواء، على تطوير ودمج وتمكين وإدارة رأس المال البشري والموارد المعرفية الوطنية بطريقة أكثر شمولية واستدامة. ومنذ زمن

طويل، ظلت مسألة الموارد البشرية والمعرفية وعلاقتها بالتنمية أحد الهموم الرئيسة لسياسة التنمية العامة في دول الخليج. ولطالما تمّ تشخيص مشكلة إدارة التنمية في المنطقة بالنقص المستمر في الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة، الأمر الذي أفضى تالياً الى الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة. واتسمت السياسات العامة لسد هذه الثغرة بالمناشدات العاجلة لزيادة الاستثمارات العامة والخاصة في برامج الإدارة والقيادة وتطوير المهارات من خلال التعليم الرسمي والتنفيذي، والتدريب المهني والإداري، أو من خلال تقديم المنح الدراسية الخارجية للمواطنين.

تتمثل الخطوة الأولى لتشخيص وفهم مشكلة أداء التنمية في إعادة تقويم الأساليب النظرية والعملية لتنمية القدرات والمعارف، بما فيها تنمية الموارد البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي. كما ذكر في **المقدمة**، فقد ركزت سياسات التنمية على تطوير الإمكانات المادية فحسب، وعلى تراكم وتحديث المهارات الفردية والجوانب التقنية لعملية التنمية. والأمر الغائب عن عملية إدارة التنمية هو الاهتمام الكافي بالجوانب والمقومات الرئيسة الأخرى المتعلقة بإصلاح هيكليات حوكمة المؤسسات وأساليب صنع السياسات؛ فكثيراً ما يتباهى كبار المخططين والمسؤولين في الحكومات بزيادة فرص عمل المواطنين في القطاع العام، وزيادة الإنفاق على تعليم القوى العاملة الوطنية وتدريبها، كإنجاز ومعيار لنجاح سياسات التنمية وأداء الحكومة. ويمثّل هذا الخلل في التوازن «أو الفجوة» ما بين مستوى تطوُّر الفرد من جهة، وتطوير المؤسسات التي تدير مسيرة التنمية وإصلاحها من جهة أخرى (بما في ذلك إجراءات زيادة المشاركة والتمثيل في اتخاذ القرارات، والتشارك في المعلومات، والشفافية، والملاءمة ما بين السلطة والكفاءة) يمثّل تحدّياً خطيراً يشلّ إدارة التنمية وربما يقضي على التنمية ذاتها[٢].

هناك ميل عام لاعتقاد مفاده أن الأمور الجيدة يجلب بعضها بعضاً، أي إن الاستثمار في الموارد البشرية واستيراد الابتكارات التقنية والمادية سيؤديان تلقائياً إلى التنمية. كما أدى هذا الاعتقاد البسيط والتخبط في التخطيط الناتج

(٢) انظر ورقة خالد اليحيى، المقدمة إلى: **الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربي** (مؤتمر) (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، وإدريس عزام، **مشكلات إدارة التنمية** (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٠).

منه الى عدم القيام بأي معالجة جدية لمشكلة تهميش وتعطيل الإمكانات والمهارات البشرية الوطنية المكتسبة، ودمجها في عملية صنع سياسات التنمية وإدارتها. كما أفضى هذا التصور الى تجاهل مدى أهمية إصلاح آليات صنع القرار وتوزيع الأدوار القيادية والفرص بهدف استيعاب وتمكين الكوادر البشرية المتنامية؛ فيبدو أن رؤى وآليات الإدارة والسياسة التقليدية الحالية لا تتناسب مع مهارات وطموحات الموارد الشابة الجديدة.

يمكن أن ينجم عن هذا الإهمال آثار سلبية، ملموسة وغير ملموسة، في أداء إدارة التنمية؛ فيمكن القول إنه إذا لم يكن هناك تناسق بين مستوى المعرفة وفرص تمكينها واستخدامها بالشكل المناسب في إدارة وتسيير مؤسسات المجتمع، فإن قيمة المعرفة تتآكل وتضيع. وكنتيجة منطقية لذلك، تتعرض المجتمعات لخسائر كبيرة لانعدام العائد على الاستثمار في التعليم والتأهيل، وانخفاض الإنتاجية والتحفيز والاحتفاظ بالمواهب. ولذا، ينبغي أن تركز سياسات وممارسات التنمية البشرية ليس على بناء المعرفة وتحديث المهارات فحسب، ولكن أيضاً على توفير فرص مشاركة وتمكين للكوادر الوطنية المؤهلة في عملية الإدارة والتغيير.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نقاط الخلل هذه، والى عمل تقويم منهجي لطبيعة ونماذج تمكين الموارد البشرية وكيفية الاستفادة منها في دول الخليج. وتركز الدراسة بالتحديد، على مشكلة الطاقات والمهارات المعطلة في مؤسسات القطاع العام في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات. وبالخصوص تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ ـ هل يوجد استخدام وتحفيز للموارد البشرية المؤهلة بالشكل المطلوب؟

٢ ـ ما هو حجم الطاقات المعطلة؟ وما مدى تأثيرهذا الضعف في الاستفادة والتشغيل؟

٣ ـ ما هي العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة؟

٤ ـ ما هي التأثيرات في الممارسة الإدارية ومستقبل التنمية؟

يجدر الإشارة هنا أنه مع كون الدراسة تمّت على مستوى الإدارة في البيروقراطية الحكومية ومؤسساتها (Institutional/Organizational Level)، إلا أنه

يمكن استشفاف وفهم مشكلة الطاقات المعطلة وأسبابها، نظرياً، على صعيد المجتمع بشكل عام. يمكن اعتبار البيروقراطية الحكومية فضاء يحوي شرائح وقيادات المجتمع المختلفة ويعطي انطباعاً عاماً عن طبيعة وآليات الحوكمة والإدارة في الدولة ككل؛ فيمكن الافتراض أنه إذا كانت الحوكمة الجيدة - بارتكازها على مفهوم المشاركة والتمكين والشفافية والمحاسبة في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والمالية - تحقق استخدامًا وأداء أفضل لقدراتٍ ومهارات وموارد المجتمع، فإن النظام الديمقراطي في الإدارة هو أكثر فاعلية في تخفيف مشكلة الطاقات المعطلة والموارد المهدورة بكل أشكالها، ومن ثم الاستفادة منها في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

أولاً: التشغيل والاستفادة من رأس المال البشري نظرياً وعملياً

قامت مجموعتان من الباحثين بدراسة ووضع مفهوم عام لضعف تشغيل الموارد البشرية (Underutilization)، حيث يميل علماء الاقتصاد إلى التركيز على (نقص التشغيل الموضوعي (Underemployment)) على صعيد سوق العمل المحلي. وهم يحددونه من حيث العائد على التعليم؛ وما إذا كانت تتم الاستفادة من الأفراد المهرة المؤهلين في أسواق العمل، ويركزون على الحالات التي يمارس فيها الموظفون وظائف لا تتناسب مع مستويات تعليمهم ومهاراتهم، أو البقاء لفترات طويلة خارج سوق التوظيف؛ ففي العقود الأخيرة، ادى الانشغال العام بتنمية الموارد البشرية إلى إثارة خوف بعض الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية من احتمال وجود مشكلة تتمثل بالمؤهلات والكفاءات الزائدة (Over-Education)؛ ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، ارتفع معدل العاملين الذين يكملون ١٣سنة أو أكثر في الدراسة من ٤٠ في المئة عام ١٩٧٠، إلى ٥٦ في المئة عام ١٩٨٠، وإلى ٧٠ في المئة في عام ١٩٩٥. وتم تناول هذه القضايا في عدة مؤلفات[٣].

(٣) Richard B. Freeman, *The Overeducated American* (New York: Academic Press, 1976); Lester C. Thurow, *Generating Inequality: Mechanisms of Distribution in the U.S. Economy* (New York: Basic Books, 1975); Russel W. Rumberger, *Overeducation in the U.S. Labour Market* (New York: Praeger, 1981); C. Alpin [et al.], «Over- and Undereducation in the UK Graduate Labour Market,» *Studies in Higher Education*, vol. 23, no. 1 (1998), and Lex Borghans and Andries de Grip, eds., *The Overeducated Worker?: The Economics of Skill Utilization* (Cheltenham, UK; Northampton, MA: E. Elgar, 2000).

ومن جهة أخرى، يركز علماء الاجتماع والإدارة والباحثون في مجال السلوك المؤسسي والديمقراطي عامة على ضعف الاستفادة من مجمل المعارف والمهارات والقدرات بسبب الممارسات الإدارية والتنظيمية، كما يركزون في تقويمهم على دراسة عدة حالات، منها شعور الأفراد بعدم الاستفادة من إمكاناتهم بشكل كامل.

وأشارت مجموعة من الباحثين أيضاً إلى التأثير السلبي لضعف الاستفادة من الكفاءات (الطاقات المعطلة) على سلوكيات العمل ونتائجه، كـ الرضى الوظيفي والتحفيز المعنوي والولاء للمؤسسة وسلوكيات المواطنة[٤].

كما لخصت بحوث أجريت مؤخراً الوجوه المتعددة لظاهرة الطاقات المعطلة بما في ذلك الحالات التالية:

- تشغيل الأفراد في وظائف لا تستفيد من مهاراتهم بالشكل الكافي.
- أو تعيينهم في مجالات خارج نطاق خبراتهم.
- التنافر بين محتوى العمل ومجال الخبرة.
- عدم وجود فرص للتمكين والمشاركة في إدارة وتسيير العمل.
- التنافر بين الكفاءة والسلطة.

وفي سياق هذا البحث، يمكن تعريف مصطلح (ضعف الاستفادة) بشكل موسَّع بأنه درجة التنافر أو عدم الانسجام بين معرفة الفرد ومهاراته وقدراته من ناحية، والفرص المتاحة لاستخدام هذه الإمكانات في عملية صنع القرار والاختيار من ناحية أخرى.

وحتى وقت قريب، كان معظم البحوث حول الطاقات المعطلة وضعف الاستفادة من الكفاءات البشرية مقتصراً على الخريجين الجدد الباحثين عن عمل في المؤسسات الخاصة بأوروبا والولايات المتحدة؛ فعلى سبيل المثال، وجد هيلر وزملاؤه أن متوسط ضعف الاستفادة من المهارات بين المديرين في القطاع الخاص بلغ ٢٠ في المئة في أوروبا (٢٨ في المئة في إسبانيا،

(٤) انظر ورقة خالد بن عثمان اليحيى، المقدمة إلى: **الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربي.**

و٢٢ في المئة في السويد، و١٩,٥ في المئة في ألمانيا، و١٧,٧ في المئة في فرنسا وهولندا) في عام ١٩٨٠[(٥)].

ثانياً: تشخيص مشكلة أداء تنمية الموارد البشرية وتمكينها في دول الخليج

في بدايات بناء الدولة الإدارية في دول مجلس التعاون، كان هناك إجماع عام بين قادة القطاع العام في هذه الدول والاستشاريين الاقتصاديين (مع غياب لخبراء الحوكمة والتنمية السياسية) في الوكالات الدولية كـ البنك الدولي والأمم المتحدة ومؤسسة فورد التي شاركت في عملية التخطيط للتنمية، حول أهمية الموارد البشرية في تحسين إمكانات وأداء الإدارة الحكومية القائمة على إدارة التنمية. وكان الحافز الأكبر لذلك هو نقص القوة العاملة المحلية الماهرة (نقص المهارات الوطنية) الذي شكّل تحدياً رئيساً في وجه تحديث وتنمية المجتمع، وأدى إلى اعتماد هذه الدول على العمالة والخبرات الوافدة[(٦)].

ونتيجة لذلك، ومنذ سبعينيات القرن العشرين، قامت حكومات مجلس التعاون باستثمارات سخية في نشاطات تطوير الإدارة، تهدف إلى تعزيز إمكاناتها الإدارية والتنظيمية والفنية. وفي مجال تطوير رأس المال البشري، شهدت القطاعات العامة في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات، تحسينات كبيرة من حيث المؤهلات الإضافية وزيادة في تراكم الخبرات نتيجة للبرامج الشاملة في تطوير الإدارة؛ ففي المملكة العربية السعودية مثلاً، التحق خلال سنة ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ أكثر من ٥٠,٠٠٠ إداريّ

---

(٥) Frank Heller [et al.], *Decisions in Organizations: A Three-country Comparative Study* (London; Newbury Park: Sage Publications, 1988); Daniel C. Feldman, «The Nature, Antecedents and Consequences of Underemployment,» *Journal of Management*, vol. 22, no. 3 (1996), pp. 385-407; Mark C. Bolino and Daniel C. Feldman «Increasing the Skill Utilization of Expatriates,» *Human Resources Management*, vol. 39, no. 4 (Winter 2000), pp. 367-379; Daniel C. Feldman and William H. Turnley, «Underemployment among Recent Business College Graduates,» *Journal of Organizational Behavior*, vol. 16, no. 6 (1995), pp. 691-706; Katherine S. Newman, *Declining Fortunes: The Withering of the American Dream* (New York: Basic Books, 1994), and Geoff Mason, «High Skills Utilization Under Mass Higher Education: Graduate Employment in Service Industries in Britain,» *Journal of Education and Work*, vol. 15, no. 4 (2002), pp. 427-456.

(٦) اليحيى، المصدر نفسه.

ببرامج التدريب أثناء العمل التي نظّمها معهد واحد للتنمية الإدارية، هو معهد الإدارة العامة. كما يقوم الكثير من الحكومات والمؤسسات العامة بإرسال موظفيها للتدريب خارج الدولة؛ فتمّ ابتعاث أكثر من ١٥٠,٠٠٠ طالبٍ وطالبة من السعودية فقط في السنوات الخمس الماضية إلى جامعات عريقة في دول أمريكية وأوروبية وآسيوية.

لقد أحدثت هذه السياسات والبرامج زيادة في مهارات وقدرات المواطنين في قطاعات عديدة، وزادت بشكل كبير من معدل نمو رأس المال البشري وتطلعاته (ولكنها بالتأكيد لم تسدّ النقص كاملاً في بعض الاختصاصات). وتظهر مقاييس التعليم والاقتصاد المعرفي للبنك الدولي إلى تحسّن ملحوظ في التحصيل المعرفي في السعودية وعمان والإمارات منذ بداية عملية القياس في ١٩٩٥، حيث قفزت السعودية ١٣ رتبة والإمارات ٥ رتب وعُمان ١٨ رتبة في الترتيب العالمي في عام ٢٠٠٩. انظر الجدولين الرقمين (١ ـ ١) و(١ ـ ٢).

الجدول الرقم (١ ـ ١)
توضيح ارتفاع معيار الاقتصاد المعرفي منذ عام ١٩٩٥

	معيار الاقتصاد المعرفي		
	٢٠٠٩	١٩٩٥	نسبة التحسن
العربية السعودية	٥,٣١	٥,٠٣	٠,٢٨
الإمارات العربية المتحدة	٦,٧٣	٦,٤٨	٠,٢٥
عُمان	٥,٣٦	٥,٢٥	٠,١١

الجدول الرقم (١ ـ ٢)
توضيح ارتفاع معيار التعليم منذ عام ١٩٩٥

	معيار التعليم		
	٢٠٠٩	١٩٩٥	نسبة التحسن
عُمان	٤,٤٧	٣,١٤	١,٣٣
العربية السعودية	٤,٨٩	٣,٩٣	٠,٩٦
الإمارات العربية المتحدة	٤,٩	٤,٢٧	٠,٦٣

المصدر: <http://info.worldbank.org/etools/kam2>.

على الرغم من هذه النتائج الجيدة؛ أشارت عدة تقارير حتى الآن إلى الزيادة الكبيرة في رأس المال البشري لم يكن له الأثر المتوقع على المخرجات الاقتصادية والأداء المؤسسي الكلّي؛ فعلى سبيل المثال، قام عدد من الباحثين بمراجعة الدراسات حول العلاقة بين زيادة موارد رأس المال البشري ومعدل النمو والتنمية في الدول العربية في الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠، وخلص الباحثون إلى أنه بالرغم من التحسن الظاهر في رأس المال البشري بالمنطقة، فإن معدل العائد والتأثير المرغوب فيه ما زال محدوداً، وقد يكون معدوماً في بعض الأحيان؛ في إشارة إلى عدم الترابط بين الاثنين. وعلى مستوى الإدارة العامة، أظهر عدد كبير من الدراسات نتائج مماثلة تكشف عدم تأثير الأداء الإداري، ولا سيما في القطاع العام، من تنمية الموارد البشرية[٧].

إن معظم السياسات والبرامج لم تتناول الفجوة المتزايدة بين تنمية الموارد البشرية والإصلاح والتغيير لنظام الحوكمة المؤسسية (كما تُوضّح مستوياتها في الأشكال الأرقام (١ ـ ٢)؛ (١ ـ ٣)، و(١ ـ ٤)) احتمال تفاقم

---

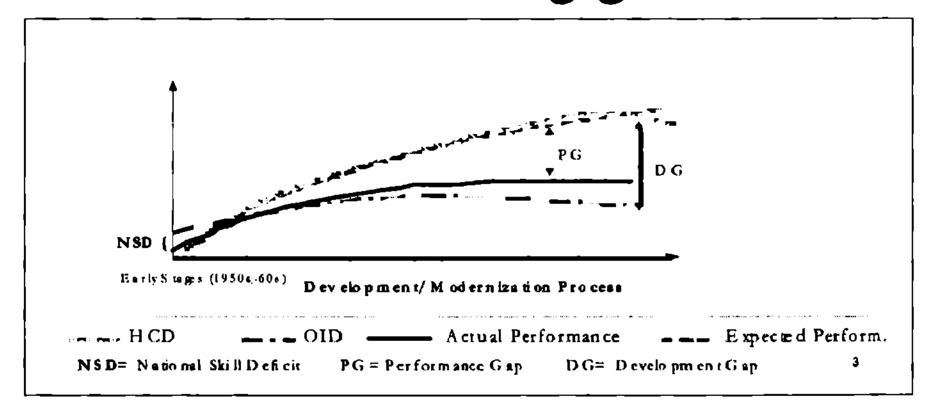
(٧) Lant Pritchett: «Where Has All the Education Gone?,» (Policy Research Working Paper, World Bank, Washington, DC, 1999), and «Has Education Had a Growth Payoff in the MENA Region?,» (Discussion Paper, World Bank, Washington DC, 1999); Ali Abdel Gadir Ali, «Building Human Capital for Economic Development in the Arab Countries,» (Egyptian Center for Economic Studies, 2002), <http://www.mafhoum.com/press4/115E19.pdf>; Jess Benhabib and Mark M. Spiegel, «The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Aggregate Cross-Country Data,» *Journal of Monetary Economics*, vol. 34, no. 2 (1994), pp. 143-173; Vinod Thomas, Yan Wang and Xibo Fan, «Measuring Education Inequality: Gini Coefficients for Education,» *World Bank Policy Research Working Paper*, no. 2525 (2000), <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm? abstract_id=258182>; United Nations Development Program [UNDP], *Arab Human Development Report 2002* (New York: UNDP, 2002); Samir Makdisi, Zeki Fattah and Imed Limam, «Determinants of Growth in Arab Countries,» <http://www.arab-api.org/jodep/products/delivery/wps0301.pdf>; G. Psacharopoulos, «Returns to Investment in Education: A Global Update,» *World Development*, vol. 22 (1994), pp. 1325-1343; Khalid Al-Yahya and Richard Vengroff, «Human Capital Utilization, Empowerment, and Organizational Effectiveness: Saudi Arabia in Comparative Perspective,» *Journal of Global Development Studies*, vol. 3 (2004), pp. 251-295; Khalid Al-Yahya: «Human Capital and Organizational Development,» paper presented at: *Human Resources and Development in the Gulf* (conference) (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies, 2009), and «Power-Influence in Decision-making, Competence Utilization, and Organizational Culture in Public Organizations: The Arab World in Comparative Perspective,» *Journal of Public Administration Research and Theory*, vol. 19, no. 2 (2009), pp. 385-407.

ظاهرة الطاقات المعطلة وعدم الاستفادة منها. وتبيِّن مراجعة سريعة لمعظم البحوث والنقاشات العامة الأخيرة، أن قضايا تنمية الموارد البشرية والتقنية لا تزال تشكل الهاجس الرئيس ـ إن لم تكن تشكل هوساً ـ للمسؤولين على حدّ سواء في المنطقة. لذلك أرى أن المشكلة في إدارة التنمية ليست بالضرورة نقص الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة بحسب الاعتقاد العام، بل إنها قد تكمن في تخلّف النظام المؤسسي وفشله في تشغيل وتمكين الموارد المؤهلة بالشكل الصحيح والمطلوب، ما يؤدي إلى حدوث فجوة بين مهارات الفرد وإمكانياته وتطلّعاته وفرص مشاركته في إدارة العمل القادر عليه، ومزاولة دوره كمواطن شريك في إدارة التنمية بشكل عام.

خلاصة هذا التحليل، وكما هو موضح في الشكل الرقم (١ ـ ٦)، هو أن العجز الكبير في الموارد البشرية والمعرفية في بداية الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تمّ تخفيفه في العقود الماضية (وليس ردمه تماماً) من خلال الاستثمارات الكبيرة في برامج تنمية الموارد البشرية والمعرفية كـ التدريب والابتعاث والتعليم ومكتسبات الفرد الذاتية. ولكن لم يصاحب عملية بناء رأس المال البشري هذه عملية جادة وعميقة لإصلاح وتطوير النظام المؤسسي. مع انعدام التوازن بين العمليتين، أصبح هنالك فجوة متراكمة في الأداء الفردي والجماعي التنموي في مجتمعات الخليج، ما أدى بدوره إلى فجوة في التنمية المستدامة. لذلك لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية من دون تهيئة وإصلاح الإطار السياسي والقيادي العام لإدارة التنمية.

الشكل الرقم (١ ـ ٦)

توضيح نهج عملية التنمية غير المتوازن



١ ـ آثار ظاهرة الطاقات المعطلة وضعف الاستفادة من الكفاءات البشرية

هناك كثير من الآثار السلبية المحتملة لضعف الاستفادة من الكفاءات البشرية على رضى الموظفين ومحفزاتهم، والتزامهم بمسؤوليتهم كمواطنين، ومواقفهم الأخرى تجاه الخدمة والمصلحة العامة؛ فقد تبين أن الموظفين ذوي التعليم والخبرة، والذين لم تتم الاستفادة من كفاءاتهم، يكونون أكثر استياءً وعزلة في العمل والمجتمع، وغالباً ما يتَّسمون بانخفاض المعنويات وارتفاع معدلات ترك الوظيفة، إضافة إلى قلّة الالتزام والرغبة في قبول وتنفيذ القرارات، وضعف الصحة النفسية والذهنية.

وتقول بعض الأبحاث، إن هناك آثاراً تمتد إلى سلوكيات المواطنة، إضافة إلى الشعور بالإحباط والتهميش والانهزامية في حال استمرار الفرد طاقة معطّلة لفترة طويلة؛ فقد وجد فيلدمان وبولينو أن ضعف وعدم الاستفادة من الكفاءات، يرتبط بانخفاض مستويات الأداء الوظيفي وسلوك المواطنة[٨]. وقد تكون هناك علاقة ضمنية سلبية بين التحصيل العلمي ونتائج الأداء الإيجابية، ما يؤدي إلى تدنّي النتائج الاجتماعية والاقتصادية من تنمية القوة العاملة.

وتشير الأبحاث المتعلقة بالجوانب النفسية إلى أن عدم التوافق بين النتائج الموعودة/ المتوقعة والفرص المتاحة، قد يؤديان إلى مشاعر سلبية تجاه الوظيفة والمؤسسة. ووجد لي (Lee) تأييداً للعلاقة بين الإخلال «بالعقد الاجتماعي النفسي» وقلة التشغيل الملحوظة، مشيراً إلى أن المشاعر والمواقف السلبية القوية تتكون لدى الموظفين عندما يحصلون باستمرار على وظائف تتطلب مهارات أدنى من مستوياتهم أو فرص أقل مما يستحقون[٩]. كما وجد تيرني وفيلدمان أن الإخلال بالعقد النفسي بين العامل وقيادة المؤسسة ارتبط بمحاولات الموظف لترك المؤسسة، إضافة إلى انخفاض ولائه لها وربما الوقوع في خروقات قانونية كـ الفساد[١٠]. لذلك، قد تؤدي ممارسات التهميش والإقصاء وقلّة التشغيل، إلى خسارة الالتزام والنزاهة،

---

(٨) Bolino and Feldman, «Increasing the Skill Utilization of Expatriates».

(٩) Chay Hoon Lee, «A Study of Underemployment Among Self-initiated Expatriates,» *Journal of World Business*, vol. 40, no. 2 (May 2005), pp. 172-187.

(١٠) Feldman and Turnley, «Underemployment among Recent Business College Graduates».

وارتفاع معدل هجرة الأفراد الأكفاء والشرفاء، لأنه من المحتمل أن يقوموا بمحاولة لتحرير أنفسهم من أوضاعهم[(١١)].

وقد لاحظت بعض الدراسات التي أجريت في الجامعات الخليجية ميولاً جديدة بين أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين العموميين إلى ترك وظائفهم في مؤسسات الخدمة العامة والتعليم التي يعملون بها والبحث عن وظيفة في أماكن أخرى، وهو ما يؤدي غالباً إلى ما يسمى بـ (هجرة، أو نزيف، العقول). وبسبب تزايد معدل هجرة الموظفين، تتكبد الحكومات (والمجتمعات أيضاً) خسائر كبيرة[(١٢)].

٢ ـ العوامل المؤسسية في تشغيل وتفعيل رأس المال البشري

إنّ تشغيل وتفعيل الموارد البشرية والمعرفية والاستفادة منها في تحسين الأداء، فهماً عميقاً لتركيبة العوامل المحفزة وبالتالي الأخذ في الاعتبار الأطر السياسية المناسبة للإصلاحات التنظيمية والمؤسسية للوصول إلى إدارة فاعلة للتنمية (وليس فقط في التنمية الإدارية من التطوير الإضافي للإمكانات البشرية والتقنية). تناقش هذه الدراسة آثار بعض جوانب الإصلاح والتطوير المؤسسي على تشغيل واستغلال الكفاءات والقدرات البشرية في عملية التنمية.

وتم تحديد هذه العوامل لأنها كثيراً ما تمثّل تحديات نظرية وعملية في إدارة المؤسسات الخليجية التي ترتكز دوماً على السلّم الهرمي والمركزية، والشكليات ومبدأ الأقدمية والولاء للأشخاص. وقد حظيت هذه العوامل

---

(١١) Peter Humphrys and Gordon E. O'Brien, «The Relationship between Skill Utilization: Professional Orientation and Job Satisfaction for Pharmacists,» *Journal of Occupational Psychology*, vol. 59, no. 4 (December 1986), pp. 315-326; Robert Karasek and Töres Theorel, *Healthy Work: Stress, Productivity, and the Reconstruction of Working Life* (New York: Basic Books, 1990); Beverly H. Burris, *No Room at the Top: Underemployment and Alienation in the Corporation*, foreword by Patricia Cayo Sexton (New York: Praeger, 1983); Bolino and Feldman, «Increasing the Skill Utilization of Expatriates»; Katherine S. Newman, *Declining Fortunes: The Withering of the American Dream* (New York: Basic Books, 1994), and Geoff Mason, «High Skills Utilization Under Mass Higher Education: Graduate Employment in Service Industries in Britain,» Journal of Education and Work, vol. 15, no. 4 (2002), pp. 427-456.

(١٢) Muntazar H. Hakim, «Job Satisfaction among Faculty Members,» *King Saudi University Journal: Educational Science*, vol. 2, no. 1 (1989), pp. 1-16, and M. Al-Meth'heb, «Faculty Turnover in Higher Educational Institutions,» *IPA Journal of Public Administration* (in Arabic), vol. 38, no. 3 (1998), pp. 1-50.

باهتمام طفيف في البحث المقارن الذي أُجري في المنطقة عن علاقة تنمية الفرد وتنمية النظام المؤسسي. إضافة إلى ذلك، فإن معظم الدراسات الخاصة بضعف الاستفادة من الكفاءات ركّز على وظائف القطاع الخاص التي تشغلها فئات معينة من الموظفين أو ضمن قطاعات صناعية محددة في الولايات المتحدة وأوروبا، مع اهتمام طفيف بطيف واسع من الوظائف والأعمال ضمن البيروقراطيات الضخمة للقطاع العام في الخليج.

ولاستكشاف المزيد من العوامل الممكنة التي قد تؤدي إلى ضعف الاستفادة من الكفاءات، طلب من المشاركين في هذه الدراسة تقويم مجموعة أسباب محتملة لظاهرة الطاقات المعطلة وضعف الاستفادة من كفاءاتهم. وتتعلق هذه العوامل بمسائل منها: المركزية في صنع القرار ومستوى المشاركة، والشفافية، وعدم قبول الأفكار الجديدة والانتقادات، والمحاباة والمحسوبية، وعدم العدل والإنصاف في معاملة الموظفين.

ثالثاً: طرق البحث وتحليل النتائج

تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من استبيان موحَّد ضم عيِّنة عشوائية من ٧٣٠ موظفاً من مؤسسات كبيرة بالقطاع العام في المملكة العربية السعودية (٣٩٠ موظفاً)؛ سلطنة عمان (١٥٠موظفاً)؛ والإمارات (١٩٠ موظفاً)، وفرق الحجم بين العينات (Sample Size)، جاء نتيجة عملية تؤخذ فيها العينات نسبياً لتعكس الحجم الأكبر للبيروقراطية والقوى العاملة في السعودية. وتشمل المؤسسات المشاركة هيئات مهنية مؤثرة في سياسات وإدارة التنمية مثل وزارات المالية والتخطيط، وشؤون الاقتصاد الوطني والتعليم والمعلومات والاتصالات والصحة العامة.

وتوفر البيروقراطية العامة في الخليج أرضية مناسبة، لاختبار فرضيات الدراسة لعدة أسباب: **أولاً**، يعمل في المؤسسات العامة حالياً معظم المواطنين (٧٠ ـ ٩٥ في المئة) في دول الخليج. ولذلك توفر البيروقراطية العامة في هذه البلدان مكاناً جيداً لفحص طبيعة وأسباب الطاقات المعطلة وضعف التشغيل. **ثانياً**، كما في كثير من الدول النامية والانتقالية، استثمرت عمان والسعودية والإمارات بسخاء في تطوير الموارد البشرية، وشهدت زيادة كبيرة في التحصيل العلمي والتدريب المهني خلال العقود الثلاثة الماضية؛ فيمكن أن يكون للدراسة انعكاسات مهمة بالنسبة إلى مؤسسات القطاع العام لتحسين أداء التنمية.

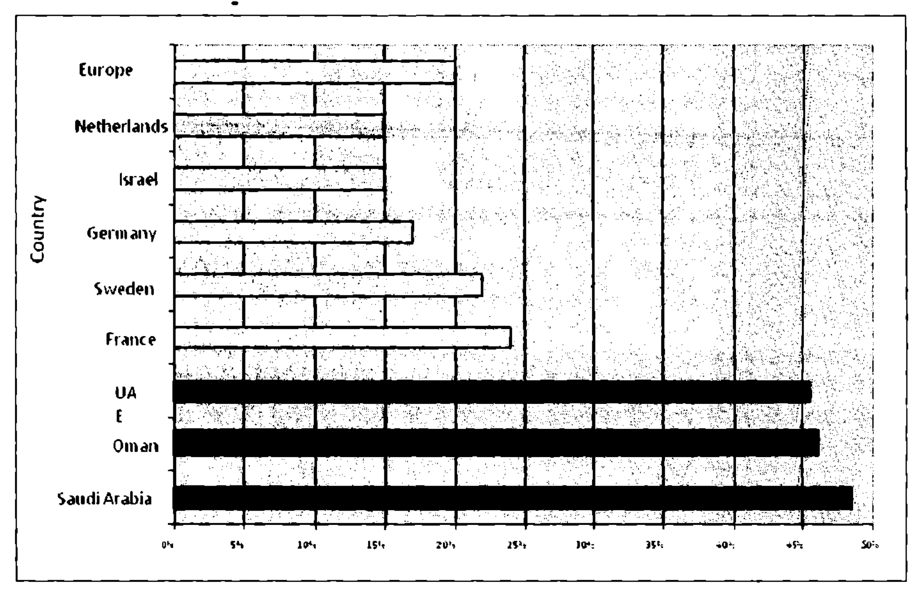
١ ـ تحليل النتائج

تستخدم الدراسة مؤشرات عديدة لقياس الإمكانات المعطلة ومدى الاستفادة من الموارد البشرية، حيث تمّ استخدام مقياس شامل لقياس حجم ظاهرة عجز التشغيل بطرق مختلفة. **أولاً**، تمّ استخدام مقياس لضعف الاستفادة من الكفاءات، يضم ١٨ بنداً تشير إلى عدد من الإمكانات أو المهارات البشرية المحددة في الأدبيات، ولا سيما مؤلفات هيلر وزملائه في أوروبا. ويقيس المؤشر، ما مفاده، مدى التعرف على الإمكانات والخبرات المعنية والاستفادة منها.

ويبين الشكل الرقم (١ ـ ٧) معدلات مجموع الإمكانات المعطلة ومدى النقص في الاستفادة من المهارات في بعض البلدان الأوروبية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات. ويبلغ المعدل الإجمالي للطاقات البشرية المعطلة: ٤٩ في المئة في المملكة العربية السعودية، و٤٦ في المئة في سلطنة عمان، و٤٥ في المئة في دولة الإمارات.

الشكل الرقم (١ ـ ٧)

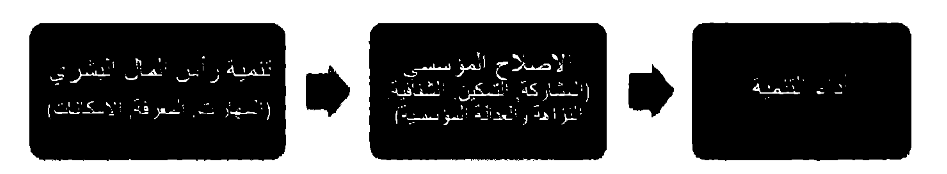
معدل الإمكانيات والمهارات البشرية المعطلة (في المئة)



وتم تقييم تأثير المشاركة في صنع القرار والتمكين باستخدام منهجية (مستوى النفوذ ـ السلطة (Power-Influence Continuum)). وهي تساعد على

توسيع التحليلات الخاصة بصنع القرار والمشاركة وزيادة فهم التفاعلات الدينامية بين أنماط القرار ومتغيرات النتائج المهمة. وتشمل منهجية (النفوذ ـ السلطة) خمس طرائق لصنع القرار وهي: (١) **مركزية بحتة**: قرار من دون إيضاحات أو معلومات مسبقة، (٢) **مركزية إلى حد كبير**: معلومات مفصلة قليلاً حول القرار الذي يتم اتخاذه، (٣) **استشارية**: تشرح المشكلة وتمنح الموظفين فرصة تقديم الاستشارة، ومن ثم يتخذ الرؤساء القرار النهائي، (٤) **تشاركية**: يتم اتخاذ القرار بالمشاركة بين الرؤساء والمرؤوسين، (٥) **تفويضية**: حيث يتم منح سلطة صنع القرار إلى الموظف أو مجموعة من الموظفين. ولأجل قياس مدى المشاركة بالسلطة ـ النفوذ في عمليات صنع القرار، تمّ استخدام ١٩ بنداً (قرارات كـ التخطيط، والتنسيق، والتنظيم، والتعاون... إلخ.). وطلب من المشاركين في الاستبيان تحديد الطريقة الفعلية لصنع أنواع القرارات كافة، وتحديد مقدار السلطة أو النفوذ الذي يتمتعون به على هذه القرارات. وكذلك تضمَّن الاستبيان مؤشرات أخرى عن الشفافية والمحاسبة والعدالة المؤسسية.

النتيجة العامة والمهمة في الدراسة، هي أن أثر تنمية رأس المال البشري على أداء التنمية يعتمد على نوعية التنمية المؤسسية، بمعنى أنه من دون آليات الإصلاح المؤسسي لا يمكن توقُّع أثر كبير من تنمية الموارد البشرية والمعرفية على الأداء التنموي.



وفي السؤال عن مدى التوافق بين الوظيفة ومجال الاختصاص (إلى أي مدى حقاً ترتبط وظيفتك الحالية بمجال تعليمك الرسمي؟)، أجاب عن هذا السؤال المشاركون في الدراسة، حيث قال ٢٧ في المئة في السعودية و٣٠ في المئة في عمان و٢٤ في المئة في الإمارات، إن وظيفتهم الحالية لا علاقة لها بمجال دراستهم الرسمية بتاتاً. وبالرغم من أنه ليس من النادر أن تنتهي الحال ببعض الموظفين بقبول وظائف ليس لها علاقة كافية بمجال تعليمهم الرسمي، فإن النتائج تظهر حالات أكثر غرابة بالنسبة إلى التوافق بين التدريب الخاص على رأس العمل والوظائف الحالية + فقد أشار حوالى ٢٠ في المئة من المشاركين السعوديين و٢٨ في المئة من العمانيين و٣١ في المئة من الإماراتيين، إلى أن

التدريب الخاص الذي تلقَّوه على رأس العمل لم يكن ذا صلة بوظائفهم الحالية ولم يؤدِّ إلى زيادة الفرص لدعم وتحسين السياسات والأنظمة المتبعة. وقد يشير هذا إلى ميل الهيئات الحكومية لإطلاق برامج تدريب روتينية على نطاق واسع وعشوائي، في إطار التزامها بتطوير الموارد البشرية، بصرف النظر عن الاحتياجات والقدرات الفعلية، ومع اهتمام طفيف بطريقة دمج وتمكين هذه الإمكانات المطورة والاستفادة منها في عملية الحوكمة وصنع القرار.

كما قدّم التحليل معلومات عن سؤال آخر متعلِّق بالمؤهلات الزائدة أو الحد الذي يرى فيه العمال أن متطلبات عملهم متوافقة مع مستوى مؤهلاتهم. وتشير النتائج إلى أن ٢٠ في المئة من الموظفين المشاركين من السعودية، مقارنة مع ٢٥ في المئة في عمان، و٣١ في المئة في الإمارات، قالوا إن أعمالهم الحالية لا تتطلب أياً من مهاراتهم وإمكاناتهم المتوافرة. وتدعم هذه النتائج عموماً الافتراض القائل إن الاستفادة قليلة من كفاءات الموارد البشرية في القطاع العام في دول الخليج. ويبين الجدول الرقم (١ ـ ٣) أدناه، أكثر وأقل المهارات والإمكانات التي تضعف الاستفادة منها. وقد بدا أن قدرة المرء على المشاركة في القرارات والسياسات هي العوامل الأكثر ذكراً.

الجدول الرقم (١ ـ ٣)
تبيان أكثر وأقلّ المهارات والإمكانات التي تضعف الاستفادة منها

١. القدرة على المشاركة في صنع القرارات والسياسات (١) {٣}
٢. مهارة الابتكار (٥) {٤}
٣. التمتع بسلطة اتخاذ القرارات (٣) {١}
٤. قدرة المرء على تنظيم العمل والقيام به بنفسه بالطريقة التي يراها مناسبة (٢) {٥}
٥. القدرة على تطوير أفكار ومهارات جديدة (١٠) {٦}
٦. القدرة الكلامية والتعبير الحر (٨) {٢}
٧. الإبداع في حل المشكلات وإيجاد الحلول الجديدة (٧) {٨}
٨. القدرة على استخدام المهارات والمعرفة الجديدة التي اكتسبها خلال التدريب (٤) {٧}
٩. القدرة على التكييف (٦) {٩}
١٠. الشعور بالمسؤولية (١١) {١٠}
١١. الدقة في العمل (٩) {١١}

ملاحظة: التصنيف الأيمن لمعظم الإمكانات تضعف الاستفادة منه (أو لا يُستخدم بالشكل المناسب) في العمل بالمملكة العربية السعودية. والنتائج المتعلقة بعُمان موضوعة بين (. . .) وبين {. . .} في الإمارات.

رابعاً: العوامل المؤثرة في التعطيل وعدم التشغيل

تناول القسم السابق ظاهرة الإمكانيات المعطّلة، ومدى ضعف الاستفادة من الكفاءات. وفي هذا القسم، يتناول التحليل مجموعة من العوامل المؤثرة في ذلك. لقد تبين أن هناك عدة عوامل ترتبط بالاستفادة من الكفاءات ومن ضمنها: المشاركة في السلطة ـ النفوذ عند صنع القرار، وانسجام السلطة مع الكفاءة، والثقافة المؤسسية، والاعتماد على الأقدمية والروابط الشخصية والولاء للمسؤول أساساً للترقية والمنصب. ويلخّص الجدول الرقم (١ ـ ٤) النتائج الخاصة بهذا التحليل. تظهر المشاركة في اتخاذ القرارات (المشاركة في النفوذ ـ السلطة)، الأكثر أهمية وتأثيراً في الاستفادة من الكفاءات. ويقدم هذا دلالة على أن مستويات المشاركة المناسبة في اتخاذ القرارات تخفض معدلات عدم الاستفادة من المعرفة والمهارات.

الجدول الرقم (١ ـ ٤)
ملخّص لأكثر أسباب ضعف الاستفادة من الكفاءات وتأثيرها على الأداء

١. صعوبة المشاركة في السلطة ـ النفوذ (المشاركة في صنع القرار) (١) {٣}
٢. عدم التوافق بين المعرفة والسلطة (٢) {٨}
٣. عدم وجود مساحة حرية ذاتية لفرق العمل الإدارية (٤) {١٦}
٤. الاعتماد التام على المحسوبية بدلاً من الكفاءات في توفير فرص التقدم والتمكين (٣) {٧}
٥. عدم قبول الاختلاف والتعبير عن الأفكار الجديدة (٦) {٩}
٦. ضعف آليات المساءلة وقياس الأداء (٥) {٦}
٧. العادات والممارسات السلبية في مكان العمل (٧) {١}
٨. عدم التوافق بين التعليم الرسمي/الخبرة والتخصص/الدور الوظيفي (٨) {٥}
٩. كثرة المستويات التنظيمية والهرمية (٩) {١٧}
١٠. قلة المسؤوليات والمهام الصعبة بعد اكتساب الإمكانات والمهارات (١٢) {١٤}
١١. السلطة والرتبة الممنوحة لمن يتمتعون بالولاء لقيادة المؤسسة وتوجيهاتها (١٣) {٢}
١٢. قلة التواصل الفعال وقلة المشاركة بالمعلومات (١٤) {١٠}
١٣. عدم الإنصاف في معاملة الموظفين (١١) {١٢}
١٤. معظم القرارات وسياسات العمل تتخذها الإدارة من دون استشارة مسبقة (١٠) {١٣}
١٥. عدم إمكانية توقع تغييرات السياسة الجديدة والقرارات التي تتخذها الحكومة (١٥) {١١}
١٦. عدم وجود رؤية واضحة حول الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة (١٧) {١٥}
١٧. النقد غير محبذ وغير مقبول (١٦) «٤»

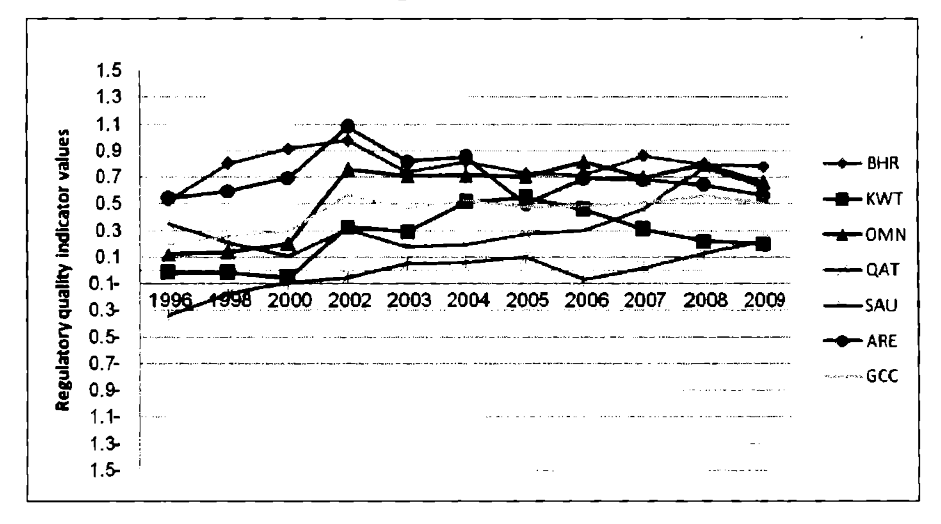
ملاحظة: أكثر الأسباب الملحوظة تمّ تصنيفها بحسب التكرار في المملكة العربية السعودية. والنتائج المتعلقة بعمان موضوعة بين (. .) وبين «. .» في الإمارات.

وخلال السنوات العشر الأخيرة في دول الخليج تضاعف تقريباً عدد الخريجين الجدد والمهنيين الشباب الذين ينضمون إلى القوى العاملة. ولذلك فإن تعزيز فرص القرار والاختيار والتمكين يضمن أن يبقى عاملو المعرفة الجدد متحفزين ويستمرون في اكتساب معرفة ومهارات جديدة واستخدامها بحيث تساعدهم على التقدم في حياتهم العملية.

وتجدر الإشارة هنا أن أداء الدول الخليجية في معيار جودة وشفافية القوانين والسياسات (الشكل الرقم (١ ـ ٨)) لم يتحسن كثيراً خلال السنوات العشر الماضية، بحسب معايير الحكم أو الحوكمة الرشيدة على مستوى الدول والتي لم تتحسن كثيراً كما هو موضح في تحليل البنك الدولي.

الشكل الرقم (١ ـ ٨)

جودة القوانين



الاستنتاجات والانعكاسات

يسلّط هذا البحث الضوء على مشكلة الطاقات المعطلة وضعف تشغيل الموارد البشرية وعلاقته بالإصلاح المؤسسي في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات. لهذه الدراسة عدة انعكاسات على تطور القطاع العام وأدائه في إدارة التنمية؛ فهي تكشف خللاً مقلقاً في معدل الاستفادة من

رأس المال البشري وتمكينه؛ فبالرغم من تنامي مهارات المواطنين في سوق العمل وإمكاناتهم وطموحاتهم، فإن الاستفادة منها لا تتم بالشكل الكافي. وتخلص نتائج الدراسة أيضاً إلى أن ضعف تشغيل الكفاءات يرتبط بشكل وثيق ببعض العوامل التي تتعلق بالبنية المؤسسية وعلاقات السلطة وتوزيع الفرص. وقد يكون لهذه النتائج انعكاسات كبيرة على الأبحاث وممارسة تطوير حوكمة المؤسسات والإدارة في المستقبل؛ فمن دون استراتيجيات التفعيل والتمكين الناجحة، قد تكون التنمية الإضافية للمهارات والمعرفة غير مجدية في تحسين أداء التنمية.

وتدعم نتائج الدراسة بشكل خاص القول إن زيادة المشاركة في السلطة ـ النفوذ عند صنع القرارات والسياسات، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب يؤثران في النتائج التنموية المرجوة. وبالتالي، يجب على قادة المؤسسات المعاصرة العامة إدراك التحديات التي تواجه مؤسساتهم في الوقت الحالي حيث ترزح الحكومات تحت وطأة ضغوط متزايدة لتحسين أدائها وتعزيز شرعيتها.

أظهرت الدراسة التباعد الواضح بين تنمية رأس المال البشري وإصلاح الأطر السياسية العامة المناسبة لعملية التطوير والتنمية؛ فقد ركز جهود التنمية حصراً على تطوير الكفاءات البشرية والقدرات المادية والجوانب التقنية للعملية، مع افتراض ساذج أن ذلك سيؤدي إلى تأثيرات تلقائية ومباشرة في الأداء التنموي المستدام. ولم يظهر أن هناك اهتماماً كافياً بإصلاح نظام الحوكمة المؤسسية بما فيها آليات التمكين والمشاركة الضرورية لتسهيل عملية تفعيل وتحفيز الإمكانات المكتسبة والاستفادة منها، وكثيراً ما تعتّم على هذه الأهمية حدود المنهجيات الضيقة في تطوير رأس المال البشري، والتي تنفصل كثيراً عن المناخ المؤسسي الأوسع الذي تعيش وتعمل في دائرته موارد المعرفة والخبرة. ويشكّل هذا الخلل في التوازن بين مستوى التطور الفردي والتطور التنظيمي/المؤسساتي، عائقاً خطيراً أمام إنجازات الفرد والمؤسسة ومن ثم التنمية البشرية الشاملة.

فبينما ينتهي تطوير المهارات الإدارية حالما يغادر المتدرب المؤسسة التدريبية أو التعليمية، فإن إدارة التنمية الاستراتيجية تستلزم جهوداً حثيثة لضمان الاستفادة من المعرفة والمهارات المكتسبة بطريقة فاعلة. وتتمثل

الأهداف الرئيسة والقيم الأساسية لذلك النظام المتكامل لإدارة التنمية اتخاذ القيادة العليا مجموعة قرارات وإصلاحات في أطر الحوكمة المؤسسية لتعزيز التمكين والتوفيق بين الكفاءة والسلطة والخطط التحفيزية الفعالة التي تكافئ أصحاب الجدارة. وبالتالي، يمكن أن تكون هذه التعديلات مفيدة في تكوين الحلقة المفقودة بين رأس المال البشري وأداء التنمية.

إضافة إلى مشكلة تحفيز وتمكين وتشغيل الموارد الوطنية، تواجه دول الخليج مشكلة أخرى ذات علاقة بالإدارة الفاعلة للموارد البشرية والمعرفية وهي إدارة المعرفة من خلال نقل وحفظ ونشر وتوطين المعرفة بإشكالها الوطنية والوافدة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التنموية؛ إذ يعدّ الخليج من أكثر المناطق حظاً في العالم إذ حظي بأكثر من أربعة عقود متتالية من النمو من الموارد النفطية الذي جذب الكثير من المهارات والمعرفة الوافدة. ولكن دول الخليج هي الأقل فعالية في العالم في ما يتعلق بنقل المعرفة وتدريب مواطنيها ومؤسساتها عليها؛ فالشركات الأجنبية تحضر بعمالتها الماهرة وتصمم ما يحتاجه شعوب أو حكومات المنطقة ثم تذهب ـ من دون إيجاد الظروف المواتية والحوافز لنقل المعرفة من دون الاستفادة من إمكانياتهم.

هنا تجدر الإشارة إلي مشكلة ضعف التفكير والتخطيط الاستراتيجي عند صياغة السياسات العامة والتعجل في تطبيق برامج غالباً كردود فعل متسرعة حيث يتم إهمال الأهمية الاستراتيجية للتطوير والإصلاح المؤسسي والاقتصادي الشامل والمتوازن. حتى مع ظهور بعض المفردات الجديدة مؤخراً كإدارة ونقل المعرفة والتخطيط للجيل الجديد وتمكين المواهب، لم يتمّ تناول ومعالجة هذه الموضوعات بشكل جِدِّي ولا يأخذ التشخيص إلى مرحلة التخطيط والتنفيذ.

تمثّل زيادة اندماج مجلس التعاون (أو اتحاد الخليج كما هو مطروح الآن) في المجتمع والاقتصاد الدولي والسباق نحو التنافسية تحديات وضغوطاً جديدة على هذه المجتمعات من أجل المزيد من التركيز على إدارة وتفعيل موارد المعرفة من خلال التفكير في تحوّل جوهري حول كيفية إعداد السياسات التنموية وإدارة مواردها. ولن يكون هذا أمرا سهلاً يمكن تطبيقه بسرعة. ويقال إن عملية الإصلاح والتغيير المؤسسي تحتاج إلى إرادة قوية

ووقت طويل قد تستغرق على الأقل ثلاث إلى خمس سنوات من الجهد المتواصل في الدول المتقدمة، وقد تستغرق أكثر في الدول النامية.

وربما تكون الأزمات الراهنة فرصة لإعادة النظر في أساليب تنمية وإدارة رأس المال البشري وسياسات توزيع الفرص وتنفيذ سلسلة من التدابير الاستراتيجية لتغيير أسلوب التخطيط والتنفيذ وتركيز قدراتنا على هذه الإشكالية، وهي عملية يمكن من خلالها حل اللغز داخلياً بتكاتف وتعاون جميع الشرائح المعنية بالتنمية، وبشكل فيه نوع من التفكير الاستراتيجي الجادّ مع الاعتماد على ما لدينا من القدرات والمكتسبات الوطنية، وتقليل الولع بالاستشارات والتحليلات والحلول المستوردة التي يغيب عن معظمها الفهم العميق لتعقيدات المشاكل المحلية.

المصادر

Abualjadail, Mohammed Abdulraof. «Problems Affecting Productivity of Public and Private Sector Employees in Saudi Arabia.» (Unpublished Doctoral Dissertation, University of La Verne, 1990).

Alkahtani, Abdulwahab S. «Involvement of Employees and their Personal Characteristics in Saudi Construction Companies.» *International Journal of Commerce and Management*: vol. 10, nos. 3-4, 2000, pp. 67-78.

Al-Sahlawi, Mohammed. «Human Resources and Economic Development: The Case of Saudi Arabia.» *Journal of Third World Studies*: vol. 21, no. 1, Spring 2004, pp. 178-189.

Clogg, Clifford C. and James W. Shockey. «Mismatch Between Occupation and Schooling: A Prevalence Measure, Recent Trends and Demographic Analysis.» *Demography*: vol. 21, no. 2, May 1984, pp. 235-257.

Davenport, Thomas O. *Human Capital: What It Is and Why People Invest It*. San Francisco: Jossey-Bass, 1999. (Jossey-Bass Business and Management Series)

Dess, Gregory D. and Jason D. Shaw. «Voluntary Turnover, Social Capital, and Organizational Performance.» *Academy of Management Review*: vol. 26, no. 3, 2001, pp. 446-457.

Heller, Frank [et al.]. *Decisions in Organizations: A Three Country Comparative Study*. London: Sage Publications, 1988.

______ and Bernhard Wilpert. *Competence and Power in Managerial Decision-making: A Study of Senior Levels of Organization in Eight Countries.* Chichester: John Wiley and Sons, 1981.

Kassim, Ali A. «Public Sector Productivity.» (Ph. D. Dissertation, University of Tennessee, 1993).

Khan, Linda J. and Paula C. Morrow. «Objective and Subjective Underemployment Relationships to Job Satisfaction.» *Journal of Business Research*: vol. 22, no. 3, May 1991, pp. 211-218.

Kornhauser, Arthur. *Mental Health of the Industrial Worker: A Detroit Study.* New York: Wiley, 1965.

Morrison, Elizabeth Wolfe and Sandra L. Robinson. «When Employees Feel Betrayed: A Model of How Psychological Contract Violation Develops.» *Academy of Management Review*: vol. 22, no. 1, January 1997, pp. 226-256.

O'Brien, Gordon E. «The Centrality of Skill-Utilization for Job Design.» paper presented at: *Changes in Working Life: Proceedings of an International Conference on Changes in the Nature and Quality of Working Life.* Edited by K. D. Duncan, M. M. Gruneberg and D. Wallis. Chichester [Eng.]; New York: John Wiley and Sons, 1980.

Smith, Herbert L. «Over Education and Underemployment: An Agnostic Review.» *Sociology of Education*, vol. 59, no. 2, April 1986, pp. 85-99.

Spreitzer, Gretchen M. «Psychological Empowerment in the Workplace: Dimensions, Measurements, and Validation.» *Academy of Management Review*: vol. 38, no. 5, 1995, pp. 1442-1465.

Thomas, Kenneth W. and Betty A. Velthouse. «Cognitive Elements of Empowerment: An «Interpretive» Model of Intrinsic Task Motivation.» *Academy of Management Review:* vol. 15, no. 4, October 1990, pp. 666-681.

Understanding the People and Performance Link Unlocking the Black Box. London: Chartered Institute of Personnel and Development [CIPD], 2003.

Zvonkovlc, Anisa M. «Underemployment: Individual and Marital Adjustment to Income Loss.» *Lifestyles, Family and Economic Issues:* vol. 9, 1988, pp. 161-178.

تعقيب
الفجوة بين تنمية رأس المال البشري والإصلاح المؤسسي
(قراءة نقدية)

عبد العزيز محمد الدخيل(*)

طرح الدكتور خالد اليحيى في ورقته المعنونة «الفجوة بين رأس المال البشري والإصلاح المؤسسي»، سؤالاً مهماً يُعنى بالسببية في فشل التنمية البشرية، التي يصفها بـ التنمية الكبيرة والمهمة، في دول الخليج في أن تؤتي أُكُلَها وتؤدي إلى تنمية وإدارة مؤسسات الدولة والمجتمع. ويصف هذا الاستعصاء باللغز الذي حاول فك أسراره بالورقة التي أعدها لهذا المؤتمر.

إن الظاهرة التي انبرى لها الدكتور خالد وغيره من الباحثين، والمتمثلة في عدم الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري في دول الخليج العربي وخصوصاً المملكة العربية السعودية، هي مشكلة أساسية في منظومة التنمية الشاملة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لكنني أعتقد أن هناك خطأً منهجياً في تناول هذه الظاهرة من حيث:

تعريف وتوصيف التقدم العلمي والمعرفي الذي حدث في مجال التنمية البشرية، والخلط بين الإنفاق المالي الحكومي (التقدم الكمي) والتقدم النوعي في منظومة التعليم، حيث يقول: «لقد حققت دول مجلس التعاون تطورات خلال العقود الثلاثة الماضية على صعيد التنمية البشرية خصوصاً مستويات

(*) مفكّر اقتصادي سعودي.

التعليم، ما جعلها تُصنَّف ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية».

التنمية البشرية التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية وما قبلها في دول الخليج وخصوصاً في المملكة العربية السعودية هي تنمية في مجملها ذات صبغة كمية وليست نوعية، وهذا ما حدا بالدولة، بعد أن كثر الحديث عن هذا البعد، إلى استحداث مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم وفتح باب الابتعاث إلى الخارج. لكن على الرغم من أهمية هذه الجهود من الناحية الكمية (الإنفاق الكبير)، يظل الجانب النوعي وفي أهم مجالاته المتعلقة بالمنهج والمواد العلمية والمعلم وحرية الفكر المعرفي، يحبو بخطوات بطيئة، وتبعاً لذلك لا تزال مخرجات التعليم ضعيفة وغير قادرة على مواكبة الاحتياجات الحكومية والأهلية من الوظائف العلمية والمالية والرياضية، مما يحتِّم الاستعانة بالسوق العالمية والعربية لتلبية الاحتياجات من هذه الوظائف. في تصريح لوزير التربية والتعليم قبل أيام قال فيه: «غير مقتنعين بما توصَّلنا له في العلوم والرياضيات»[1].

بُنيت نتائج الورقة على عيّنة إحصائية من (٧٣٠) موظفاً من القطاع الحكومي لثلاث دول هي السعودية والإمارات وعُمان. سوف أتجاوز الجانب الإحصائي للعينة، وما إذا كان يمثل بنتائجه المجتمع المقصود (موظفي القطاع الحكومي) ونسبة الثقة بنتائجها، إلى ما هو أهم في نظري وهو أن الورقة في كل ما يتعلق بالتحليل والاستنتاج والنتائج، خلطت بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، هذان القطاعان المختلفان في بنائهما المؤسسي من حيث الأهداف والإدارة والحوكمة؛ فالقطاع العام وخصوصاً في دولنا الخليجية يتّسم بناؤه المؤسسي في معظمه بهذه الصفات:

أ ـ مركزية السلطة المؤسسة على مركزية الحكم.

ب ـ غياب المساءلة وقانون الحساب والعقاب في ما يتعلق بشاغلي المراتب العليا في سلّم الهرم الوظيفي، وهنا تنعدم القدوة الحسنة ويضعف معها الولاء للمؤسسة والحافز الذاتي إلى الإخلاص في العمل والإنتاج.

ج ـ انتشار الفساد المالي والإداري بشكل عام بين مختلف المستويات الوظيفية إلا ما رحم ربي. ومن أنواع الفساد الإداري الواسطة الجهوية أو

(١) انظر: **الشرق** (السعودية)، ٢٣/ ٢/ ٢٠١٢، ص ٤.

الاجتماعية التي تتغلب في بعض الأحيان على معيار الكفاءة العلمية والمهنية والإنتاجية في تقييم أداء الموظف وترقيته.

د ـ ضعف الحوافز المؤسسية لدى الرؤساء والمدراء لرفع مستوى الإنتاجية في إداراتهم الحكومية واعتبار الإنتاجية مقياساً لتقدّمهم الوظيفي وتقدّم موظفيهم. لقد غاب الحافز الذاتي المادي والمعنوي، واضمحلّ بسبب الفساد المالي والإداري، وضعف بذلك الولاء للصالح العام والمؤسسة الحكومية.

هذه الصفات السلبية وغيرها التي تسم القطاع العام قد يكون بعضٌ منها موجوداً ولو بنسبةٍ ضئيلة في القطاع الخاص، لكن الفرق الجوهري بين القطاعين هو أن مؤسسات القطاع الخاص وجودها مهدد بالفناء عندما تتواصل الخسارة المادية وينعدم الربح أو يقلّ، وهنا يصبح الإصلاح الإداري والمالي أمراً لا مفرّ منه يفرضه انتفاء الهدف الرئيس الّذي قامت من أجله مؤسسة القطاع الخاص؛ فإما النجاح وإما الفناء. هذه قاعدة عامة ولا شك أن لها استثناء خصوصاً عندما تمتد يد الفساد المالي لتربط المصالح بين المتنفذين في مؤسسة حكومية ومن يقابلهم في المؤسسة الخاصة برباط من الفساد المالي يغذّي المؤسسة الخاصة بالحياة بالرغم من خسارتها لو أُقيمت حساباتها على أسس تجارية قائمة على الإنتاج والإنتاجية وليس على الفساد المالي المختبئ في ثنايا مشاريعها الحكومية.

القطاع الحكومي، وخصوصاً في دولنا الغنية بالنفط، المحصّنة من المساءلة الشعبية في الصحافة أو البرلمان، لا تحكم قانونه الإداري الفعلي وليس الورقي، معايير الإنتاجية والكفاءة الإدارية وقواعد الحوكمة وقوانينها المسطّرة في التعليمات والتعاميم وقوانين المشتريات الحكومية والمراجعة والتدقيق.

مما تقدم أقول: إن الورقة افترضت وجود طاقات بشرية وطنية على مستوى عالٍ من العلم والمعرفة، وهذا هو جانب العرض في معادلة الفجوة في الورقة، أما الجانب الآخر من المعادلة فهو الطلب الحكومي على العمالة الوطنية الذي قالت عنه الدراسة إنه ضعيف لأسبابٍ منطقية وفعلية أوردتها الدراسة. وهذا يفسّر ما أسمته بـ اللغز، أي وجود عمالة وطنية متعلمة تعليماً عالياً من جهة، يقابله ضعفٌ في الطلب على هذه العمالة المتعلمة من جهةٍ أخرى. هذه المقولة المتناقضة اقتصادياً على المدى الطويل، وخصوصاً في

المملكة العربية السعودية، أكبر دولة في العيّنة الإحصائية، أسمتها الدراسة بـ اللغز الذي انبرت لحله عن طريق إشهار أسباب. صحيحٌ أن معدل الاستفادة الحكومية من الكوادر البشرية المتاحة للعمل في القطاع الحكومي ضعيفٌ بحسب الأسباب الّتي ذكرتها الورقة، لكن لا يمكن الاستنتاج من ذلك أن الحكومة قد استثمرت في رأس مالٍ بشريٍ على مستوىً عالٍ من التعليم والمعرفة والطاقة الإنتاجية كما يُفهم من الورقة، وهذا هو مربط الفرس والنقطة المفصلية في هذا اللغز؛ فحقيقة الأمر إنه لا وجود لِلُّغز، فضعف الطلب الحكومي مبررٌ ببنية مؤسسات الدولة من حيث الحوكمة والفساد المالي والإداري ونقص الشفافية والإنتاجية. أما وجود عمالة وطنية منتجة متعلمة وعاطلة، فإنه استنتاجٌ خاطئ لندرة تلك العمالة ذات التعليم العالي والمتخصص والّتي أصبحت أسعارها في سوق العمل الوطني مرتفعةً جداً لندرتها. البطالة الموجودة اليوم بين المواطنين الباحثين عن العمل، هي بطالةٌ سببها الرئيس عدم توافق مكونات الطلب على العمالة في القطاع الخاص والقطاع العام مع العرض الموجود من المواطنين في سوق العمل؛ فـ **الأول**، أي الطلب، مقوِّماته تعليمٌ جيّدٌ، مهنيةٌ عاليةٌ، التزام بقواعد العمل والنظام الإداري، أما **الثاني**، وهو العرض في سوق العمالة الوطنية، فجلّه من الّذين لم يُكملوا تعليمهم أو الّذين أكملوه في كلياتٍ أدبية أو علومٍ شرعيةٍ أو من جامعاتٍ لا يزال مستواها العلمي منخفضاً.

خلاصة القول: إن الورقة تواجه ثلاثة إشكالات رئيسة:

الأولى؛ هي فرضية وجود عمالة وطنية على مستوى عالٍ من العلم والمعرفة ناتج من إنفاق الدولة خلال العقود الماضية على التعليم حتى أصبحت هذه الدول، السعودية والإمارات وعمان، من فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية بحسب معيار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أسلفت، فإن فرضية وجود رأس مال بشري وطني على مستوي عالٍ من التعليم هي فرضية غير مقبولة وتحتاج إلى مراجعة وتدقيق على أساس تعريف يعتمد المعيار العلمي القائم على سلّة من العلوم التقنية والمالية والإدارية التي تشكّل المكون المعرفي لرأس المال البشري المطلوب لعملية الإنتاج والتطور بكل متطلباتها التقنية والإدارية في القطاعين الخاص والعام المحلّيين. عند تطبيق هذا المعيار النوعي وليس الكمي لقياس الأداء الحكومي في بناء رأس

المال البشري خلال العقود الثلاثة، أو ما قبلها، سنجد المحصلة النهائية لأداء الدولة ضعيفة جداً وليست كما تقول الورقة، ويمكن قياس هذا الضعف بحجم العمالة الأجنبية ذات التعليم العالي والرواتب العالية التي تحتل مراكز متقدمة في السلّم الوظيفي في القطاع الخاص بشكلٍ عام والحكومي بشكلٍ خاصّ، كما يمكن النظر إلى ضعف الأداء الحكومي في بناء رأس المال البشري المتعلم المنتج من زاوية أخرى، تتمثل في شحّ الكفاءات الوطنية ذات التعليم العالي بمفهومه العلمي؛ فخرّيجو جامعة البترول في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، هم سلعة نادرة في سوق العمل مقارنةً بخرِّيجي الجامعات السعودية الأخرى وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخرّيجين من الجامعات الأمريكية والأوروبية ذات المكانة العلمية المرموقة. إن البرنامج الحكومي التعليمي، بالرغم من محاولة الإصلاح والتطوير، ومعه نظام السعوَدة، الّذي يُعنى بالترقيع والتقريب والتدريب، مسؤولٌ عن هدر رأس المال البشري بسبب نظام التعليم الحكومي القائم على مناهج مملوءة بالمواد الأدبية والفقهية، ضعيفة في المواد العلمية والرياضية، وأسلوبٍ قائمٍ على الحفظ والتكرار وإنتاج الماضي ومسلّماته، أسلوبٍ مانع للشك والسؤال والنقاش والإبداع، مكرسٌ للقبول والتسليم. نظام تعليمي هذه صفاته لا يبني رأس مال بشري منتج، وإنما يهدر طاقات عقول كان بالإمكان تزويدها بما ينفعها وينفع الوطن[٢].

الثانية؛ تشير الورقة إلى أن سوء الإدارة الحكومية من حيث «الحوكمة وأساليب صنع القرار وتقاسم السلطة والمساءلة وآليات توزيع الفرص والحوافز «هو سبب الفشل في تحفيز وتشغيل وتمكين الطاقات البشرية الوطنية والاستفادة منها في تنمية وإدارة مؤسسات الدولة والمجتمع». صحيح ما أوردته الورقة عن سوء الإدارة الحكومية بالرغم من أنني أرى، وكما ذكرت أعلاه، أنه إلى جانب الأسباب الإدارية هناك أسباب بنيوية جوهرية أدّت وتؤدي إلى ضعف الإدارة الحكومية. إن التركيز على ضعف الإدارة الحكومية وجعله السبب الرئيس في تدنّي مستوى التنمية، يبعد الأنظار عن أن هناك مشكلة جوهرية هي نقص رأس المال البشري المزوّد بسلاح العلم والمعرفة

(٢) انظر: عبد العزيز الدخيل، «السعْوَدة هدر لرأس المال البشري،» **الشرق** (السعودية)، ٢٠١١/١٢/٢٦.

بسبب سوء النظام التعليمي الّذي أنشأته الحكومة وأقامته وتشرف عليه وترعاه. وما زاد الأمر سوءاً هو إلغاء الورقة للنظرية التي تقول إن الاستثمار في بناء المواطن بناءً علمياً تقنياً معرفياً جيداً سيؤدي إلى دفع عجلة التنمية والتطوير.

يقول د. خالد في ورقته «هناك ميل عام لاعتقاد مفاده أن الأمور الجيدة يجلب بعضها بعضاً، أي إن الاستثمار في الموارد البشرية واستيراد الابتكارات التقنية والمادية سيؤديان تلقائياً إلى التنمية». ونعت د. خالد هذا المنطق بالساذج، وهذا نعتٌ لا أجده كثيراً في معجم أدبيات المهنة، لكن إذا تجاوزنا ذلك إلى النص، فإننا نجد أن الكلمة المحورية التي يمكن أن تكون قد استفزّت د.خالد هي كلمة «تلقائياً». ولكن حتى لو أخذنا موضوع التلقائية في الاعتبار، فإن مقولته الرافضة للعلاقة المباشرة بين العلم والتنمية تحتاج إلى إعادة صياغة وذلك نظراً إلى أهمية التعليم في بناء رأس المال البشري ودوره الأساسي في معادلة التنمية الشاملة.

الثالثة؛ هي الخلط بين القطاعين الحكومي والخاص وعدم التفريق في الخصائص المؤسسية والإدارية لكل منهما وعدم القول بشكلٍ واضح ودقيق إن الورقة وموضوعها ونتائجها تتعلق بالقطاع الحكومي فقط، والابتعاد عن النصوص والمفاهيم التي توحي بعمومية النص والنتائج التي تشمل التنمية الاقتصادية بجميع قطاعاتها الحكومية والخاصة، نصوص مثل إدارة التنمية، الإصلاح المؤسسي، إدارات مؤسسات الدولة والمجتمع من دون تخصيصٍ وتحديد.

وختاماً، فإنني أرى أن الموضوع الذي طرحه الدكتور خالد وانبرى لنقاشه موضوع مهمّ يقع في صلب عملية التنمية الشاملة، لأن بناء الإنسان، بناءً متّسقاً ومعتمداً وقائماً على العلم والمعرفة وحرية الفكر والإنتاجية والشفافية والأمانة، هو القاعدة الرئيسة الّتي تزود العملية الإنتاجية في الاقتصاد الوطني بأهم عوامل الإنتاج، ألا وهو الإنسان الحاضن للتقنية وبذلك يزداد الإنتاج الوطني الحقيقي ومعه الدخل الفردي والجماعي؛ فالإنسان المبدع المنتج هو البديل للثروة البترولية المستنزَفة، وهو القائم الأساسي للتنمية الشاملة بكل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية. هذا الإنسان هو الّذي لم تنجح برامج التعليم والتربية والثقافة الحكومية في إنتاجه وإخراجه إلى سوق العمل. سياسات الحكومة وخططها

وبرامجها التعليمية، من حيث تدري أو لا تدري، كانت عامل هدرٍ وهدمٍ لعقل الإنسان وقدراته الإبداعية والإنتاجية وليست عامل بناء.

اليوم هنالك طلبٌ مرتفعٌ على العمالة الوطنية ذات المستوى العلمي والتقني العالي، وذلك بفعل ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي ومعها بالتبعية، نشاط القطاع الخاص. لكن الطلب على العمالة الوطنية، بالرغم من ارتفاع مستوى الطلب العام على العمالة، ضعيف بسبب اختلاف خصائص ومكوّنات الطلب في القطاع العام والخاص عن خصائص العمالة الوطنية الّتي تنتجها مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية.

وفي المستقبل، عندما يكون الطلب على العمالة الوطنية معتمِداً على عمليات الإنتاج الحقيقية الناجمة عن تضافر عوامل الإنتاج من رأس مالٍ وعمالة وتقنية، وليس من الإنفاق الحكومي القائم على استهلاك واستنزاف الثروة النفطية فحسب، تكون العلاقة بين العمالة الوطنية ذات المستوى العلمي والتقني العالي وبين الإنتاج الاقتصادي المحلي قوية ومترابطة، وبذلك يكون الطلب على العمالة الوطنية، المنتجة والحاضنة للتقنية، ذا علاقةٍ مباشرة بالعرض المتوافر منها في سوق العمل المحلي. وبذلك يصبح الطلب من العمالة الوطنية وليد العرض منها، وهذا هو كنه وفحوى مقولة أو قانون الاقتصادي الفرنسي الكبير جان بابتيستا ساي (Jean-Baptista Say) في القرن التاسع عشر الميلادي (١٧٦٧ ـ ١٨٣٢)، «إن العرض هو الّذي يخلق الطلب» (Supply creates its own demand).

المناقشات

١ ـ عبد الجليل أحمد الغربللي

في الحقيقة البحث قيِّم وكان بودي أن يتجه البحث لإيجاد علاقة سببية بين ما ذكر عن الفساد بالقطاع الحكومي وعدم الرضاء الوظيفي، فأنا في اعتقادي هناك علاقة سببية كبيرة بين عدم الرضى الوظيفي نتيجة إحباط بسبب عوامل كثيرة. ولكن ذلك الإحباط ليس هو المدخل للفساد في تلقّي الرشاوى في الإدارات الحكومية (في إصدار التراخيص، الموافقات) وبالتالي تصبح هذه الرشى والفساد هي تغطيةً لعدم الرضاء الوظيفي للموظف وبالتالي تصبح عملية الفساد مُقنّنة وحقاً مُكتسباً لدى الموظف المُحبَط، فيجد في الفساد وسيلة لبقائه في الوظيفة.

بودّي ان يتم تسليط الضوء على هذه العلاقة السببية بين الاثنين.

٢ ـ عامر ذياب التميمي

أتفق مع ما أورده الدكتور خالد بالنسبة إلى الدور المؤسسي في تعطيل التنمية البشرية، وأعتقد في تسمية أخرى للدور المؤسسي هو فشل الإدارة السياسية للتنمية البشرية، والإدارة السياسية فشلت ليس في التنمية البشرية فحسب، وإنما فشلت أيضاً في إدارة الثروات الطبيعية.

النقطة الأخرى، اعتقد أن منظومة القيم في المجتمعات الخليجية أيضاً تعطِّل عملية التنمية البشرية نتيجة لطبيعة الاقتصاد الريعي الذي يسود في هذه الدول، ما أدى إلى عملية الاتكالية في كل شيء على الدولة والاتكالية أيضاً على العمالة الوافدة. لن نستطيع أن نحقق تنمية بشرية من دون أن نتجاوز آليات الدولة الريعية.

القضية **الثالثة**: اعتقد أن عملية التنمية البشرية عملية ديناميكية وبالتالي تحتاج أن لا يكون الهدف من التعليم هو الحصول على الشهادات وليس تحسين القدرات والمهارات في العمل. الآن عندنا العديد من الجامعات ولكن المستوى الأكاديمي فيها منخفض جداً. كثير من هذه الجامعات لا يحقق النتاج الأكاديمي والعلمي بالمستوى المطلوب كما هو موجود في الجامعات الأخرى، وفي هذا المستوى من التعليم تنخفض المهارات والقدرات الأكاديمية، فما بالك بالمستويات التي هي أقل؟

القضية **الأخطر**: شاهدنا في الكويت مؤخراً عملية تسييس التعليم ومحاولة إنجاح أكبر عدد من الطلبة من مستوى الثانوية وتأهيلهم لدخول الجامعات بأي وسيلة كانت عن طريق رفع الدرجات، وعن طريق تعديل هذه الدرجات كما حصل مؤخراً. وأخطر شيء أن يتم تسييس التعليم وإلحاق طلابه بمستويات غير مؤهَّلين لها، وهذه مشكلة أساسية، لأن كل واحد حتى العائلة تحفز أبناءها على ارتكاب مثل هذه الموبقات التعليمية. كيف يمكن أن نطوّر التعليم لتحقيق تنمية بشرية حقيقية كما هو حاصل في العالم؟

يضاف إلى ذلك أيضاً إهمال التعليم المهني (Vocational Training- Vocational Education)، في هذه الدول ليس هناك أي اهتمام بهذا، وبالتالي سنظل معتمدين على العمالة الوافدة إلى أمد طويل؛ فهذه من القضايا الأساسية التي يجب أن تؤخذ بنوع من الاعتبار بدراسة قضايا التنمية البشرية. وشكراً.

٣ ـ محمد عبد الله السيد الهاشمي

موجز مداخلتي، المتضمنة موضوعين:

الأول: تكريس الاحتراف وتحسين أداء الأعمال ورفع الكفاءة الإنتاجية، مع السعي إلى سدّ الفجوة بين مناهج التعليم والتدريب الفني، وبين متطلبات التنمية، يمكن تحقيق الكثير من ذلك: عبر نشر ثقافة (وصف العمل) ومؤداها... قيام كل مؤسسة إنتاجية وكل إدارة رسمية، وكل مرفق عام أو شركة، وكل مرفق تعليمي أو صحّي أو خدميّ، أي جميع وحدات المجتمع... بوضع وصف العمل والأداء لكل وظيفة.

إن نشر ثقافة وصف العمل على جميع المستويات يحقق أهداف مهمة، منها:

١ ـ إعداد وصياغة وهندسة برامج التعليم والتدريب وفقاً لمتطلبات

الأداء السليم والاحتياج الفعلي للإنتاج المادي والفكري والخدمي، وكذلك العمل على سد الفجوة بين مخرجات التعليم/ التدريب وبين متطلبات العمل.

٢ ـ وضوح الرؤية وتوفير المعلومات الصحيحة عند تأسيس الوحدات أو التخطيط لتأسيسها أو عند إعادة تنظيمها، وكذلك تظهر أهميتها عند إعداد الوظائف ورسم حدود المسؤوليات والاختصاصات.

رفع مستوى الإنتاج العام الوطني وتوطين الإجادة في العمل.

الثاني: هذا الموضوع يتكامل مع الأول ويلازمه (استبيان الأداء) الذي مؤداه قيام كل مؤسسة إنتاجية... مصانع... ورش إنتاجية... خدمية... إدارية... عامة أو خاصة بتوزيع استبيان إلزامي على كل فرد عامل... موظف... إداري... في نهاية يوم العمل يلتزم بتعبئته حول ما يراه لتحسين العمل أو ما يشكو منه أو ما يقترحه لعمله.

وقد شاهدت تطبيق هذا المنهج (الاستبيان التقويمي) في مصانع إنتاج سيارات عالمي... حيث رأيت ألاف العمال والإداريين يحرصون على تعبئة استبيانات مختلفة قبل الانصراف من العمل اليومي بحرص وجدية ملفتة للنظر والإعجاب، يجري تفريغ ما تحتويه من ملاحظات، في جداول وتقارير أسبوعية، وثم تُرحَّل إلى تقرير شهري يجري دراسته وتقويمه وعرضه على مجالس الإدارة.

هذا النشاط يساعد على زرع الاهتمام بالعمل ويصبح العمل والأداء هو الهم الأول للعامل أو الموظف، كما يعتبر مصدراً فعالاً للتطوير والتحسين.

إن نشر ثقافة (وصف العمل) و(الاستبيان التقويمي) أمران مهمّان يتحقق يهما إصلاح وتطوير يرسّخان في وعي المجتمع حب العمل والإنتاج.

حفظ الله البلاد وأصلح العباد.

٤ ـ إبراهيم نوح جاسم المطوع

في الواقع الورقة تقول إن أحد أهم تحديات التنمية الشاملة هو الضعف أو الفشل في تحفيز وتشغيل وتمكين الطاقات البشرية الوطنية (المُعطلة) والاستفادة منها في تنمية وإدارة مؤسسات الدولة والمجتمع.

وفي الواقع إن الحاصل في دول مجلس التعاون بشكل عام، أن

المشكلة هي في التعطيل القهري للطاقات الوطنية المُخلصة ذات الخبرة الطويلة لحرصها على تطبيق ما فيه المصلحة الوطنية وذلك طبعاً لأنّ من يقومون بذلك يستغلون عدم وجود أي أنظمة، وأي مؤسسات وطنية تحاسبهم على ذلك، هذا من ناحية.

الناحية الثانية، أنا أختلف مع د. عبد العزيز الدخيل في عدم وجود عمالة وطنية مُنتجة متعلمة وعاطلة لندرة تلك العمالة ذات التعليم العالي والمتخصص، أعتقد أصبح في دول مجلس التعاون طاقات عاملة ذات تحصيل علمي عالٍ، وللأسف الشديد التعطيل والبطالة القهرية اللذين تتسبب بهما مؤسسات الدولة في هذه الطبقة العالية التعليم هو منشأ الحط.

٥ ـ حمد بن عبد الله الريامي

أولاً، اسمحوا لي بداية أن أعّبر عن تقديري العظيم لما ورد في هذه الورقة القيّمة التي ركّزت على قضية غاية في التعقيد والتساؤلات الحائرة التي يتم الاتفاق على إجابات موحّدة حيالها؛ فبينما ظللنا لعقود نفسّر ونعلّل الفشل في إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا بالنقص في الكوادر الوطنية المؤهلة والقادرة على إحداث تغيير ملموس في إدارة التنمية، بدأنا مؤخراً نتساءل في حيرة: لماذا لم يحدث هذا التغيير بالرغم من الاستثمار الهائل في تنمية الموارد البشرية؟ ولماذا لم نلمس العائد على هذا الاستثمار؟ ولماذا هذا الهدر في الطاقات التي أنفق المجتمع الكثير للاستثمار في تأهيلها وتدريبها والذي أوضحت الورقة أن الدراسة التي أُعدت لهذا الغرض قد بينت أن ضعف الاستفادة من الطاقات قد تراوح بين ٤٥ في المئة و٤٩ في المئة في البلدان التي شملتها الدراسة (السعودية، عُمان، والإمارات) مقارنة بنحو ١٦ في المئة فقط في الدول الأوروبية. وبغضّ النظر عن تقييمنا لمدى دقة هذه الأرقام، إلا أنها تعطي مؤشرات مهمة وخطيرة في هذا الصدد.

ثانياً، لا شك أن بناء المعرفة والمهارة من خلال الاستثمار في التعليم والتأهيل والتدريب وحده بمعزل عن الإصلاح المؤسسي الشامل والمتوازن، سيقلّل كثيراً من فرص جني ثمار هذه المعرفة، إلّا أننا نتساءل في الوقت نفسه عن المسؤول عن المبادرة لإحداث التطوير والإصلاح المؤسسي؟ أليسوا هم الكوادر الوطنية نفسها التي أنفق المجتمع على تأهيلها وبناء معارفها؟

هذه النظم المؤسسية القائمة موروثة من عهود مضت كانت مجتمعاتنا تعاني فيها بالفعل نقصاً في الكوادر المؤهلة، وبالتالي فإن عدم تحديثها وتطويرها وإصلاحها لا تلام عليه الأنظمة السياسية الحاكمة فقط، وإنما تلام عليه ربما بقدر أكبر النُخب المتعلمة التي أنفق المجتمع الكثير من موارده ليؤهلها ويضعها في مناصب قيادية، ولكنها بدلاً من إحداث التغيير تستمر الوجاهة الاجتماعية والألقاب والجاه والسلطة وتستمر بالعمل المألوف الذي وجدته وورثته من السابقين، وإن كانوا من غير المتعلمين، من دون أن تكلّف نفسها عناء محاولة الابتكار والإبداع فحسب، بل تحرص على إرضاء ذوي المصلحة في الإبقاء على النظم الاجتماعية والاقتصادية على ما هي عليه.

إذاً، هل مشكلة ضعف العائد من الاستثمار في بناء المعرفة تكمن في نوعية التعليم الذي يتلقّونه أو في ثقافة مجتمع ظلت من دون تغيير لعقود وربما لقرون!

٦ ـ منى عباس فضل

لديّ ملاحظات عامة في ما يتعلق بالبحث الذي قام به الدكتور خالد.

البحث ركّز على أربع نقاط رئيسة: حيث يسأل: هل يوجد التحفيز للموارد المؤهلة؟

أعتقد أن هذا السؤال عام والى حدّ ما غير دقيق، والقضية إذا كنا نريد أن نعالج مشكلة، يجب أن تُعالَج بصورة علمية، لا أن تضع السؤال كإجابة عن الإشكالية اللي أنت وضعتها.

أيضاً التساؤل **الثاني**، ما هو حجم الطاقات المعطَّلة؟ هذا السؤال أعتقد أنه ممتاز، لأنك أنت تريد أن تقيسه من الناحية الكمية ولا أعتقد أن عندنا بحوثاً حاولت التطرق إلى القياس الكمي لحجم البطالة المقنَّعة في مجتمعاتنا، أيضاً أنت ذكرت أنه من خلال حجم العينة اللي مسحتها أن ٥٠ في المئة من هذه العمالة طاقات معطَّلة. إذا كان ٥٠ في المئة وأنت تريد أن تعمّم هذه النتيجة، اعتقد أن حجم العينة التي مسحتها جداً قليل بالنسبة إلى مجتمع مثل السعودية وعمان والإمارات أيضاً.

السؤال **الثالث**، في ما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الظاهرة. تطرقت إلى عوامل مهمة ولكن لم تدخل في عمق المسألة. الإنسان الخليجي مثلما

ذكر الأستاذ عامر قبلي يبحث عن الحصول على الشهادة بأي ثمن. يعني هذه الظاهرة صارت موجودة عندنا في مجتمعاتنا، وعندما يتبوأ المنصب في أي مكان نرى إنتاجية المخرجات على نوعية الطلبة أو هذه الطاقات التي تتحدث عنها أيضاً. هذه إشكالية من المهم أن نبحثها وندرسها.

آخر نقطة. مسألة التأثيرات: ما هي التأثيرات في الممارسة الإدارية ومستقبل التنمية. يعني مصطلح الممارسة الإدارية. هذه مصطلح أعتقد أنه إشكالي. أنت حتى تتمكن من قياسه محتاج أن تدرس هذه الظاهرة لمدة سنوات والدخول في عملية بحث أشمل لكي تتوصل إلى نتائج تستطيع أن تعممها على هذه الظاهرة.

٧ ـ ريما الصبّان

ورقة د. خالد اليحيى، مهمة لصناع القرار في توجيه سياستهم تجاه تطوير الرأسمال البشري. وأريد هنا تأكيد أهمية فهم ودراسة دور الاستشارات الأجنبية في توجيه السياسات العامة؛ فكما ذكرت ورقة الدكتور خالد اليحيى فإن هذه الاستشارات كثيراً ما تؤثر سلباً على تطوير الكفاءات الوطنية، وأتمنى هنا على إدارة المنتدى أن تركز على دراسة دور هذه الاستشارات الأجنبية ودورها في التأثير على سياسات دول الخليج وبخاصة منذ مطلع القرن وإلى اليوم.

أما النقطة التي أود الإشارة إليها؛ فهي موضوع انفجار الجامعات كمشاريع كبيرة ومعولمة في المنطقة، ولا يبدو أن هذا الانفجار في الجامعات يعبأ بتطوير المهارات والكفاءات المواطنة بشكل كبير. قد يبدو على السطح أن الهدف منه هو التعليم والتطوير المعرفي للمواطنين، لكنه في الحقيقة يهدف إلى إعادة تدوير الرأسمال المتراكم في الخليج وتحقيق مصالح شرائح علمية عالمية.

مؤخراً، تحولت جامعات الخليج إلى مؤسسات لخدمة الأكاديميين في العالم، وتأمين وظائف لهم وبخاصة في فترة التراجع الاقتصادي والفضائح التي ظهرت عن بعض جامعات الخليج تلاحقنا.

نحن بحاجة لمزيد من الفهم والدراسة لما يحصل حول هذه الجوانب المتصلة مباشرة في عملية التعليم العالي التي أصبحت تعكس سياسات أقرب إلى الكولونيالية منها إلى الوطنية والمواطنة.

٨ ـ سعد عبد الله الزهراني

لديّ مجموعة نقاط تتعلق بالدراسة:

أول ملاحظة: كنت أتمنى لو أن الباحث استفاد من دراسات لقاء العام الماضي، حيث إن لقاء العام الماضي كان يتعلق بمدى مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية. وأعتقد أننا وصلنا إلى نتيجة واضحة جداً، مؤداها أن التعليم العالي فشل في أن يلبي احتياجات التنمية، لم أرَ من البحث حتى مجرد ذكر لهذه الدراسات المهمة جداً التي قام بها المنتدى في العام الماضي.

في تصوّري أيضاً، وأتفق مع الدكتور عبد العزيز، أن التعليم العالي عندنا فشل من الناحية النوعية. وما قيل في الورقة إن هناك تطوراً نوعياً غير صحيح. لا يوجد مؤشر يثبت هذا الشيء أو يدلّ عليه، وبالعكس لديّ مؤشرات تدلّ أن هناك إخفاقاً كبيراً في الجانب النوعي. وأنا أتصور أن التعليم العالي أخفق في الجانبين: النوعي والكمي، أي إن ما يقال عن إن التعليم في دول الخليج حقق قفزة كمية، هو قول غير دقيق.

المؤشرات العالمية تقول التعليم في دول في دول الخليج حقق نمواً في الطاقة الاستيعابية، لأن المؤشر هنا هو الطاقة الاستيعابية، أي: كم تستوعب من السكان في سن التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي؟

الطاقة الاستيعابية وصلت في المملكة السعودية إلى ٣٠ في المئة من السكان في سن التعليم العالي، وفي قطر ٢١ في المئة، وفي عمان تقريباً ٢٢ أو ٢٣ في المئة. أي إنه لا يوجد دولة تجاوزت الـ ٣٠ في المئة؛ بينما النسبة هذه في كثير من دول العالم وصلت إلى ٨٠ في المئة وبعضها وصل إلى ٩٠ في المئة؛ فالمؤشر ليس أن عدد الجامعات زاد من ١٢ حتى وصل ٣٢.

المؤشر هو الطاقة الاستيعابية: كم استوعبت من السكان الذين هم في سن التعليم العالي. كلما زادت هذه النسبة يكون ذلك دليلاً على تحسن الناحية الكمية، فبالتالي عندك إخفاق كبير جداً بالمقاييس العلمية في الناحية الكمية عكس الصورة التي توحي بأننا حققنا تطوراً كمياً.

التطور النوعي: توجد مؤشرات كثيرة تدلّ على أن التعليم العالي يسير إلى الخلف في ما يتعلق بالجانب النوعي. واحد من هذه المؤشرات أنه عندنا

٨٥ في المئة من مخرجات التعليم العالي على سبيل المثال في السعودية يتخرجون في تخصصات ليس لها ارتباط بالتنمية. كيف أعتبر أن عندي تعليماً نوعياً له قيمة بالنسبة إلى التنمية إذا كان ٨٥ في المئة متخرجين في تخصصات نظرية، تخصصات ليس لها ارتباط مباشر باحتياجات التنمية. التخصصات غير المطلوبة أيضاً أحدثت عندي مشكلة إضافية أخرى هي مشكلة البطالة. إذاً، التعليم أصبح بدلاً من أن يكون مصدراً للاستثمار ومصدراً للتنمية، أصبح يشكّل عوائق للتنمية، فأين الجانب النوعي في هذا المجال؟

نقطة أخرى تتعلق بالاعتماد الأكاديمي: المؤشر الأخير أو أحد المؤشرات التي تدل على جودة التعليم الجامعي النوعي هو الاعتماد، كم جامعة بدول الخليج حصلت على اعتماد أكاديمي؟ الاعتماد الأكاديمي يدل على أن هذه الجامعة حققت الحد الأدنى من معايير الجودة، وهذا مؤشر أيضاً مهم جداً لا بد من توضيحه حتى أعتمد عليه لكي أقول إن عندي تطوراً نوعياً.

المؤشر الثالث وآخر ملاحظة: سوق العمل هو واحد من الأساسيات التي أعتمد عليها، ماذا يقول سوق العمل سواء الحكومي أو الأهلي، سوق العمل يشتكي من الخرّيجين؛ فلو ذهبت لأي أحد في سوق العمل الحكومي سيقول لك: والله من ١٠ ـ ١٥ ـ ٢٠ سنة كان الخريجون أفضل من الخريجين في الوقت الراهن. أعتقد أننا حقاً نحتاج إلى مراجعة للوصول إلى نتيجة أو مؤشر يدل على أن هناك تطوراً نوعياً في مجال التعليم العالي.

٨ ـ حامد الحمود العجلان

أرى أن التنمية البشرية هي أولاً حاجة تنبع من الفرد نفسه لتحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي، وتتشكل هذه الحالة في وعي الفرد نتيجة لمحددات وعوامل اقتصادية في ظل قوانين تدفع في هذا الاتجاه. كما أرى أن التدريب والتعليم الرسمي له تأثير هامشي إذا ما قورن بوجود حالة الوعي هذه لدى الفرد، ولو نظرنا إلى الحالة الكويتية على سبيل المثال لرأينا أولويات الدولة هي تطبيق سياسات اقتصادية تُرضي نقابة عمّال وموظفين غير موجودة بصورة رسمية لكن مجلس الأمة في الكويت يقوم بدورها بصورة غير رسمية. لذا أعتقد أننا نعيش في ظل أحوال اقتصادية وفي ظل سلطة سياسية خلقت وضعاً يقتل الحافز، لأنها في أغلب الأحوال لا تكافئ المُجدَّ

والمثُابر، وإنما تكافئ الفرد، أو إنها مضطرة لصرف راتب لفرد لأنه يحمل جنسية هذا البلد.

ومن نتائج هذه السياسات، أن غابت العمالة الوطنية عن القطاع الخاص، وهي العجلة الدافعة التي توفر الظروف التنافسية الضرورية لإحداث التنمية البشرية.

وعلى سبيل المثال، فإن خرّيج الهندسة في الكويت يمكن أن يحصل على راتب يعادل ثلاثة آلاف دولار شهرياً من دون أن يؤدي أي عمل أو حتى يذهب إلى عمل؛ فالدولة توفر له دعم عمالة وطنية ودعماً آخر لأنه خريج كلية الهندسة.

٩ ـ جمال محمد فخرو

أنا في الحقيقة سأبدأ بسؤال أكبر: هل هناك اقتناع تامّ بالاهتمام بموضوع التنمية البشرية، ووضعها على قائمة الأولويات بالحكومات والقطاع الخاص وقيادات المجتمع المدني في المنطقة؟

أنا أعتقد أن هناك مشكلة كبيرة في موضوع الاهتمام بموضوع الموارد البشرية كسياسة عامة من الدولة، وحتى القطاع الخاص لم يعد يهتم بها، نظرياً نسمع في كل بيانات الحكومات وفي كل سياستها وفي استراتيجيتها (الإنسان والبشر هم في المرتبة الأساسية)، وعندما ننتبه للتطبيق نجد خلاف ذلك. فأنا أعتقد أن المشكلة الأساسية هي أنه ليس هناك اهتمام بهذا الجانب، والمشكلة الأكبر (انتشار المحسوبية) سواء في التعيينات ـ البعثات ـ حتى في التدريب ـ حتى في اختيار الموظفين، وأصبح عندنا في الحقيقة بالذات في القطاع الحكومي وحتى القطاع الخاص الولاء والقبيلة والطائفة، مقياس التقييم. وهذا لا يمكن. أن ننمي مع وجود قيادة في الحكومة أو الدولة غير قادرة على قيادة القطاع الخاص، مع الأسف الشديد أن الفساد لم يعد مقتصراً على القطاع الحكومي فحسب، إنما على الجهات الرقابية (كما ذكر أحد الزملاء) مثل مجالس النواب، مجالس الشورى، تستخدم الواسطة والمحسوبية في توظيف مرشحيها ومصوّتيها، فأصبح المجتمع كله في الحقيقة في فساد كبير داخل المجتمع من الجهات الحكومية والرقابية بهذا العمل.

غياب المحاسبة والمساءلة ساهم في فشل الأشخاص المُعيّنين في القطاع العام والخاص أيضاً، ولم يساعدنا على وجود طاقات لقيادة المجتمع كما كان محور الورقة.

أنا أعتقد أنه في الأربعينيات والخمسينيات في اتفاقيات النفط عندما كانت توقَّع كان أحد أهم بنود الاتفاقيات هو كيف تدربون أبناء الوطن عندنا؟ (سواء أكان في العراق ـ الكويت ـ البحرين ـ السعودية). كل القيادات التي أدارت الاقتصاد في المنطقة في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات هم ممن تدربوا في شركات النفط، واتفاقيات النفط كانت تُصرّ على ذلك. الآن لم يعد ذلك موجوداً، الآن عندنا رؤوس أموال أجنبية تأتي تستثمر، وليس هناك اهتمام بالتنمية البشرية فيها.

ملاحظة أخيرة: أصبح التوظيف عملية حل سياسي وحل اجتماعي وليس بناء قدرات. إذا كان عندنا مواطنون عاطلون فمنعاً للمشاكل وظفوهم، فصارت نسبة المواطنين في الحكومات عندنا ٤٠ في المئة و٥٠ في المئة، وعدد كبير من الموظفين لا يستفاد منهم.

الجانب الأخير، أنا أعتقد أننا دخلنا في موضوعين: الموضوع الأول التوطين: صرنا نوظف الشخص لأنه مواطن، وليس لأنه كفاءة، ومع ذلك، هذه قد تكون فلسفة جيدة، ولكن لم نصرف عليه في تدريبه ولا في تعليمه؟ وأخيراً ليس عيباً الاستفادة من مستشار أجنبي، ولكن المشكلة في الحقيقة هي فيمن تُقدم له هذه الاستشارة.. أنه لا يفهمها.

١٠ ـ يوسف عبد الستار الميمني

أشار د. خالد إلى صغر حجم القطاع الخاص واعتماده أيضاً على العمالة الوافدة، وأن ذلك الوضع أحد معوقات تنمية رأس المال البشري بالمنطقة. وأنا أتفق مع د. خالد في طرحه. والسؤال كيف السبيل إلى معالجة الخلل؟ في اعتقادي أن المعالجة يجب أن تسند إلى السياسات الآتية:

١ ـ أن يكون نمو القطاع الخاص أعلى من النمو السكاني مع التأكد من استمرار النمو الإيجابي لاقتصاديات المنطقة وعدم تأثرها الشديد بتذبذب أسعار النفط واستبعاد المضاربة في الأراضي والمضاربة في الأسهم من أذهان صناع القرار عند رسم السياسات الاقتصادية.

٢ ـ مخرجات التعليم: أشار د.خالد ود.عبد العزيز الدخيل، إلى أهمية مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية وسوق العمل وجميع مفكري وصناع القرار بدول المجلس يؤكدون، ومنذ ٢٥ عاماً، أهمية مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

٣ ـ لتحقيق نجاح محدود في سياسات تنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق سياسة التنمية المتوازنة بدول المجلس وتنسيق المشروعات المتشابهة وبالذات المشاريع ذات الصفة الإنتاجية.

٤ ـ ظهرت حالات من البطالة ليس بين المواطنين بدول المجلس فحسب، بل بين المقيمين بدول المجلس بسبب الإسراف في الاستقدام.

في النهاية، أود أن أقترح على منتدى التنمية أن يكون أحد محاور اللقاء السنوي القادم تفعيل دور القطاع الخاص بدول المجلس كأحد محاور المؤتمر القادم.

١١ ـ عبيدلي يوسف العبيدلي

كنت سأقبل ببعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة لولا استخدام الباحث تعبيرين هما: الموارد البشرية المعرفية والاقتصاد المعرفي؛ حيث تعاطى معهما الباحث كمدخل آليات الاقتصاد التقليدي الذي تخضع فيه مخرجات التعليم إلى احتياجات السوق كي تتمكن من تلبية متطلباتها.

الموارد البشرية المعرفية بخلاف التقليدية، هي التي تفرض شروطها على السوق، من أجل تطوير الكفاءات وتحرير السوق من آليات سوق العمل التقليدية السائدة جميعها إلى المعرفية المستقبلية، هذا يضع عبئاً ثقيلاً ومسؤولية تاريخية ليست مواردنا البشرية في موضع للقيام بها.

ما يقودنا إلى مخرجات التعليم الذي لا تزال برامجه مبعثرة وموادّه تعود إلى القرن الماضي، ومناهجه متشبعة بالقديم، بل تقف بوعي ضد المعرفي الجديد، والمجال هنا لا يتسع إلى الدخول في التفاصيل.

ألفت نظر الكاتب إلى خلوّ الورقة من أية إشارة إلى ما ورد في مداخلة د.عامر التميمي.

الاقتصاد الربحي الذي لا يزال يلقي بظلاله على السوق والدولة

الخليجية بشكل مشترك، ما يضاعف من سلبيات ذلك الاقتصاد، كونه ينتمي إلى (الاقتصاد الربحي الخارجي) للاعتماد على النفط والعلاقة بين النفط كسلعة والأسواق الخارجية العالمية.

١٢ ـ محمد بن صنيتان

هذه دراسة علمية أكاديمية طويلة نسبياً، لا بد أن نصدّق الباحث فيها فشكراً لكاتبِها.

عدم وضع الرَّجل المناسب في المكان المناسب ظاهرة يلمسها أي إنسان عادي؛ فأنا أعرف أناساً كثيرين حاصلين على شهادات علمية ويوضعون في أماكن عادية جداً؛ فعلى سبيل المثال (خريج هندسة كمبيوتر يتم توظيفه ككاتب صادر ووارد) لسنوات عندنا في المملكة العربية السعودية؛ خريج الثقافة الإسلامية يتعين بمجرد تخرّجه، وعلى العكس فخرّيجو الكيمياء والفيزياء يبقون لسنوات في انتظار الوظيفة، حكاية النسبة ٥٠ في المئة هذه مشكلة صارخة جداً، فإذا كان عندنا ٥٠ في المئة كوادر وإطارات معطلة مع ٣٥ جامعة و١٥٠ ألف خريج يأتون من الخارج و٢٠٠ جامعة خليجية، هذه مشكلة تحتاج منّا جميعاً إلى صرخة.

١٣ ـ عبد المحسن هلال

في الحقيقة أريد أن أركّز على جزئية صغيرة من الدراسة التي تقول إننا تطوّرنا من ٧ جامعات إلى ٣٥ جامعة في خلال سنوات قلائل.

خذ هذا كمثال على عدم التمييز بين النوعي والكمي الذي لم يُغطَّ جيداً في هذه الدراسة الجيدة، التطور في الجامعات وخلق الجامعات الجديدة (باعتباري واحداً من داخل الجامعات يتحدث) كانت تتمّ بشكل عشوائي وبشكل تفريعي، بشكلٍ قَسَم الموجود إلى قسمين، وكل قسم يتجمع داخله كذا قسم ثم تُنشأ جامعة، كانت الفترة التي كنا نادي فيها بإنشاء جامعات في المملكة تعدّاها الزمن أو تعدّتها الفترة، ثم فجأة انقلبنا من الـ ٧ الأخوات إلى ٣٥ جامعة، هي تأخير لأزمة البطالة، هي فقط أنشئت لاستيعاب خريجي الثانوية الذين فوجئوا بهم بتلك الكميات الرهيبة وبالتالي اضطروا إلى إنشاء جامعات لاستيعاب هذه الكميات، وليس لمدّ السوق بجامعات جيدة، بدليل أنها زادت من نسبة البطالة في المملكة.

الجامعات الجديدة يجب أن يكون تأثيرها ليس نوعياً وكمياً فحسب، بل في نوعية الدراسة الموجودة فيها، فما هي التخصصات الجديدة التي أضافتها هذه الـ ٣٥ جامعة؟ التخصصات القديمة نفسها.التركيز على الدراسات النظرية (حوالى ٨٠ في المئة) وبالتالي لم تستفد البلد من هذه الجامعات الكثيرة التي انتشرت.

١٤ ـ سامي عبد اللطيف النصف

لا أعرف لماذا أخذنا قضية فشل الموارد البشرية كقضية مُسلَّم بها؟

أنا أختلف مع هذا الطرح، فأنا أعتقد أننا عندنا تجربة جيدة في حُسن استغلال الموارد البشرية، بدلالة أن دول الخليج هي الآن الدول القدوة في المنطقة (منطقة غرب وشرق آسيا)؛ في تصوري أن الإعجال بالتمكين قد يكون أضر بالتمكين، فالتمكين هو التوطين وأعطيكم ثلاث تجارب محسوسة وملموسة:

١ ـ مصر في الخمسينيات ـ ٢ ـ سوريا في الستينيات ـ ٣ ـ الكويت في السبعينيات. استعجلنا في قضية التوطين فتخلفنا؛ فمصر التي كانت باريس أفريقيا تخلّفت. سوريا تخلّفت. الكويت كذلك تخلفت عن ركب الشقيقتين. وبالتالي أنا أتصور أن التمكين المُبكر أكثر خطورة، لأن التمكين بذاته المفروض أو استغلال الموارد هو وسيلة وليس غاية بذاته، الآن من دون أن لا نغيّر الثقافة المتوارثة التي لا تحترم العمل ولا تؤمن بتدريب الذات ولا تطويرها، بل تُركّز على قياصرة صغار في دهاليز الدوائر الحكومية، أعتقد أنه من الأفضل أن يبقى الوضع كما هو عليه وأن نأخذ بالمثال المتقدم الأمريكي أو غيره قدوة لنا، لأن هناك من يعتمد على جنسية من يتمكن من العمل يحصل عليه.

المفروض على الخليجي أن يطوّر ذاته ويصل إلى المراكز ليس عبر سياسة ندفع بها، نحن كمثقفين، دولنا للقيام بها، والمفروض الخليجي يطور ثقافته الموروثة قبل أن يُمكن من العمل، الآن أنظر إلى القطاع العام والخاص، القطاع الخاص الذي يعتمد على الكفاءة وعلى الربحية (٩٠ في المئة) من الموظفين به غير خليجيين، بينما القطاع الحكومي المُترهِّل هو الذي يقوم بتوظيف الخليجيين، وهذا يعني أننا نحصل على شهادات لا تغيّر من موروثنا ويمكن سبب هذا هو شراء الشهادات؛ فأصبح الخليجي مولعاً بشراء الشهادات

لأنها هي الوسيلة التي يمكنه الحصول عليها. أنا أتصور أن قضية العنوان أو الإيمان أننا فشلنا في تطوير الموارد البشرية، قضية غير مُسلمة وغير صحيحة.

١٥ ـ جمعة بن صالح بن سالم الغيلاني

أتفق مع المحاضر على ما جاء في ورقته حول إخفاقات سياسات التنمية في دول المجلس، خلال أربعين عاماً خلت، في كثير من الجوانب.

في ما يتعلق بمداخلتي أعتقد أن الفشل أو التخبط في سياسات تنمية الموارد البشرية ناتج من الاعتماد المفرط على إيرادات النفط ووفرة اليد العاملة الوافدة بالرغم من تقلّب أسعار النفط والأزمات التي حدثت طوال أربعة عقود مضت، كل ذلك جعلها تتخبط في سياسات التعليم ونقل التكنولوجيا المعرفية ما أثّر سلباً على رأس المال البشري.

هناك نقطة أخرى أود التعليق عليها، وهي تتعلق بالطاقة البشرية المعطلة. وهناك عدة أسباب لها كما أشار الباحث، وهي تفشّي المحسوبية وسياسات التهميش ووضع الرّجل المناسب في غير محله... إلخ؛ في اعتقادي أن هذه الظاهرة منتشرة خاصة في القطاع العام ولكن هناك فرص كبيرة جداً في القطاع الخاص الذي يسيطر عليه الوافدون وتنخفض نسبة اليد العاملة المواطنة فيه إلى حد كبير.

أضمّ صوتي إلى ما قاله أحد المتحدثين قبلي حول مقترح أن يكون عنوان المؤتمر القادم هو دور القطاع الخاص في التنمية بين الواقع والمأمول.

١٦ ـ بهية الجشّي

عندي ملاحظة وأسئلة أيضاً للسيد المحاضر.

أولاً، بالنسبة إلى حافز التعلم، فقد لفت نظري أنه ذكر أن حافز التعلم ضعيف عند الطلاب. فأنا أعتقد أن حافز التعلم ليس شيئاً موروثاً أو جينات في الإنسان؛ فهو مرتبط بنوعية التعليم وبأساليب التعليم التي، مع الأسف، عجزت حتى الآن عن غرس ثقافة العمل والارتباط لدى الفرد، أيضاً التناقض بين الثقافة التي يتلقاها الفرد في المدرسة وبين الثقافة المجتمعية التي ما زالت تقليدية في نظرتها إلى نوعية العمل خاصة في ما يتعلق بالمهن اليدوية وهذا يعرّض الطالب إلى كثير من التذبذب في القيم والممارسات.

النقطة الأخرى التي أردت ذكرها هي ظاهرة الجامعات الخاصة في دول الخليج؛ فالجامعات الخاصة أصبحت مثل الدكاكين، وأصبح الطالب الذي يعجز عن أن يلتحق بإحدى الجامعات الرسمية لا بد أن يجد له مكاناً ما بالجامعات الخاصة التي ستعطيه الشهادة. وهذا يقودنا في الواقع إلى أننا ما زلنا نركز على الشهادة كقيمة في حد ذاتها بغضّ النظر عن قيمتها العلمية والعملية، وعن إمكانية توظيف المهارات في مجالات التنمية.

السؤال التالي هو عن مخرجات التعليم: الآن هناك كثيرون يعتقدون أن توجيه الطلاب نحو تخصصات تحقق التناسب مع سوق العمل، هو تدخُّل في الاختيار؛ فهل نترك الطالب من دون توجيه؟

حتى في المدارس لا يوجد أي توجيه نحو سوق العمل، وما هو متوافر في سوق العمل بحيث نساعد الطالب عندما يتخرج من المدرسة الثانوية أن يعرف تماماً ما هو المتوافر وإلى أي تخصص يذهب. الآن لا يوجد توجيه، فكل طالب يختار على كيفه، فالطلاب لا يعرفون ما هو متوافر في سوق العمل فيفاجأ عندما يتخرج من الجامعة بأنه تخرّج في تخصص لا مكان له في سوق العمل. هذه نقطة جداً مهمة.

بالأمس كنت أقرأ في جريدة من جرائدنا في البحرين، أن هناك مجموعة من الطلاب درسوا تخصصات في الخارج، تخصصات جيدة وممتازة وتناسب العصر الحالي ولكن تفاجأُوا عندما رجعوا بأن لا مكان لهم في سوق العمل وبالتالي التحقوا بدورات تدريبية دربتهم للعمل في مجالات أخرى؛ فأنستهم تماماً تخصّصهم الأصلي ودخلوا في مجال جديد؛ طبعاً إن عطاءهم لن يكون مثلما لو توظفوا حسب معرفتهم الأصلية

وهذا يقودني إلى سؤال: هل نحن فعلاً نوجّه الطلاب نحو تخصصات موجودة بسوق العمل بغضّ النظر عن ميولهم ورغباتهم؟ أم إننا بحاجة إلى أن نواكب التطورات العلمية في العالم ونطور تعليمنا بحيث نعطي طلابنا فرصة بأن يدخلوا في تخصصات جديدة غير التخصصات القديمة؟

النقطة الأخيرة، بالنسبة إل التعليم المهني، فحتى الآن على سبيل المثال في البحرين دائماً الشهادة التي يحصل عليها الطالب من معهد التدريب لا بد من مساواتها بالشهادة الجامعية حتى يشعر الطالب بأن شهادته تساوي الشهادة الجامعية، فما زلنا لا نعطي لشهادة المهنية قيمتها بحد ذاتها، بغضّ النظر عن

كونها من جامعة أم من معهد، وإنما ترتبط بالإنتاج. والمجال متاح لمن يتخرج من معاهد التدريب من حيث الحوافز والرواتب حتى يشعر بقيمة هذه الشهادة.

١٧ ـ المعتصم البهلاني

١ ـ الأرقام عن التعليم اعتمدت على أرقام من مؤسسات دولية التي هي أصلاً مأخوذة من الحكومة.

٢ ـ نوعيّة التعليم وسياسة تجييش الأرقام من دون النظر إلى نوعية التعليم.

٣ ـ التعليم اعتمد على إنتاج أصحاب الياقات الزرقاء دون البيضاء، والتي لا تتطلب إلى تنوير فكري بقدر ما هو بحاجة إلى تلقين تقني.

٤ ـ تعطيل المرأة اجتماعياً.

١٨ ـ شيخة سيف الشامسي

ـ هل تعتقد أن أساليب الاستثمار (تسليم المفتاح)، أدى إلى عدم وجود طلب على الكوادر المحلية ما أثر على الغرض منه؟

ـ معايير البنك الدولي، هل شملت السكان أم اقتصر تطبيقها على المواطنين فقط؟

ـ هل القصور يكمُن في عدم الربط بين الخطط الاقتصادية وتخطيط التعليم؟

١٩ ـ عبد الله سعيد بو ملحة

بسبب الفساد المالي والإداري في الإدارات الخليجية، وصلنا إلى ملف السلّم الوظيفي. صحيح أن المتخرج يتطلع إلى القفز إلى أعلى السلم الوظيفي بقدر ما يستطيع من محسوبية أو أي طريقة أخرى.

ولذلك، فإن هذا المتخرج لم يصقل مهاراته، ولم ولن يستطيع أداء أي عمل يسند إليه بسبب عدم تدرّجه في السلّم الوظيفي الذي يمكّنه من زيادة معرفته وصقل مهاراته.

الدليل على ذلك الفارق بين مهندس معيّن في جهة حكومية، وبين آخر معيّن بشركة أرامكو أو سابك، أو بين العامل بالوظيفة المدنية والمؤسسات العسكرية.

٢٠ ـ عبد المالك خلف التميمي

ركز الباحث في ورقته على التعليم كماً ونوعاً، وأشار إلى أن التنمية غير متوازنة، وإلى ضعف في تشغيل رأس المال البشري والإدارة الحكومية، وضرورة التأهيل الجيّد للمواطنين والاهتمام بالتدريب، وأن هناك معالجات حكومية ولكنها قاصرة، وأن المواطن أصبح سلبياً في اكتساب التعليم الجيد والعمل... الخ.

وفي اعتقادنا أن المشكلة الأساسية في كل ذلك هي سياسة الدول وأسلوبها في التعامل مع التنمية، سواء بسياسة الدول الربحية أو التسيب في العمل أو تردّي نوعية التعليم. فلماذا لا ندرس تجارب دول أخرى حققت تنمية حقيقية مثل اليابان وماليزيا، ولا نقول الغرب؟ تحققت التنمية فيها بسبب سياسات الدولتين، القضية قضية نهج واستراتيجية تنموية مختلفة؛ فتوصيف الحالة والإشادة بالتطور الكمي في مجال التعليم وغيره لا يعالج المشكلة، ونحن بحاجة إلى تغيير في العقلية، وهذا أمر صعب ولكن ليس مستحيلاً، وهذه تطرح إشكالية، أو قضية، الإصلاح، وهي موضوع قادم في هذا الملتقى نرجو أن تتاح لنا فرصة إبداء الرأي فيها، لكن ختاماً نقول إن المُعقب د. عبد العزيز الدخيل، قد وفق في تشخيص الداء عندما طالب بتغيير جذري للتعليم السائد في المنطقة من فقهيّ وتراثي إلى علميّ.

٢١ ـ عبد الله بن علي العليان

في ورقة الدكتور خالد اليحيى، تحدث عن الإصلاح المؤسسي باعتباره حاجة مُلحّة لتجسيد الفجوة بين التنمية ورأس المال، لكن د. خالد لم يُشر إلى أهمية وكيفية تحقيق هذه المعادلة، ونحن نعتقد أن إزالة هذه الفجوة تكمُن في وجود مجتمع مدني فاعل يتحرك من خلال مناشط وتحركات في المجتمع، ويضغط لتغيير السياسات القائمة التي أفرزت هذه السلبيات.

ولذلك نحن نتحدث عن سياسات قائمة، وتحتاج إلى تعديل وتغيير، وتغييرها لن يتحقق بسهولة إلا من خلال مجتمع مدني وحراك فكري وثقافي وسياسي ينقُد هذه السياسات ويطالب بقوة من خلال الوسائل السليمة، كـ الندوات والمحاضرات والإعلام المتعدد الجوانب، وتوعية الرأي العام بالحاجة إلى إصلاح فاعل وجدِّي، لأن البديل قد يكون سلبياً وقد يجرّ التغيير

في بلدانا إلى تحركات غير سليمة. ولذلك أرى أن ورقة د.خالد جيدة، لكن ستظل وسائل التغيير والإصلاح بطيئة في ظل مجتمع مدني غائب أو مُغيَّب، كما أعتقد.

٢٢ ـ مشاري عبد الرحمن الحمود

● الجامعة والمرحلة الجامعية هي عبارة عن مرحلة سُنّية وليست فترة علمية.

● الثقافة الاجتماعية لإنشاء جيل كامل وأجيال من (مهندسين/ أطباء/ محامين/ محاسبين). ونسيان ما هو دور الفنون والأعمال الإبداعية لأنها «ما توكّل عيش» «لا تطعم خبزاً».

● سياسة الدول السيئة نحو تحويل كل الفنيين إلى أصحاب بكالوريوس وكأن الدبلوم هو وظيفة ورتبة، لذلك أصبح كل الفنيين يريدون أن يكونوا مهندسين (بسبب كادر المهندسين) ما ترك فراغاً داخلياً في النظام العلمي.

● العجز في سوق العمل نحو استقطاب الشهادات المُتخصصة العلمية (فيزياء الكيمياء/ هندسة الفضاء) وذلك يعني أنه يجب التضحية بالمستوى العملي لأجل الوظيفة.

● أهمية تعليم اللغات مما يأتي في دور سوق العمل العالمي إلا في أوطاننا ـ فأكبر إداري في الدولة يتقن لغة ونص!

٢٣ ـ أحمد عبد الملك

لقد كان التعليم ناجحاً لعدة عقود في دول الخليج العربية، وهو التعليم الحكومي. وهو الذي خرّج آلاف المتخصصين من أبناء الخليج الذين تأهلوا للدراسة في الخارج سواء في البلدان العربية أم الأجنبية. وهم الذين أداروا بلدانهم وساهموا في مشاريع التنمية بكل نجاح. ولكن النظرة تغيّرت للمواطن مع الطفرة الاقتصادية، وتم «تحقير» إنجازاته، بعد أن تمّ الاعتماد على الآخر، وتم جلب بيوت الخبرة الأجنبية والمشاريع الاستثمارية العملاقة والجامعات الأجنبية. وهذه البيوت تظل مسؤولة عن تعطيل الطاقات البشرية المحلية المؤهلة، وإحلال طاقات وافدة مكانها، من دون أن يتحقق مستوى أعلى للأداء! بل إن بعض المؤسسات الجديدة أصابها الترهل،

وصار هدفها جلب أكبر عدد من الموظفين والعمالة الوافدة من الخارج، ما يمكن تسميته (المؤسسات العائلية) التي لا تكترث لتطوير المؤسسة وتنمية الطاقات البشرية المحلية قدر اهتمامها بجني أكبر قدر من الأموال وتحويلها إلى الخارج.

إن غياب الإصلاح المؤسسي ـ كما أسماه الباحث ـ من أهم أسباب تردّي الأوضاع التعليمية والإدارية في المنطقة. ويترتب على الإصلاح المؤسسي التقييم والمساءلة وتقاسم السلطة. وإذا كانت التقارير تُصاغ بصورة «تجميلية» لصاحب القرار، سعياً من المسؤول (الأجنبي أو المحلي) إلى الاحتفاظ بكرسيّه أو وزارته، فإن هذا التقييم يخرج عن السوية، وإذا غابت المساءلة استناداً إلى التقارير التجميلية والمصالح الخاصة، فإن ذلك يدعم غياب (تقاسم السلطة) التي دعا إليها الباحث.

نحن نرى أن مظاهر التنمية ـ في أغلب دول مجلس التعاون ـ مجلوبة ومصطنعة ولا تركن إلى العنصر البشري المحلي. وإذا كانت هنالك اتجاهات للتدريب (في إرسال بعثات إلى أوروبا وأمريكا)، فلقد تقلصت هذه البعثات ـ في أغلب دول المجلس ـ الأمر الذي أدى إلى «تبلّد» الأداء وتقليديته، لأن خرّيج الجامعة الحديث عندما توصله (الواسطة) إلى المنصب القيادي لن يتمكن من إدارة الدفة، كونه يفتقر إلى الخبرة والإمكانيات! ناهيك عن لجوء بعض دول الخليج إلى التخلص من الكفاءات الفاعلة والمؤهلة ـ في ما عرف بالتقاعد المبكر ـ ما سببَ شرخاً واضحاً في كيفية التخطيط ونوعية التنفيذ.

٢٤ ـ خالد بن عثمان اليحيى (يردّ)

أشكر جميع المتداخلين ومن قدموا تعليقات أو أسئلة أو انتقادات كلها ذات قيمة، خصوصاً تعقيب الدكتور عبد العزيز الدخيل، فهو تعليق رائع جداً يأتي من إنسان أحترمه جداً بحجم مكانته كعالم وخبير ومستشار.

جزء كبير من الأسئلة خصوصاً في ما يتعلق بالنتائج التحليلية أو حجم العينة أو طريقة البحث هذه موجودة في الورقة الطويلة تقريباً (٢٥٠ صفحة)، الإخوان الذين عندهم اهتمام بالاطلاع على عينة الدراسة ومعرفة ما هي العوامل والمتغيرات التي غطتها الدراسة، تقريباً أكثر من ٢٥٠ من متغير الأشياء التي قدمتها أنا تقريباً تقدّم نتائج تحليل لـ ٦٠ تحليلاً أو متغيراً في

الدراسة؛ فتقريباً ٨٠ في المئة من نتائج هذا البحث غير موجودة بالورقة؛ فالورقة كتبت بطريقة بأنه موجهة (For Practitioners) للممارسين وصناع القرار وللقراءة السريعة، ولم تكن للدخول بشكل علمي لتفصيل العينة وأدوات البحث والى ذلك من منهجية.

هناك تعليق عام على مجمل أو معظم المداخلات وهو:

أنا لا أتكلم عن نوعية أو جودة التعليم أو مخرجاته، فقد تطرقنا إلى هذا الكلام في بحوث ودراسات كثيرة، والمؤتمر الماضي سلط الضوء على مخرجات التعليم وفشل الجامعات، نعم لدينا تعليم كمّي ولدينا جامعات، ولكن مخرجاتها لا تقدم ما نحتاجه، فأنا قابل لكل هذا الكلام ولكن أيضاً أرى أنه حدث لو اعتبرنا ٥ في المئة من الطلبة الذين تخرجوا من أنظمة التعليم سواء في الخليج أو خارجه يوجد ربع مليون طالب في أفضل الجامعات في أمريكا وأوروبا وأيضاً آسيا واليابان والصين.

في هذه الغرفة كم عدد المتخرجين بدرجة الدكتوراه أو الماجستير من جامعات مرموقة؟

أفلا نستطيع خلال٤٠ عاماً أن نتحدث في العجز؟ فحقاً يوجد عجز ولا نستطيع أن نردم هذا العجز في بعض التخصصات العلمية البحتة التي حقيقة لا أرى أنّ من المُجدي الاستثمار فيها مثل ما ذكرتم؛ بعض الشباب هناك عندهم شهادة دكتوراه من (MIT) في الهندسة النووية ولا يجدون وظيفة!

فبغضّ النظر لا أقول إنه اكتفينا بالتعليم ولدينا معرفة نوعية، ولكن أرى مساءلة التمكين. أنا أركز على تركيبة الحوافز في المجتمع؛ فالحكومة ليست هي المسؤولة تماماً عن تعليم الفرد وبناء قدراته، فأنا أرى أنه من دون الإصلاح المؤسسي أو التنمية المؤسسية التي تعطينا كأفراد فرصاً وحوافز للتعلم، فالتعليم أو الاستثمار فيه تقريباً لا فائدة منه من دون الاستفادة من علم المتعلمين. هناك فائدة ولكني أركز على العمليتين بشكل متوازن؛ فالتنمية المؤسسية مهمة جداً لدعم علمية التنمية البشرية؛ فالمشكلة كما ذكرت أن معظم الاهتمام كان بالتنمية البشرية وهي أيضاً غير متوازنة، ولكني اهتم بعملية الحوافز، وأتكلم مع اقتصادي (الدكتور عبد العزيز) وهو يفهم أهمية تأثير الحوافز على نوعية التعليم واختيار التخصص.

٢٥ ـ عبد العزيز محمد الدخيل (يرد)

حقيقة لا يوجد الكثير مما أريد أن أضيفه أولاً؛ فما لاشك فيه أن الدكتور خالد اليحيى يعرف وجهة نظري في ما قدّم، وأعتقد أن ما قدّمه أمر أساسيّ ولكنه يسبب إشكالية، ونحن دائماً في مشاكلنا المنهجية نبحث عن عامل واحد ليحلّ المشكلة؛ فهناك عوامل متعددة في معالجة أي مشكلة وخصوصاً في هذه المشكلة، وإنما هناك نقطة أساسية أعتقد أنها جوهرية في ما يتعلق بالبناء المنهجي لهذه النتائج التي وصلت إليها هذا الورقة.

فالإشكالية، هي أن البحث اعتمد فرضية، وهي فرضية أساسية في النتائج التي وصلت إليها، أنّ هنالك تعليماً عالياً على مستوى عالٍ، وانتقلت بعدها لكي نصل إلى نتائجها؛ فعندما يكون هنالك خلل في الفرضية تصبح أيضاً النتائج النهائية فيها خلل، وهذه النقطة التي أدعو إلى تطويرها في المستقبل وشكراً.

الفصل الثاني

سياسات التوسع العقاري من منظور الخلل السكاني في دول مجلس التعاون(*)

عمر هشام الشهابي(**)

تمهيد

موضوع هذه الدراسة هو العلاقة بين السياسات العامة في دول مجلس التعاون، والخلل السكاني، وتطورات هذه القضية على مدى العقود الأخيرة وما لها من تبعات على المنطقة. على وجه الخصوص، تركّز هذه الدراسة على سياسات المشاريع العقارية الضخمة الموجهة بشكل رئيس إلى المشتري الدولي في أربع من دول المجلس: الإمارات والبحرين وعمان وقطر؛ في كل من هذه الدول، اتجهت سياسات ورؤى متخذي القرار نحو دعم هذه المشاريع علناً، وتم وضعها في صلب واقع وتطلعات المنطقة. وبهذا تغيّرت رؤية ومعاملة متخذي القرار إلى ظاهرة تدفق الوافدين إلى المنطقة من النظر إليها كظاهرة عرضيّة لا بد منها، هدفها سد متطلبات الإنتاج في المنطقة، إلى تبني استقطاب الوافدين كهدف أساسي ينبغي تشجيعه وتحفيزه لزيادة الطلب الاقتصادي عليه في دول المجلس.

(*) هذه الدراسة هي جزء من كتاب لعمر هشام الشهابي، بعنوان: **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

(**) باحث، مركز الخليج لسياسات التنمية. البريد الإلكتروني: omar.alshehabi@gmail.com.

أولاً: حمى المشاريع العقارية الدولية وتفاقم الخلل السكاني

مع بدء الألفية الجديدة، ظهرت حزمة من القوانين في دول مجلس التعاون تعبّر عن سياسة عقارية وسكانية فريدة من نوعها عالمياً. أعلنت البحرين عن السماح للأجانب بتملك العقار في مناطق معينة بالمملكة عام ٢٠٠١. تبعتها دبي سريعاً على المنوال نفسه في عام ٢٠٠٢، ثم أتى الدور على قطر وعمان في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، على التوالي. في كل هذه الدول، تمّ ربط شراء العقار بالحصول على إقامات طويلة المدى من قبل المشترين الأجانب. السعودية والكويت تمايلا بين الاندفاع والتردد، ولكن مع الإعلان عن كون مدينة الملك عبد الله الاقتصادية كأول منطقة في السعودية يسمح فيها للأجانب بالتملك الحر، بقيت الكويت هي الدولة الوحيدة التي لم تدخل غمار المشاريع العقارية الموجهة أساساً إلى غير أبناء المنطقة.

تمثّل ظاهرة العقار الدولي نقلة نوعية وجوهرية في سياسات دول مجلس التعاون حول الخلل السكاني. فحتى ظهور الألفية الجديدة، كان الخلل السكاني ناتجاً بشكل رئيس من تدفق العمالة الوافدة إلى المنطقة. كانت نظرة متخذي القرار والمستثمرين للأعداد المتزايدة للوافدين في المنطقة مبنية على أنه «أمر لا بد منه» لتفعيل النمو الاقتصادي في المنطقة، بما أن قوة العمل المحلية غير مستساغة أو غير قادرة على تلبية احتياجات رؤوس الأموال المتسارعة في المنطقة. أما مع ظهور الألفية الثالثة وتبلور السياسة العقارية الجديدة، فتحولت رؤية متخذي القرار إلى الخلل السكاني في المنطقة من عنصر إنتاجي يتطلب تنظيمه وتقنينه، إلى مصدر طلب ليس على الدول استيعابه فحسب، بل هو فرصة اقتصادية على الدول اجتذابها وتصميم سياساتها ورؤاها حوله. وبهذا تبلورت على أرض الواقع مشاريع عقارية ضخمة تعبّر عن رؤية اقتصادية جديدة، هدفها استقطاب مشتري العقار الأجنبي وتوطينه، وجعله شريكاً أساسياً في اقتصاديات ومجتمعات دول مجلس التعاون.

لم تكتفِ دول الخليج العربية بإعطاء الأجانب فحسب الحق بتملك العقار، بل الجزء الأساسي من هذه الصفقة كان ربط تملّك العقار بالحصول على إقامات طويلة المدى للفرد وعائلته بصرف النظر عن ظروف عملهم وحاجة الدولة إليهم؛ فإذا كانت المشاريع العقارية ذات التملك الحر قد أصبحت جزءاً رئيساً من توجهات دول المنطقة، فكان لا بد من توفير كل ما

أمكن من تسهيلات ومتطلبات لإنجاح هذا المشروع. ومن أهم هذه المتطلبات كان ربط العقار بالإقامة التي تسمح للمشتري بالحصول على تأشيرة إقامة طويلة المدى مرتبطة بتملكه العقار. الإمارات أعلنت عن توفير تأشيرات قوامها ثلاث سنوات متجددة لمتملّكي الوحدات العقارية، أما البحرين وقطر وعمان، فوفرت تأشيرات مدتها خمس سنوات تتجدد مع مواصلة امتلاك العقار. وبهذا، أصبحت إمكانية الاستقرار في المنطقة على المدى البعيد هي الحافز الأساسي لبيع وشراء هذه المشاريع العقارية.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)
عدد الوحدات العقارية الدولية المزمع إنشاؤها
بحلول سنة ٢٠٢٠ (بالآلاف)

الدولة	عدد الوحدات	القدرة الإستيعابية	عدد المواطنين
الإمارات	1104	3544	892
البحرين	60	180	538
عمان	94	282	1967
قطر	67	324	220
المجموع	**1329**	**4330**	**3617**

ملاحظات: في حالة عدم توافر الإحصائيات، تمّ افتراض ٣ قاطنين لكل وحدة سكنية في الحسابات.

المصدر: حسابات المؤلف من مصادر متعددة.

كان الهدف الرئيس من هذه القوانين إعطاء دفعة قوية لنموّ غير مسبوق في القطاع العقاري، ولم يتردد السوق العقاري في توجيه نشاطاته في هذا الاتجاه؛ فقد شكلت قوانين السماح للأجانب بتملك العقار وربطها بالإقامات في المنطقة بداية باندفاع غير مسبوق نحو بناء مشاريع إسكانية كان هدفها الرئيس إغراء الفرد الأجنبي لشراء العقار وتوجيه نظره نحو المنطقة؛ ففي المجموع، وبين

هذه الدول الأربع، تشير التقديرات المتحفظة أنه تمّ الإعلان عن النية لبناء ما لا يقلّ عن ١,٣ مليون وحدة سكنية ذات التملك الحر أو الإيجار الطويل المدى، ما يسع لاستيعاب ما لا يقلّ عن ٤,٣ مليون قاطن فيها. ويجب الإشارة أن طريقة احتساب هذه الأرقام تمّت بطريقة متحفظة جداً، حيث إنها لم تشمل كل المشاريع التي تمّ الإعلان عنها، إذا ما يبنى من وحدات سكنية بهدف بيعها إلى غير مواطني المنطقة يَعِدُ بجلب سكان يتعدون في عددهم مجموع مواطني هذه الدول ككل عام ٢٠٠٨، والذي لم يتعدَ ٣,٦ مليون نسمة.

أعلنت السعودية عن نيتها دخول السباق العقاري عبر التصريح أن مدينة الملك عبد الله الصناعية، ستكون أول منطقة يسمح فيها للأجانب بالتملك الحر. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستحذو المملكة حذو شقيقاتها من دول المنطقة وتربط شراء العقار بالأحقية للحصول على إقامات طويلة المدى في المملكة؟

الصورة حول هذا الموضوع لم تكتمل بعد، وبخاصة أنه يبدو أن مبدأ التملك الحر قد تمّ قبوله فعلياً ولم يتبقَّ إلا سَنّ القوانين الرسمية لتقنين العملية؛ إذاً، هذه المشاريع العقارية ليست حلماً أو مستقبلاً بعيداً لم يتشكل بعد، بل هي واقع قد تمّ تأسيس الكثير منه على مدى السنين العشر الماضية، ولم تتبقّ حالياً سوى الكويت التي قاومت إغراء الدخول في غمار المشاريع العقارية الموجَّهة إلى المشتري من خارج المنطقة.

ثانياً: سياسات وطاقات المنطقة تنصبّ في خدمة المشاريع العقارية

ما لا شك فيه أن القطاع العقاري أدى دوراً محورياً في اقتصاديات دول مجلس التعاون، حتى شكّل في بعض من دولها ثاني أكبر قطاع بعد النفط، وبخاصة في تلك الدول التي سمحت بالشراء الدولي للعقار. فبلغ نمو الإيرادات السنوي التراكمي في القطاع في كل دول المجلس أكثر من ٣٧ في المئة سنوياً بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨، ليكون النمو الكلي في هذه الفترة ما يزيد على ٥٥٠ في المئة[١]. تركزت أغلب هذه المشاريع في المشاريع

---

(١) Shereef Ellaboudy, «The Global Financial Crisis: Economic Impact on GCC Countries and Implications,» *International Research Journal of Finance and Economics*, no. 41 (2010).

العقارية العملاقة، والتي كانت في الدول الأربع موجهة في الأساس نحو المشتري الأجنبي. وصلت قيمة هذه المشاريع العقارية الضخمة المعلنة إلى ما يساوي ١,٢ تريليون دولار من إجمالي قيمة المشاريع المعلنة في دول الخليج العربية عام ٢٠٠٧، والتي شكلت في ما بينها ٥٧ في المئة من إجمالي قيمة المشاريع في المنطقة (٢,١ تريليون دولار).

هذا التوسع العقاري يأتي ضمن خطط مدروسة لجعله في قلب الرؤى والسياسات العامة للمنطقة، فتم تجييش الموارد والخطط لجعلها في صلب برامجها، حيث سيطرت على أهم مُخطَّطَين وضعا على صعيد الدول لرسم مسارها الاقتصادي والجغرافي المستقبلي، وهما **الرؤى الاقتصادية** لهذه الدول، و**التخطيط الهيكلي** لمدنها. تناولت الرؤى الاقتصادية ما تهدف إليه هذه الدول على مدى السنوات القادمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي؛ فتطرقت إلى سرد أهداف وتطلعات المنطقة على مدى العقود القادمة، كما بينت الاستراتيجيات الاقتصادية التي ستتبناها في هذه الفترة. أما المخططات الهيكلية، فتركيزها كان على سن تشكيلة هذه المدن على أرض الواقع عن طريق تحديد وتخطيط ملامحها العمرانية.

أهم ما ميز هذه الرؤى الاقتصادية والمخططات الهيكلية هي أنها كتبت بأيدٍ أجنبية في أساسها، أما مساهمات المواطنين فيها فمحدودة جداً أو معدومة. وهذه الظاهرة تنفرد فيها دول مجلس التعاون من بين كل بقاع العالم، فمن النادر أن تجد دولة تسلّم إرادياً مبدأ رسم ووضع خططها الاستراتيجية إلى أيدٍ أجنبية بالوتيرة نفسها التي تبنتها قيادات المنطقة؛ فقد لوحظ التوسع المطرد في عدد الشركات الاستشارية الأجنبية في دول المنطقة على مدى السنوات العشر الأخيرة، حتى أصبحت تدير اغلب أنشطتها الاقتصادية والاستراتيجية. والقراءة المتأنية تبين لنا أن أغلب هذه المشاريع والمخططات موجهة بشكل مكثّف نحو المشاريع العقارية والهوية الجديدة المتوقعة لهذه الدول.

في البحرين أعلن مجلس التنمية الاقتصادي عن «رؤية ٢٠٣٠» للبحرين، وتبعتها أبو ظبي بـ «رؤية ٢٠٣٠»، كما وضعت قطر «رؤية ٢٠٣٠»، أما دبي فوضعت «الخطة الاستراتيجية ٢٠١٥»، وكل هذه الرؤى والخطط يبدو أنها صممت بأيدي خبراء أجانب. ما يميز هذه الرؤى أنها في الغالب متشابهة

وتستعمل المصطلحات نفسها. كما إنها تتبنّى النوعية نفسها من الاستراتيجيات عموماً، وكأنها وضعت بأيدٍ متشابهة وصممت للتوجه نفسه، فكلها تتكلم عن جعل الدول كمركز رئيس يجلب الاستثمار الأجنبي وتركز بشكل رئيس على ظاهرة العقار الدولي.

إذا ما أخذنا رؤية البحرين ٢٠٣٠ كمثال، فلم لم تذكر كلمة الإسلام إلا مرتين، مرة عند ذكر الآثار الإسلامية التي يقترح أن يتم المحافظة عليها لجلب السياح، ومرة ثانية للتأكيد أن تطلعات البحرين هي:

«مجتمع طموح متعدد الثقافات: لقد تميز البحرينيون دائماً بالطموح من أجل بناء مستقبلٍ زاهر، والتزاماً منهم بروح التقاليد الإسلامية الحقة، وبتعاليم الدين الحنيف القائمة على التسامح وكرم الضيافة؛ فإن شعب البحرين يرحب بالأجانب في المملكة، والذين يسهل اندماجهم ضمن المجتمع البحريني، ونتيجة لذلك فإن البحرين تمتاز بقاعدة سكانية متنوعة تعيش وتعمل جنباً إلى جنب بسلام»[٢].

أما مصطلح «عربي» ومشتقاته، فلم تبرز إلا مرة واحدة في كل التقرير، وذلك عند السرد الأولي لآخر المستجدات على مستوى المنطقة: «لقد شهدت منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الآونة الأخيرة نمواً اقتصادياً عالياً»[٣]. في المقابل، فإن مصطلحات «الاستثمار الأجنبي» و«الملكية الأجنبية» هي في صلب الرؤية، فتكررت كلمة «الأجنبي» سبع مرات.

رافق هذه الرؤى الاقتصادية المخططات الهيكلية للمدن التي يزمع تبنّيها على مدى العقدين القادمين. تمّ تصميم مخطط البحرين الهيكلي لعام ٢٠٣٠ من قبل شركة سكيدمور، أوينغز أند ميريل (Skidmore, Owings & Merrill) الأمريكية بمساهمة تكاد تكون معدومة من المجتمع البحريني، حيث توجهت البحرين إلى «السلعة المعولمة القصوى»، وهي «الاستعانة بمصادر خارجية لتشكيل مدينة كاملة ـ حتى قوانين التقسيم ـ من الصفر»، حيث أعطيت شركة سكيدمور

---

(٢) «رؤيتنا: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠: من الريادة إقليمياً إلى المنافسة عالمياً،» مجلس التنمية الاقتصادية (مملكة البحرين)، ص ٨، <http://www.bahrainedb.com/uploadedFiles/BahrainEDB/Media_Center/Economic%20Vision%202030%20(Arabic).pdf>.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨.

«التفويض لرسم المخطط الهيكلي للمدينة ككل»[٤]. وكما هو الحال في رؤية البحرين ٢٠٣٠، فإن المخطط والرؤية الدقيقة المزودة بالأرقام لم تنشر للعلن.

في قطر، تقوم شركة أورينتال كونسالتانتس (Oriental Consultants) اليابانية، بوضع المخطط الهيكلي للدولة، والمؤمل لها أن «ترشد التنمية المادية لقطر على مدى الـ ٢٥ عاماً القادمة. هذا يشمل كل أبعاد التخطيط المتكامل بما في ذلك المخطط الوطني، مخططات الهيكلة البلدية، مخططات المدن، مخططات المناطق المحلية، وعملية التخطيط وأنظمة التخطيط وآليتها»[٥]. أبو ظبي أيضاً وضعت «خطة إطار عمل الهيكل العمراني» لعام ٢٠٣٠ الذي يتضمن خططاً مفصلة لطريقة تقسيم المدينة، والتي ستذهب مساحات شاسعة منها إلى المشاريع العقارية التي يُسمح فيها بالشراء للأجانب.

لم يكن لهذه المخططات والمشاريع العقارية أن تكتمل من دون توفير البنية التحتية اللازمة لجعلها حقيقة؛ فأكبر عشرة مشاريع في دول الخليج حالياً من ناحية القيمة كلها من النوع العقاري الضخم، وتقدر قيمتها بحوالى ٣٩٣ بليون دولار أمريكي[٦]. وهذه المشاريع تحتاج إلى بنية تحتية موازية، فالزيادة المتوقعة في السكان والمشاريع العقارية أدت بدول المنطقة إلى الإعلان عن زيادة الصرف على مشاريع الطاقة بـ ١٣٤ بليون دولار، أما ما سيصرف على خدمات المياه والمجاري فقدر بحوالى ٤٠ بليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يزيد الطلب على الكهرباء بمعدل ١٠ في المئة وعلى المياه المحلّاة ٨ في المئة سنوياً حتى عام ٢٠١٥[٧]، وهذا الصرف هو بالتأكيد ليس لسد حاجة سكان المنطقة الحاليين، أكانوا مواطنين أو وافدين.

---

(٤) Daniel Altman, «Bahrain Builds a City in the Most International of Ways,» *New York Times*, 16/10/2007, <http://www.nytimes.com/2007/10/16/business/worldbusiness/16iht-glob17.1.7907391.html?_r=1> (accessed 1 July 2011).

(٥) «Qatar National Master Plan,» <http://qnmp-oc.org> (accessed 1 July 2011).

(٦) «Supplement: The MEED Projects Top 100,» *Middle East Business Intelligence* (MEED) (2010), <http://www.meed.com/supplements/2010/the-GCCs-top-100-projects/the-meed-projects-top-100/3007933.article> (accessed 26 July 2011).

(٧) «Construction Opportunities in the Gulf Cooperation Council (GCC),» EDC (23 August 2007), <http://www.edc.ca/english/docs/events_GCCPresentation_e.pps> (accessed 1 July 2011), and Babu Das Augustine, «Massive Project Spending Planned in Gulf Region,» *Gulf News*, 28/9/2009, <http://www.thefreelibrary.com/Massive+project+spending+planned+in+Gulf+region-a0208555764> (accessed 1 July 2011).

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)
أكبر عشرة مشاريع معلنة في دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٠

المشروع	الدولة	القطاع	القيمة (بليون دولار)
مدينة الملك عبدالله الاقتصادية	السعودية	العقار	93
مدينة الحرير	الكويت	العقار	77
ضاحية العاصمة	الامارات	العقار	40
[illegible]	الامارات	العقار	[illegible]
جزيرة ياس	الامارات	العقار	37
Business Bay	الامارات	العقار	30
مدينة جيزان الاقتصادية	السعودية	العقار	27
جزيرة سعديات	الامارات	العقار	27
مدينة المملكة	السعودية	العقار	25
مدينة مصدر	الامارات	العقار	22

المصدر: «Supplement: The MEED Projects Top 100,» *Middle East Business Intelligence* (MEED) (2010), <http://www.meed.com/supplements/2010/the-GCCs-top-100-projects/the-meed-projects-top-100/3007933.article> (accessed 26 July 2011).

حدة التغيرات لا تقف عند البنية التحتية فحسب، بل إن أغلب طاقات المنطقة موجّه لاستقبال هذه المشاريع العقارية وسكانها الجدد، أكانت ثقافية أو عملية أو إدارية، حتى وصل الأمر إلى تغيير اللغة الفعلية الأولى في المنطقة؛ ففي كل هذه الدول الأربع (ربما في ما عدا عمان)، أصبحت اللغة الرئيسة للأعمال والتعليم والإدارة هي الإنكليزية (وفي الإمارات، حيث لا تتعدى نسبة العرب ككل ٢٨ في المئة بمن فيهم المواطنون، وحيث وصل عدد الوافدين من دولة الهند وحدها إلى ٤٢,٥ في المئة[٨]، أصبحت اللغة العربية تأتي في المرتبة الثالثة أو أدنى من بين اللغات المستخدمة)؛ فأغلب الجامعات والمواد المدرجة فيها أصبحت تدرّس الآن باللغة الإنكليزية، واللغة السائدة لإدارة الأعمال هي اللغة الإنكليزية، ولا دليل أكبر من كتابة أغلب الرؤى الاقتصادية لهذه الدول بالإنكليزية.

(٨) «الإماراتيون يسجلون أدنى نسبة لهم بتاريخ البلاد مقارنة بأعداد الوافدين،» العربية.نت (٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٨)، <http://www.alarabiya.net/articles/2008/02/24/46070.html>. (تمّت زيارة الموقع في ١ تموز/ يوليو ٢٠١١).

لم تزل الطفرة العقارية في مرحلة المضاربات حتى وقت حلول الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩؛ ولهذا فإن الطفرة العقارية بالدرجة الأساسية لم يكن تركيزها على المستخدم أو المشتري النهائي، بل كان على المستثمرين الذين اشتروا الوحدات بالجملة على أمل أن يعيدوا بيعها. أغلب هؤلاء المضاربين كانوا من أبناء المنطقة نفسها، ولهذا فإن الصورة لم تتضح كلياً بعد حول تشكيلة المشترين النهائيين للعقار من الأجانب. لكن بإمكاننا رسم صورة أولية لخصائص هؤلاء المشترين عبر الإحصائيات المتوافرة في دبي، السوق العقارية الأكثر تقدماً والأكبر من حيث أعداد الوحدات التي تمّ إنجازها وبيعها؛ فتشير إحصائيات عام ٢٠٠٦، إلى أنّ إجمالي عدد المشترين العرب (بما فيهم مواطنو دول مجلس التعاون) لا يتعدى ٢٨ في المئة، بينما يأتي الباقي (٧٢ في المئة) من دول خارج العالم العربي[٩]. من ناحية القيمة المدفوعة، فإن الفئة الكبرى للمشترين الأجانب هم من الجنسية الهندية (٢٤ في المئة)، تليها المملكة المتحدة (٢١ في المئة) ومن ثم باكستان وإيران (١٢ في المئة و١٠ في المئة على التوالي)[١٠].

الخاصية الأخرى هي انحدار المشترين من الطبقة المقتدرة مادياً، التي يمكن أن نعتبرها من المتوسطة العليا إلى العليا من حيث الدخل. ويبدو أن الثراء هو الشرط الوحيد الذي تتطلبه دول المنطقة من مشتري هذه العقارات؛ فالأسعار المرتفعة حالياً للعقار في المنطقة تحصر إمكانية شراء هذه الوحدات في الطبقة المقتدرة نسبياً.

ثالثاً: عوامل بروز ظاهرة المشاريع العقارية الدولية: هل هي مؤامرة؟

من غير المعروف إن كانت ظاهرة المشاريع العقارية هي نتاج مؤامرة هدفها الأساسي تغيير التركيبة السكانية للمنطقة بنية مبيتة! ونحن لسنا بصدد قراءة خفايا ونيّات متخذي القرار. ولكن هذه الأمور نادراً ما تحتاج لنظرية المؤامرة حتى تتشكل على أرض الواقع؛ فللعوامل والحوافز والتطورات على

(٩) «Future Brand's Gulf Real Estate Study,» (Future Brand, 2006), p. 12, <http://gres.futurebrand.com/>.

(١٠) «Future Brand's Annual Gulf Real Estate Study,» (Future Brand, 2009), p. 70, <http://gres.futurebrand.com/>.

أرض الواقع منطقها الذاتي (Internal Logic) الذي يدفع نحو تشكيل الظاهرة على أرض الواقع حتى وإن كانت المؤامرة لم تُعَدّ مسبقاً؛ فربما لم يكن توطين شعب جديد هو الهدف الرئيس عند القيام بهذه المشاريع، بل كان الهدف الرئيس تحريك رؤوس الأموال وإنعاش الربح الاقتصادي في المنطقة، ولكن التطورات المادية على أرض الواقع تدفع باتجاه قوي نحو توطين شعب جديد كناتج ثانوي من تشييد هذه المشاريع العقارية.

فمع بداية الطفرة النفطية الثالثة[١١]، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تراكم عوائد هائلة قُدِّرت بما يفوق ٢ تريليون دولار في العقد الأول من الألفية الثالثة، وأدت هذه العوائد إلى تشكل كتلة رأسمالية غير مسبوقة في حجمها على مستوى الخليج. تزامنت هذه الطفرة في العوائد النفطية مع توجه المستثمرين الخليجيين إلى زيادة الاستثمار في المنطقة بعد حادثة تدمير مبنيي التجارة العالمية في الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. بهذا، تشكلت كميات هائلة من رؤوس الأموال التي كانت تبحث عن مخرج لها في المنطقة.

لشرح أسباب توجُّه وتركُّز هذه الاستثمارات في القطاع العقاري إضافة إلى بروز ظاهرة المشاريع العقارية الضخمة الموجهة في الأساس إلى المشتري الدولي، علينا أن نوجه تحليلنا إلى التغيرات على الصعيد المؤسسي والقانوني في المنطقة والتي وفّرت الجو المناسب والآليات لاستثمار هذه الأموال. فكما شرحنا سابقاً، تمّ سن القوانين التي هيأت أسواق المنطقة إلى المشاريع العقارية الضخمة الموجهة إلى المستثمر الأجنبي، كما تمّ سن القوانين المصاحبة التي تربط شراء العقار بالإقامات الطويلة المدى. جاءت هذه القوانين كجزء من التوجه العام لوضع الأطر المؤسسية والقانونية لتشجيع الاستثمار العالمي في المنطقة. جزء أساسي من هذه العملية، كانت الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، والتي تمّ توقيعها في دورة مسقط عام ٢٠٠١. كان هدف هذه الاتفاقية هو السعي إلى «مراحل متقدّمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدّد، مع تعزيز آليات

---

(١١) «World Crude Oil Prices,» U.S. Energy Information Administration, <http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_wco_k_w.htm> (accessed 10 July 2011).

السوق في اقتصاد دول المجلس وتنمية دور القطاع الخاص فيها»[١٢].

رافق هذا التحول المؤسساتي على مستوى المنطقة، تغيرات مصاحبة أدت إلى انفتاح السوق الخليجية على الاستثمار الأجنبي. انضمت كل دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية، وتم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع دول عدة، بما فيها الولايات المتحدة. هذه الاتفاقيات نصت على فتح السوق الخليجية للاستثمار الأجنبي، فتمّ إصدار القوانين التي تهيئ لهذا الاستثمار، بما في ذلك قوانين تملّك العقار، إضافة إلى إنشاء مناطق الاستثمار الحرة.

هذا التحول المؤسساتي كان جزءاً من رياح «الخصخصة» و«السوق الحرة» التي عصفت بالمنطقة، حيث تمّ فتح السوق الخليجية بشكل موسع للاستثمار الخاص. «القطاع الخاص» هنا هو تعبير مضلِّل، فما تطور في المنطقة ليس هو المفهوم الاعتيادي للقطاع الخاص، بل هو في الأساس مبني على المستثمرين الكبار ذوي النفوذ في الاقتصاد والعلاقات مع متخذي القرار، وهو أقرب ما يكون إلى ما يسميه الاقتصاديون بـ رأسمالية «المتنفذين» أو (Crony Capitalism)[١٣]. عكست اللغة والرؤى المتبعة هذا النهج، فتمّ تبنّي توصيات ونصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشركات الاستشارات الخاصة المنصبّة في هذا الاتجاه. تمّ تقليص دور الرؤى الوطنية والتنموية في توجيه التحركات الاقتصادية، وحل محلها مفهوم التنمية كـ «نمو»: فما دام الناتج المحلي ينمو، فإن التنمية في ازدهار، وليس المهم إن كان هذا النمو مرتبطاً بأية اعتبارات أخرى.

وهنا يجب الإشارة إلى ميزة أساسية في اقتصاديات المنطقة، فبما أن المنطقة تعتمد بشكل أساسي على الدخل من ريع النفط، فمن الطبيعي أن يشكل الريع من العقار الوجه الثاني من العملة لهذا الريع النفطي؛ ففي كلتا الحالتين يأخذ الدخل شكل الريع السهل المدخول نسبياً والمبني على نفوذ

---

(١٢) الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للجمارك، «الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون ٢٠٠٢،» <http://www.customs.ae/GCCaggreement_ar.aspx>

(تمّت زيارة الموقع في ١ تموز/ يوليو٢٠١١).

(١٣) للمزيد انظر: William J. Baumol, Robert E. Litan and Carl J. Schramm, *Good Capitalism, Bad Capitalism, and the Economics of Growth and Prosperity* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007).

وشبكات الأطراف اقتصادياً وسياسياً، وبما أن الريع قد تجذر في اقتصاديات دول المنطقة، فمن الطبيعي أن يتم الانتقال من الريع النفطي إلى الريع العقاري كمصدر جديد للدخل السريع، وبهذا أصبح الريع الواحد يغذّي ريعاً آخر.

فالأراضي والعقار شكّلا مصدر دخل مغرٍ قليل المشقة لأفراد من متّخذي القرار. وتنطبق على هذه الظاهرة ما أسماه كارل ماركس بـ «التراكم البدائي» (Primitive Accumulation)، لرأس المال، المبني على الاستيلاء على أصول وموجودات غالباً ما تكون إما ملكاً عاماً أو غير مملوكة من قبل أحد، كالأراضي غير المأهولة سابقاً والبحار التي تمّ دفنها، وتم تحويلها إلى ملك خاص ورؤوس أموال بالإمكان استعمالها في أنشطة ربحية[١٤]. يسري المبدأ نفسه من ناحية المستثمرين الكبار والمتنفذين اقتصادياً في المنطقة، فتاريخياً شكل العقار واحداً من أهم استثمارات التجار الكبار في المنطقة، حتى تشكلت صورة نمطية عن العرب بأن استثمارهم المفضّل هو العقار.

ميزة أساسية بنيت عليها هذه الظاهرة، هو التلاقي وحتى التداخل بين متخذي القرار وكبار المستثمرين، حتى كان من الصعب في كثير من الأحيان التفرقة بين الطرفين، وليس من الغريب أن يكون الطرفان الأشخاص أنفسهم بأعينهم. وهنا تتبين لنا خاصية أخرى مهمة ميزت هذه الفترة، وهي التشابك بين البنوك الاستثمارية وشركات مطوّري العقار والمستثمرين والحكومة، حتى إنه في كثير من الأحيان كان مطوّر المشروع هو نفسه البنك المستثمر وممثل الجهة الحكومية. وظاهرة تداخل شركات الاستثمار والعقار ومتخذي القرار من الجانب الحكومي، تذكّرنا بطريقة تشكيل شركات الـ شايبولز (Chaebols) الضخمة في كوريا الجنوبية، حيث كانت الشركة الأم تضم في طياتها حصصاً متناثرة ومتداخلة في شركات فرعية متعددة، وحيث كان للمشاركة الحكومية الدور الرئيس في إنشاء هذه الشركات الخاصة المملوكة من قبل فئة متنفذة صغيرة.

كل هذه الأمور تشير بشكل جذري إلى الدور الرئيس لحاجة رؤوس الأموال والمتحكمين فيها إلى تشكيل أسواق وآفاق جديدة لجني الأرباح؛ فالوفرة الهائلة من رؤوس الأموال التي تشكلت في المنطقة في غضون

---

(١٤) للمزيد، انظر: David Harvey, *The New Imperialism* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2007), pp. 145-149.

الطفرة النفطية الأخيرة، أنذرت بخطر تقلّص هامشها الربحي ما لم تتشكل فرص جديدة بإمكان رؤوس الأموال أن تستثمر فيها. وكحل لهذه المعضلة، كان الخيار الأمثل هو تشييد أسواق جديدة كلياً لاستثمار رؤوس الأموال فيها؛ فبدايةً يتم تحريك رؤوس الأموال في تشييد هذه المشاريع والبنية التحتية الموازية لها من طرق وخدمات الكهرباء والماء وغيرها؛ أما عند انتهاء مرحلة الإنشاء واكتمال هذه المشاريع، فلها مرة أخرى أن تشكل أسواقاً بإمكان رؤوس الأموال أن تتحرك فيها، عن طريق المستهلكين والقطاع الخدماتي من فندقة وأسواق ومطاعم ومدارس التي تنبثق مع اكتمال هذه المشاريع وتوافد القاطنين والمقيمين للعيش والعمل والتسوق فيها[١٥].

من الجانب الآخر، تلاقت مصالح متخذي القرار والمتنفذين اقتصادياً في المنطقة مع تطلعات المستثمرين والخبراء من الخارج، والذين رأوا في الطفرة العقارية تلبية لطموحاتهم في المنطقة. وهنا يجب التفرقة بين طرفين في الخارج: **الأول**، هو المستثمر الأجنبي الذي رأى في الطفرة العقارية إمكانية الدخول إلى واحدة من أكثر مناطق العالم نمواً ودخلاً. في المقابل، شكلت هذه المشاريع العقارية الضخمة فرصة عمل غير مسبوقة لكثير من المختصين والخبراء الأجانب من مهندسين ومستشارين ومصرفيين، ولم تكن لهذه الفرص أن تتوافر لهم في دولهم؛ فإمكانية بناء أبراج فارعة الارتفاع، ومدن كاملة من فراغ ومن دون محاسبة أهلية، شكّل كل هذا فرصة لهم لا تُعوَّض في هذا المجال.

انعكست هذه العوامل على طبيعة هذه المشاريع العقارية، فأخذت أغلب هذه المشاريع شكل المشاريع «المتكاملة» و«العملاقة»؛ فهي تتميز بهول حجمها حتى اقتربت من الخيال العلمي. وأكثرها كانت مشاريع جديدة كلياً، حيث ركزت على خلق مجتمعات متكاملة من لا شيء؛ فها هو مشروع «النخلة» في دبي يشيّد جزيرة من عدم، بمعنى الكلمة، فقبل بدء المشروع لم تكن حتى الأرض موجودة، وكانت بحراً لم يدفن بعد. أما حجوم هذه المدن والمبالغ المنصبّة فيها فتقترب من الخرافية. في عمان، كمثال، سيكلف مشروع «المدينة الزرقاء» حوالى ٢٠ بليون دولار، أي ما يوازي نصف الناتج

---

(١٥) يسمي الباحث دافيد هارفي هذه الظاهرة بـ «spatial-temporal fix of capital». للمزيد انظر: المصدر نفسه.

المحلّي السنوي للدولة، وسيكون بوسع هذا المشروع استيعاب حوالى ٢٥٠,٠٠٠ ألف شخص[(١٦)].

ولعلّ الخاصية الأهم هي بروز ظاهرة «المجتمع المغلق»، أو ما يمكن تسميته بـ «المدينة داخل المدينة». وتأخذ هذه الظاهرة شكل مجتمعات متكاملة تحتوي بداخلها أغلب مستلزمات ساكنيها من مدارس ومحلات تجارية وبنية تحتية. حتى أن بعض هذه المشاريع تعتبر نفسها مدناً جديدة كلياً، يتوجب على الأفراد من غير ساكنيها أن يحصلوا على التصريح للدخول إليها. وهذه ظاهرة يعود بزوغها في الخليج إلى أيام وصول شركات النفط إلى المنطقة كـ بابكو في البحرين، وأرامكو في السعودية.

ولعل أهم ما يميز هذه الظاهرة هو خلق مجتمع من «الكانتونات» المنفصلة، حيث تعيش كل مجموعة من المجتمع في منأى تامّ عن باقي الأطراف، لا يربطها ببعضها البعض، أي انتماء قومي أو ثقافي أو سياسي، ولا يكون هدفها الجامع سوى النمو الاقتصادي وتحريك رؤوس الأموال في إطار اللغة الإنكليزية الحاضنة. حيث تعتبر المدينة مفهوماً بالإمكان بناؤه وتجديده وإعادة تركيبه بشكل سريع بناء على أهواء متخذ القرار والخبراء المنفذين للمشروع. والحالة الأساسية التي تميزها هي التغيير المستمر في ملامح وعمران وحتى جغرافيا المدينة، فلا البيوت ولا النخل ولا حتى البحر في مأمن من الهدم والاقتلاع والدفن. كل هذا قد يحصل في سنين بل أشهر معدودة، فلو قُدِّر لأحد أن يشد الرحال إلى الخارج طلباً للعلم، لما عاد بإمكانه التعرف على المدينة عند عودته من الدراسة[(١٧)].

فالمدينة لم تعد تعكس وتعبّر عن رغبات ونمط حياة أهلها وساكنيها، فهم عامة مهمشون ومن دون أي دور فعال في تحديد ملامحها العمرانية والاجتماعية؛ فها هم يشاهدون العمارات والأبراج تعلو من حولهم وليس في

---

(١٦) Zainab Fattah and Camilla Hall, «Oman's Blue City Teeters as Bondholders Debate Future,» *Bloomberg Businessweek* (25 May 2010), <http://www.businessweek.com/news/2010-05-25/oman-s-blue-city-teeters-as-bondholders-debate-future-update1-.html> (accessed 1 July 2011).

(١٧) مشاري النعيم، «المدينة في الخليج العربي بين الطفرة النفطية والأزمة المالية: حالة دبي والمتشبّهات بها،» ورقة قدمت إلى: **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٣١٠ ـ ٣١٢.

يدهم إلا أن يراقبوا ويتأقلموا، فهم قد لا يكونون حتى من ساكني منطقتهم الحالية في المستقبل القريب جداً. وهكذا تمّ هز واقتلاع الجذور التي كانت تربط السكان بمدنهم وقراهم التاريخية، وفي المقابل أمست المدينة مفهوماً متقلّباً قد يتبدل هو وساكنوه في غضون أيام معدودة. وهكذا أصبح ما يحدد شكل وحتى جغرافية المدينة ليس سكانها الذين يتغيرون بسرعة تغيّر المدينة نفسها، بل المردود المادي وتطلعات متخذي القرار.

رابعاً: الاتجاهات الواقعية للخلل السكاني في ضوء المعطيات الراهنة

إلى أين تتجه المنطقة في ظل المعطيات الراهنة من تفاقم حالة الخلل السكاني في دول المجلس؟ هنا يجب التفرقة بين ما أسميناه معطيات التركيبة السكانية «التقليدية» التي تعتمد في الأساس على تدفق العمالة الوافدة، ومعطيات ظاهرة التركيبة السكانية «الجديدة» المبنية على المشاريع العقارية الموجَّهة في الأساس إلى المشتري الأجنبي.

تشير القراءة السريعة لتسلسل الأحداث والتاريخ، إلى أنه في ظل تفاقم ظاهرة العمالة الوافدة، فإن العوامل التي أشرنا إليها سابقاً ستزداد حدّة، بما في ذلك ازدياد أعداد ونسبة الوافدين إلى سوق العمل، وتهميش دور المواطنين إنتاجياً وعمالياً وعددياً، إضافة إلى تشوّه الهوية العربية في المنطقة وتفشّي ظاهرة «جيل النيدو» والـ «تشيكن ناغتس» (Chicken Nuggets)، وازدياد حدّة التعصب بين صفوف المواطنين(١٨)؛ في المقابل ستتواصل حالات الاضطهاد التي يتعرض إليها الكثير من العمالة الوافدة وتدنّي حقوقهم على المستوى الاقتصادي والسياسي، والتي كُنّا قد لخّصنا وصف هذه الإفرازات في حالة شديدة من «الاغتراب» التي يعيشها المواطن والوافد معاً، وصولاً إلى تطور مجتمع «بلا هوية» متعدد الإثنيات، يكون القاسم المشترك فيه هو التركيز على النمو في الناتج المحلي والاستهلاك المبهم واللغة الإنكليزية فحسب.

أما بالنسبة إلى ظاهرة المشاريع العقارية الموجهة إلى المستثمر الأجنبي في الأساس، فلها معطيات تختلف كماً ونوعاً عن ظاهرة توافد العمالة

---

(١٨) للمزيد حول «جيل النيدو»، انظر: «BooBs vs. Nido Milk,» <http://nidomilk.wordpress.com/2007/01/16/boobs-vs-nido-milk>.

الأجنبية، بما فيها بروز ظاهرة المجتمعات المغلقة على غرار الـ «كانتونات» في مدن متحوّلة تفتقر إلى أية هوية محددة. هذا إضافة إلى زيادة نفوذ الوافدين نظراً إلى تملكهم العقار وانحدارهم من الطبقة المقتدرة مادياً في دول لها حضورها عالمياً. وهذه الفئة هي فئة مستهلكة في المقام الأول، وبذلك يتعدى نفوذها نفوذ الأيدي العاملة الطالبة الرزق والمهمشة سياسياً واقتصادياً.

باختصار، إن العوامل تنذر أن نسبة النفوذ في أيدي المواطنين بدأت تتقلص بوتيرة متسارعة، حتى يبدو أن ميزان القوى بدأ ينقلب؛ فدول المنطقة الآن أصبحت معتمدة بشكل متزايد على الوافدين، والذين يمثلون الأيدي العاملة الفاعلة في البلد والمستثمرين والمستهلكين بشكل متنام؛ في المقابل، فإن نفوذ مواطني الدول نفسها في تآكل مستمر، سواء أكان ذلك من الناحية الإنتاجية أو الشرائية أو الثقافية.

نادراً ما يمكن السيطرة على تسلسل الأحداث طويلاً من قبل فئة واحدة صغيرة تمثل الأقلية في المجتمع، والتاريخ قلّما يتطور في خطوط مستقيمة مرسومة، وبخاصة أن الكثير من المعطيات التي ستحدد مصير المنطقة سيتم رسمها في الخارج؛ فكل الدلائل تشير إلى أن ثمة تحولاً مفصلياً سيحدث لدول مجلس التعاون، نابعاً من التركيبة السكانية؛ لكن يصعب التنبؤ بـ «كيف» و«متى» سيحدث ذلك؟ لكن كل المعطيات تنذر بشكل صريح أن التركيبة السكانية في دول المنطقة ليست مستدامة على النمط الحالي في المدى البعيد، وأن تبعات جذرية ستنتج منها، ستُغيّر موازين القوى في المنطقة بشكل محوري في المستقبل القريب.

هز حدثان من العيار الثقيل العالم عامة والمنطقة العربية بخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة. هذان الحدثان يعطيان لمحات وأدلة حول التوجهات التي يمكن أن تأخذها معطيات التركيبة السكانية في دول المجلس في المستقبل غير البعيد، وسيكون من المهم التطرق إلى تبعات هذين الحدثين على التركيبة السكانية في المنطقة.

انطلقت شرارة الانتفاضات العربية في تونس مع إحراق محمد البوعزيزي نفسَه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في سيدي بوزيد، وسرعان ما انتشرت نيران البوعزيزي، لتطيح بحاكمَين عربيين في تونس

ومصر. وصلت موجة الاحتجاجات إلى ضفاف دول المجلس عن طريق عمان وبعض الاحتجاجات المتفرقة في الكويت والسعودية، ولكن الاحتجاجات الأكبر حجماً تمركزت في البحرين في حركة ١٤ شباط/ فبراير.

أدت التركيبة السكانية في البحرين دوراً محورياً في احتجاجات ١٤ شباط/ فبراير؛ فإضافة إلى المآخذ على طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة، كانت القضيتان الرئيستان في مطالب المحتجين المعلنة هما ملفي «التجنيس السياسي» و«أملاك الدولة المنهوبة»، التي تركّز نصيب الأسد منها في المشاريع العقارية الموجهة إلى المشترين الأجانب المقتدرين مادياً، وكلا هذين الملفين يتمحور بشكل رئيس حول التركيبة السكانية وتبعاتها[١٩].

وتتجلى لنا أهمية التركيبة السكانية في أحداث البحرين في ثلاث تبعات أساسية، ولهذه التبعات دلالاتها على باقي دول المجلس .**أولها**، أن مسألة التركيبة السكانية، وخاصة شق المشاريع العقارية فيها، قد يكون مصدراً للتوتر والتصادم بين المواطنين والوافدين ومتخذي القرار في المستقبل. الأمر **الثاني**، هو ما قد يحدث في دول مجلس التعاون إن حصل تصادم بين متخذي القرار والمواطنين، حيث قد تكون التركيبة السكانية سلاحاً قوياً في يد متخذي القرار، إما عن طريق استعمال الوافدين أمنياً أو عن طريق استعمالهم ككتلة عدد تعطي الشرعية والولاء للحكومة مقابل سحب الشرعية العددية من المعارضة. وهنا يمكننا ربط ذلك بما حصل في ليبيا في الفترة الأخيرة، فـ ليبيا تتشابه في كثير من خصائصها مع دول المجلس، فهي دولة غنية نفطياً، وعدد العمال الوافدين فيها عالٍ جداً، وفي الأحداث الأخيرة التي مرت في ليبيا، تداولت وسائل الإعلام استعمال القذافي لعناصر مسلحة من الأجانب من أفريقيا وأوروبا لمواجهة المتظاهرين، كما حصلت مصادمات وأعمال انتقامية بين بعض المواطنين والأجانب نظراً إلى الحساسيات الموجودة بين الطرفين. ولهذه الأحداث دلالات على ما حصل في البحرين من مصادمات بين بعض المحتجين والوافدين.

الأمر **الثالث**، الذي بيّنته أحداث البحرين أنه مهما حاول متخذو القرار أو ظنوا أن بإمكانهم الإدارة والسيطرة على أمور التركيبة السكانية في البلاد؛

---

(١٩) Amira Al Hussaini, «Bahrain: The One Dinar Protest,» Global Voices (7 March 2011), <http://globalvoicesonline.org/2011/03/07/bahrain-the-one-dinar-protest/> (viewed 14 June 2011).

فالأحداث سرعان ما ستتطور بطريقة غير محسوبة ومفاجئة، ما يجعل فكرة التحكم في تبعات الأمور السكانية بشكل مستمر أمراً مستبعداً.

الأزمة المالية العالمية كانت الحدث المحوري الآخر الذي هز المنطقة مؤخراً، والذي ساهم في تسليط الضوء على تبعات التركيبة السكانية. لا توجد إحصاءات دقيقة في كل دول المجلس حول النمو السّنوي في تعداد السكان، ولكن الدلائل تشير إلى أن أعداد الوافدين تواصلت في النمو على الرغم من الأزمة المالية[٢٠]، وهذا يتناسق مع ما حدث في مراحل الركود الاقتصادي السابقة، حيث تواصلت أعداد الوافدين في النمو، متغلبة بذلك على الركود الاقتصادي، ما يدل على أن مسألة التركيبة السكانية والنمو في أعداد الوافدين مسألةٌ جذرية تتعدى في أبعادها النمو الاقتصادي البحت. وفي الحقيقة، يتجلى واضحاً أن اقتصاديات دول مجلس التعاون أصبحت معتمدة على استيراد الوافدين كمغذٍّ رئيس للنمو الاقتصادي.

أمّا بالنسبة إلى المشاريع العقارية، فلقد تمّ توقيف جزء معتبر منها، وتركزت الأزمة الاقتصادية بشكل رئيس في القطاع العقاري والسوق الاستثماري والمصرفي المرتبط بها. وصلت قيمة المشاريع الملغاة أو المتوقفة في دول مجلس التعاون ككل إلى ٦٨٢ بليون دولار، وهبطت قيمة المشاريع الإجمالية من ٢,٦ ترليون دولار في أوج الطفرة في آذار/ مارس ٢٠٠٩، إلى ١,٩ تريليون دولار في بداية عام ٢٠١٠، حيث كان نصيب الأسد من المشاريع الملغاة أو المتوقفة في القطاع العقاري الذي تجاوزت نسبته ٨٠ في المئة من إجمالي قيمة المشاريع المتوقفة.

الأزمة الماليّة قد تكون «رُبَّ ضارةٍ نافعة»، تعطي بصيصاً من الأمل لتدارك الوضع ولمعالجة مسألة التركيبة السكانية والطفرة العقارية في المنطقة؛ حيث أثبتت الأزمة المالية أنّ حمّى المشاريع العقارية مضرة على المدى البعيد، وتُدخل الدولة في دوامة غير منتجة، مبنية على الريع

---

(٢٠) انظر: «عدد الأجانب يتخطى عدد سكان البحرين،» **اليوم السابع**، ٨/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=347987&SecID=244&IssueID=137>.

(تمّت زيارة الموقع في ١ تموز/ يوليو ٢٠١١).

انظر أيضاً: «Population Leaps to 8.10 Million,» *National*, 30/5/2010, <http://www.thefreelibrary.com/Massive+project+spending+planned+in+Gulf+region-a0208555764> (accessed 1 July 2011).

والربح السريع، ولكن الأهم من ذلك هو تبعاتها على التركيبة السكانيّة.

فعلى عكس ما قد يتوقعه البعض، إنّ ما بينته الأزمة المالية هو أن مسألة المشاريع العقارية لن تختفي وتتقلص أهميتها على المديَيْن المتوسط والبعيد نظراً إلى تداعيات الأزمة المالية، بل إن النسبة الكبرى من هذه المشاريع ما زالت متواصلة، كما إن أغلب الدلائل تشير إلى أن المشاريع العقارية الموجّهة إلى المشتري الأجنبي ستعود بطريقة أو بأخرى وستظل تتزايد، وإن كانت بصورة أخرى.

فالتطورات على ارض الواقع لديها منطقها الذاتي (Internal Logic) الذي يدفع بقوة نحو توطين الأجانب في هذه المشاريع؛ فالنظام الريعي الاقتصادي الحالي، المبني بصورة أساسيّة حول خدمة المستثمرين المتنفذين، إضافة إلى طبيعة الربح السريع والعالي في قطاع العقار بالمنطقة، عوضاً عن الأموال الضخمة التي تمّ استثمارها في المشاريع العقارية والأراضي حتى هذه اللحظة، والتي خلقت نوعاً من الاعتمادية والتبعية على القطاع العقاري، كل تلك الأمور تنذر بتواصل ظاهرة المشاريع العقارية بقوة متى عاودت أسعار النفط في الارتفاع مرة أخرى؛ فمن غير المعقول أن تذهب كل الأموال التي استُثمرت في هذه المشاريع والبنية التحتية الموازية لها هباء، والتي تقدر بمئات البلايين، ومن غير المعقول أن الأطراف ذات المصلحة في هذه الاستثمارات سترضى بهذا الأمر، وأن يترك كل ما تمّ بناؤه حتى هذه اللحظة مبانيَ خاوية ومدناً خاوية يتراكم الغبار فوقها، بل إن المصالح المشتركة بين هذه الأطراف المتعددة والمتنفذة تشير وبشكل قوي إلى أن ظاهرة توطين الأجانب ستتواصل، وقيام البحرين مؤخراً بالسماح للأجانب من ملّاك العقار بالتصويت في انتخابات ٢٠١٠ البلدية، لهو خير دليل على ذلك، حتى إنه في ما سمي بـ حوار التوافق الوطني في تموز/ يوليو ٢٠١١، والذي تبع أحداث ١٤ شباط/ فبراير من العام نفسه في البحرين، طالب المشاركون في ندوة المقيمين الأجانب أن يكون لهم تمثيل في مجلس الشورى البحريني والمجالس البلدية[٢١].

كما قامت دولة الإمارات في تموز/ يوليو ٢٠١١، بتمديد التأشيرات

(٢١) «المقيمون الأجانب بالبحرين يطالبون بالتمثيل في الشورى والبلدية والغرفة،» **الوسط**، ٢٦/ ٧/ ٢٠١١. <http://www.alwasatnews.com/3244/news/read/574303/1.html>.

(تمت زيارة الموقع في ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١١).

المرتبطة بالعقار من ستة أشهر إلى ثلاث سنين، وهذان ما هما إلا بمؤشرين قويين على تواصل ظاهرة توطين الأجانب عبر المشاريع العقارية.

بل إن هذه الاعتمادية على الريع المحصل عن طريق استقطاب الأجانب والمشاريع العقارية المصاحبة لها، تجذرت حتى وصلت إلى صفوف الكثير من المواطنين؛ فمع تقلّص إغراء القطاع الحكومي، برز إغراء «القطاع الخاص» المبني على الريع للمواطنين، حتى ظهرت الصورة النمطية أن هدف المواطن هو بناء عمارة فيها «شقق ودكاكين»، أو امتلاك تسجيل شركة يعطى توكيل إدارتها إلى أحد الوافدين، على أن يحصل المواطن على جزء من الأرباح بصفته صاحب سجلّ الشركة الاسمي والكفالة. ومن مفارقات الزمن أن تخرج تظاهرات في البحرين من قبل بعض أرباب العمل منددين بفرض ضريبة ١٠ دنانير شهرياً على كل عامل وافد مستقطب، بينما كانت التظاهرات تخرج في سبعينيات القرن الماضي احتجاجاً على استقطاب الوافدين ومزاحمتهم للمواطنين في سوق العمل.

ما العمل؟ جرس إنذار أخير.

سردنا السابق يؤدي إلى السؤال المحتوم: ما العمل؟ وهنا علينا أن نضع قبعة التشخيص والتحليل جانباً، لنتقلد قبعة التفعيل والتخطيط؟ إن نظرتنا ورؤيتنا للقضية السكانية مبنية على ثوابت معينة، وهي التي في رأينا تأخذ في الاعتبار هموم وتطلعات شعوب المنطقة في محيطها الثقافي والتاريخي، إضافة إلى الحقوق المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي تنطبق على الإنسان أينما يوجد في العالم. بناء على هذه الثوابت، بإمكاننا تقسيم الخطوات المقترحة في ما يختص بقضية التركيبة السكانية إلى نوعين، **واحدة**، تعتبر تقنية وإدارية في مضامينها، بينما تعتبر الخطوات **الأخرى**، معالجة جذرية وجوهرية للمسألة، وهي التي بطبيعتها الأهم والأكثر إلحاحاً.

من الناحية التقنية، تمّ سرد العديد منها في دراسات سابقة، وبإمكان القارئ التوجه إليها لتحليل أكثر تفصيلاً[٢٢]. وأهميتها لا تزال قائمة نظراً إلى

(٢٢) كمثال انظر: علي خليفة الكواري، مُعِدّ، **نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: «دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل في قطر** (الكويت: جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٥).

إهمالها وعدم تطبيقها على مر العقود الماضية. ومن بين هذه الاقتراحات، بإمكاننا تسليط الضوء على تقنين أعداد الوافدين وإحالة عملية إدارتها وتنظيمها، بما في ذلك قانون الكفالة، إلى مؤسسة مركزية تابعة للدولة، حيث تكون لها رؤيتها المتكاملة وخطتها الواضحة، بالنسبة إلى الهجرة وتبعاتها، وتفعيل نظام يضمن دفع القيمة الحقيقية لوجود الوافدين من قبل الكفلاء. هذا إضافة إلى زيادة نسبة الوافدين من الدول العربية، والنظر بشكل جِدّي في إمكانية إدماج وتوطين جزء من العمالة الوافدة التي استوفت شروط مدة الإقامة وإتقان اللغة العربية، خاصة الوافدين العرب من ذوي الكفاءات والمهارات العالية التي تحتاجها الدولة.

كما تظهر الحاجة الملحّة لتعليق أية مشاريع عقارية ضخمة موجهة إلى المشتري الأجنبي حتى دراسة جدواها المجتمعية والاقتصادية، وإيقاف وإعادة النظر في القوانين التي تربط المشاريع العقارية بالإقامات للمشتري الأجنبي في دول المجلس، حيث يجب الاعتراف بخطورة تفشّي ظاهرة المشاريع العقارية في دول المنطقة وانعكاساتها على المجتمع والتركيبة السكانية.

هذه الخطوات تعتبر إدارية في فحواها ولا تتطرق إلى المسألة الجذرية في المنطقة، وهي النظام الاقتصادي الريعي الموجّه في الأساس إلى تحريك رؤوس الأموال، الذي يعتمد على تهميش دور المواطنين إنتاجياً وسياسياً مقابل الاعتماد على أيدٍ عاملة أجنبية، هي أيضاً مهمّشة الحقوق. ولمعالجة هذه المشكلة بشكل جذري تتبلور حاجة ملحّة إلى تغيير مفهوم التنمية المعتمد والمطبق في سياسات دول المنطقة، من مفهوم ينظر إلى النمو في الناتج المحلي المبني على تزايد عدد السكان عبر جلب العمالة الوافدة، مهما كانت تداعياته الاجتماعية أو السياسية، كمقياس ومؤشر رمزيّ وحيد للتنمية في المنطقة، متغاضين بذلك عن الأبعاد الاجتماعية والأمنية والقومية والسياسية لهذا النمو. وعلينا أن ندرك أن ما نقوم به حالياً هو نمو وليس تنمية، بل المشكلة أكبر من ذلك، لأنّ الوضع الحالي أقرب ما يكون إلى «تنمية الضياع»[٢٣].

ولهذا، علينا أن ننتقل إلى مفهوم جديد للتنمية، بشمولية أبعادها

(٢٣) علي خليفة الكواري، **تنمية للضَّياع ! أم ضَياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

الاجتماعية والثقافية والسياسية والقومية، تلك التي تتركز على تنمية المجتمع والمواطن في إطاره الأوسع. وهذا يتطلب معالجة النظام الريعي الموجود حالياً بشكل جذري، حتى يتم إعادة تركيب الاقتصاد من توجهه الحالي بشكل رئيس في خدمة رؤوس الأموال والقلة المتنفذة فيها، عبر النمو المطَّرد المبني على استيراد العمالة الوافدة بأعداد متزايدة، إلى تركيبة اقتصادية تضع بناء المواطن والمجتمع بكل أبعاده في صلب رؤيتها وخطواتها.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن التعاطي مع مسألة الوافدين وتوفير حقوقهم الإنسانية والاقتصادية هو جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة، ومن المهم تجنيب المواطنين الوقوع في خطر لوم الوافدين على الوضعية التي وصلت إليها التركيبة السكانية في المنطقة التي قد تدفع البعض إلى حالة من التعصب المتطرف (Xenophobia)، الموجهة في الأساس إلى الوافدين كأساس المشكلة؛ فجذور الوضع لا تكمن في من قرر النزوح عن وطنه وأهله بحثاً عن لقمة العيش، بل علينا أن نعي أن جذور المسألة تكمن في التركيبة الاقتصادية والسياسية التي أدت بالمجتمع إلى أن يصل إلى النظام الاقتصادي الحالي، المبني على استقطاب العمالة الوافدة بأعداد متزايدة.

ما لا شك فيه إن إصلاح النظام الريعي الاقتصادي الحالي لمعالجة مسألة التركيبة السكانية، سيتطلب إعادة تركيب الاقتصاد في دول المنطقة بشكل جذري، والطريقة الرئيسة لمعالجة هذا الأمر هو عبر فصل القطاع النفطي عن باقي الاقتصاد في المنطقة؛ فطغيان القطاع النفطي على الاقتصاد في المنطقة حالياً يجعل من المحتم أن تعتمد دول المنطقة على النفط كمنتجها الرئيس، ويجعل من الصعب، بل من المستحيل أن تبرز أية قطاعات إنتاجية أخرى. وهذا ما نراه سائداً في المنطقة حالياً، حيث تتركز قطاعات الاقتصاد غير النفطية، إمّا في المشتقات النفطية في الصناعة، أو في قطاعات ريعية كـ العقار والقطاعات المصرفية أو الخدماتية (كالسلع الاستهلاكية)، والتي دورها في الأساس هو تدوير إيرادات النفط لا أكثر، وقد تكون النرويج مثلاً جيداً يحتذى به في كيفية عمل ذلك.

في مقابل تقليص الاعتمادية على النفط، على اقتصاديات دول المنطقة أن تتوجه نحو القطاعات التي تعتمد على زيادة الإنتاجية للعامل وتقليل الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة القليلة؛ ليكون التوجه إلى القطاعات

التي تعتمد في الأساس على مستوى التعليم العالي وما تمّ تسميته بـ اقتصاديات المعرفة. وتقنين أعداد العمالة الوافدة سيتطلب تغييراً في الحياة الاستهلاكية التَرَفية التي أصبحت عادة في دول المجلس، بما فيها الأعداد المبالغ فيها في العاملين في القطاع المنزلي من سائقين ومنظفين وطباخين وغيرهم. قد يبدو للبعض أن التكاليف المترتبة من هذا الأمر باهظة ولا تستحق المشقة المترتبة عليها، لكنه من المهم التذكير أن حدة المسألة السكانية وصلت إلى درجة أن معالجتها ستتطلب بعض التضحيات في المديين القصير والمتوسط، وأنّ هذه التكلفة تتضاءل إذا ما قورنت بتبعات ترك المسألة تتفاقم وتتفشى كما سردنا سابقاً.

النقطة الرئيسة هنا، هي أن هذه الاستثمارات يجب أن تأتي مكملة وموازية لمتطلبات التنمية في المجتمع، أي إنّها تأتي خادمة ومكمّلة لمتطلبات الشعب، لا أن تكون هي الطاغية على النظام الاقتصادي في المنطقة ومهيمنة على بقية الأطراف. ويأخذنا هذا السياق إلى محور رئيس يحتاج إلى إعادة النظر في فلسفته ومنهاجيته، ألا وهو موضوع سياسات الدولة العامة، بما فيها خطط التنمية والمخططات الهيكلية العامة للدولة. يحتاج هذا الخلل إلى التغيير، بحيث توضع هذه الخطط على أيدي خبراء من المواطنين في الأساس الأول بدلاً من الأجانب، وحيث يكون هناك توافق بين خطط التنمية، والمخططات الهيكليّة لكل دولة، وأن يكون هدفها الرئيس هو إرشاد الاستثمار والنمو الاقتصادي؛ ليكون تابعاً لمتطلبات المجتمع التنموية، بدلاً من أن يكون العكس هو السائد.

ينطبق المبدأ نفسه على قضية العمالة الوافدة في المنطقة؛ فمن المفروغ منه أن دول المجلس ستحتاج إلى عمالة وافدة في اقتصاداتها نظراً إلى ضآلة حجم سكانها ونقص بعض المهارات لديها، وسيكون من السذاجة المطالبة بالاستغناء عن العمالة الوافدة كلياً، ولكن النقطة الأساسية هي أنّ على العمالة الوافدة أن تكون عاملاً ثانوياً مكملاً للاقتصاد المتوجه في أساسه لتنمية المجتمع، وليست المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد كلياً في نموه كما هو الوضع حالياً. وهذا سيتطلب مراجعة القوانين والحقوق المتعلقة بالوافدين، بما في ذلك نظام الكفالة، وبما يضمن لهم حقوقهم الإنسانية والعيش الكريم، مقابل متطلبات المنطقة الاقتصادية، حيث إن مسألة حقوق وواجبات الوافدين مسألة مشروعة. وتشابه نوعية وحدة مسألة التركيبة

السكانية في كل دول المجلس، تبين مدى أهمية التعاون والتكاتف في ما بين أقطاره لوضع حلول جذرية للمسألة. وهذا التداخل في القضايا التي تواجهها دول المنطقة هو سبب آخر لزيادة أوجه التكامل والدمج في ما بينها، والذي يعتبر نتيجة منطقية لقضية التركيبة السكانية في المنطقة.

ويأخذنا هذا السياق إلى المسألة الجذرية الأخرى، والتي تعتبر أساس استفحال مسألة الخلل في التركيبة السكانية وغيرها من القضايا في دول المنطقة من دون معالجة لعقود من الزمن. ما لاحظناه في كل ما تمّ سرده سابقاً هو تغييب دور وفاعلية عنصر يعتبر هو الركيزة الأساسية في المجتمع، ألا وهو المواطن الذي يعتبر صوته مغيباً في تحديد أي من السياسات أو المشاريع أو الأفعال التي تناولناها، سواء كان ذلك من ناحية المشاريع العقارية والتشريعات الموازية لها، أو في السياسات العمالية وغيرها من العوامل المحوريّة.

ومن هذا المنطلق، لا يسعنا إلا أن نتطرق إلى مسألة المشاركة الشعبية في القرار السياسي في المنطقة، حيث ينتج ضعف المواطن في التعاطي مع موضوع التركيبة السكانية، أو غيرها من أمور جوهرية من تهميشه شبه الكلي في الحياة السياسية، إضافة إلى تهميشه إنتاجياً واقتصادياً. في المقابل، نجد هيمنة متخذي القرار وأصحاب رؤوس الأموال المتنفذة على كل القرارات السياسية الرئيسة في الدولة، حتى أصبح الوصف الأمثل للحالة السياسية في المنطقة هو «سلطة أكثر من مطلقة، ومجتمع أقل من عاجز»[٢٤].

لقد أثبتت التجربة أن الاعتماد على نية متخذي القرار بالقيام بما هو في مصلحة المجتمع والمواطن، لا تؤدي إلى الأهداف المرجوّة، وأن الطريقة المثلى لتمكين المواطن هو عبر مطالبته وتفعيله لحقوقه بنفسه عن طريق المشاركة السياسية في اتخاذ القرار، وليس من الصدفة أن الدولة الوحيدة التي توجد فيها قوة تشريعية ورقابية مناطة بممثلي الشعب ولها بعض الفاعلية، ألا وهي الكويت، هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم يعلن فيها حتى الآن عن تشريعات تجيز المشاريع العقارية الموجهة إلى المشتري

---

(٢٤) محمد عبيد غباش، «الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة ـ مجتمع أقل من عاجز،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٥ (أيار/ مايو ٢٠٠٥)، ص ٥٣ ـ ٧١.

الأجنبي. وقد يكون تفعيل المشاركة الفاعلة للمواطنين في اتخاذ القرار السياسي هو المقترح الأساسي الذي يمثل خلاصة استنتاجات هذه الدراسة.

لا يمكن المبالغة في أهمية قضية السياسات العامة وتبعاتها على الخلل السكاني، فالتركيبة السكانية على نقيض غيرها من القضايا، لديها خصوصيات تجعل التطرق إليها أمراً ملحّاً؛ فالمشاكل الاقتصادية بالإمكان معالجتها وحلّها مع مرور الزمن، حتى إن تمّ هدر وضياع أغلب الموارد الاقتصادية في المنطقة، والأمر نفسه ينطبق على قضية المشاركة السياسية. ولكن مصير المجتمع وهويته تحددهما بشكل رئيس تركيبته السكانية، وتغير التركيبة السكانية يعني في الأساس تغيّر الشعب. الوضع الحالي المبني أساساً على الدولة الريعية المستفحلة في دول المنطقة ينذر بتغيرات جذرية في مستقبلها وهويتها وأمنها، إن لم يتم التطرق إلى الأمر بشكل جدي في أسرع وقت ممكن. إن الزمن يمضي، والوقت لا يهمل أو يستثني أحداً، وقد يكون هناك حالياً بصيص من الأمل للتطرق إلى المسألة إن بدأ التحرك الآن، ولكن هذه النافذة قد لا توجد طويلاً، وهي تتطلب تحركاً سريعاً اليوم وليس غداً. وخير ما يمكن البدء بعمله هو مناقشة هذه القضية بشكل جِدّي، حتى وإن اختلفت الرؤى والمقترحات حولها.

تعقيب

عبد العزيز محمد الدخيل

طلب مني الأخوان الدكتور علي الكواري ـ رئيس مجلس أمناء مركز الخليج لسياسات التنمية ـ جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ـ الكويت، والدكتور عمر الشهابي مدير المركز، التعقيب على دراسة أعدها المركز بعنوان «المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في أقطار دول مجلس التعاون» وفي ما يلي تعقيبٌ وقراءةٌ نقديةٌ للورقة، تحت عنوان **حمى المشاريع العقارية الدولية وتفاقم الخلل السكاني**، تورد الورقة ما يلي:

«تمثل ظاهرة العقار الدولي نقلة نوعية وجوهرية في سياسات دول مجلس التعاون حول التركيبة السكانية؛ فحتى ظهور الألفية الجديدة كانت التركيبة السكانية ناتجة بشكل رئيس من تدفق العمالة الوافدة إلى المنطقة. كانت نظرة متخذي القرار والمستثمرين للأعداد المتزايدة للوافدين في المنطقة مبنية على أنه «أمر لا مفرّ منه» لتفعيل النمو الاقتصادي في المنطقة بما أن قوة العمل المحلية غير مستساغة أو غير قادرة على تلبية احتياجات رؤوس الأموال المتسارعة في المنطقة. أما مع ظهور الألفية الثالثة وتبلور السياسة العقارية، فقد تحوّلت رؤية متخذي القرار على التركيبة السكانية في المنطقة من عنصر إنتاجي يتطلب تنظيمه، وتقنينه، إلى مصدر طلب ليس على الدول استيعابه فحسب، بل اجتذابه فعلياً وتصميم سياستها ورؤاها حوله. وبهذا تبلورت على أرض الواقع مشاريع عقارية ضخمة تعبّر عن رؤية اقتصادية جديدة هدفها استقطاب مشتري العقار الأجنبي وتوطينه، وجعله شريكاً أساسياً في اقتصاديات ومجتمعات دول مجلس التعاون».

وفي مجال نظرية المؤامرة المتعلقة بالربط بين النشاط العقاري وبين إعادة هيكلة التركيبة السكانية تقول الورقة:

«أهم ما يميز هذه الرؤى الاقتصادية أو المخططات الهيكلية، هي أنها كُتبت بأيدٍ أجنبية في أساسها. أما مساهمات المواطنين فيها فهي محدودة جداً وهذه الظاهرة تنفرد بها دول المجلس من بين كل بقاع العالم أن تجد دولة تسلم إرادياً مبدأ رسم ووضع خططها الاستراتيجية إلى أيادٍ أجنبية بالوتيرة نفسها التي تبنّتها قيادات المنطقة؛ فقد لوحظ التوسع المقرر في عدد الشركات الاستشارية الأجنبية في دول المنطقة على مدى السنوات العشر الأخيرة حتى أصبحت هي من تدير أغلب أنشطتها الاقتصادية والاستراتيجية. والقراءة المتأنية تبين لنا أن أغلب هذه المشاريع أو المخططات موجهة بشكل مكثف نحو المشاريع العقارية والهوية المتوقعة لهذه الدول».

لكن الورقة تستدرك الإيحاء بنظرية المؤامرة، وتعطي احتمالاً آخر وتقول:

«فربما لم يكن توطين شعب جديد هو الهدف الرئيس عند القيام بهذه المشاريع، بل كان الهدف الرئيس هو تحريك رؤوس الأموال أو إنعاش الربح الاقتصادي في المنطقة، ولكن التطورات المادية على أرض الواقع تدفع في اتجاه قويّ نحو توطين شعب جديد كناتج ثانوي من تشييد هذه المشاريع».

إذا كانت العلاقة بين المشاريع العقارية وبين الخلل السكاني ليست علاقة مباشرة وليست مؤامرة مُدبّرة بين أصحاب القرار السياسي وأصحاب رؤوس الأموال والمستشارين الأجانب، وإنما هي علاقة ثانوية، ظهرت بسبب التطورات المادية على أرض الواقع كما ورد في الفقرة السابقة، فإن منهجية طرح العلاقة السببية بين المشاريع العقارية و«توطين شعب جديد»، يجب أن تأخذ أسلوباً ومنهجاً مختلفاً عما أوحت به الدراسة في مقدمتها، تكون فيه (التطورات المادية على أرض الواقع) هي السبب المباشر في المساهمة في الخلل السكاني وليست العملية الاستثمارية في المشاريع العقارية.

التطورات المادية التي ذكرتها الورقة هي:

١ - سن القوانين التي هيأت أسواق المنطقة إلى المشاريع العقارية الدولية.

٢ - سن القوانين المصاحبة التي تربط شراء العقار بالإقامة الطويلة المدى.

٣ - الانفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون في دورة مسقط

٢٠٠١م، وهدفها السعي إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي وتنمية دور القطاع الخاص.

٤ ـ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة ما أدى إلى فتح السوق الخليجية للاستثمار الأجنبي.

وتضيف الورقة أنه قد رافق هذا التحول المؤسساتي على مستوى المنطقة تغيّرات جذرية مصاحبة على الصعيد الاقتصادي، وتشرح هذه التغيرات الاقتصادية بقولها:

«مع بداية الطفرة النفطية الثالثة (يقصد بها ارتفاع أسعار البترول في السنوات القليلة الماضية)، أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تراكم عوائد هائلة من مبيعات النفط أدت إلى تشكيل رأسمالية غير مسبوقة كانت تبحث عن مخرج لها في المنطقة».

ومن تراكم هذه العوائد النفطية تستنج الورقة التالي:

«بما أن المنطقة تعتمد بشكل أساسي على الدخل من ريع النفط، فمن الطبيعي أن يشكل الريع من العقار الوجه الثاني من العملة لهذا الريع النفطي، ومن الطبيعي أن يتم الانتقال من الريع النفطي إلى الريع العقاري كمصدر جديد للدخل السريع، وبهذا أصبح ريعاً واحداً يغذّي ريعاً آخر».

وتسهب الورقة في تشخيص ظاهرة الريع العقاري، القادمة من الريع النفطي وتقول:

«ميزة نسبية بنيت عليها هذه الظاهرة هي التلاقي وحتى التداخل بين متّخذي القرار وكبار المستثمرين حتى كان من الصعب في كثير من الأحيان التفرقة بين الطرفين. وليس من الغريب أن يكون الطرفان نفس الأشخاص بأعينهم، وهنا تتبين لنا خاصية أخرى مهمة ميزت هذه الفترة وهي التشابك بين البنوك الاستثمارية وشركات مطوِّري العقار والمستثمرين والحكومة، حتّى إنه في كثيرٍ من الأحيان كان مطوّر المشروع هو نفسه البنك المستثمر وممثل الجهة الحكومية».

وتتابع الورقة تفاصيل حركة وتطور المشاريع العقارية التي أسمتها بالريع العقاري وتقول:

«من الجانب الآخر تلاقت مصالح متّخذي القرار والمتنفذين اقتصادياً في المنطقة مع تطلعات المستثمرين والخبراء من الخارج والذين رأوا في الطفرة العقارية تلبيةً لطموحاتهم في المنطقة».

وتقسم الورقة الطرف الخارجي إلى نوعين: **الأول**، المستثمر الأجنبي الّذي رأى في الطفرة العقارية إمكانية الدخول إلى واحدة من أكثر دول العالم نمواً ودخلاً، والنوع **الثاني**، هم من المختصين من الخبراء، والمهندسين والمستشارين والمصرفيين، الّذين شكّلت لهم هذه المشاريع فرصة عملٍ غير مسبوقة. ثمّ تتحدث الورقة عن وصف هذه المشاريع بأنها مدينة داخلَ مدينة وأنها مجتمعات مغلقة، خلقت مجتمعاً من الكانتونات. وتنهي الورقة هذا الجزء المتعلق بوصف الطفرة العقارية وتقول:

«هكذا تمّ هز واقتلاع الجذور الّتي كانت تربط السكان بمدنهم التاريخية، وفي المقابل أمست المدينة مفهوماً متقلّباً قد يتبدل هو وساكنوه في غضون أيامٍ معدودة. وهكذا أصبح ما يحدد شكل وحتّى جغرافية المدينة ليس سكانها والّذين يتغيرون بنفس سرعة تغيّر المدينة فحسب، بل المردود المادي وتطلّعات متخذي القرار».

وهنا تنتهي الورقة من قراءتها التاريخية لموضوعها الأساسي وهو الربط بين المشاريع العقارية الدولية وبين «توطين شعبٍ جديدٍ». هذه القراءة التاريخية شملت أشياء كثيرة تتعلق بالسياسة وتسلُّط الحاكم على القرار، وفيها ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية القائمة على الإيرادات النفطية وتحويل المجتمع إلى مجتمعٍ مستهلك غير منتج، وفيها وصف للطفرة العقارية وتشابك المصالح في هذه الطفرة بين رجال الحكم ورجال المال والأعمال والمستثمرين الأجانب، وفيها استعراضٌ مقتضبٌ لأيديولوجيات اجتماعية اقتصادية، وفيها إشارة إلى انتهاك حقوق الإنسان (والتغريب) للمواطن وللوافد. هذه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي ساقتها الورقة، أدت إلى قلة وضوح العلاقة السببية بين المشاريع العقارية والخلل السكاني بسبب ضياع التحديد والتركيز على بيان قوة الربط والعلاقة بين السبب والنتيجة بين المشاريع العقارية الدولية من جهة، وتغيير التركيبة السكانية للمواطنين من جهة أخرى.

الفرضيات والمقولات المنطقية والاقتصادية الّتي ساقتها الورقة لا ترقى

في نظري إلى مستوى الاستنتاج بوجود علاقة قوية بين المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني، جعلته الورقة موضوعها الأساسي وعنوانها.

بعد القراءة التاريخية التي قدّمتها الورقة في جزئها **الأول**، انتقلت إلى طرح رؤيتها في ما يتعلق بالمستقبل الذي أسمته «الاتجاهات الواقعية للخلل السكاني في ضوء المعطيات الراهنة» (ص١٩).

وفي معرض إجابتها عن السؤال الّذي طرحته: إلى أين تتجه المنطقة في ظلّ المعطيات الراهنة من تفاقم حالة الخلل السكاني؟ قالت الورقة:

«هنا يجب التفرقة بين ما أسميناه معطيات الخلل السكاني «التقليدي» والّذي يعتمد أساساً على تدفّق العمالة الوافدة إلى سوق العمل، ومعطيات ظاهرة الخلل السكاني «الجديد» المبني على المشاريع العقارية الموجهة إلى المشتري الأجنبي».

موضوع هذه الورقة الأساسي هو ظاهرة الخلل السكاني «الجديد» المرتبط بالمشاريع العقارية الموجهة إلى المشتري الأجنبي. لكن الورقة تنبأت باستمرار وتزايد أثر العمالة الوافدة إلى السوق على التركيبة السكانية «الأثر التقليدي». وفي هذا السياق جذب انتباهي قول الورقة ما يلي:

«ستتواصل حالات الاضطهاد الّتي يتعرض إليها الكثير من العمالة الوافدة وتدنّي حقوقهم على المستوى الاقتصادي والسياسي».

وهنا أقول إن الاضطهاد وعدم احترام حقوق الإنسان للوافد والمواطن أمرٌ لا تقرّه أو تقبله القوانين الأممية وتمتنع عنه وترفضه الشعوب المتحضرة، لكن موضوع الحقوق السياسية الّتي قالت الورقة إنها متدنِّية وتطلب زيادتها ورفعها، يتنافى مع موضوع الحد من أثر العمالة الوافدة على تغيير التركيبة السكانية للمواطنين. الحقوق السياسية تعنى، إلى جانب حقوق أخرى، حق الانتخاب والتعيين في وظائف سيادية وعامة على قدم المساواة مع جميع المواطنين وهذا يصبّ في تعميق الخلل السكاني وليس الحد منه في دول تعاني تدني مستوى الكثافة السكانية.

لنعد إلى موضوع الخلل السكاني المرتبط بالمشاريع العقارية الموجهة إلى المشترى الأجنبي والذي أسمته الورقة بـ العامل «الجديد». وفي هذا الصدد تقول الورقة:

«أما بالنسبة إلى ظاهرة المشاريع العقارية فلها معطيات تختلف كمّاً ونوعاً عن ظاهرة توافد العمالة الأجنبية وهذه الفئة هي فئةٌ مستهلكةٌ في المقام الأول، وبذلك تعدّى نفوذها الأيدي العاملة الطالبة للرزق والمهمّشة سياسياً واقتصادياً. باختصار، فإن الحال تنذر أن نسبة النفوذ في أيدي المواطنين بدأت تتقلص بوتيرةٍ متسارعة حتّى يبدو أن ميزان القوى بدأ ينقلب».

تنتقل الورقة بعد ذلك من موضوعها الرئيس، وهو العلاقة بين المشاريع العقارية والتركيبة السكانية للمواطنين، إلى الحديث بشكلٍ عام عن الخلل السكاني في دول مجلس التعاون، وفي هذا الصدد تقول:

«فكل الدلائل تشير إلى أن ثمّة تحوّل مفصلي سيحدث لدول المجلس، لكن يصعب التنبؤ بكيف ومتى سيحدث. لكن كل المعطيات تنذر بشكلٍ صريح بأن التركيبة السكانية في دول المنطقة ليست مستدامة على النمط الحالي وأن تبعات جذرية ستنتج منها، ستغيّر موازين القوى في المنطقة بشكلٍ محوري في المستقبل القريب».

تطرح هذه العبارات التساؤلات التالية:

قد يقبل المرء صعوبة التنبؤ بالبعد الزمني، أما البعد الكيفي فإنه مرتبطٌ بالدلائل الّتي قالت عنها الورقة إنها جميعها تشير إلى تحوّلٍ مفصلي سيحدث؛ فكيف يمكننا الجمع بين عدم وضوح الكيف وبين القول إن المعطيات تنذر بشكلٍ صريح أن التركيبة السكانية في دول المنطقة غير مستدامة وأن تبعاتٍ جذرية ستنتج منها، ستغيّر موازين القوى بشكلٍ محوريٍ في المستقبل القريب؟

وفي هذا الإطار التحليلي العمومي لمشكلة الخلل السكاني لمواطني هذه الدول، الذي أضعف البحث المركّز في موضوع العلاقة السببية بين الخلل السكاني والمشاريع العقارية، تورد الورقة حدثين تقول إنهما من العيار الثقيل هزّا العالم والمنطقة العربية ويعطيان لمحاتٍ حول التوجهات التي يمكن أن تأخذها معطيات الخلل السكاني في دول المنطقة.

الحدث الأول هو ثورات الربيع العربي ومنها حركة ١٤ شباط/ فبراير في البحرين، وهنا تقول الورقة:

«أدت التركيبة السكانية في البحرين دوراً محورياً في احتجاجات ١٤ شباط/ فبراير؛ فإضافة إلى المأخذ على طبيعة النظام السياسي في الدولة كانت

القضيتان الرئيستان في مطالب المحتجين المعلنة هما ملفي «التجنيس السياسي» و«أملاك الدولة المنهوبة» والتّي تركّز نصيب الأسد منها في المشاريع العقارية الموجهة إلى المشترين الأجانب، وكلا هذين الملفَّين يتمحوران بشكلٍ رئيسٍ حول التركيبة السكانية وتبعاتها».

إن الحركة الاحتجاجية في البحرين التي اندلعت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١م، يصعب القبول بتقزيمها ووضعها في دائرة المشاريع العقارية، وما ينجم عنها من خلل سكّاني. حركة ١٤ شباط/فبراير في البحرين هي حركة جماهيرية سياسية حمل لواءها المواطنون من أهل البحرين، من الطائفة الشيعية الكريمة الذين يطالبون بالمساواة بين جميع المواطنين وبالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحد من الفساد المالي والإداري الذي تمارسه السلطة. التجنيس السياسي هو إحدى الأدوات التي يستخدمها الحاكم للإبقاء على نفوذه بشراء الأصوات المؤيدة له من خلال التجنيس أو دفع الأموال أو غيرها من الوسائل الأخرى. التجنيس السياسي قضية مرتبطة بالفساد السياسي وليست ذات علاقة بالوافدين إلى سوق العمل، أو أولئك المشترين والمالكين للشقق والفيلل المسموح بشرائها من قبل الأجانب.

المثال الثاني، الذي أوردته الورقة، لدعم توقعها بتغيير مفصلي وجذري في التركيبة السكانية في دول المجلس بسبب المشاريع العقارية هو الأزمة المالية العالمية. تقول الورقة:

«الأزمة المالية كانت الحدث المحوري الآخر الذي ساهم في تسليط الضوء على تبعات التركيبة السكانية. لا توجد إحصاءات دقيقة في كل دول المجلس حول النمو السنوي في تعداد السكان، ولكن الدلائل تشير إلى أن أعداد الوافدين تواصلت في النمو على الرغم من الأزمة المالية، وهذا يتناسق مع مراحل الركود الاقتصادي السابقة، حيث تواصلت أعداد الوافدين في النمو متغلبة بذلك على الركود الاقتصادي، ما يدلّ على أن مسألة التركيبة السكانية هي مسألة جذرية تتعدى في أبعادها النمو الاقتصادي البحت».

كل المعطيات التي بنت عليها الورقة العلاقة بين المشاريع العقارية والخلل السكاني، أو تلك المتعلقة بالوافدين لسوق العمل، مرتبطة شكلاً وموضوعاً بالنمو الاقتصادي المتمثل في قيام المشاريع العقارية وسيطرتها على المشهد الاقتصادي وما تبعها من تغيرات ميدانية وهذا لا يتسق مع القول إن

«مسألة التركيبة السكانية هي مسألة جذرية تتعدى أبعادها النمو الاقتصادي البحت». الأمر يحتاج إلى توضيح أكثر، فمعطيات هذه الورقة قائمة على وجود علاقة مباشرة بين التركيبة السكانية والوضع الاقتصادي وبالخصوص المشاريع العقارية.

وتشرح الورقة هذه الأبعاد التي تتعدى مسألة النمو الاقتصادي فتقول:

«فعلى عكس ما قد يتوقعه البعض، ما بيّنته الأزمة المالية هو أن مسألة المشاريع العقارية لن تتقلّص أهميتها نظراً إلى تداعيات الأزمة المالية، بل إن أغلب الدلائل تشير إلى أن المشاريع العقارية الموجهة إلى المشتري الأجنبي ستعود وتظل تتزايد وإن كانت بصورة أخرى».

المشاريع العقارية إن عادت إلى الانتعاش بعد الأزمة المالية والركود الاقتصادي، فإن ذلك مردّه إلى عودة الانتعاش الاقتصادي، أو الوصول إلى حلول في ما يتعلق بالديون العقارية، وهذا أيضاً ضمن إطار البعد الاقتصادي وليس خارجاً عنه، فهل تحوم الورقة مرة أخرى حول نظرية المؤامرة، وأهداف خارجية مبيّتة لتغيير التركيبة السكانية؟

بعد أن انتهت الورقة من استعراض وتحليل العلاقة بين الخلل السكاني والمشاريع العقارية الموجهة للمستثمر الأجنبي، طرحت السؤال الآتي: ما العمل؟

وتنتهي الورقة، بالسؤال حول ما العمل؟ حيث تقول:

«بإمكاننا تقسيم الخطوات المقترحة لتحقيق هذه الثوابت والتطلعات في ما يختص بقضية التركيبة السكانية إلى نوعين، واحدة تعتبر تقنية وإدارية في مضامينها، بينما تعتبر الأخرى معالجة جذرية وجوهرية للمسألة أو التي بطبيعتها هي الأهم والأكثر إلحاحاً».

لم تحدّد الورقة الثوابت والتطلعات، في ما يختص بالتركيبة السكانية، ولكن دعونا نفترض من السياق العام للورقة أنها المحافظة على التركيبة السكانية الّتي تضمن للمواطنين من أهل البلاد السيطرة على مستقبل بلادهم.

تعدّد الورقة ما أسمته بالجوانب التقنية للعلاج بما يلي:

١ ـ تقنين أعداد الوافدين وإحالة عملية تنظيمها بما في ذلك قانون

الكفالة إلى مؤسسة مركزية تابعة للدولة حيث تكون لها رؤيتها المتكاملة وخطتها الواضحة بالنسبة إلى الهجرة وتبعاتها.

٢ ـ تفعيل نظام يضمن دفع التكلفة الحقيقية لوجود الوافدين من قبل الكفلاء.

٣ ـ زيادة نسبة الوافدين العرب.

٤ ـ النظر بشكل جِدّي في إمكانية توطين جزء من العمالة الوافدة التي استوفت شروط مدة الإقامة وإتقان اللغة العربية، خاصة الوافدين العرب من ذوي الكفاءات العالية التي تحتاجها الدولة.

٥ ـ تعليق أي مشاريع عقارية ضخمة حتى دراسة جدواها المجتمعية والاقتصادية والنظر في القوانين التي تربط المشاريع العقارية بالإقامات.

الإجراءان (٣)، (٤)، فيهما دعوة إلى زيادة نسبة الوافدين العرب وإلى النظر بشكل جدّي في توطين جزء من العمالة الوافدة التي استوفت شروط مدة الإقامة. قد يكون هذا الإجراء مقبولاً وعادياً بالنسبة إلى الدول ذات الحجم السكاني الكبير حيث عملية التوطين من العمالة الوافدة العربية أو غير العربية هي إجراء عادي ليس له أثر مهم في تغيير ميزان القوى لصالح تركيبة سكانية جديدة، أما اقتراح النظر بشكل جدي في عملية توطين بعض الوافدين، فيبدو علاجاً غير متّسق مع مشكلة الخلل السكاني في دول ذات كثافة سكانية ضئيلة، التي تعالجها الورقة. لذا، فإن التوصية بالتوطين في إطار الحالة غير الصحية للتركيبة السكانية بهذه الدول الخليجية ذات القلة في عدد السكان من المواطنين، أمر يحتاج إلى إعادة نظر ويحتاج إلى ربطه بمعايير ومعادلات أشد وأدق بكثير من تلك المطبَّقة في دول العالم الأخرى ذات الكثافة السكانية العالية.

ثم تنتقل الورقة إلى إطار عمومي آخر لعلاج ما ترى أنه المشكلة الأساسية للخلل في التركيبة السكانية وتقول:

«المشكلة الأساسية هي النظام الريعي المبني على عوائد النفط والذي يعتمد على تهميش دور المواطنين إنتاجياً وسياسياً مقابل الاعتماد على أيدي عمالة أجنبية هي أيضاً مهمَّشة الحقوق».

وهنا أجد الدراسة تتجه نحو مناقشة مفهوم واستراتيجية التنمية وهذا

انحراف آخر إلى العمومية والبعد عن إيضاح طبيعة العلاقة بين المشاريع العقارية والخلل السكاني.

ومن هذه العمومية تنتقل الورقة إلى التوصية بسياسيات ذات صفة عمومية أيضاً، وهي:

١ ـ الانتقال إلى مفهوم جديد للتنمية، بشمولية العبارة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

٢ ـ إعادة تركيب الاقتصاد إلى ما يضع بناء المواطن والمجتمع بكل أبعاده في صلب رؤية الدولة وخطواتها.

٣ ـ الابتعاد عن مفهوم التنمية الحالي المبني على النمو في الناتج المحلّي عبر تدوير عوائد النفط واستقطاب أعداد متزايدة من الوافدين مهما كانت التداعيات الاجتماعية والسياسية.

٤ ـ فصل وتقليل الاعتمادية على القطاع النفطي كـ العمود الرئيس لاقتصاديات المنطقة.

ثم تنتقل الورقة في إطار هذا البعد التنموي السياسي الاقتصادي إلى مسألة أخرى حيث تقول في:

«ويأخذنا هذا السياق إلى المسألة الجذرية الأخرى التي تعتبر أساس استفحال الخلل السكاني وغيرها من القضايا من دون معالجة لعقود من الزمن. ما لاحظناه في كل ما تمّ سرده سابقاً هو تغيّب دور عنصر يعتبر هو الركيزة الأساسية في المجتمع ألا وهو المواطن والذي يعتبر صوته مهمشاً في تحديد أي من السياسات أو المشاريع التي تناولناها سواء كان ذلك من ناحية المشاريع العقارية أو في السياسات العمالية أو غيرها من القضايا المحورية».

وتستمر الورقة في الحديث عن هذا البعد السياسي، المتعلق بتهميش دور المواطن في المشاركة في القرار، وتقول:

«في المقابل نجد هيمنة متّخذي القرار وأصحاب رؤوس الأموال المتنفذة على كل القرارات الرئيسة في الدولة، حتى أصبح الوصف الأمثل للحالة السياسية في المنطقة هي «سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أقلّ من عاجز».

وتشير الورقة إلى أن «الطريقة المثلى لتمكين المواطن هو عبر مطالبته

بحقوقه وتفعيل حقوقه بنفسه عبر الديمقراطية» من دون الاعتماد على نية متخذ القرار بالقيام بما هو في مصلحة المجتمع.

وتختم الورقة تحليلها لقضية التركيبة السكانية بمقولة فيها شيء من التناقض حيث تقول:

«لا يمكن المبالغة في أهمية قضية التركيبة السكانية، فهي على نقيض غيرها من القضايا، ولديها خصوصيات تجعل التطرق إليها أمراً ملحّاً؛ فالمشاكل الاقتصادية بالإمكان معالجتها وحلّها مع مرور الزمن حتى أن تمّ هدر وضياع أغلب الموارد الاقتصادية في المنطقة، والأمر نفسه ينطبق على قضية المشاركة السياسية. لكن مصير المجتمع وهويته يُحددان بشكل رئيس عبر تركيبته السكانية، وتغيير التركيبة السكانية يعني في الأساس تغيير الشعب. الوضع الحالي المبني أساساً على الدولة الريعية المستفحلة في دول المنطقة ينذر بتغيّرات جذرية في مستقبلها وهويتها وأمنها، إن لم يتم التطرق إلى الأمر بشكل جدي في أسرع وقت ممكن».

التناقض الذي أشرت إليه هو اعتماد الورقة على العوامل الاقتصادية ومنها الاستثمار العقاري، في بيان الأسباب الّتي لها علاقة بالخلل السكاني، لكنها في هذه الفقرة تقول إن المشكلة تتجاوز الأمور الاقتصادية وكذلك الحال بالنسبة إلى الجانب السياسي؛ فكيف لنا تجاوز الأمور الاقتصادية والأمور السياسة كأهم الوسائل لتوجيه وتصويب استراتيجية التنمية ونقول في الوقت نفسه إن الوضع الحالي القائم على الدولة الريعية ـ أي النفطية ـ ينذر بتغيرات جذرية في مستقبلها وهويتها وأمنها، ويحتاج الأمر إلى علاج سريع وناجع، هناك شيء من التعارض والتضارب في العلاقة بين الأسباب والنتائج ووسائل العلاج!

خلاصة

وجهة نظري في عموم الموضوع، أن الخلل السكاني بمستواه الراهن واحتمالات تطوره المستقبلي في دول الخليج العربي ذات الثروة النفطية العالية، وعدد السكان المحدود، مسألة استراتيجية أسبابها سياسية واقتصادية، ونتائجها إن لم يتم السيطرة عليها وإدارتها بشكل متوازن متناغم مع حركة المجتمع وتطوّره، سوف تكون لها أبعاد سيئة على جميع المستويات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حاولت الورقة أن تقدم عاملاً جديداً ترى أنه يساهم في عملية الخلل السكاني فأدخلت المشاريع العقارية ذات الطابع الدولي وما يتصل بها من تشريعات تسويقية كعامل مهمّ في معادلة الخلل السكاني وتغيير تركيبة الهوية الوطنية.

أرى أن الدراسة لم تنجح في إظهار العلاقة القوية بين الخلل السكاني وبين المشاريع العقارية الدولية التي ادّعتها وافترضت وجودها، كما جاء في **مقدمة** الدراسة. لو قامت الدراسة بإجراء مسح إحصائي على عينة عشوائية ممثِّلة لملّاك هذه العقارات من غير المواطنين وتم سؤالهم من خلال استبيان بسيط ومحدد عن هدفهم من شراء العقار، هل هو استثماري وقتي، أم إنه حالة استقرار دائمة وبحث عن هوية ووطن جديدين؟ فإن نتيجة هذه العملية الإحصائية ستوضح بشكلٍ كمي رياضي العلاقة الارتباطية (Correlation)، بين المشاريع العقارية الموجهة للأجانب ومشكلة الخلل في التركيبة السكانية، لكن الدراسة اعتمدت على طرح مجموعة كثيرة من العوامل ذات الصبغة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكلها أمور تلامس أطراف المشكلة لكنها كانت على حساب وضوح وبيان العلاقة التي افترضت الدراسة وجودها بين المشاريع العقارية وبين الخلل السكاني وانبرت لإثباتها.

لا شك في أن الورقة جهد جيد أثارت موضوعاً استراتيجياً ومهماً، يخص مستقبل دول مجلس التعاون العربية ذات الكثافة السكانية المحدودة. لكنه جهد يجب أن تتبعه جهود ذات منهجية قائمة على معادلات اقتصادية تربط العوامل التي تفترض الدراسة وجود ارتباط بينها وبين مشكلة الخلل السكاني بعلاقة سببية يجري قياس قوتها بإحصاءات يجري جمعها لهذا الغرض. وبناءً على نتائج الدراسة تُصاغ السياسات الملائمة لعلاج الظاهرة بحسب ارتباط الأسباب بالنتيجة.

التركيبة السكانية للمواطنين، وحمايتها من التغيير المخلّ بتوازنها أمر مرتبط بشكل مباشر بموضوع هجرة الأجانب إلى البلاد واستقرارهم بها والحصول على الجنسية، ومن ثم اكتساب الحقوق السياسية وغير السياسية التي يتمتع بها المواطنون.

لا توجد بلاد في العالم تستطيع قفل باب الهجرة؛ فتح باب الهجرة كلياً أو جزئياً هو قرار سياسي استراتيجي يصدر عن السلطة التشريعية في البلاد

الديمقراطية، وبقرار من الحاكم في دول مثل دولنا. وهذا القرار له مسوِّغات كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية وعرقية... إلخ. الأجنبي الباحث عن وطن جديد يبحث عن الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحرية الفكرية والديمقراطية والاجتماعية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وهذه جميعها أو معظمها غير متوافرة في بلادنا إلا الجانب المالي المتمثل في الدخل العالي من الوظيفة أو الاستثمار العقاري وغير العقاري، لذا، فإن بلادنا طاردة لاستقرار الأجنبي المؤهل تأهيلاً علمياً عالياً وإن جاء مؤقتاً لأسباب اقتصادية. وقد تصبح مشكلتنا، يوماً من الأيام، هي الهجرة المعاكسة، عندما تتوارى عن الأفق بلايين الواردات النفطية، وعندما يوشك البترول على الانتهاء أو ينتهي بعد حين، والحين بعد زمني ليس بالبعيد في عمر الشعوب والأجيال.

كلمة أخيرة، الوضع السياسي والاجتماعي الذي يعيشه المواطن في دول المجلس بكل ما يحمله من قمع للحريات السياسية والاجتماعية والفكرية، هو وضع طارد لأبناء الوطن عندما يفقدون الأمل في الإصلاح وتحقيق حياة ينعمون فيها بالحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وحكم القانون. إنه ما لم يتمّ إجراء تغيير جذري في طبيعة العلاقة السياسية بين حكام دول المجلس وبين شعوبهم، يتنازل الحاكم فيها عن مبدأ امتلاك الأرض ومن عليها، إلى مبدأ الديمقراطية والحرية السياسية كأساس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، فإنه يصعب إصلاح أيّ خلل سكاني أو اقتصادي أو اجتماعي.

المناقشات

١ ـ عبد المحسن تقي مظفر

بداية عندما قرأت هذه الورقة انتابني الإحساس أنها جرس إنذار قد يكون متأخراً؛ لكنه لا يزال جرس إنذار قائماً لمعالجة خلل خطير جداً في هذه المنطقة. في السابق لم يكن المقيمون أو الوافدون في هذه المنطقة من ذوي النفوذ، ولم تكن الخشية منهم بهذه الطريقة التي تعرضها الورقة. الأمر الآن يختلف؛ فأعداد المستثمرين الذين دخلوا عالم الاستثمار العقاري في هذه المنطقة كبير جداً، وهم على مستوى عالٍ من النفوذ وبإمكانهم التأثير في القرار السياسي وفي القرار الإداري في المنطقة، وتلك هي الخطورة.

لا شك أن هناك مصالح متشابكة بين كبار المستثمرين العقاريين وأصحاب الرأي والقرار في هذه المنطقة في معظم الدول التي تعرّضت لها الورقة، وهنا تقع مسؤولية أبناء هذه المنطقة في التنبيه إلى خطورة التمادي في السماح للاستثمار العقاري المرتبط بالتوطين، والإقامة المستمرة الدائمة. سوف تنشأ ـ مثل ما قال الدكتور عمر ـ في البداية مجموعات صغير منعزلة عن المجتمع، وهذه لها أخطارها وأضرارها الاجتماعية، ولكن قد يكون الأخطر من ذلك، أن هذه المجموعات سوف يكون لها رأي وتأثير في اتخاذ القرار السيادي في هذه المنطقة. وأعتقد أن جرس الإنذار هذا جاء متأخراً، ولكنه علينا كمثقفين وكمهتمين بقضايا هذه المنطقة أن نحذِّر من الاستمرار في هذه السياسات التي لا تؤدي في النهاية إلى الصورة التي نرجوها لمنطقتنا في المستقبل.

٢ ـ عبد الله سعيد بوملحة

أرى أن الدكتور عمر ألقى الضوء على الكثير من المشاكل التي تعانيها

دول الخليج؛ وأعتقد أنني سأربط هذه النتائج بالجلسة الماضية، فقد تكلمت في الجلسة الماضية عن التعليم ومخرجاته وعن البطالة. في اعتقادي أنه لو كان التعليم جيّداً لدينا لأصبح لدينا أجهزة تستطيع التخطيط لبلادنا ولكن للأسف تعليمنا في السنوات الثلاثين الماضية لم ينتج لنا كوادر ولم تَقُم كيانات تستطيع أن تقابل هذه الطفرة الكبيرة، فالمكاتب الهندسية العربية، في رأيي، ليست بالكفاءة التي تستطيع أن تخطط لمشاريع بهذا الحجم، ما اضطرنا إلى اللجوء إلى الشركات الأجنبية التي تستخدم لغة غير لغتنا وتبني بتراث غير تراثنا، الشيء الآخر، الفساد الإداري والمالي. هناك فساد مالي وإداري يشجع هذه الشركات ويعطيها فرصة أكثر من الشركات الوطنية، الآن نسمع أن هناك تنافساً بين من يأخذ شركة تحت مسؤوليته ليمكّنها من أكبر المشاريع في بلاده، مثل بعض الأفراد في الأسرة الحاكمة وبعض المتنفذين في الحكومة.

نعرف أن هناك فساداً إدارياً جعل مثل هذه الأموال تُسلَب لشركات أجنبية، وبالتالي فلنحصد ما زرعنا. الأمر الآخر، الأيدي الأجنبية العاملة هي أيضاً نتيجة عدم توافر أيدٍ عربية خليجية تستطيع أن تعمل في هذا المجال، فليس لدينا فعلاً كفاءات متقدّمة في مجال تنفيذ المشاريع الضخمة، ما اضطرنا أيضاً أن نستورد المُخطِّط والمُنفِّذ، وبالتالي تخرج اللمسة كلها وليس لنا فيها علاقة. وهذا أمر كبير.

وفي موضوع الذين سيتملّكون هذه العقارات أصبح هناك تنافس بيننا كدول؛ فكل دولة تعطي مميزات أكثر لتكسب أكبر عدد ممكن؛ والمشكلة أكبر من ذلك، ولقد بحثت هذه المشكلة مع بعض المستثمرين في دبي (كيف تضمنون حقوقكم في هذا البلد؟) فقال لي إن أكبر عدد المشترين من بريطانيا؛ فبريطانيا ستفرض مظلتها علينا لضمان حقوقنا في هذا البلد، وبالتالي فهذا تدخّل سياسي. واعتقد أن هذا ينطبق على باقي دول الخليج التي فتحت مجال تملك العقارات؛ فهي مشكلة مركبة من فشل التعليم إلى الفساد إلى تغيّر البنية السكانية في هذه البلاد، ونسأل الله أن يلطف بنا.

٣ ـ إبراهيم عبد الرحمن الباكر

لديّ إضافتان إلى النقاط المذكورة في الدراسة، فإن موضوع الخلل السكاني خطير نتيجة لهذه المشاريع العقارية التي بحسب ما ذكرت الدراسة الآن، لا اعرف هل هي سياسة مقصودة أم لا؟

ولكن خطورتها أن ملاك هذه الوحدات العقارية كما ذكر الزميل (عبد المحسن) من ذوي قدرات مهنية ومعرفية عالية ومن ورائهم تقف دول مؤثرة على سياسات دول المنطقة، وبالتالي فإن توطينهم سيكون هو القادم، ومثال ذلك في شهر تموز/ يوليو ٢٠١١، حين أصدرت إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة قرار إعطاء الملاّك إقامة ٣ سنوات. وقد أعلن هذا الخبر إماراتي مُغرّد ناشط عبر الـ تويتر، ولكنه قريب من أصحاب القرار؛ فرد عليه أحد المغرّدين أنه طالب أن يتم توطين الملاك، وأيده المغرد الإماراتي. وهذا في الحقيقة خطير جداً جداً.

النقطة الأخرى حول ما جاء في الدراسة هي ملاحظة د. عمر أن الاستراتيجيات الثلاث في البحرين وقطر والإمارات حتى عام ٢٠٣٠، تقريباً تناغمت تقريباً وكأنها كتبت من جهة واحدة، والحقيقة أنها كتبت من قبل معاهد وشركات استشارية أجنبية موجودة في الخليج.

٤ ـ مشاري عبد الله النعيم

أذكر أنه قبل عامين أثير الموضوع في منتدى التنمية، وأنا قمت بتقديم ورقة تخصّ النمو العقاري وتأثيره على التركيبة السكانية والبيئة الثقافية في منطقة الخليج. ولكن للأسف الشديد وُجهت الورقة بهجوم من قبل كتّاب في دول الخليج. وللأسف كان هناك غياب على مستوى الوعي الثقافي حتى من بعض مثقّفي دول الخليج بخطورة هذا الموضوع. بالنسبة إلي أنا، أساساً كمعماري مخطط، أعتقد أن أي مدينة يجب أن يكون فيها توازن بين الأمكنة الثلاثة في المدينة:

المكان الطبيعي: وأعتقد أنه حدثت تعدّيات كبيرة على الطبيعة في المدينة الخليجية المُحرَّق، كما ذكر د. عمر تمّ طمْر ما حولها حتى التصقت بالجزيرة الأم وكذلك حدث في كل دول الخليج، حدثت تعديات كبرى على البيئة البحرية نتيجة لتوجهات تجارية ورأسمالية واضحة في المدينة.

أيضاً، **المكان الثقافي والاجتماعي**: وأتكلم عن المكان الثقافي الاجتماعي في المدينة كونه هو المرتبط بالتركيبة السكانية عندما يحدث أي خلل في المكان الاجتماعي الثقافي يعني أن المدينة أصبحت مدينة لا تعبِّر عن هوية مُحددة ولا تعكس ثقافة مجتمع ولا ترتبط بتاريخ المكان وأهله،

وهذا للأسف الشديد يحدث في كل مدن الخليج العربي.

وهناك **المكان الاقتصادي**: فكما ذكرت أن المدينة تتكون من الأمكنة الثلاثة (الاجتماعي ـ الثقافي ـ الاقتصادي)، وأعتقد أن المكان الاقتصادي من الواضح انه في آخر عشر سنوات تحوّلت المدينة في الخليج العربي إلى شبه مشروع تجاري وذكرت هذا الكلام أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة. إن تحوُّل مدينة إلى مشروع تجاري له مخاطر كبيرة؛ فهناك بعض المتنفذين وبعض أصحاب المصالح حوّلوا المدينة إلى مشروع تجاري يفيد أصحاب المصالح ويضرّ المجتمع ككل على المدى القريب والبعيد.

طبعاً بالنسبة إلى التخطيط في دول الخليج بشكل عام، فهو يفتقر للمشاركة الاجتماعية، وأعتقد أن هذا أكبر خطر لأن أي تخطيط في العالم هو من أجل المجتمع والناس، إذ إن هناك فرقاً بين أن نبني مدناً من أجل أن نسكنها وبين مدن نعيش فيها نحن وأبناؤنا وحفدتنا امتداداً عبر الزمن والمكان كما كنا في السابق، الآن تحولت المدينة إلى مشروع تجاري نتيجة لسياسات تخطيطية تفتقر بشكل كامل إلى الديمقراطية وتفتقر إلى مشاركة المجتمع. لا يوجد هناك أي رأي لأي أحد. توضع الخطط من دون إعلان عنها أو طرحها للمناقشة، وفجأة نسمع بهذه الخطط من الصحف، وكلها تتجه لاستثمار كل مُقدّرات المدن من أجل مصالح خاصة.

٥ ـ موضي عبد العزيز الحمود

الشكر للباحث على الورقة والعرض المتميزين، حيث إنه من المؤكد أن تركيبة القوى الوافدة قد تغيّرت خاصة في السنوات الأخيرة، فهذه القوى كانت تمثل أساساً القوى العاملة والأغلبية منها عمالة بسيطة متدنية المهارات، كما إنها غير دائمة، وإنما معدل دورانها مرتفع وأغلبها يأتي ضمن عقود لسنة أو سنتين، أما الشكل الحالي، فإن هذه القوى والتي أشار إليها الكاتب في بعض دول الخليج فهي متعلّمة، مستمرة، مالكة لعقارات، تمنح إقامات طويلة المدى أو دائمة، وهذه بالطبع ستكون لها مطالبات وامتيازات ربما ستتّضح مستقبلاً بشكل أوضح.

وهنا يجب أن نوضح أننا في هذه المنطقة لا نعاني تركيبةَ القوى الوافدة فحسب، وإنما أصبحت هناك ملامح مغلقة حتى بالنسبة إلى العمالة الوطنية تمثلت في:

١ ـ انخفاض إنتاجية القوى الوطنية واعتمادها على ريع الثروة الناتجة من النفط أساساً من دون جهد أو إنتاجية اقتصادية حقيقية.

٢ ـ انخفاض المشاركات الحقيقية أو ربما غيابها في بعض المجتمعات في دول الخليج ـ والمشاركة ليست فقط في القرار السياسي، وإنما انتقاء النظام الصحيح الذي هو أساس المشاركة.

٣ ـ عدم احترام القوانين ـ وهنا أتكلم من خبرتي في الكويت ـ وعدم الالتزام بـ دولة القانون.

٤ ـ العودة مرة أخرى إلى الانطواء تحت مظلة القبلية والطائفة واختلال نسيج المجتمع الواحد.

هذا ما ينقصنا في البداية، وعلينا النظر أولاً إلى تدعيم مشاركة وتوحيد مجتمعاتنا، وعندما يحدث ذلك، فسيكون لدى هذه الدولة مناعة من القادم، والقدرة على اختيار الأفضل وجذب الاستثمار، وهو الأمر الذي تمارسه واقعياً الدول المتقدمة التي لا تخشى أو تهاب من وجود المستثمر أو المهاجر كـ المجتمع الكندي ـ الأمريكي، والفرق أن هذا الجديد القادم يدفع الضريبة ويخضع للقانون ويشارك بإيجابية في التنمية المجتمعية ولا يصبح عالة على المجتمع.

٦ ـ عيسى شاهين الغانم

الشكر واجب للدكتور الشهابي، وأعني ذلك بصدق لأني ممتن له كثيراً للملاحظات الفذة التي أبداها حول الانقلاب الذي حدث في الأهداف الخاصة باستجلاب الوافدين، والانتقال من استقدام الوافدين لأسباب إنتاجية وخدمية بحتة إلى أن أصبح الهدف أن تكون هي مصدر طلب على البضائع والخدمات، بضائع وخدمات يقدّمها في الأساس متنفذون في صُنع السياسة العامة، وبالتالي تدخل في حلقة ليس لها نهاية. المنطقة التي يقع فيها هذا الفندق الذي نجتمع فيه كانت أحياء عامرة بأهلها قبل فترة ليست بطويلة، كانت فرجان عامرة بأهلها على البحر، الآن كل مبانيها فنادق. وبسبب الاستعجال يتم بناء الفنادق قبل تجهيز المنطقة بالخدمات.

أود أيضاً أن ألفت انتباهكم إلى موضوع ربط الورقة الأولى الخاصة بالتعليم بموضوع هذه الورقة. إن هدف «التنمية» كما يتضح من الورقتين غير

محدد ولم يصاحبه أي تطوير وتوظيف مجدٍ للموارد البشرية المواطِنة.

وأود أيضاً أن أحذِّر من عملية لوم المواطن (الضحية)، وهذه ثقافة بدأت تنتشر الآن ويقول بها الاستشاريون الأجانب وأيضاً المتنفذون، وبخاصة من الموظفين من فئة معينة من دول غربية في الأساس، ونشرت ثقافة أن هذا المواطن كسول وغير مؤهَّل ولا يستطيع أن ينافس في الاقتصاد العالمي.

لماذا نتهم المواطن الضحية الذي لم يكن أصلاً طرفاً في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة؟

٧ ـ خليل بوهزاع

سأتناول هذه الدراسة من ثلاثة جوانب أراها مهمة. الجانب **الأول**، مسألة المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي في مجتمعات دول الخليج العربي؛ **الثاني**، موضوع العمالة المهاجرة؛ أما الجانب **الثالث**، فهو اختلال التوازن السكاني.

فمن حيث المشاركة والتخطيط، لا بد من التساؤل، هل تخطط دولنا وهي تتّجه نحو إقرار أي مشروع أو خطة؟ هل توجد لدينا مؤسسات قادرة على التخطيط؟ وهل لدينا عقليات في الحكم قابلة لموضوع المشاركة في صنع القرار، بحيث تخرج أي خطة أو استراتيجية بأقل قدر من الأخطاء؟

إن طبيعة العقليات التي تحكم دويلات الخليج ما زالت قائمة على عقلية شيخ القبيلة، أو صاحب المشروع التجاري الذي يقرر ما يريده وعلى الباقي السمع والطاعة والعمل على تحقيق ما يراه هذا الحاكم أو ذاك، مستندين في ذلك على ما وفّره ريع النفط من سلطة مالية تعززت معها السلطة الأمنية شيئاً فشيئاً، وعلى ذلك، فإن هذه المشروعات العقارية الضخمة هي نتاج استمرارية العقلية الريعية، فلم يكتفِ البعض بما يستحوذ عليه من عائدات الثروة النفطية، فجاء الدور الآن على الأراضي والبحار، ولذلك نرى السعي المحموم إلى إضعاف المؤسسات التشريعية، في حال وجدوها،

الجانب الثاني، وهو المتعلق بكم العمالة الأجنبية المهاجرة التي يتم استقدامها لبناء هذه المشاريع، وتأثيراتها على مجتمعاتنا الهشة في بنيتها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، من جهة، وحقوق هذه الفئات العمالية المنتهكة من جهة أخرى، الأمر الذي يزيد من حجم الضغوطات

الدولية على مجتمعاتنا من أجل توفير البيئة العادلة لهذه العمالة كي تنتج وتعيش في الوقت ذاته، وهي مسألة ليست مرفوضة، بل على العكس تماماً، فحماية حقوق هذه العمالة وتحسين مناخات عملها، هو واجب والتزام إنساني، إلا أن ما تفرضه المعايير الدولية في مجال حماية حقوق العمالة المهاجرة يتجاوز الحقوق العمالية العادية لتصل إلى التوطين ومنح هذه المجاميع الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية كتلك التي تفرضها اتفاقية حماية حقوق العمالة المهاجرة وأسرهم، وهذه تستلزم توطين العمالة الأجنبية التي تقطن في المنطقة فترة معينة، حتى وإن كانت (غير قانونية).

الجزئية الثالثة والأخيرة، هي مسألة التوطين والتجنيس، وأعتقد أن البحرين هي المثال الصارخ في سوء سياسات التجنيس والتوطين، حيث تُجلب مجاميع من بلدان عاداتها وثقافتها تختلف عن ثقافة البحرينيين بجميع أطيافهم، بهدف تكوين كانتونات تقسم المجتمع أكثر مما هو منقسم، وفي الوقت ذاته يتم استخدامهم كحائط صدّ أي مطالبات إصلاحية، وهذا الأمر بدا جلياً في البحرين خلال انتفاضة ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، الداعية إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتكريس حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث شكّل المخزون البشري في أجهزة «الأمن» من تلك الفئات الوسيلة لقمع التحركات التي ما زالت مستمرة.

٨ ـ أحمد عبد الملك

لقد توحشّ سوق العقار الدولي الهاجم على منطقة الخليج بأشكال عديدة بحيث تمّ تشويه المدينة الخليجية وبالتالي تشوهت الهوية بكل مكوِّناتها الحضارية والثقافية والفنية. كما تمّ اقتلاع الناس من مناطقهم التي ولدوا وتربوا فيها ولهم فيها ذكريات وأصول عائلية، وتعويضهم بأراضٍ بعيدة عن مناطقهم، الأمر الذي انعكس سلبياً على روح العائلة الواحدة والبيت الكبير وصلاة الجماعة، وغيرها من ملامح المدينة (التي كانت تحوي (فرجان) متعددة). وهذا الوضع قد خلق مناخاً نفسياً أو عدم راحة للسكان كونهم يعيشون واقعاً افتراضياً مصنوعاً، غير الذي تعوّدوا عليه. وأصبحوا يشعرون بالحسرة كلما مرّوا على أحيائهم القديمة ليجدوا العمارات الشاهقة والأبراج وقد امتلأت بالسكان الغرباء الذين تحولوا إلى تلك الأحياء. ولقد تحدثت الورقة عن خطوات لحل المشكلة، منها: «جلب

الأيدي العاملة العربية وتقنين العمالة الوافدة وإيقاف المشاريع العقارية الدولية». ونحن نعتقد أن مشاكل الأيدي العاملة العربية أكثر من غيرها ! وتكلفتها أكبر بالنسبة إلى سوق العمل. ولقد دلّت التجارب على وجود حالات نزاع متعددة بين أرباب العمل والعمال أو الموظفين العرب، اكتظت بها المحاكم. كما سُجلت حالات تزوير للعملة على يد بعض العمال العرب الذين جاؤوا بأحلام كبيرة للعمل في المنطقة، من دون أن تكون لديهم الخبرة والمهنية؛ فصاروا عبئاً على المجتمع وعلى سوق العمل، ناهيك عن بعض السلوك الأخلاقي السلبي. كما إن تقنين العمالة أيضاً لن يكتب له النجاح، لأن واضعي السياسات هم من مستوردي هذه العمالة التي يحتاجونها في مشاريعهم العملاقة، وكذلك احتياجات البنى التحتية في هذه البلدان. وجُلّ من يضع هذه السياسات ويمتلك تلك المشروعات الضخمة لا يؤمن بما يدور في هذه القاعة، ولن يستمع إليه. أما إيقاف المشاريع العقارية الدولية ـ كما وضعه الباحث كحل أو مخرج من الأزمة ـ فهذا أيضاً ضرب من المستحيل في جو تنامي «شهوة» الاستثمار وجني الأموال في أسرع وقت ممكن قبل أن تتغير الظروف! وما يمكن اعتباره خللاً سكانياً في الأوساط العلمية والإصلاحية، يعتبرونه هم إنجازاً حضارياً يباهون به الدول الأخرى. لذلك فإنني أرى أن الحلول الثلاثة لن تثبت نجاعتها في حلّ مشكلة الخلل السكاني في دول مجلس التعاون.

أما الحلّ الذي أراه، فيتلخص في تغيير العقلية الإدارية وتغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الأفراد، وهذا لن يتأتى إلا في ظل حكومات لا تتستَّر على الفساد، ولديها من الشفافية ما يمكن أن يسمح لوسائل الإعلام أن تنشر كل المخالفات بواقعية ومن دون خوف من الهاتف الأحمر.

٩ ـ مراد الحايكي

النقطة **الرئيسة**، المفترض التركيز عليها لحل هذه المشكلة والمشاكل الأخرى التي يناقشها المنتدى بشكل عام، هي طبيعة الأنظمة التي تحكم دول مجلس التعاون، فهي أنظمة لا تسعى إلى بناء دول حقيقية على أساس دولة المؤسسات والقانون، بل أغلبهم ما زال يعتبرنا رعايا لا مواطنين، وهذا ما ينبغي التركيز عليه.

يجب علينا العمل على إعادة تشكيل العلاقة بين العوائل الحاكمة

والمواطنين، حتى تصبح علاقة شراكة على مستوى بناء الدولة واتخاذ القرارات والتحكم في ثروات الدولة، وهذه الصورة ما زالت غائبة عن عقلية الحاكم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، حتى في البحرين والكويت التي تملك مؤسسات برلمانية.

فمجلس النواب في البحرين لا يملك سلطة التشريع ولا الرقابة، فهو مجرد جهاز يستلم اقتراحات من السلطة التنفيذية ويبدي رأيه فيها.

النقطة **الثانية**، هي قضية الخلل السكاني في دول مجلس التعاون، وهي قضية مترابطة بما قلته مسبقاً، كما نجد أن هناك مشاريع تنافسية وليست تكاملية بين دول مجلس التعاون، حتى أصبحنا نافس بعضنا البعض في من يبني أطول برج وأكبر ملعب رياضي، وغيرها من الأمور التي ليست لها إضافة قيّمة في تنمية أوطاننا.

وهنا أطرح التساؤل: هل يمكن تقليص حجم العمالة الوافدة عن طريق توجيه الاستثمار للخارج بدل الاستثمار في الداخل، بالأخص في المشاريع الكبرى كـ المصانع؟

١٠ ـ حسن علي رضي

أريد أن أضيف بعداً قانونياً يتعلق بمشاريع التطوير العقاري خصوصاً مشاريع المدن المصطنعة، فهذه تثير مشكلة قانونية رهيبة جداً. وهذه المشكلة ليست موجود في العقود والأعمال الاستثمارية فحسب، ولكنها هنا أبرز في التشريع لأنها تمسّ الأرض.

هذه المشكلة تتمثل في أن أحد الزملاء قال إن المخطِّط والمنفِّذ أجنبي، فهنا الأخطر أن المشرع أجنبي أيضاً؛ فالذين يشرّعون لهذه التجمعات والذين يشرّعون لهذه المشاريع، غالباً ما يكونون مكاتب محاماة أجنبية ضخمة مثلاً الإنكليزية والأمريكية والأوروبية؛ فهذه المكاتب تملك من الأجهزة القانونية قدرة هائلة لكن تستخدمها للهيمنة على القوانين والتشريعات، وبالطبع من ورائها الهيمنة على الثروة. كل المشاريع التي تقام والعقود التي تحرر فيها تحكمها قوانين بلدان المؤسسات أو المكاتب القانونية (English Law - English Court)، أي قانون تقرأه تجد أنه قد نتجت منه مشاكل تصل إلى العقود الإسلامية. من الغريب النص على اختصاص محاكم تطبق الشريعة الإسلامية

طبقاً للقانون الإنكليزي، لنرى إلى أي مدى وصل الاستهتار بالقوانين وبالشريعة.

الأنكى والأخطر، أن هذه التجمعات السكنية تحتوي على ارتجال قانوني رهيب وخطير لدرجة أننا لا ندري ما الخطر الذي ينتج منها، لكنها تثير مشكلة حقوقية فعلاً. الآن مثلاً، هذه المشاريع لا ندري من يملك الشارع، الدولة أو القاطن (المالك المشترك) أو شركة التطوير نفسها يعني تناقض وتعارض لوائح إدارات هذه المناطق السكنية من دون وجود قوانين وطنية وبلدية تحكمها فتترك لهيمنة القوانين والتشريع والقضاء الأجنبي.

١١ ـ عامر ذياب التميمي

في تقديري أن شراء الأجانب للعقار في بلدان الخليج يمكن أن يكون متاحاً من خلال سياق القوانين الطبيعة الاقتصادية وليس إقامة مشاريع ثم البحث عن طلب على هذه المشاريع. ثم، من الذي سيشتري هذه الوحدات السكنية؟ في اعتقادي لن يشتريها معظم الوافدين للعمل، فليس لديهم إمكانات مالية لشراء مثل هذه الوحدات الغالية الثمن، وسوف يشتريها المضاربون الأجانب من أجل إعادة بيعها عندما يرتفع ثمنها لدولة من دول الخليج. وفي نهاية المطاف يمكن أن تتورط الحكومات في شراء هذه المباني عن طريق التعويم. أنا أعتقد أنه لا يوجد مبررات اقتصادية وجيهة لإقامة هذه المشاريع فليست لها جاذبية، فمن يريد شراء سكن أو مكان للتمتع يبحث في العادة عن مناطق فيها جاذبية، فأين الجاذبية في منطقة الخليج ؟ فمن الممكن أن يشتري أفضل وحدة سكنية في بيفرلي هيلز (Town House in Beverly Hills)، ويتمتع بكل أنواع المناظر وبأسعار أقل من المعروضة في المنطقة عندنا، فهذه المشاريع أعتبرها من الأفيال البيضاء (White Elephant) غير النافعة. وفي النهاية تتحول هذه المناطق إلى مناطق أشباح، ولحسن الحظ فقد عطلت الأزمة المالية إقامة هذه المشاريع. إن هذه المشاريع فيها هدر لأموال المستثمرين وتوريط للنظام المصرفي الذي سيوفر التمويل لهذه المشاريع، وأيضاً توريط الأموال العاملة التي ستنفق على المرافق والبنية التحتية، فلو تصدّى القطاع الخاص للمتطلبات الإسكانية للمواطنين، لكان من الممكن أن تكون لها جدوى اقتصادية.

١٢ ـ عبد الجليل أحمد الغربللي

عنوان اللقاء «السياسات العامة والحاجة للإصلاح»؛ الأخ عمر كون لجنة تقصّي حقائق فردية وذهب وأعطانا صورة واضحة لتوجهات أصحاب القرار؛ فقط من شخص واحد تشكلت هذه اللجنة.

حسناً، هنا نأتي للحاجة إلى الإصلاح، فكيف يكون؟ ففي كل قضية نتداولها يجب أن نذكر السياسة العامة ونذكر المدخل للإصلاح.

الإصلاح هنا، إذا كانت هذه السياسة عامة، يجب أن تطرح للشعب لكي يقول كلمته. ولكن الشعوب ليس لديها حق المشاركة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة في معظم دول الخليج.

لذلك لم تَجِدْ سياسة ربط العقارات بالإقامات سبيلاً للتطبيق في الكويت، لأن هناك ممثلين للشعب يقولون كلمتهم ويرفضون السياسة العامة المنحرفة.

حسناً، الورقة تحدثت عن أصحاب القرار ورؤيتهم، وكنت أتمنى أن نحاور أصحاب القرارات فننبِّههم بأن هذه رؤيتهم وهذه مخاطرها، وعليهم أن يدافعوا عنها.

أخيراً، قال د. عمر في النهاية في الحلول (لهذا فعلينا أن ننتقل إلى مفهوم جديد للتنمية)، كيف يكون لنا هذا عندما تكون الشعوب مُغيَّبة؟

١٣ ـ يوسف عبد الستار الميمني

أودّ تصحيح معلومة وردت في ورقة الباحث، أن السعودية قد سمحت بتملّك الأجانب للعقار. إن السعودية لم تسمح للأجانب بتملك العقار سوى لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي وللاستخدام السكني الخاص، كما سمحت أيضاً باستئجار وحدات سكنية شخصية لمدد قصيرة.

مرّ العالم بتجارب عديدة في موضوع الإسراف في إنشاء الوحدات السكنية والتجارية والاستثمارية، منها تجربة ولاية تكساس وغيرها من الولايات في أمريكا، في أواخر السبعينيات الميلادية. وتجربة دبي في العام ٢٠٠٨م، حيث إن معظم مشتري تلك الوحدات هم من المضاربين وليس الراغبين في السكن.

إن الخوف من إعطاء إقامات طويلة الأجل أو إقامات دائمة لمشتري تلك الوحدات يأتي من أن أصحاب تلك الوحدات سوف يطالبون بحقوق في تلك الدول أسوة بالمواطنين. وكما أشار أحد الإخوة المتداخلين، إن هناك خوفاً من تأثير أولئك الأجانب على القرار السياسي.

إن معظم العمالة بدول الخليج لا تستطيع شراء تلك الوحدات السكنية أو التجارية الفخمة المرتفعة الثمن. وأتفق مع الباحث بأهمية مشاركة أصحاب القرار والخبرات المحلية بالمنطقة للشركات العالمية التي تقوم بوضع دراسات واستراتيجيات للإسكان والمشاريع العمرانية بتلك الدول، مع أهمية التفكير في أن تتحمل العمالة الوافدة بمعظم فئاتها، مع المستثمرين الأجانب، التكلفة الفعلية لوجودهم من خلال سياسة موحدة بدول المجلس كافة.

وختاماً، آملاً من صناع القرار العمل عدم الإسراع الشديد للإنشاء والتعمير وبناء سريع لتلك المنشآت العمرانية فحسب، بل المهم أن يكون الإنشاء بحسب المتطلبات الفعلية للتنمية الشاملة بالمنطقة، وأن نخرج من سياسات التقليد المضرّ التي تسود دول المنطقة.

١٤ ـ حمد بن عبد الله الريامي

أولاً؛ لا بد من الإشادة بهذه الورقة القيّمة التي تدق ناقوس الخطر الذي نأمل أن يسمعه صُنّاع القرار في بلادنا الذين يريدون التنمية ويرسمون مستقبلنا في غياب تامّ للأصحاب الحقيقيين في التنمية وفي المستقبل. . . والأهم من ذلك، نتمنى أن لا يكون قد فات الأوان للاستماع إلى ناقوس الخطر وسماع جرس الإنذار، وأن يكون هناك متّسع من الوقت لتصحيح ما يمكن تصحيحه من اعوجاج بيّن في هذه المسألة التي لا تعدو كونها **سياسة لاستيراد سكان** وإن تعددّت مُسمّياتها! ويجب أن لا نقول إن ما حصل قد حصل وخلاص، بل يجب أن نقف ونتوقف ونتساءل: لماذا لم يكن هذا الموضوع هو حديث وسائل الإعلام افتتاحاً واختتاماً في بداية هذه الفكرة الغريبة التي انساق خلفها المخططون للتنمية السياحية في بلداننا من عام ٢٠٠٥ م، تقريباً من دون التفكير حتى في جدواها الاقتصادية ناهيك عن تبعاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية. . . إلخ؟

ثانياً؛ الحقيقة، الأرقام المدهشة التي أوردتها الورقة عن (٣,١ مليون)

وحدة تستوعب (٤) ملايين و(٣٣٠) ألف ساكن تدعو إلى العجب والتساؤل عمّا يمكن أن تضيفه هذه المشروعات إلى اقتصاد الوطني حتى لو تغاضينا عن الأثر المتوقع على التركيبة السكانية والهوية الثقافية والمخاطر السياسية والأمنية؟ أقول لو تغاضينا عن ذلك. . . ولنقل إن المكاسب الاقتصادية وحساباتها قد شغلت المخططين عن حساب التكلفة الاجتماعية والثقافية لهذه المشروعات، ولنسأل هنا ما هي هذه المكاسب الاقتصادية والقيم المضافة على هذه المشروعات والتي أنستهم حساب التكلفة الاجتماعية والثقافية ؟ الإجابة هي:

● هذه المشروعات تقوم بتصميمها وتنفيذها شركات أجنبية وتستخدم في تنفيذها أيديَ عاملة أجنبية.

● هذه المشروعات تتطلب بُنية تحتية يُنفق في تنفيذها من المال العام لخدمة غير أهله.

● هذه الوحدات سيقيم فيها أجانب تمّ استيرادهم ليشاركوا في استهلاك سلع وخدمات مدعومة من دون أن يكون لهم أي دور في الإنتاج بأي صورة من الصور.

● المقيمون في هذه الوحدات يستهلكون سلعاً مستوردة في بلدان تعتمد أساساً على الاستيراد لتغطية حاجات أسواقها. وما يتم استيراده تدفع الدول ثمنه بالعملة الصعبة التي يتم الحصول عليها من إيرادات بيع أصل ناضب في الغالب وهو النفط، بمعنى أن الحديث عن تنشيط الدورة الاقتصادية يسقط هنا، لأن استهلاك هؤلاء يُسهم في تنشيط إقتصادات أخرى بعيدة عنّا، بينما يتسبب في الضغط على موازين مدفوعاتنا بسبب استهلاك قاطني هذه الكانتونات من السلع المستوردة.

● المستهلكون الجُدد يتسببون في الضغط على الخدمات العامة بأنواعها: الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة العامة، والنفايات، والحفاظ على البيئة، وحركة السير، والطرق، والخدمة الصحية. . إلخ.

كل هذا، إضافة إلى الخلل السكاني والخطر على الهوية الثقافية وعلى الأمن والاستقرار. . . مقابل ماذا للوطن والمجتمع؟ لا شيء في تقديري. ولكن مقابل مكاسب وفيرة للمستثمرين والسماسرة ومن تبعهم على حساب الوطن والمواطنين.

١٥ ـ محمد عبد الله السيد الهاشمي

السؤال الأول، للدكتور عمر الشهابي: من يعلّق الجرس؟

السؤال الثاني، من يُصلح الخلل الإنتاجي والاقتصادي بفقراته الثلاث؟

السؤال الثالث، كيف تؤثر المشاركة الشعبية على السياسي في اتخاذ القرار؟

أتوافقونني على أن الإجابة الماثلة الآن هي التوسع في إنشاء وتفعيل مراكز البحوث الوطنية، لتوفير روافد لصناع القرار كـ مجالس الشورى، مجالس الوزراء، الهيئات الملكية، اللجان العليا... إلخ. الاعتماد على منابر الرأي العلمي والصحافة.

١٦ ـ مشاعل العتيبي

١ ـ هل مرجع لغة التشكيك في نيات اتجاهات التضخم العقاري هو التخوف من الخلل في التركيبة السكانية بدول الخليج؟ أم إن هذا التشكيك يتجاوز تلك المخاوف إلى التردد في زجّ الفرد العربي الخليجي إلى السوق العالمية، واستثماره في بيئة تنافسية؟ وذلك تنبأوا بفشله مقابل الخبرة والمهارة الأجنبية؟!

إنني أرى أن صورة محدّدة قد تمكّنت في ذهن العربي/ الخليجي، محتواها الإيمان العميق بتفوّق الأجنبي ـ أشقر السحنة ـ على البدوي، ما انعكس على مشاريع المبادرة والمنافسة استثماراً للقوى البشرية الخليجية محلياً وخارجياً.

٢ ـ كما إنني أتمنى على الباحث، ولما تقتضيه حيادية البحث العلمي، طرح الأثر الإيجابي لهذا التوسع في المشاريع العقارية بالتوازي مع عرض التبعات والعواقب السلبية.

١٧ ـ مصطفى إسماعيل الزرعوني

ظهور جمعيات الملّاك في المناطق الحرة هي التي تحدد متطلباتها في هذه المناطق والمشكلات مع وجود قوانين خاصة بها التي تشكل مدينة داخل مدينة.

بعد اختلاف ملّاك الوحدات السكنية في المناطق الحرة لارتفاع أسعار الخدمات، تم إصدار القانون الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٩، في إمارة دبي، لتشكيل

جمعيات الملّاك، وعليه بإمكان الملّاك المنتخبين من السكان إدارة المبنى والتعاقد مع المورّدين وتحديد تعرفة الخدمات والصيانة الواجب دفعها، ولها شخصية اعتبارية مستقلة تتبع في لوائحها الداخلية كل المقررات الصادرة عن دائرة الأراضي والأملاك في دبي المنظمة لتلك الجمعيات بما فيها لجنة فضّ منازعات جمعيات الملّاك وهي المعنية بمطالب هذه الوحدات السكنية من حيث التعاقد مع شركات الصيانة وغيرها.

إلا أنه لوحظ أن لهذه المناطق الحرة قوانين خاصة وفضفاضة من حيث الرخص التنظيمية والرخص التجارية للمحالّ؛ فهناك حانات في البنايات السكنية كالحاصل في نخلة جميرة، ما يعتبر مخالفة لقانون الإمارة وغيرها من تجاوزات، كما إن البضائع والسلع التي يتمّ بيعها في هذه المناطق لا تنطبق عليها المواصفات التي تفرضها الإمارة مع محاولة الدائرة الاقتصادية الدخول لهذه المناطق مع عدم التسبب في هروب هؤلاء التجار من المنطقة! كما إن البعض من رؤساء جمعيات الملّاك يلوحون للتنسيق فيها بينهم لتوفير شركات حراسات أمنية لها واعتبار الشوارع المحيطة بالمباني ملكية خاصة.

والخطر مقبل، حيث إن تجربة دبي في الجانب الإداري وتأثير الثقافات والتطور الذي تشهده المناطق الحرة شاسعة المساحة، وتداخلهم مع مرور الوقت والقوانين الموضوعة ليست ناضجة بصورة كافية. وحيث إن الذين قاموا بوضع القوانين هم أجانب كيّفوها بحسب احتياجاتهم اجتماعياً ثم عقارياً ومالياً، لكننا نرى أن العديد من الدول الخليجية أخذت تسير على خطى دبي نفسها من دون معرفة التطورات الحاصلة لهذه المناطق، ما يجعلها تقع في المشكلات نفسها.

حيث أثّرت هذه المناطق في زيادة الخلل في التركيبة السكانية التي سارت خلفها المدارس والجامعات في جعل اللغة الإنكليزية هي اللغة الأولى، وفي إقبال الإماراتيين على المدارس الخاصة أكثر من المدارس الحكومية، ما قرَّب بين المواطنين والقاطنين في الإمارات. وعليه، تحاول الحكومة حالياً إرجاع وتقوية اللغة الأم في الأصل التي باتت تحسب كلغة ثانية.

وقامت هذه المناطق وسكانها بالعديد من النشاطات التي شارك بها شباب إماراتيون، ما جعلهم يتأثرون بهذه الثقافات ويحيدهم عن العادات والتقاليد. ولو نظرنا، فهناك منطقة خاصة باللاتينية في تلال الإمارات تملك

مساكن قريبة من بعضها البعض، والحي الصيني الشهير في المدينة العالمية.

وأصبحنا نسمع حالياً أن مواطنين يعيشون في دبي وكأنهم مرتحِلون في واقعهم من المكان، لمّا ترى البعض الذي صار يتحدث الإنكليزية مع مختلف المجتمعات، والذي أصبح منطوياً مع المجتمع الفيليبيني، والذي ذهب للاتينية، وغيرها من المجتمعات، حيث إنهم تخالطوا مع هؤلاء وتزاوجوا منهم وتعايشوا معهم، بحيث تراهم ولا يمكن أن تميز أنهم من المواطنين.

١٨ ـ عبد الله سعيد بوملحة

هناك عده أسباب لخطورة التوسع العقاري واختلال التركيبة السكانية:

أولاً، ضعف المخرجات التعليمية تسببت بعدم وجود كوادر فنية قادرة لتخطيط وتنفيذ تلك المشاريع، ولذلك حتماً اضطررنا إلى الاستعانة بشركات أجنبية لتخطيط تلك المشاريع، وبعد ذلك البحث عن شركات أجنبية أخرى كبيرة تستطيع تنفيذ تلك المشاريع.

وهذه الشركات تصطاد تلك المشاريع بطرق مشروعة وغير مشروعة بتشجيع من انتشار الفساد الإداري والمالي.

ثانياً، أصبحت دول الخليج تتسابق في السوق العقارية: من يبني أكثر ومن يبني أعلى من الآخر، من دون دراسة نتائج هذا التسابق، وإثارة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً، لا توجد خطط حكومية واضحة لا على مستوى الدولة الواحدة ولا على مستوى مجلس التعاون، بحيث يستفاد من الإمكانات الموجودة لهذه الدول والاستفادة من تجارب بعضنا البعض، تفادياً للوقوع في الأزمات المتشابهة من دون حساب.

رابعاً، هناك تسابق بين دول الجوار ـ إيران ـ الهند ـ أوروبا ـ للحصول على موطئ قدم في دول الخليج بشكل أو بآخر، لأسباب كثيرة، منها السياسي أو الاقتصادي، وهذه ظاهرة واضحة.

١٩ ـ مشاري عبد الرحمن الحمود

دخول المتنفذين من الأسر الحاكمة في الخليج وتطويع القوانين وموارد

الدولة لغرض مشاريعهم ولتنمية مواردهم مما يقوّي وضعهم في صراعات الأسرة ودخولهم ضمن حلقة الحكم.

كل ما يتم الحديث عنه في الاستثمار العقاري هو بمعزل عن جيل الشباب الذي هو ابن الوطن الذي لا يتجرأ على أن يحلم باستملاك بيت أو أي عقار حتى وإن كان من ذوي الدخل المرتفع نسبياً.

الأزمة الأكبر هي (أزمة القرار) التي تفتقدها دول المنطقة وبالأخص الكويت؛ حيث عندنا كل الدراسات التي يمكن أن تقدم، لكننا نفتقد القرار لتطبيق أبسط توجيهاتها، ما يدل على أن القرار الوحيد الذي يمكن أخذه هو قرار إعادة الدراسة من قبل مراكز دراسات أجنبية فحسب!

٢٠ ـ عمر هشام الشهابي (يردّ)

بادئ ذي بدء، لا يسعني إلا أن أبدي عميق شكري وامتناني للتفاعل المثمر مع الدراسة، والذي عبّر في الغالب عن إجماع على خطورة وأهمية القضية السكانية وعلاقتها بالمشاريع العقارية الدولية. وبودي هنا أن أتطرّق إلى بعض التساؤلات العالقة في ذهني وغيري من المعقبين حول مدى خطورة هذه المشاريع العقارية الدولية وعلاقتها بالخلل السكاني؟

يمكننا تلخيص التساؤلات في نقطتين أساسيتين، **واحدة**، تتعلق بالعرض (Supply) لهذه المشاريع، **والأخرى** تتمحور حول الطلب (Demand) لها. وهذه التساؤلات مهمة وجذرية لتبعاتها على الخلل السكاني في دول المنطقة.

من ناحية العرض، فالتساؤل يتمثل حول مدى جدية هذه المشاريع العقارية وتطبيقها على أرض الواقع. ببسيط العبارة، هل ستنفذ هذه المشاريع حقاً وعلى النطاق غير المتوقع لها؟ وتبرز هذه القضية خاصة بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية على هذه المشاريع، حيث تمّ إلغاء أو توقيف جزء معتبر منها (ولكن ليس كلها أو حتى أغلبيتها. بداية علينا تفكيك هذه القضية لتحليلها منهجياً. في المقام الأول، هل النية موجودة من صناع القرار لبناء هذه المشاريع؟ أظن أننا بيّنا في الدراسة بما لا يدع مجالاً للشك، أن الإجابة هي نعم؛ فقمنا بإيضاح القوانين التي رسخت أحقية شراء المشتري الأجنبي للعقار، وربط الإقامة طويلة المدى بشراء هذا العقار. كما تمّ تدشين الرؤى الاستراتيجية التي وضعت هذه المشاريع العقارية في صلب تطلعانها، إضافة

إلى الكميات الهائلة التي تمّ صرفها على مشاريع البنى التحتية المصاحبة لها.

في رأيي، هذا لا يدع مجالاً للشك أن النية ما زالت موجودة وقوية لدى صناع القرار للمواصلة في مسار هذه المشاريع العقارية. السؤال المترتب على هذا: هو هل هناك نية حقيقية لتسكين أناس في هذه المشاريع، أم إنها مشاريع ليس لها جدوى ولا تبعات بعد بنائها؟ أي إنها ما يمكن تسميته بـ الفيَلة البيضاء (White Elephants)؟ هذا السؤال مركب ويحتاج إلى استفاضة في تفسيره؛ في المقام الأول، يستند هذا التساؤل إلى أن الهدف الرئيس من هذه الخطط والمشاريع لم يكن لتوطين الأناس فيه، بل كان لتحريك رؤوس الأموال وجني الربح المادي عن طريق بناء وتشييد هذه المشاريع وتقاسم الأراضي التي بنيت عليها، من دون الاكتراث إلى من سيسكنها. بالمختصر، إنها كانت عملية نصب كبرى. وبالتالي، فإن هذه المشاريع التي تمّ بناؤها لن يسكنها الوافدون، بل ستتحول إلى مدن أشباح بعد أن قامت بدورها الرئيس في تحريك رؤوس الأموال وجني الأرباح.

كما بيّنا في الدراسة، قد تكون النية الرئيسة من هذه المشاريع هي تحريك رؤوس الأموال، ونحن لا نعلم بالنيات، لكن النقطة الرئيسة هي أن لهذه التطورات المادية منطقها الذاتي (Internal Logic)، تقوم من خلاله بفرض وقائعها على الأرض بغضّ النظر عن النيات الأولية، وهذه الوقائع على الأرض تدفع بشكل قويّ نحو توطين الناس في هذه المشاريع؛ فحتى لو لم تكن النية الأصلية هي توطين أناسٍ في هذه المشاريع، بل كانت فقط تحريك رؤوس الأموال في عملية قد تكون أقرب إلى النصب، فالقول إن رؤوس الأموال والمتنفذين بها سيقفون مكتوفي الأيدي وسيرضون بأن تبقى هذه المشاريع شاغرة يعبر عن فهم ضيق لمنطق رؤوس الأموال وتحركاتها. وكما ذكرنا في الدراسة، فعلاوة على الاستفادة من الإيرادات المتحصلة من بناء هذه المشاريع، يتطلّع رؤوس الأموال وأصحابها أيضاً للاستفادة من الإيرادات الممكن جنيُها عن طريق سكن هذه المشاريع، والتي ستعتبر فرصة مهدورة إن لم يتمّ سكنها. وإلا بماذا يفسَّر تحمّل دول المنطقة عبء تشريع القوانين التي تسمح للمشتري الأجنبي الشراء في هذه العقارات؟ ولماذا تمّ توفير الإقامات طويلة المدى في هذا السياق؟ وأظنه من الواضح جداً، أن هناك كتلة قوية من المتنفذين والمستثمرين الذين يعتمد ربحهم بشكل رئيس على توطين أجانب في هذه المشاريع؛ فليس من صالحهم أن تبقى هذه المباني خاوية، وسيُدفعون

إلى وضع الحوافز والقوانين والسياسات التي تشجع الوافدين على السكن في هذه المشاريع. وتكفي النداءات المتكررة من رجال الأعمال والمتنفذين اقتصادياً، لإنعاش سوق العقار وتقويته على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، لإبراز هذه النية. وكما رأينا، فقد سمحت البحرين لملاك العقار الدولي بالتصويت في الانتخابات البلدية عام ٢٠١٠، كما مددت الإمارات مدة الإقامة المرتبطة بشراء العقار من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات في عام ٢٠١١. كما تدلّ تصريحات المسؤولين عن هذه المشاريع أنهم يتطلعون إلى إعادة المشاريع التي تمّ إيقافها متى ما سنحت الفرصة، هذا إضافة إلى نية لبناء مشاريع عقارية ضخمة جديدة. وفي رأيي، فإننا سنسمع نداءات أشد علواً في صوتها لتفعيل التسهيلات والقوانين التي تشجّع استقطاب الاستثمار الدولي في هذه المشاريع على مدى السنوات القادمة.

مربط الفرس هو أن جذور المشكلة المرتبطة بالدولة الريعية وتحريك رؤوس الأموال في القطاع العقاري ما زالت قائمة؛ فما زال المناخ والأرضية الاقتصادية والسياسية، يشجّعان الاستثمار في العقار الضخم كـ القطاع المفضل في المنطقة، ولم يطرأ أي تطور ملحوظ على أرض الواقع ليغير هذا التوجه على المديين المتوسط والبعيد. إذاً، الأرضية ما زالت خصبة لبناء مثل هذه المشاريع العقارية الضخمة التي تمّ بالفعل تشييد الكثير منها. وفي نظرنا سيُعاوَدُ البناء فيها متى تلاءمت الوضعية الاقتصادية لها مرة أخرى.

الوجه الآخر من العملة يتمحور حول وجود الطلب الحقيقي على هذه المشاريع. هل هناك الكتلة العددية من الأجانب المستعدّين لشراء العقار والسكن في هذه المشاريع الضخمة؟

لنبدأ بالمسلّمات. كما بيّنت الدراسة، فأظنه من الواضح أن الكتلة السكانية للمواطنين والوافدين المقيمين حالياً في دول مجلس التعاون ليست بالحجم الكافي لملء هذه المشاريع التي تمّ بناؤها، ولكي تكون هذه المشاريع ذات جدوى اقتصادية، فهي تعتمد على وجود مئات الآلاف من المشترين الدوليين المستعدين لشرائها أو السكن فيها. لكن هل توجد هذه الكتلة من المشترين الدوليين؟ وهل لهم نية الشراء في المنطقة؟

للإجابة عن هذين السؤالين، علينا أن نسأل من هم هؤلاء المشترون الدوليون. السوق الأفضل لاستطلاع هذه النقطة هي دبي، بما أنها السوق

الأكثر تقدماً والتي أنجزت الكمية الكبرى فيها من هذه المشاريع. كما بينت الدراسة فإن الغالبية الساحقة (أكثر من ٧٥ في المئة) من المشترين ينحدرون من الهند وباكستان وإيران وأوروبا. من الناحية النظرية، فهذه الدول لديها القوة الشرائية لاقتناء هذه الوحدات العقارية؛ فالهند تتوقع أن يرتقي مئات الملايين من مواطنيها إلى مقام الطبقة الوسطى على مدى العقود القادمة، هذا عوضاً عن القوة الشرائية في أوروبا وباقي شبه القارة الهندية. إذاً، أظنه أمراً واضحاً أن الكتلة والقوة الشرائية موجودة لدى مواطني هذه الدول، من الناحية النظرية على الأقل.

لكن هل لدى هذه الكتلة الشرائية الحافز أو التوجه لأن تشتري في دول الخليج؟ ما توفره دول المنطقة لهذه الكتلة الشرائية يتمثل في كونها منطقة استراتيجية تقع في وسط القارات الثلاث التي تمثل مجمل العالم القديم، والتي تضم في طياتها أكثر من ثلثي سكان العالم. وهي منطقة يُتطلع أن تبقى المصدر الرئيس للطاقة على مدى العقود القادمة، إضافة إلى كونها من أكثر مناطق العالم نمواً ودخلاً. وإذا ما أضفنا إلى ذلك التشريعات والقوانين التي تمّ سنّها لتسهيل شراء العقار وتوفير الإقامة واستقطاب هذه الكتلة الشرائية، فأظنّ من الواضح أن الحوافز موجودة، وهناك توجه نحو زيادتها. ولا ننسى أيضاً أن انعدام الضرائب وسهولة شراء العقار في المنطقة، يجعل منه طريقة سهلة لغسل الأموال واستقطابها.

إن وُجدت النية لشراء العقار، فما هو هدف هذه الكتلة من شراء العقار في المنطقة؟ هل هي لفرص العمل والوجود في منطقة حيوية لها عمقها الاستراتيجي والاقتصادي والأمني؟ إن كان كذلك، فستكون العلاقة بين استقرار هذه الفئة من السكان والمشاريع العقارية في المنطقة واضحة وصريحة. لكن قد يعترض البعض أن هدف مشتري العقار الدولي، أساساً، هو الحصول على سكن غير رئيس ثان أو ثالث. وفي الإجمال سيكون هدف هذا السكن هو السياحة أو العائد الاستثماري وغسيل وتدوير الأموال، وليس الاستقرار في المنطقة.

في الحقيقة، وكما هو الحال عامة في المنطقة، فإن المعلومات الدقيقة واستطلاعات الرأي حول هذه القضية غير موجودة، وأي تعليق حول هذا الأمر سيكون مبنياً في الأساس على تكهنات، وفي نظرنا لو أُجريَ مسح

علمي حول هذا الموضوع، فستكون دراسة مهمة على الرغم من صعوبتها. لكن يكفينا أن نشير في هذا النطاق إلى أن جزءاً كبيراً من العمالة الوافدة الموجودة في دول منطقة قد قضت سنوات وعقوداً عديدة في دول المجلس، وهي ليست عمالة مؤقتة كما يروَّج عنها، وهذا يشير، على أقل تقدير، أن هناك جزءاً من الوافدين المستقرين أو الذين قضوا نسبة ليست بهينة من عمرهم في دول المنطقة.

الأهم من ذلك، في رأينا، أنه حتى لو لم يكن الاستقرار هو الهدف الأساسي لهذه الكتلة من شراء العقار، بل له أهداف أخرى، فالتبعات الجذرية والمصيرية على المنطقة ما زالت قائمة؛ فسيتواصل بروز مجتمع مفكّك متحول ذي هوية مبهمة مبنية على نظرية الكانتونات المتفرقة والمغلقة. وكما بينت مداخلة حسن رضى، في هذا المنتدى، فإن أغلب هذه المشاريع العقارية وضعت نفسها تحت إمرة القوانين الدولية في إنشائها وإدارة شؤونها وتحكيمها، بدلاً من أن تكون تحت إمرة القوانين المحلية. وإذا أضفنا إلى ذلك نفوذ المشترين الدوليين لهذا العقار، فستبرز لنا أهمية القضية السيادية من وجهة نظر دول المنطقة؛ فما يتبلور هو أن التحكم والنفوذ في تحديد مسار هذه المشاريع العقارية ومستقبل دول المنطقة السكاني والاقتصادي والسيادي، سيكون في أيدٍ أجنبية وخارج سيطرة الدولة بشكل كبير. وفي هذا الحال سيكون مفعول الشرعية الدولية ـ ونعني هنا مجموع القوانين والأطر والمؤسسات والدول والرأي العالمي المنوط بها ـ كأداة ضغط في المنطقة لصالح المشترين والوافدين قوياً ومتنفذاً ومستفحلاً. وبهذا سيصبح المد الدولي ذا نفوذ جذري وعميق في دول المنطقة وفي تحديد مسار مستقبلها.

بإمكاننا، إذاً، تلخيص السؤال الجوهري في ما يلي: هل ستتواصل على مدى العقد القادم هذه المشاريع العقارية الدولية؟ وهل سيقتني المشتري الدولي هذا العقار؟ إن كان كذلك، فعلينا أن نواجه الخلل السكاني بكل تبعاته التي أوضحتها الدراسة؛ في المقابل، هل ستتحول هذه المشاريع العقارية الدولية إلى مبانٍ خاوية ينبذها المشتري الأجنبي، وتكون في نهاية الأمر مشاريع (White Elephants)، وعملية نصب كبرى مصيرها أن تحوِّل المدن إلى أشباح؟ إن كان هذان هما الخياران، ففي رأيي المتواضع قد يكون الخيار الثاني هو الأفضل والأرحم لدول المنطقة؛ فعلى الرغم من الأموال

المهدورة المترتبة عنه، فقد يكون (رُبَّ ضارة نافعة) تقينا تبعات الخلل السكاني المصيرية. لكن في رأيي أن الوقائع والمعطيات الحالية ترجِّح، وبقوة، الاحتمال الأول على الثاني.

وقد يكون من المفيد هنا التطرق إلى كل من الدول الأربع المعنية على حدة؛ في الإمارات وفي دبي تحديداً، يبدو أن الأمر أصبح واقعاً مفروغاً منه؛ فكثير من هذه المشاريع العقارية قد تمّ تنفيذها (ما يقارب الـ ٣٥٠ ألفاً في دبي فقط)، والكثير منها قد تمّ بيعها بالفعل وسَكَنها وافدون ومشترون دوليون؛ في عُمان، يبدو الوضع أخفّ وطأة، فالكتلة السكانية الموجودة من المواطنين، والطبيعة الخلابة التي تسمح بالسياحة هناك، تجعل من سيناريو التوطين أقلّ احتمالاً.

الحالتان اللتان تحتاجان إلى تحليل معمّق هما البحرين وقطر؛ في قطر، يبدو أن هناك توجّهاً جاداً لتكثيف هذه المشاريع، وأن هناك اهتماماً من الأجانب للقدوم إلى الدولة، خاصة مع حصول قطر على أحقية استضافة كأس العالم ٢٠٢٠؛ إضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية الهائلة المترتبة عن استخراج وتصدير الغاز الطبيعي بشكل موسّع. وتشير المعطيات على أرض الواقع إلى احتمالية تفاقم الخلل السكاني وشقه العقاري بشكل كبير على مدى السنوات القادمة.

في البحرين، يبدو أن النية موجودة من قبل متخذي القرار للمضيّ قُدُماً في هذه المشاريع الضخمة، كما يتبين من القوانين والسياسات التي تمّ سنها واتباعها في الدولة (والجدير بالذكر أن البحرين هي أول من وضع قوانين تسمح للمشتري الدولي بشراء العقار وربطته بالإقامات طويلة المدى، إضافة إلى إعطائه الحق في التصويت في الانتخابات البلدية). لكن الوضع السياسي المضطرب في الجزيرة قد يكون عاملاً منفّراً للمشتري الدولي في قضية شراء العقار فيها. والجدير بالذكر هنا، هو أن تبعات الخلل السكاني قد بدأت ترتسم بشكل أكثر حدة في البحرين عند مقارنتها بباقي دول المنطقة، وذلك بسبب التجنيس السياسي وتداعيات حركة ١٤ شباط/ فبراير حول العلاقة بين المواطنين والأجانب على الجزيرة. وستبدي لنا الأيام القادمة أي مسار ستأخذه المشاريع العقارية الضخمة والخلل السكاني في كل من هذه الدول.

السؤال الملحّ علينا كشعب ومهتمين، هو ما يمكننا عمله على أرض الواقع لمجابهة الخلل السكاني والمشاريع العقارية الضخمة. انعدام مشاركة المواطن في صنع القرار السياسي يجعل إمكانيات التغيير من قبل المواطنين صعبة، لكن هذا لا يعني فقدان الأمل والوقوف كالمتفرجين في انتظار ما ستفرزه الأيام. إن بيّنت المناقشة السابقة شيئاً، فهو أن الأمر ليس محسوماً بعد، وما زالت هناك إمكانية لمحاولة تدارك تبعات الخلل السكاني وبخاصة الشق العقاري منه. وفي رأينا أن أقل ما يمكننا عمله هو مناقشة الموضوع وطرحه على الرأي العام بشكل موسّع ومنهجي. وهذا يشمل تحليل وضع وتبعات الخلل السكاني في كل دول المجلس ورصد تطوراته، بما فيه أية مشاريع جديدة أو قوانين وسياسات تدفع في اتجاه تفاقم الخلل السكاني. الأمر في رأينا مصيريّ، ويحتاج إلى العمل الدؤوب والتكاتف من أجل جعل المواطنين هم من يقررون مصيرهم بأنفسهم وليس الاعتماد على نيات وأهواء صنّاع القرار؛ فالخلل السكاني سيحدد واقع ومستقبل أبناء المنطقة ككل بلا استثناء.

القسم الثاني

الحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون

الفصل الثالث

الحاجة للإصلاح في عُمان(*)

محمد بن طاهر آل إبراهيم(**)

تتناول هذه المداخلة الرئيسة، التي قدمت في الجلسة الثالثة من لقاء منتدى التنمية الثالث والثلاثين، عرضاً للورقة الموزعة قبل اللقاء واستدراكات وإضافات عليها.

أولاً: الورقة الموزّعة قبل اللقاء

إن التحول في المجتمعات يتوقف على تغيّر العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية وتغيّر نمط التفكير الذي يقوم على صنع السياسات والتوجهات في أي مجتمع. وإذا ساد النظام والقانون في المجتمع أدى ذلك إلى شعور الفرد بالاستقرار وقويت أواصر التعاون والترابط وتوفر الأمن الاجتماعي الذي يؤدي إلى التعايش والسلم الأهلي.

وأجمعت البشرية على أنه لا بد من احترام الحرية والعدل والمساواة والسلام وتكافؤ الفرص والتعايش السلمي والتعاون.

وإذا نمت السلطة على حساب المجتمع وتراجعت الحريات التي كفلتها الدساتير أو قصّرت في كفالتها، فإن هذا نذير بالخلل السياسي والاجتماعي والتفرق والتشرذم وإضعاف البنية المجتمعية وأركان الدولة وسلطتها.

(*) ورقة منقحة، أُعدت في الأصل للقاء الاثنين السابع، وقُدمت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

(**) باحث من عُمان.

ثانياً: مطالب الإصلاح في سلطنة عمان

منذ بداية عام ٢٠١١، جرت اعتصامات ومظاهرات في مختلف مناطق السلطنة حيث استمرت الاعتصامات لمدة تزيد على أربعة أشهر في كل من ظفار وصحار ومسقط وصور. ولقد فُضَّت الاعتصامات بالقوة رغم أن الحكومة أقرت الاعتصامات السلمية في البداية خاصة بعد حادثة قتل احد المعتصمين في صحار، ولكن بعد أن طال بها الأمد فُضّت هذه الاعتصامات بالقوة العسكرية.

وكان هذا الحراك شبابياً في مجمله ويمكن إجمال المطالب التي قدمت بعرائض إلى السلطان من ظفار وصحار ومسقط وصور في الأمور التالية، لننطلق منها إلى بيان الحاجة للإصلاح المقترح في عمان:

١ ـ مطالب في الحقوق السياسية والمدنية

أ ـ تغيير جميع الوزراء وضخّ دماء شابة جديدة تتناسب ومجريات العصر؛ فعماننا الحبيبة ولّادةٌ للكفاءات ولم تعقم.

ب ـ محاربة الفساد والمفسدين ومحاسبة جميع سُرّاق المال العام وإعادته إلى خزينة الدولة، باعتباره حقاً متعلقاً بكل مواطن عماني لا يمكن التنازل عنه، وإلزامهم بتقديم براءة الذمة عند التعيين وانتهاء الخدمة. وتقييم الأداء الحكومي للأعوام الأربعين الماضية.

ج ـ تطوير النظام الأساسي للدولة بحيث يكون بمنزلة عقد اجتماعي بين الشعب والسلطان، ينص على تعيين رئيس للوزراء وفقاً للمادة الرقم (٤٨) منه، وأن الشعب هو مصدر السلطة، مع الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والقضائية والتشريعية؛ وأن يكون غرض الدولة الأساسي هو خدمة المجتمع وصيانة مصالحه والارتقاء بمستوى معيشته، وضمان كرامة أفراده وعزتهم ومستقبل أبنائهم، تحقيقاً لمبادئ العدالة الاجتماعية، مع النص على محكمة دستورية تتولى حمايته من التغوُّل عليه.

د ـ تعزيز الثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية من خلال إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية على عقيدة أن كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته مقدّسة، لا يجوز المساس بها بأي شكل من الأشكال، وقصر دورها على حفظ الأمن والنظام العام فحسب.

هـ ـ كفّ يد السلطات الأمنية عن التدخل في اختصاصات السلطات الأخرى، وفي أي خطوة من خطوات العملية الانتخابية لمجلس الشورى، والرهان على كفاءة وإخلاص أبناء الشعب.

و ـ رفع القيد عن مجلس الشورى في استخدام صلاحياته الرقابية وتفعيل أدواته البرلمانية، لمراقبة الأجهزة الحكومية كافة جنباً إلى جنب مع جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وإعلان ما يَتوصل إليه للشعب، معتمداً في ذلك على مبدأ الشفافية والمحاسبة، حتى يكون أقدر على مواجهة الفساد.

ز ـ رفع القيود المفروضة على حرية النشر والتعبير، وتمكين المواطن من التعبير عن رأيه بصورة علنية وسلمية، ووقف الملاحقات التي يتعرض لها أولئك الذين يعبِّرون عن آرائهم.

ح ـ التوزيع العادل للثروات وتمكين الشعب من الاطلاع على استخدامات المال العام من جانب الأجهزة الحكومية، وإلغاء القيود التي تمنع الصحافة من كشف المعاملات التي يشتبه تورُّطها في الفساد تمهيداً لمحاسبتها.

ط ـ لقد كان للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، صدىً واسع بين أبناء الشعب؛ إلا أننا لا نجدها فاعلةً في الدفاع عن حقوق الإنسان، بل إنها لم تحرك ساكناً في انتهاكات السلطات الأمنية لحقوق الإنسان العماني في الأحداث الأخيرة، وإن من أهم أسباب ذلك هو تدخل الحكومة في تعيين أعضائها الذين تغلب عليهم السمة العسكرية، والتي لا تتماشى ومفهوم حقوق الإنسان.

وصيانةً لحق الإنسان وحمايته من التعسف والإذلال الذي هو في رأس أولوياتكم؛ فإننا نطالب بأن يعاد تعيين الأعضاء ليكونوا من المدنيين المشهود لهم بالكفاءة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك بالانتخاب الشعبي المباشر، مع ضمان الاستقلال المالي والإداري.

ي ـ ونطالب بفتح الباب لتكوين مؤسسات المجتمع المدني بكل أشكالها وأغراضها، بمجرد تسجيل الطلب، باعتبارها قناة لترشيد وتأطير الرأي العام وتفعيل المشاركة الوطنية في صنع القرار.

ك ـ كفالة حرية التعبير وحرية التظاهر السلمي والتجمع.

ل ـ تفعيل مبدأ استقلال السلطة القضائية، بإلغاء الهيئات واللجان كافة،

التي تقوم بأدوار موازية خارج إطار النظام القضائي، وإشراف المحاكم على التحقيق مع المتهمين وأوضاع المساجين، وإلغاء التعليمات والأنظمة التي تحدّ من استقلال القضاء وفعاليته، أو تحدّ من حصانة القضاة، أو تفتح الباب للتدخل في اختصاصات القضاء.

٢ ـ مطالب في مجال التعليم

أ ـ تطوير مناهج التعليم بما يحقق النهضة ويتّفق وثوابت الأمة، وخصوصيتها الثقافية، وترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والانتماء للوطن.

ب ـ إلغاء النظام الأساسي للتعليم، مع ضرورة الفصل بين الجنسين.

ج ـ تعريب التعليم في جميع مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة بما فيها الطب والهندسة

د ـ زيادة عدد الجامعات الحكومية لاستيعاب طلاب الثانوية العامة المتزايد.

هـ ـ تطوير مناهج التدريس في الكليات والقيام ببرامج التدريب المستمر لخرّيجيها

و ـ زيادة عدد المنح الدراسية.

ز ـ تنشيط حركة الترجمة من جميع اللغات إلى العربية.

٣ ـ مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة

أ ـ تحسين ظروف معيشتهم وضمان حق العيش الكريم لهم والحصول على فرص عمل مناسبة، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية وإشراكهم في الأنشطة الرياضية من خلال الخطوات التالية:

ب ـ وضع خطة موحدة وشاملة ترتكز على التأهيل في مجال الإعاقة وتنسيق الجهود بين الوزارات المعنية والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام.

ج ـ تفعيل القوانين الخاصة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة مثل قانون تشغيل المعاقين، ومراقبة تطبيق ذلك على أرض الواقع.

د ـ إيجاد المصانع التي تنتج الأجهزة التعويضية، وتوفيرها للمحتاجين مجاناً.

هـ ـ تبنّي مشروع دمج الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم بالمدارس النظامية.

و ـ زيادة المدارس الحرفية لذوى الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجهات المختصة.

ز ـ دمج وإشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في الأندية الرياضية وتوفير الأجهزة والأدوات التي تسهل عليهم ذلك.

٤ ـ المطالب الاقتصادية

أ ـ إنشاء بنوك إسلامية.

ب ـ إعادة النظر في أوضاع المدينين، مع تقليل نسبة الفوائد البنكية.

ج ـ إعادة هيكلة الأجور في القطاعين العام والخاص بما يحقق العدالة، ويوفّر فرص حياة كريمة للفرد ويقضي على عزوف الشباب عن القطاع الخاص بحيث لا يقلّ الراتب الأساسي عن (٥٠٠) ريال عماني.

د ـ الانضمام إلى العملة الخليجية الموحَّدة.

هـ ـ زيادة مخصصات أسر الضمان الاجتماعي والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود بحيث لا يقلّ راتبهم الشهري عن (٥٠٠) ريال عماني، مع إلزام الجهات المختصة بإعادة النظر دورياً في مستويات الأجور لتتواكب مع المستوى العام للأسعار.

و ـ زيادة دعم الصيادين والفلاحين لمواجهة الزيادة المستمرة في ارتفاع تكلفة الإنتاج وذلك بمنح قروض بنكية بشروط أكثر تيسيراً ومن دون فوائد، مع إعفاء المعسرين ممن سبق لهم الاقتراض.

ز ـ تأميم شركات الكهرباء والمياه، ليتمّ تحويلها إلى مؤسسات رسمية، على أن يدفع المواطن قيمة اشتراك رمزية شهرياً.

ح ـ تأميم شركة تنمية نفط عمان، ومراجعة الاتفاقيات والعقود الموقعة

مع شركة النفط والغاز، وكذلك الشركة العمانية الهندية للأسمدة للحصول على اتفاقيات عادلة.

ط ـ إنشاء صناديق اجتماعية داعمة للشباب، مثل «صندوق الزواج» و«صندوق بناء منزل»، و«صندوق للتعليم العالي» وغيرها مما يسهم في توسيع الخيارات أمام المواطن لبناء مستقبله.

ي ـ تعريب الشركات ليسهل تعميم الوظائف.

ك ـ مراجعة الخطة الاقتصادية ٢٠٢٠، وتقييمها وتصويبها وفقاً للمتغيرات الدولية.

٥ ـ القضاء على ظاهرة ارتفاع الأسعار من خلال الخطوات التالية:

أ ـ الدعوة إلى تطبيق سياسة المنافسة، ومنع الاحتكار حتى لا تتحكم مجموعة من المحتكرين أو الشركات في السوق وتفرض أسعاراً فيها مغالاة على المواطنين.

ب ـ التزام الدولة بوضع تسعيرة للسلع والمنتجات، ودعمها للسلع الأساسية حكومياً، وفرض عقوبات صارمة في حالة التلاعب بالأسعار.

هذه المطالب جاءت في إحدى الرسائل التي وجهت للسلطان، وقدمت عرائض أخرى من المناطق المختلفة ولكنها شملت المطالب نفسها. فهناك إجماع وطني من دون اتفاق بين أطرافه على مطالب أساسية تنشد الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

٦ ـ الاستجابة للإصلاح في عمان

انطلاقاً من العرائض التي تقدم بها أبناء الشعب العماني، فإن خطوات الإصلاح في عمان تحتاج في المقام الأول إلى الإصلاح السياسي الذي يركز على آلية اتخاذ القرار ونقل الدولة من دولة الفرد والمتنفذين إلى دولة الأمة والمجتمع والقانون والمؤسسات.

إن التعديلات الأخيرة في النظام الأساسي لا تلبّي طموح المجتمع العماني الشاب الذي يطمح إلى المشاركة في شأنه العام وفي القرار السياسي، حيث إنها اقتصرت على منح مجلس عمان سلطة التشريع والرقابة الجزئية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

والخطوة الأولى للإصلاح تتطلب إصدار دستور جديد عن طريق الجمعية التأسيسية الأصلية أو الاستفتاء العام الذي يعبّر عن إرادة المجتمع الذي يريد التحول إلى الدولة الدستورية.

ومرتكزات الدولة القانونية الدستورية **تتمثل في الآتي**:

أ ـ **الانتخابات الحرة النزيهة**: وقد اشتمل التعديل الأخير للنظام الأساسي العماني على تعيين هيئة مستقلة للانتخابات بإشراف قضائي.

ب ـ **التعددية السياسية**: ولا يوجد في عمان تعددية سياسية، وهي إحدى ضروريات الإصلاح التي يجب تحقيقها، لأنه من دون تعددية سياسية لا يمكن أن يكون هناك تداول سلمي للسلطة.

ج ـ **التداول السلمي للسلطة**: يحقق نجاح الدولة. وبقاء الوزراء لمدد طويلة يفضي إلى الفساد والمحسوبية، وإن لم تتحقق فكرة التداول السلمي للسلطة فإنه من غير المقبول أن لا يتم تدوير المناصب الوزارية كل أربع أو خمس سنوات.

وأفضل خطوات الإصلاح التي يمكن أن تنقل المجتمع نقلة حضارية والاتجاه إلى الملكية الدستورية التي تعطي جلّ الصلاحيات لمجلس الوزراء الذي يخضع لرقابة البرلمان.

ويترتب على هذا الإصلاح ما يلي:

أولاً، أن يمنح مجلس الشورى اختصاصات السلطة التشريعية الحقيقية كإقرار القوانين، ومناقشة سياسات الوزارات، وإقرار خطط التنمية والموازنة العامة، وإقرار المعاهدات وحجب الثقة وسحبها عن رئيس الوزراء والوزراء ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية. وهذا غير ممكن من الناحية العملية إلا إذا تمّ تعيين رئيس مجلس الوزراء، الذي يُكلَّف بتشكيل وزارة تكون مسؤولة أمام السلطان وأمام مجلس الشورى، بحيث تمارس الآليات البرلمانية. وحتى تكون هذه الوزارة قابلة للمحاسبة، يجب أن يكون رئيس الوزراء من غير أفراد الأسرة الحاكمة.

ثانياً، يعاد تشكيل مجلس الدولة بحيث يتكوّن من ٥٥ عضواً منتخباً يمثلون المحافظات ويكون لكل محافظة خمسة أعضاء. وتكون المحافظة دائرة انتخابية واحدة لاختيار ممثليها بحيث يتحول من مجلس حكومي إلى مجلس شعبي.

ثالثاً، إن العصر الحالي هو عصر المعلوماتية وإن ٨٦ في المئة من الشعب العماني من فئة الشباب الذين يفهمون أن عصرهم، عصر المعلومات، ولديهم الإمكانيات التي تفوق كبار السن وعياً بالمتغيرات المحلية والدولية، ما يستوجب تطوير النظم السياسية التي تتعامل مع هذه الأجيال، ولذلك على الدولة أن تطور آليات الحكم المبنية على المشاركة السياسية الشعبية بإنشاء أحزاب سياسية وصدور قانون ينظم العمل الحزبي على أسس وطنية.

رابعاً، أن يكون النظام الدستوري هو الضمانة الأساسية لتحقيق الفصل بين السلطات، حيث يبين نظام الحكم في الدولة ويحدد السلطات واختصاصاتها والعلاقة بينها، ويضع القيود على ممارسة كل سلطة لاختصاصها. إذا كانت السلطة التنفيذية هي التي تقوم على تنفيذ القانون، فإن عليها أن تكون أول من يلتزم به؛ لأن القانون وُضع لضبط العلاقات وتنظيمها، فلا يجوز التحلل من أحكامه، وإلا أدى ذلك إلى الفساد واختلال النظام وفقدان العدالة. ومن هنا، فإن على السلطة التنفيذية أن تخضع للقانون خضوعاً كاملاً في جميع التصرفات المادية والقانونية وفي كل الأوقات.

خامساً، إنشاء محكمة دستورية للفصل في دستورية القوانين والتنازع بينها.

تنصّ القواعد الأساسية للدولة القانونية على احترام تدرُّج القواعد القانونية بحيث تكون القواعد القانونية الدستورية أعلى من القواعد القانونية للقانون العادي وتكون قواعد القانون العادي أعلى من اللوائح، ويترتب على هذا أن القانون الأدنى يجب أن لا يخالف القانون الأعلى، لأنه إذا خالف الأدنى الأعلى أمكن الطعن فيه بعدم الدستورية ويكون عرضة للإلغاء من قبل المحكمة التي تفصل في دستورية القوانين. والجدير بالذكر أنه حتى يومنا هذا لا توجد محكمة مختصة بالفصل في دستورية القوانين على الرغم من أن المادة رقم (٧٠) من النظام الأساسي الصادر عام ١٩٩٦، أحالت إلى القانون تعيين الجهة التي تفصل في دستورية القوانين وصلاحياتها والإجراءات التي تتبعها. وللأسف الشديد، لم يتم تفعيل هذه المادة الضرورية لتضمن اتساق القوانين مع النظام الأساسي ومنع إصدار القوانين المخالفة له. والمصلحة غير معروفه أو متحققة من عدم تنفيذ ما تطلّبه النظام الأساسي خلال العامين اللذين نص عليهما، وان هذا الأمر يحتاج إلى تفعيل بصفة عاجلة حتى لا تتهم الدولة بأنها تريد أن تصدر قوانين مخالفة للنظام الأساسي. ولقد حدث

هذا بصورة جلية في تعديلات قانون الإجراءات الجزائية الذي صاحب فترة الاعتصام. حيث صدر المرسوم السلطاني الرقم ٥٩/ ٢٠١١، بتعديل مواد قانون الإجراءات الصادر بالمرسوم السلطاني الرقم ٩٧/ ٩٩، وشمل التعديل المواد التالية ٤، ٣١، ٥٠، ١٤١. وهذا التعديل يُعَدّ تراجعاً إلى الخلف ويسيء إلى سمعة الدولة الدولية لأنه انتقاص من الضمانات. وحيث تُغَيَّب سلطة القانون وتُنتهك كرامة الإنسان وإرادته ويُخنق صوت الحرية والعدالة وحقوق الإنسان والشورى، ودور الأمة، فإنه لا مجال لحديث جادّ عن تقدم علمي أو نهضة اقتصادية أو وحدة وطنية.

سادساً، ترسيخ مفهوم المجتمع المدني بتسهيل تشكيل مؤسساته الثقافية والمهنية والحقوقية والخيرية. يجب التوافق بين المجتمع والدولة على التغيير إلى مجتمع دستوري ينهض ويطوِّر المجتمع على أسس متينة وقوية وثابتة. والحفاظ على السلم الأهلي والاجتماعي. وتبادل الثقة بين المسؤولين في الدولة والمجتمع. إن نمو الدولة بسلطتها على حساب المجتمع المدني وتراجع الحريات والحقوق وعدم وضعها في إطار دستوري يؤدي إلى الخلل في بنية المجتمع. وكذلك عدم توفير الوسائل والآليات السلمية لأفراد المجتمع للتعبير عن توجهاتهم، يجعل الدولة متوجّسة ومتحفّزة للحلول الأمنية؛ فالحراك السلمي يبدّد المخاوف ويولّد الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع. ووجود مؤسسات المجتمع المدني يوجِد التوازن بين السلطة التي تملكها الدولة والجماعات والهيئات والتجمعات الخاصة. والواقع يشهد أن الأنظمة الشمولية تسعى دائماً إلى إلغاء المجتمع المدني. ومجال المجتمع المدني: التطوع والاختيار والحرية الشخصية والمسؤولية الفردية تجاه المجتمع. لا بد من وجود مجتمع مدني قوي يتّسم بالحيوية، وعلى الدولة تسهيل بناء هذا المجتمع والعناصر التي تشكل المجتمع المدني.

سابعاً، ضمان حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي بالنظام الأساسي من دون الإحالة إلى القانون، وذلك بتفصيل وتحديد أشكال وأنواع الحريات الواجب حمايتها عن طريق نصوص قانونية واضحة وذلك بالنص على الآتي:

١ ـ حرية الرأي والتعبير مكفولة بالقول وسائر وسائل التعبير وفقاً للنظام الأساسي.

٢ ـ حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للنظام الأساسي ولا

قيد عليها إلا ما يؤدي إلى الفتنة أو يُسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه.

٣ ـ للأفراد حق الاجتماع من دون حاجة لإذن أو إخطار، ولا يجوز للأجهزة الأمنية أو أحد أفرادها حضور الاجتماعات أو التنصُّت عليها أو مراقبتها ما دامت وسائلها سلمية وحق الاجتماع يكفله النظام الأساسي.

٤ ـ الاعتصام والتظاهر السلمي والاحتجاجات السلمية وسائل مشروعة مكفولة بالنظام الأساسي.

إن القيود التي تردّ على حرية الرأي والتعبير هي الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته وعدم إشعال نار الفتنة الطائفية أو القبلية أو المناطقية، وعدم العبث والخوض في الأعراض. وهذه المسائل يجب أن تُحكَم بالنظام الأساسي والقوانين.

ثامناً، إن المجتمع بحاجة إلى تعريف المخاطر الأمنية على الوطن وأن توضَّح وتوضَع مهددات الأمن في إطارها القانوني والوطني مع مراعاة حريات الناس وحقوقهم وكرامتهم؛ ففي بعض الأوقات تنتهك حقوق الناس بحجة الأمن والسياسة العليا، وتنتهك الخصوصيات من دون مبررات أو أسباب موضوعية، وحتى لا يكون الكلام مرسلاً، فالدليل عليه ما حدث في صحار من اقتحام منازل الناس في منتصف الليالي ثم التهمة التي وجهت إلى بعض المعتقلين كانت مخالفة قانون السير والقباحة المنصوص عليهما في قانون الجزاء.

الفعل لا يتناسب مع الجرم ويؤلّب المجتمع على الدولة. وتبعاً لما تقدّم، يجب أن تنشغل أجهزة الأمن بالعمل الأمني الصرف وأن ترفع يدها عن الشأن المدني كاملاً. وأن تلغي فكرة الإشراف على القطاعات المدنية من قبل أجهزة الأمن، وهذا يحوّل الدولة من دولة القانون والمؤسسات إلى دولة أمنية. ولقد أثبتت الأيام فشل الدولة الأمنية فشلاً ذريعاً ومدوياً.

تاسعاً، القضاء على الفساد، وذلك بكشفه ومحاربته واجتثاث رموزه، ونشر القيم التي تدعو إلى الإصلاح بتفعيل القوانين النافذة ومعالجة نواحي القصور التشريعي وتوقيع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

أن تتخذ إجراءات قانونية صارمة لإلغاء، أو فسخ، أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه، أو سحب امتيازه إذا تبين أن العقود قد أبرمت بناء على مخالفة

أحكام القوانين النافذة أو جرى تنفيذها بالمخالفة للعقود المبرمة، وإذا ألحقت الضرر بالصالح العام. والتحري عن الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة والمعلومات والبيانات عن الفساد. وإقامة الدعاوى المدنية والإدارية والجنائية ضد المذنبين.

وفي حالة وجود تعارض مصالح لأي موظف عام لديه سلطة اتخاذ القرار أو المشاركة فيه في أي مرحلة من مراحل صياغة القرار، يجب عليه الإفصاح عن حالة تعارض المصالح.

ويجب أن تكون طريقة الإفصاح واضحة جلية، ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعِرضه.

ومن أجل ذلك ندعو إلى الآتي:

ـ وضع قانون أو لوائح تبيّن تعارض مصالح الوزراء والوكلاء ومن في حكمهم، والمدراء العامّين ومن في حكمهم، وأعضاء مجلس الشورى والدولة. والقضاة والعاملين في السلك القضائي. وحالات تعارض المصالح للعسكريين ومن في حكمهم، وتحدد حالات تعارض المصالح حتى في القطاع الخاص.

ـ أن تفعّل ملفات الفساد ضد المفسدين وأن يُقدَّموا للمحاكمة العادلة التي تتوافر فيها جميع الضمانات، لأن المجتمع غير مقتنع بتركهم وعدم محاكمتهم لما يعرِّض الدولة للانتقاد والاتهام بحماية الفساد، ويجب أن تُتَّخَذ قرارات فاعلة وحاسمة في محاربة الفساد.

عاشراً، أن يستقلّ القضاء استقلالاً تاماً بحيث يمارس الرقابة القضائية الفاعلة والتي تعتبر من أهم أنواع الرقابة في الدولة القانونية، لأنه يتمثل فيها الاستقلال والنزاهة والشفافية وإنصاف المظلوم من تعسّف السلطات الأخرى. وتؤدي إلى صون الحقوق وحماية الحريات وتحقيق العدالة. وهي التي يعوّل عليها، لأن كُلاًّ من الرقابة السياسية والإدارية، قد أثبتت الأيام عدم فاعليتهما لأسباب متعلقة بالقائمين بها. حيث إنها قد تخضع للأهواء والمؤثرات. والمعايير السابقة يتوقف إعمالها على أساليب اختيار القضاة وعدم تدخل السلطات الأخرى فيها. والحاجة ملحّة إلى تعديل مسار النظام القضائي في البلاد من حيث الأشخاص والمؤسسات والتقييم وكيفية اتخاذ القرار وتقوية التفتيش القضائي. وإن مخاطر عدم استقلال القضاء وخيمة على الدولة

والاستثمارات الخارجية والمجتمع؛ فإذا تعرّض القضاء للمحسوبية والتبعية للحكومة وتدخّل الأجهزة الأمنية، فإن على الدنيا السلام. ويجب على القاضي أن يقوم بأداء واجبه القضائي من دون تحيّز أو تحامل أو تعصّب أو مفاضلة، لأن ذلك يعزز الثقة بالقضاء واستقلاله ونزاهته. ويجب أن تُعِين أجهزة الدولة على هذا الاستقلال ويصبح هدفاً لها.

حادي عشر، إن الاعتصامات أفرزت إشكالات قانونية واجتماعية، وهذا الأمر يتطلب حلاً جذرياً لما نجم عنها. ولقد قام البعض من أولئك المعتصمين بسلوكيات مخالفة للقانون، ويقع جزء من المسؤولية على الشرطة والجيش والأمن لأنهم لم يفهموا الأمر بعدم التعرض للمعتصمين فهماً صحيحاً، إذا الأمر انصرف إلى عدم التعرض للاعتصام السلمي، أما ارتكاب الجرائم فعلى جهات الأمن إيقافها في كل حين حتى وإن كانت في وقت الاعتصام، وعليه أقترح أن يصدر عفو عام عن كل الأفعال التي تمّت في زمن الاعتصام، لأن هذا يؤكد أن الدولة هي صاحبة القوة والمبادرة ولا يُنقِص من هيبة الدولة شيئاً، فالتسامح دليل القوة لا الضعف.

ثاني عشر، دراسة حالة الضعف المجتمعي والسلبية المفرطة في قادة المجتمع وأعيانه. ولقد اتضح هذا جلياً أثناء الاعتصامات وبعدها، وأن معالجات بعض المسؤولين لوضع الاعتصامات لم يكن موفقاً وظهروا بصورة سلبية لا تتناسب مع الوضع الذي هم فيه، حيث يمثلون الدولة. وأثبت الموقف أنهم تنقصهم الكفاءة والوعي لحل الأزمات ولديهم قصور في آليات التخاطب مع الجمهور وما يترتب عليه من نتائج سلبية. ولابد من عقد حوار وطني وعقد ندوات ودراسات للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنمية ومعوقاتها ولما يحدث في البلاد من احتقانات بين الفينة والأخرى، ودراسة أسبابها بواقعية وموضوعية وشفافية؛ ودراسة وتقييم المعالجات التي تمّت قبل وبعد الاعتصامات والتوظيف وانعكاساته على المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على المديين البعيد والقريب.

ثالث عشر، تأسيس هيئة وطنية لإدارة الأزمات والتفكير في الحلول الممكنة شريطة أن تكون هذه الهيئة مكونة من أصحاب الكفاءة والوعي والإدراك في حلّ الأزمات.

- ممثلون للجهات الحكومية.

ـ حقوقيون.

ـ اقتصاديون.

ـ علماء اجتماع.

ـ حكماء.

ويمكن أن تستند رؤية الإصلاح في عمان إلى المبادئ الرئيسة التالية:

١ ـ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع ضمان التعاون بينها والتحول إلى الملكية الدستورية من خلال وجود مجلس للوزراء يكون رئيسه من الشعب ويخضع لرقابة البرلمان.

٢ ـ استقلال القضاء لضمان تطبيق العدالة بحيدة ونزاهة.

(أ) استقلالية القضاء الإداري واستكمال درجاته.

(ب) إنشاء محكمة دستورية للنظر في دستورية القوانين.

٣ ـ استقلال الإعلام وحريته من دون الإخلال بالمعايير المهنية.

٤ ـ انتخاب أعضاء مجلس الدولة من ذوي الخبرة والكفاءة.

٥ ـ تعميق مفهوم التمثيل الشعبي من خلال انتخاب المجالس البلدية والغرف التجارية والجمعيات الأهلية والنقابات العمالية واتحادات الطلاب.

٦ ـ ترسيخ مفهوم العمل الاجتماعي على أسس وطنية بتسهيل تشكيل مؤسسات المجتمع المدني لأغراض ثقافية، ومهنية، وحقوقية وخيرية.

٧ ـ ضمان حرية الرأي والتعبير، من دون الإخلال بثوابت المجتمع وقيمه وأخلاقه.

٨ ـ احترام حقوق الإنسان وحماية حقوق المواطنين.

٩ ـ تشكيل الفلسفة الأمنية والعسكرية ليكون المواطن محورها.

١٠ ـ تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحويله إلى نظام لامركزي من خلال نظام المجالس البلدية أو الحكم المحلي وذلك لضمان توزيع عادل للثروة وتنمية الفرص الاقتصادية لكل محافظة.

١١ ـ انتخاب مجالس بلدية لتنظيم العمل البلدي.

١٢ ـ تحوُّل دور الحكومة المركزية إلى التخطيط والتنظيم والتطوير والإشراف على أداء الإدارات المحلية.

١٣ ـ إن الحريات العامة وحقوق المواطنين التي أقرها النظام الأساسي للدولة تُكفَل بالنظام الأساسي من دون الإحالة إلى القانون.

١٤ ـ إصلاح النظام التعليمي على المستويات كافة.

في الختام، يشهد المجتمع العماني حراكاً نحو الإصلاح وتطوير آلية إدارة الدولة لضمان الشفافية وجودة الأداء وتفعيل الرقابة السياسية من خلال مجلس عمان والرقابة الإدارية والمالية من خلال السلطة التنفيذية والقضائية من خلال المحاكم بحيث ينقل الدولة إلى العمل المؤسسي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات الذي يحقق دولة القانون والمؤسسات المتعاونة لبناء دولة عصرية مدنية. ولقد بشّر السلطان في الخطابات المتكررة أمام مجلس عمان أنه يريد أن يؤسس دولة القانون والمؤسسات. ونحن نطمح في أن تتحقق على أرض الواقع وتكون ضامنة لحرية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وأن تكون السلطات العامة حامية لحقوق الأفراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعلمية، والتعبير عن الرأي من الانتقاص والتهميش الواقع يؤكد المجتمعات أشد رفضاً لانتهاك حقها في الرأي والتعبير وفي الاعتقال والتسخير وفي القمع والتنكيل وستكون اشد رفضاً وأكثر «إصراراً على تغييره نحو واقع أفضل يقوم على قيم يتساوى فيه الجميع في الأرض والسلطة والثروة والمواطنة والحقوق والواجبات».

وأن خضوع الدولة للقانون مانع للتحكم بمصائر الناس وحامٍ لحقوقهم وحرياتهم وقامع للفساد والتسلط.

ثالثاً: استدراكات وإضافات على الورقة

الورقة التي قدّمتها قبل اللقاء (والتي تمّ عرضها أعلاه) ليست ورقة بحثية موثّقة ولكنها المدخل للحديث عن الحاجة للإصلاح في عمان. انطلقت الورقة من الحراك الشبابي في عمان عام ٢٠١١، واقترحنا في هذه الورقة بعض الإصلاحات في قضايا شائكة عالقة، تطرّق إلى بعضها نقاشكم منذ الصباح.

وأود أن أستكمل الورقة بحديث ينظر إلى الحاجة للإصلاح في المنطقة كلها ومنها عمان على وجه الخصوص. وإبداء الحديث بـ ثلاث ملاحظات:

الأولى، يبدو لي أن الإشكالية في المنطقة هي العلاقة بين الحكومة والشعب، كما إن هناك مشكلة في طبيعة العلاقة بين حكومات المنطقة والغرب. هل الحكومات في منطقة الخليج تملك قراراها السياسي، أم إن الحكومات مُرتهنة للقرار السياسي الغربي كما نراه في الواقع وتنفيه حكومتنا؟ فمن نصدق؟ نصدق الحكومات أو نصدق ما نراه على أرض الواقع؟

الثانية، سمعتكم منذ الصباح تستخدمون كلمة «السكان» في منطقة الخليج. حقاً نحن لسنا بشعوب فنحن سكان لأن الشعب له حقوقه المكفولة بدستور وله مشاركة فعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة. لكن يبدو أن الحضور كلامهم دقيق، فدائماً يستخدمون كلمة السكان عندما يصفون الواقع، بدل كلمة الشعب، ما ينتقص من صفة الدولة، فالدولة لها ثلاثة أركان ومنها الشعب.

الثالثة، يبدو أن الشباب في المنطقة العربية وفي المنطقة الخليجية أيضاً تجاوزوا المثقفين؛ فالمثقفون ما زالوا يتحدثون في أماكن مغلقة وعلاقاتهم مُنبتّة بالشارع والمجتمع. إنهم يتحدثون من خلال أوراق ومراجع (جزاهم الله خيراً)! أمر طيب. ولكن الشباب يطالبون ويعتصمون. اليوم عندنا آخر وثيقة للشباب في عمان «وثيقة نداء الخير الثانية التي صدرت في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢» ورفعها الشباب إلى السلطان يطالبونه فيها بإصلاحات سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية وتعليمية وإصلاح النظام الإداري في البلد.

الآن أنا أتمنى من النخب المثقفة أن تعيد السلم الأهلي والتعاون بين الفئات المختلفة في المجتمع.

يبدو أن عندنا نزعة في أن نختلف، ولا ضير في ذلك. ولكن في بعض الأحيان يتحول الاختلاف في الرأي إلى خصومة فيها فجور. كل واحد منا يقول إن الإصلاح هو فقط الأسلوب الذي أراه أنا فحسب.

دعونا ننظر إلى الأساليب المختلفة في الإصلاح، ثم بعد ذلك نتعايش على هذا الأساس ونعمل في المشترك سوياً في ما اتفقنا عليه. مشتركاتنا كثيرة فلا نفسدها بالتركيز على ما نختلف حوله.

فإذا كان شبابنا الذين لا تزيد أعمارهم على ٢٥ عاماً يخرجون بمثل هذه الوثائق المطلبية المهمة، لماذا لا نكون معهم ونأخذ بأيديهم؟

١ ـ الإشكالية دائماً عندنا غياب الشعب!

الحكومات هي التي تملك المَنح والمَنع من دون مشاركة سياسية فعّالة من الشعب، وبالتالي كل شيء يتمحور حول رغبة الحكومة. ونحن في عُمان في حاجة بعد التغييرات الوزارية الكثيرة إلى المشاركة في وضع دستور في عمان. النظام الأساسي الراهن صدر بطريق المنحة ويعدل أيضاً بالطريقة نفسها، وكثير من العمانيين ليسوا مقتنعين بهذا النظام ألأساسي ويطالبون بدستور يشاركون في وضعه.

صدر هذا النظام الأساسي عام ١٩٩٦، ولم يتحدث عن فصل السلطات ولا غيرها واحتفظ **السلطان** بالسلطتين التنفيذية والتشريعية وقال باستقلال القضاء في هذا النظام الأساسي.

وفي ٢٠١١، عُدِّل هذا النظام **وصدر مرسومان:**

المرسوم الأول، (وبالنص نفسه)، يمنح مجلس الشورى السلطات التشريعية والرقابية.

المرسوم الثاني، يُبيّن الصلاحيات التشريعية والرقابية التي أعطيت لمجلس عمان؛ في عمان عندنا مجلسان مجلس الشورى ومجلس الدولة.

مجلس الشورى منتخب بالكامل، ٨٤ عضواً يمثلون الولايات. وأخيراً قاموا بزيادة عدد أعضاء مجلس الدولة المعيّن إلى ٨٤، بحيث يكون موازياً للمجلس المُنتخب نفسه، والهدف من هذا المجلس أن يكون متحكماً في المجلس المُنتخب.

ولما جاءت الصلاحيات التشريعية جاءت للمجلسين، ولكن الصلاحيات جاءت مثل الهرم المقلوب فمجلس الشعب يكتب توصيات ومقترحات وليس له سلطة إيجابية؛ فعلى سبيل المثال له استجواب الوزراء عندما يخالفون القانون، ولكن لم يعطِ المجلس حق سحب الثقة من الوزير المُخالف للقانون. فإذا رأى المجلس أن الوزير يخالف، فعليه أن يكتب رسالة إلى السلطان فيسحب السلطان الثقة أو ما يراه.

هذا مماثل لوضع رئيس الوزراء في الكويت وتقريباً الخيار نفسه؛ فالوزير العماني مثل رئيس وزراء الكويت؛ فالمجلس فقط يعلن عدم التعاون والسلطان هو من يقرر.

أما الصلاحيات الرقابية التي وُعد بها الشعب العماني، فإنها لم تتحقق. ولذلك أظن أن المجتمع الآن في عُمان وفي دول الخليج بحاجة أن ينتقل من مجرد سكان ويصبح شعباً له حراك سياسي مشترك بمختلف فئاته وطبقاته وتوجهاته، يطالب من خلاله بإصلاح سياسي؛ فالكثير خارج المنطقة ينتقدون تعليق أمر الإصلاح على أمر الحاكم ورغبته.

وأظن أن المفسدة الكبرى في الأمر هي عدم وجود إصلاح سياسي في المنطقة، فالشعوب لا تشارك في القرار ولا يملك أحد مراقبة الحكومات. ولذلك أقترح أن يكون هناك إصلاح جذري للقرار السياسي، فلابد من نقل كثير من صلاحيات الحكام، لأن الحكام في دساتيرهم نصّوا على أنهم ذواتٌ لا تُمسّ، والذات التي لا تُمسّ لا تحاسَب فكيف يمارس الحاكم السلطة ويحدّد الخيارات ويتخذ القرارات العامة ولا يحاسَب؟! في المنطقة، مع الأسف، لا يوجد أي تلازم بين السلطة والمحاسبة؛ فكيف يكون مسؤولاً يتخذ قراراتٍ عامة ثم لا يحاسَب؟ إذاً، نحن في المنطقة بحاجة إلى نقل الصلاحيات من الحاكم إلى رئيس وزراء منتخب. وهذا يحتاج إلى إصلاح سياسي ودستوري.

ومن أجل انتخاب رئيس الوزراء، علينا أن ننادي في منطقة الخليج بأن تصدر قوانين لتشريع الأحزاب والتنظيمات والجماعات المختلفة لتشارك في الحياة السياسية. وكما تعلمون ما تمّ إنجازه من بحوث وحوارات في إطار مشروع دراسات الديمقراطية في البلاد العربية الذي يشارك فيه أخونا الحبيب د. علي خليفة الكواري، يتيح لنا فرصة الاستفادة منه ومن غيره من فكر وممارسة ديمقراطية متعارَف عليها.

والفكر والممارسة الديمقراطية يرتكزان على ثلاث قضايا أساسية هي:

أ ـ انتخابات حرة نزيهة

والجيد في عمان أن الانتخابات نقلت من إشراف وزارة الداخلية إلى تعيين هيئة مستقلة تحت إشراف قضائي، وهذه نقلة نشيد بها.

ب ـ التعددية السياسية

ومع الأسف، دولنا لا ترغب في وجود التعددية السياسية، بل ويشيعون في المجتمع أن الأحزاب تفرّق المجتمع، فهل نحن أو غيرنا مجتمعات متفقة

في الرأي والمصلحة حتى تأتي الأحزاب لتفرِّق المجتمع؟ إن الاختلاف سنّة الحياة. والأحزاب السياسية تسمح بإدارة أوجه الاختلاف بشكل سلمي وتطور الفكر السياسي من خلال برامجها. وهذا ما نجده في الدولة التي تضمن دستورياً قيام أحزاب ديمقراطية تتداول السلطة دورياً من دون انقلابات أو اضطرابات.

فنحن بحاجة إلى نظرة جديدة للتغيير ولابد من وجود أحزاب سياسية، ومن يحوز منها الأغلبية يشكّل الحكومة وتكون مسؤولة؛ أما المجالس النيابية فمسؤوليتها المباشرة أن تراقب هذه الحكومات.

وإلى أن يتمّ قيام حكومات منتخبة تعمل تحت رقابة مجالس نيابية منتخبة، لا بد أن تقتصر فترة الوزير على أربع سنوات غير قابلة للتجديد بأي حال من الأحوال؛ فنحن بحاجة إلى تغيير الوزارات كل أربع سنوات.

إن وجود أي وزير لأكثر من ثلاثين أو أربعين سنة، يؤدي إلى تفاقم الأخطاء، وخاصة أن الوزراء في الخمس عشرة سنة الأخيرة جمعوا بين سلطتين: المال والسلطة؛ فيأخذون من اليمين ويضعون في اليسار حيث تكون مصالحهم.

وبالتالي، فإن ما استمعنا إليه هذا الصباح عن ظاهرة المشاريع العقارية التي ترهن البلدان وتهدّد وجود المجتمعات إنما هي مشاريع لأولئك المتنفذين الذين يريدون الكسب من خلال هذه المشاريع والشعب يشاهد والمجتمع لا حول له ولا قوة.

٢ ـ التداول السلمي على السلطة

لا بد من وجود تداول سلمي للسلطة في الدولة، ويأتي هذا بناءً على تعددية سياسية ووجود أحزاب سياسية، وإلى أن يتم ذلك سوف تنتقل السلطة بين القبائل والطوائف والمناطق بالعنف.

نحن اليوم نتحدث في جوّ من التوتر السياسي ولا نستطيع أن نشخّص المشكلة الأساسية التي يختنق فيها القرار؛ فاختناق القرار العام اليوم في يد الحكام والطبقة المُتنفذة حولهم، ما يمثّل إشكالية كبيرة تحتاج النظر إليها بصدقية، بغضّ النظر عن التوجهات والاختلافات بين الجماعات والتعاون لمواجهتها.

والخلاصة أن عمان بحاجة إلى إصلاح عملية اتخاذ القرار السياسي، وأنا أرى أن يتم بناؤه على الأسس الثلاثة المذكورة سابقاً. ويساعدنا على ذلك الإصلاح، الحراك الشبابي في السلطنة الذي يزدهر؛ ففي يوم ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢، في ذكرى الاعتصامات السابقة، قُدِّمت عرائض جديدة تقريباً بالمطالب نفسها التي بدأت بها العرائض في عام ٢٠١١، كما أشرت سابقاً. ومعنى ذلك أننا بحاجة إلى إصلاح كبير. وأنا أرى أن أس المشاكل هو طريقة اتخاذ القرار السياسي في بلادنا وبلدان المنطقة. لن يحل لنا أي أحد مشاكلنا، نحن كجماعة كل منا يتوقع أن تأتي جهة معينة لحل مشاكلنا. وبصراحة وواقعية لا بد أن نعلم أن الحكام يريدوننا مجرد سكان وليس شعباً، وهذا النظام الأبوي يحتاج إلى تغيير في أدواته وآلياته ووسائله، وهذه الأدوات والوسائل لا يمكن أن تتغير إلا بحراك شعبي سلمي عاقل مُتّزن يرتكز على حركات الشباب ويعززها. وإن شاء الله الربيع العربي يفرز لكم من هو أقوى من هذه الأنظمة، فهذه الأنظمة لا بد لها أن تتغير وهذا واقع.

فالحراك الشبابي في الربيع العربي أحدث تغييراً جذرياً في الوزارات؛ ففي الليلة الماضية حصل آخر تشكيل وزاري في عمان، وتم تغيير عدد من الوزراء؛ وأمس كذلك أخرجوا القضاء من مظلة وزارة العدل وأصبح يتبع مجلس القضاء الأعلى يرأسه السلطان ونائبه رئيس المحكمة العليا. هذه خطوة جديدة متقدمة، فتغيير الوزراء الجدد لم يغيّر الكثير في السلطنة لسبب أننا نصل إلى قرار سياسي ويختنق في مكانٍ ما ويتوقف عند التنفيذ.

فإن لم تكن هناك حكومة خاضعة لمساءلة ومحاسبة، يكون الوزير فيها مرتبطاً بمجلس وزراء يضع السياسات ويشرف على تنفيذها تحت مراقبة مجلس تشريعي منتحب فلا معنى لتغيير الأشخاص ووضع النظم.

وبالنظر إلى آخر وثيقة للشباب العماني، نراهم قد استخدموا مصطلحاً يعيد الأذهان إلى الستينيات؛ فمصطلح «تأميم» إن تتذكروه، مثل تأميم شركة نفط عمان وشركة الغاز، وهذا المصطلح يعرفه الشيبان الذين تكوّن وعيهم في الستينيات. وفي عام ٢٠١٢، ذكره أيضاً الشباب العماني وقالوا أيضاً، أن يكون هذا التأميم بمناقشة وحوار مع الشركات وتعويضها تعويضاً عادلاً، فهم يملكون المنطق.

ولا يفوتني أن أذكر وجهين من أوجه الخلل يتطلبان إصلاحاً عاجلاً:

أولهما، الخلل السكاني؛ في عمان عدد السكان مليون و٩٥١,٠٠٠ نسمة، وعندنا الأجانب مليون و٢٠٠,٠٠٠، ونجد أن وزارة القوى العاملة تقلل العدد ولكن غيرها من الإحصائيات الأخرى تقول إن عدد الوافدين مليون و٢٠٠,٠٠٠، ويبدو أننا سوف نصل إلى ما وصلت إليه دولتا الإمارات وقطر.

وثانيهما، ضعف منظمات المجتمع المدني وقلّتها؛ نحن كذلك بحاجة إلى إصلاح الوظيفة السياسية وإلى جانبها إصلاح الوظيفة الإدارية، فإنه من الأهمية بمكان، وجود مجتمع مدني قوي، إن كنت تريد أن تؤسس جمعية مهنية لا بد من موافقة مجلِس الوزراء وجهات الأمن أيضاً عليها، وهذا ما أعاق نمو المجتمع المدني وحجم المرخص منه.

وفي الختام أقول: نحتاج إلى بناء الثقة بين الدولة والمواطنين بناء ثقة من جديد، دعونا من سلطة ومتسلط وخاضع أو يخضع بالقوة؛ فلنبنِ الثقة بين السلطة والمجتمع، فلماذا لا نبني العلاقة على أساس التراحم. ولكن لن يحدث هذا وهناك طرف متحكم بالآخر فلا بد من وجود علاقة متوازية ومتساوية فنحن بحاجة إلى بناء السلم الأهلي والعلاقات الأهلية وهذا أظنه من الأساسيات للإصلاح في عمان وغيرها من الدول؛ وكذلك بناء الثقة بين الحكام والشعوب. وكما أخبرتكم بأنه إذا حدث أي حراك شعبي، فإنه مُتهم بأنه يُسيّر من الخارج، وهناك من يتهم الدول أنها تسيّر من الخارج. لا بد أن نجلس مع بعض في حوار وطني صريح تطرح فيه كل القضايا بموضوعية ومنهجية وعلمية، ثم بعد ذلك ننظر في كيفية حل مشاكلنا؛ فلن يحلها غيرنا. . وما حكّ جلدك مثل ظفرك!

المصدران

مطبوعات وزارة الاقتصاد الوطني، سلطنة عُمان.

الموقع الإلكتروني لوزارة القوى العاملة ـ سلطنة عمان، <http://www.manpower.gov.om>.

المناقشات

١ ـ عبد المحسن تقي المظفر

شكراً للمتحدث البارع في الحديث د. محمد بن طاهر آل إبراهيم، الذي كان حديثه شجياً وملفتاً للنظر بطلاقته واندفاعه لقضية الإصلاح.

أرجو ألا يساء فهم تعليقي منه ومنكم، فقد اطلعت منذ يومين بفعل التقدم التكنولوجي على ما يسمى بـ عريضة الخير الثانية، وهذا جهد مقدر ولكن هناك بعض الملاحظات عليها (قد تكون منطلقة من سوء فهمي أو من قلة المعلومات لدي)؛ فقد صدرت العريضة من مجموعة شباب ظفار، وبحسب علمي أن منطقة ظفار قديماً كانت متّسمة بالتيار اليساري، والآن أجد فيها ـ مع التقدير لكل الاتجاهات ـ أن لديها اتجاهات إسلامية بارزة. وأنا أرى أنها تتحدث عن إتاحة الفرص لعدد أكبر من البنوك الإسلامية والشركات الإسلامية وإلغاء نظام التعليم المختلط بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، وأيضاً أنها موجهة إلى ولي الأمر (السلطان قابوس)

فهذه الأمثلة الثلاثة أعطتني انطباعات أن مُصدِري هذه العريضة عبارة عن مجموعة منطلقة من منطلقات إسلامية، فأردت أن اعرف هل هي مجموعة شباب إسلامي قاموا بهذه الحركة، أم إنها مطالب تأتي ضمن المطالب الوطنية بصورة عامة؟

أيضاً ملاحظة على هذه العريضة، إنها تطالب بالانضمام للعملة الخليجية الموحدة (أتمنى لو كان هناك عملة خليجية موحدة) فاعتقد أنها أحلام ولم تتحقق.

أيضاً هناك في ختام العريضة (وهي مطوّلة) أنها تعطي السلطان ستة أشهر

لمجرد الرد! ليس لتنفيذ هذه المطالب ولكن للرد فقط (فلمجرد الرد يحتاج السلطان قابوس أو غيره من الحكام ستة أشهر للرد فحسب، دعك عن تنفيذها). مع كل الشكر للدكتور المتحدث.

٢ ـ محمد سالم الراشد

قضية الإصلاح تتطلب سياسات وعوامل نجاح، وقد ذكر بعضها الدكتور وهي المجتمع المدني القوي القادر على التغيير، وأنا عندي إيمان أن الإصلاح الذي يأتي من تحت هو الذي يُحدث التغيير، وهو أيضاً الهدف.

الجانب الآخر موضوع الشراكة: حقيقة موضوع الشراكة اليوم أصبح عاملاً أساسياً في الثورات العربية التي أحدثت التغيير، وأيضاً أي تغيير قادم، ولذلك فالتركيز على النقاط الخلافية وطرحها بصورة أكبر كما في ورقة عمان أعتقد أنها ليست روح الشراكة؛ فروح الشراكة هي أن نتوافق الآن على الأصول في طرحها وبالتالي أعتقد اليوم أنه لا يمكن أن ينجح العمل من دون شراكة.

النقطة الثالثة، الاتفاق على رؤية مشتركة وموضوعية هي التي توحد أجزاء الحراك السياسي.

في ما يتعلق بالسياسات، اعتقد أننا نصبر على التغيير السلمي، فمهم جداً أن يكون هناك تغيير سلمي بالأخص داخل مجتمعاتنا الخليجية، وأعتقد أننا نملك القدرة على المدافعة للتغير بشكل من الأشكال.

الجانب الآخر، يجب أن يكون عندنا قادة للتغيير على مستوى المسؤولية (أي قابلين أن يضحوا بجزء من أموالهم وأوقاتهم وفكرهم أيضاً لعملية التغيير، ويملكون القدرة على تجاوز خلافاتهم كقادة، لكي يصلوا إلى نتيجة مشتركة).

الجانب الآخر، هو أن يكون التغيير من الداخل وليس من الخارج؛ أي إنه من الممكن استخدام أدوات من الخارج لتساعدنا في التغيير، ولكن يجب أن يكون أساسه من الداخل.

النقطة الأخيرة؛ في ما يتعلق بروح التغيير، أعتقد أننا نحتاج لروح التغيير وليس إلى أدوات وآليات فحسب؛ وهذه الروح لن تحدث من دون

وجود فكر قوي وحراك قوي وتأثير قوي، لأن ما يؤدي إلى التغيير القوي هي الروح التي تحمل هذا التغيير، لذلك لا بد أن يكون لدينا جسم مدني قوي يملك روح قوة التغيير والتوافق على المشتركات من أجل إصلاح سياسي.

٣ ـ نادية علي الشراح

شكراً السيد الرئيس ـ شكراً د. محمد، أنا سعيدة لمشاركتكم معنا اليوم، بحكم خبرتكم في الدساتير، أرجو إفادتي حول الهدف الأساسي الذي من أجله استحدثت دول الغرب الديمقراطية نظام مجلسَي النواب والشورى، وتجربة كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين في الأخذ بذلك النظام (المجلسين)، هل لوجود مجلسين فوائد نستطيع التعرف عليها من خلال تجربة سلطنة عمان؟

٤ ـ يعقوب محمد خليفة الحارثي

بالرغم من أني سأتجاهل ما ألقي شفاهة وأرجع إلى الورقة. دكتور، لقد ذكرت أن من ضمن المطالب مطلباً رئيسياً وهو محكمة دستورية، ونعلم أن التعديلات الأخيرة أعطت حق التشريع لمجلس عمان المُمثَّل نصفه من الحكومة ونصفه من الشعب؛ في السابق المحكمة الدستورية لم تُطرَق لأن المُشرّع كان السلطان، وكان طرق محكمة دستورية من ضروب المحرمات والآن عندما أتى نصف المجلس من الشعب وهو المُشرِّع زادت مطالبتكم بمحكمة دستورية، أنا ضد المحكمة الدستورية في الوقت الحالي على أقل تقدير، وذلك لأربعة أسباب موجزة هي:

السبب الأول: الدستور بحدّ ذاته يحتاج إلى تغيير لأنه هو الضامن الأساسي بالأساس، والمحكمة الدستورية هي الضامن لحماية الدستور؛ فالدستور الحالي تعتريه العديد من المثالب التي يجب تغييرها.

السبب الثاني: عدم وجود حاجة حقيقية لمحكمة دستورية (لأنه يوجد ما يعرف برقابة الامتناع؛ فرقابة الامتناع تحلّ محلّ الرقابة الدستورية التي هي رقابة الإلغاء)، وبالإمكان نشر الوعي بين كل القانونيين عنها، خاصة الأكاديميين الذين أنت منهم.

السبب الثالث: غياب فقه قانوني حقيقي في عمان (فحتى الآن لا توجد مؤلفات قانونية، لا يوجد أكاديميون لهم نشاط تأليفي ورأي مستقل)، ووجود محكمة دستورية قد يُعطي بعض القوانين الشرعية وهي بالأساس غير شرعية، خاصة تحت قوة السلطة التنفيذية التي تفوق السلطات الأخرى في الوقت الحالي.

السبب الرابع: تخبّط تشريعي وغياب حقيقي لآلية التشريع وأبرز مثال لذلك المراسيم التي صدرت بالأمس.

٥ ـ منى عباس فضل

سأتحدث عن نقطتين هما استكمال للموضوع الذي طرحه الأخ منذ قليل. فالورقة التي تحدث عنها بها نقاط لا يستطيع المرء أن يختلف معها بقدر الاتفاق معها ١٠٠ في المئة، ولكن توصيلاً لآراء تمّت بيني وبين كثير من الإخوة على مدار يومين حول الورقة، أغلبهم كان متخوفاً من عدة نقاط طرحت في الورقة. وأعتقد أنك حاولت تجنّب طرحها مثل مسألة فتح مطار في الإقليم ومسألة منع الاختلاط والرجوع إلى الوليّ؛ مسألة العملة الخليجية تثير إشكاليات ولها علاقة بوضع سياسي قائم في السلطنة وتثير بعض الشكوك ليس فقط أن كون منبعها تيار إسلامي، ولكن أموراً أخرى أكثر تعقيداً تدخل في إطار المطالبة بالوحدة الخليجية. . الخ.

النقطة الأساسية التي اتفق معك فيها هي حول سلبية المثقف الخليجي؛ ففي اعتقادي أنها فرصة لأن أبدي وجهة نظر في المثقفين الخليجيين، فأعتقد أن المثقف الخليجي، وبالأخص في الحراك العربي وعلى مستوى البحرين، قد تخلّى عن مسؤوليته التاريخية لأسباب عديدة منها المصالح الذاتية وأيضاً الخوف والرعب من التيار الإسلامي وتموضعه في قيادة المجتمعات.

الأسوأ من هذا أنه قام بتبرير مظاهر دولة الاستبداد، فقد روّج لها ودخل في العملية من دون أن يأخذ مسافة متساوية بين طرفي النزاع في المجتمع فأعتقد أنها تتطلب الوقوف عندها.

أيضاً التخلي عن فكرة المشروع الإصلاحي الذي ينقل مجتمعنا من وضع

إلى آخر، وقد لوحظ هذا أن كثيراً من المثقفين مرتاحين من الوضع القائم ويريدون تثبيته ولا يريدون أن ينتقلوا إلى مراحل أخرى ولوحظ هذا في كتابتهم وخطابتهم.

كل هذا أختتمه بأن هذا المثقف ساهم في الوضع الراهن وعدم الانتقال إلى مرحلة متقدمة وإعادة إنتاج ثقافة الاستبداد.

٦ ـ سامي عبد اللطيف النصف

حقيقة قد ذُكر في البداية (ظفار)، أذكر أنني جلست مع د. أحمد الربعي ويوسف العلوي وقد قالا إن لله الحمد والمنة، أن ثورة ظفار لم تنجح ولكنا أصبحنا أقرب إلى اليمن الجنوبية في الحال.

وبالتالي أرجو أن لا نبحث عن شيء ثم نندم عندما نصل إليه، الآن الديمقراطية التي طالب بها الدكتور، الديمقراطية هي وسيلة وليست غاية. . الديمقراطية هي أقرب إلى الدواء للشعوب إذا ما أخذتها بشكل مناسب، ولكن بإمكانك أن تموت إذا أخذت جرعة زائدة (Overdose) منها أيضاً، يجب أن نعلم أن الشعوب العربية ارتدت على الديمقراطية في مرات كثيرة لأن الديمقراطية لم تصل لأننا نتخاطب مع الشأن السياسي بما هو الأقرب إلى التمني من الواقع، واليوم نربط الديمقراطية بقضية التنمية الاقتصادية وواقع الخليج عل الأقل يقول عكس ذلك؛ في الكويت هناك ديمقراطية كاملة الدسم ولكن مقارنة بالإمارات نجد أن خطوات التنمية في الإمارات أسرع، والسعودية ٢٥ مليوناً ليس بها ديمقراطية لكن مقارنة بالعراق الذي عنده ديمقراطية كاملة الدسم، نجد أن السعودية أفضل من العراق. كذلك الحال في مقارنة لبنان بسنغافورة والأردن بهونغ كونغ.

بإمكاننا أن نثبت أن الديمقراطية إذا استخدمناها بطريقة غير رشيدة، ينقلب الأمر إلى العكس مما هو مراد منه؛ فالديمقراطية في الخليج هي مجرد تشابه أسماء مع الديمقراطيات الحقيقة.

الديمقراطية في المبدأ والمنتهى هي تكافؤ فرص، ونحن أول من يُخِلّ بتكافؤ الفرص عند الممارسة الديمقراطية؛ فالديمقراطية هي وحدة وطنية ـ سلام اجتماعي، وواقع الحال أن الديمقراطية في العراق والكويت ولبنان هي

أول من ضرب الوحدة الوطنية، الديمقراطية كذلك داعمة لعملية التنمية فنحن في كثير من الأحيان مخلّون بها.

كذلك الديمقراطية تصاحَب بعمليات الفساد؛ فالتجربة العربية على العكس من ذلك؛ فكل معايير الشفافية الدولية تظهر العراق والسودان، على سبيل المثال، في آخر جدول الشفافية الديمقراطية، ومقارنة الكويت الديمقراطية أو لبنان الديمقراطي بالدول الخليجية التي ليس فيها الديمقراطية بمعايير الشفافية تظهر اختلالاً ليس لصالح الديمقراطيات القائمة سواء في الكويت أو لبنان. كذلك الحال مع الأحزاب؛ فقضية الأحزاب ووجودها لا نقصد أوروبا وأمريكا، الأحزاب العربية قننت كل الأوضاع الخاطئة وأصبحت الأحزاب هي انعكاس لتخندقات غير صحية.. تخندقات طائفية وغيرها، نعلم أن الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان، ليس بتقدمي ولا اشتراكي، فهو حزب درزي وكذلك الحال في العراق وغيره، فكل حزب يمثل طائفة.

فأرجو أن لا نطلب أو نتمنى شيئاً، واقع الحال يثبت عكسه، وبالتالي نذهب إلى عملية سياسية نرتد عنها سريعاً.

أخيراً، فإن واقع الحال يفرض علينا أن نتعلم من التيار الديني قضية ربط التوجه السياسي والليبرالي والوطني الذي نمثله بالشأن الاقتصادي والحراك الاجتماعي؛ فنحن أسوأ من يربط هذا بذاك.

الإخوة الإسلاميّون استطاعوا أن يربطوا قضية توجههم السياسي ببيوت الاقتصاد عندهم، وبالتالي عندهم وفرة اقتصادية ساعدتهم على الانتشار على مستوى دول الخليج والوضع العربي كذلك؛ استطاعوا وبنجاح مذهل أن يربطوا حالهم بالحراك الاجتماعي وبالعمل ضمن الشرائح الاجتماعية أفقياً ورأسياً سواء كقبائل أو طوائف أو غيرها.

٧ ـ شملان يوسف العيسى

ذكر الكاتب أهمية إصدار تشريع للسماح للأحزاب السياسية في المطلق، لأهمية الأحزاب السياسية للعملية الديمقراطية في الخليج، إلا أن واقع الحال يخبرنا أن ما هو موجود على أرض الواقع هو:

١ ـ عدم وجود ديمقراطية إلا في الكويت والبحرين نسبياً، فلا أحزاب في مجتمع غير ديمقراطي يحميها.

٢ ـ مفهوم المواطنة والولاء لمؤسسات المجتمع المدني ضعيفة جداً، فلا يزال الولاء القبلي والعائلي والطائفي قوياً حتى الآن.

٣ ـ كل الأحزاب السياسية في الخليج سواء كانت القومية أو اليسارية أو الإسلامية، ذات طابع استبدادي إقطاعي ـ لا يعترف بالآخر، سواء كان الآخر قومياً أو وطنياً أو يسارياً أو إسلامياً؛ فهي أحزاب مغلقة وليست مفتوحة.

٤ ـ الأحزاب يجب أن تكون ذات طابع علماني وليس دينياً أو طائفياً أو عائلياً.

٨ ـ محمد بن صنيتان

نحن فعلاً بحاجة إلى حراك شبابي، والآن نرى ثمرات هذا الحراك في عمان، ما شاء الله، تُفرح؛ فمطاوعتنا يكفّرون الشاعر الشابي لأنه ضد القدر. الشابي قال الكلمة عندما المطوّعة التوانسة شرّعوا للاستعمار الفرنسي بأنه قدر. الآن أصبحنا نؤمن بالقدر من الناحية السياسية.

بالنسبة إلى البنوك الإسلامية. عندنا في السعودية قد يكون ناجحاً ولا أدري ماذا عنه في الكويت. ولكن في السعودية سيق الشباب بكاملهم إلى السجون حتى أصبحوا يأخذون كل المتطلبات بالدين حتى سفرة الطعام؛ فالتورّق أو معاملات البنوك الإسلامية فيها شبهة، وقال بها علماء شرعيون يفهمون بالاقتصاد، وبالقانون انسحبوا من اللجان الشرعية.

٩ ـ محمد فهد القحطاني

أتوقع أنه لا تقدُّم في مجال الإصلاح من دون إصلاح سياسي دستوري قانوني، لأن سبب الأزمة الاقتصادية السكانية هو غياب وتخلّف الإصلاح الدستوري عن الركب العالمي، وقد ذكر الدكتور، أن من شروط الإصلاح التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية؛ فانا أرى أن هذه تعتبر المرحلة النهائية أو المرحلة الثانية في الديمقراطية إن صحّت العبارة، ونحن للأسف ما خرجنا بعد من المرحلة الابتدائية في هذا الأمر.

للأسف، لا توجد في دول مجلس التعاون بشكل كامل مجالس

تشريعية تمثل الشعوب بشكل حقيقي ولها اختصاصات أو ادوار حقيقية في المراقبة والمساءلة والتشريع. وللأسف، ليس عندنا فصل حقيقي بين السلطات، وما عندنا حريات عامة بصورة شاملة. وهذه الأمور مع أهميتها تعتبر المرحلة الأولى لكل مسيرة أو تحوّل ديمقراطي؛ فكيف نصل إلى التعددية السياسية أو التداول السلمي للسلطة والتي تعتبر نهاية المرحلة أو بكالوريا الديمقراطية، ونحن لم نزل بعد نتخبّط في قطع المرحلة الأولى. إن التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية من المحرمات في الوطن العربي بشكل عام، ومن علامات الشرك الأكبر في دول الخليج بشكل خاص. لهذا، وحتى لا نغرق في الخيال، أرى أن الخطوة الأولى التي لا بد أن نتفق عليها كمهتمين بالإصلاح ونحثّ شعوب المنطقة للمطالبة الجادة بها هي ثلاثة أمور مهمة:

أولاً، مجالس تشريعية منتخبة بالكامل تمثل الشعوب حقيقةً وتمتلك الاختصاصات المعروفة في القانون للمجالس التشريعية من مثل مراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية وسنّ القوانين والتشريعات وإقرار الموازنة العامة،

ثانياً، رفع سقف الحريات العامة في الخليج وإقرارها كحق للشعوب، وليس كمنحة من القيادات،

ثالثاً، تعزيز أوجه الفصل بين السلطات في الدساتير والتشريعات.

١٠ ــ المعتصم البهلاني

حقيقية لديّ مجموعة من النقاط التي أجد أنني ملزم بالحديث عنها. **أولها**، عن الإسقاطات على التجربة العمانية في المطالبة بالإصلاح والتي أتت عقب طرح الورقة. هذه الإسقاطات أتت نتيجة لقراءة عريضة الخير التي قُدِّمت قبل يومين فحسب، من خلال الإنترنت من قبل مجموعة من الشباب. شخصياً أرى أن أي إسقاط أو قراءة للمطالب العمانية العامة يجب أن تأتي على شيء من التوافق عليه من أغلبية الناس أو المثقفين في البلاد. وحتى الآن أي شيء من هذا لم يحدث في عمان، وإن حدث، فيجب أن يحدث من خلال حوار وطني يجمع مختلف أطياف المجتمع من مثقفين وأكاديميين ومهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي في عمان يخرج بنتائج وتوصيات معيّنة. عندها فقط يمكن إسقاط أي استقراء للحالة السياسية العمانية ومطالب

الإصلاح، أما أن يتم هذا من خلال عريضة تَقدَّم بها مجموعة من الشبان قبل يومين فحسب، عبر موقع إنترنت، فهذا أمر أتحفظ عليه بشدة.

القضية **الثانية**، هي أن الإشكالية الاقتصادية في عمان بدأت بعد الإعلان والشروع في تطبيق خطة ٢٠٢٠ التي تقضي أن يقود القطاع الخاص الاقتصاد الوطني في عام ٢٠٢٠؛ هذه الخطة التي في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب، تهدف إلى خصخصة أكبر قطاعين يستهلكان ميزانية الدولة، وهما قطاعا التعليم والصحة. خصخصة هذين القطاعين لا يمكن أن تتمّ من دون ضرب لخدمات التعليم والصحة التي تقدمها الحكومة بالمجان، وهنا يضطر القطاع الخاص أن يدخل على الخط مستهدفاً الطبقة المتوسطة والمتوسطة العليا. لذا أصبحت تنمو لدينا المدارس والمستشفيات الخاصة مثل الفُطر، والتي لا يستطيع المواطن العادي أن يذهب إليها، ما ولَّد شعوراً بالغبن لدى قطاع كبير من المواطنين، وأدّى إلى عملية تجهيل كبيرة مورست على قطاع عريض من مخرجات التعليم الحكومي، وعليه بدأت مشكلة البطالة وشحّ أصحاب التخصصات من خريجي البكالوريوس والتعليم العالي. الأمر الذي جعل أصحاب الدخل المحدود والمتوسط المنخفض إلى الدخول في الوظائف الدنيا، وأصحاب الدخل المتوسط والمتوسط العالي إلى أخذ الوظائف التخصصية، وعليه أصبح الغني يزداد غنىً والفقير يزداد فقراً، وتوسعت دائرة البطالة ومنها انطلقت شرارة الاحتجاجات في شباط/ فبراير ٢٠١١. لذا أرى أن خطة ٢٠٢٠، وضرب قطاعَي الصحة والتعليم، كان أحد أسباب الحراك الذي حدث في شباط/ فبراير، ولذلك فما نراه من عريضة تلو العريضة ما هي إلا نداءات واستصراخ يستجدي تحسيناً للوضع المعيشي، أكثر من كونها تهدف إلى تحقيق مطالب أصيلة تدخل في صلب الإصلاح الاقتصادي والسياسي؛ فعندما يطالبون بتأميم النفط، هم يرغبون دخلاً آخر أكبر للدولة، وكذا مطالبتهم بالبنوك الإسلامية ليس إلا لأن البنوك ضربت دخلهم بنسب فوائدها العالية، هم لا يعرفون أن أسلمة البنوك ستضربهم أيضاً مرة أخرى.

١١ ـ عبيدلي يوسف العبيدلي

حقيقة لا أريد أن أكون عمانياً أكثر من العمانيين، ولكن أرجو أن لا نشوّه التجارب العمانية بجمل مقتَطَعة.

للأسف الشديد، العمانيون عندهم تجربتان رائدتان في العالم العربي وليس على المستوى الخليجي فحسب. **الأولى**، عام ١٩٥٦ ووصلت قضيتهم إلى الأمم المتحدة. الحقيقة، للأسف الشديد، لا العمانيون ولا غيرهم باستثناء بعض الاجتهادات الغربية، لم يتمّ تداول هذه التجربة بقراءة حقيقية تبرز المساهمة الشعبية العمانية التي ارتبطت بها إلى حدٍّ ما علاقة المواطن بقيادته السياسية التي كانت دينية وأعتقد أنّ من واجبنا أن نقرأ هذه التجربة العمانية.

التجربة **الثانية**، والتي تشوّهت وتحوّلت إلى (طرائف)، التجربة الظفارية، وهي في حد ذاتها أيضاً يجب أن تُقرأ في سياقها التاريخي، وأرجو أن لا تُشوَّه بأن تُنقل بشكل مقتطع. مثلاً د. أحمد الربعي ويوسف العلوي جلسا وتندّرا، وأنا اعرف أحمد الربعي جيداً وكان يفتخر بالتجربة الظفارية التي شكلت محطة رئيسة في تجربته حتى عندما كان وزيراً؛ فأرجو أن لا نشوّه تاريخنا حتى ولو شوّهه حكامنا.

قدّم العمانيون في ظفار وفي الجبل الأخضر شهداء هم من كتبوا التاريخ للجيل المعاصر من الشعب العماني.

النقطة **الثالثة**: أنا سعيد أن هذه الورقة في محفل أكاديمي إلى حد ما نحت منحىً غير أكاديمي، وعبّرت إلى حدّ ما (علماً أن كاتبها أكاديمي)؛ من خلال قراءتي لها، وجدت فيها نكهة تستدعي التوقف من دون العواطف الجياشة ولا المدخل الأكاديمي الناشف؛ فالعمانيون في وثيقة الخير ومثلها مثل أي وثيقة أخرى تحمل الإيجابي والسلبي والناقص والكامل.

النقطة الأخيرة: أرجو أن نكفّ عن نفي الآخر؛ فأولاً نقرأ الوثيقة ونحاول أن نتفاهم معها ونطورها باتجاه إيجابي بدل الحكم عليها وقبرها وهي ما زالت في بداية الحياة وبخاصة أنها تجربة شبابية.

١٢ ـ محمد بن طاهر آل إبراهيم (يردّ)

أشكركم جزيل الشكر على هذه الملاحظات:

عبد المحسن تقي المظفر، ذكر أن ظفار يسارية وكأنه يتكلم عن جبهة تحرير ظفار، ثم الجبهة الشعبية لتحرير عمان التي استمرت وانتهت عسكرياً سنة ١٩٧٦م. المطالب الراهنة في عمان ليست لها علاقة بتوجهات سياسية

ماضية؛ فهي مطالب شباب تحت سن الـ ٢٥ عاماً يعبّرون عن أفكارهم بغضّ النظر عن الماضي. ولذلك تعمدتُ أن أشير إليها بغضّ النظر عمّا فيها، فقد أتفق معها أو أختلف؛ فهم بالتالي لا يمثلون تياراً فكرياً وأنا أعرف الكثير منهم على المستوى الشخصي وهذه المطالب هم كتبوها ونقلتها إليكم من دون تحريف أو تصحيح.

محمد سالم الراشد: ملاحظاته قيمة.

نادية علي الشراح: نظام المجلسين النواب والشورى، غالباً يكون في الدول الاتحادية؛ فالمجلس الأعلى يمثل الولايات مثل نظام أمريكا وكل ولاية لها عضوان، وأما المجلس الأدنى فهو يمثل الشعب فكل ٢٥,٠٠٠ أو ٣٠,٠٠٠ يمثلهم عضو، ولذلك نرى في مجلس النواب الأمريكي العدد كبير وبالنسبة إلى مجلس الشيوخ ١٠٠ عضو يمثلون كل الولايات ولكل ولاية عضوان.

وأما عن بريطانيا، فالوضع في (British House of Lords) كان بالوراثة. ولما أراد الملك ضم العموم إليهم رفضوا الأمر في البداية ثم أقاموا (House of Commons).

وقالوا إن هؤلاء فقراء خصّصوا لهم مجلساً خاصاً بهم، وتدور الأيام ويحكم بريطانيا مجلس العموم (الفقراء).

فغالباً الدول الاتحادية تحتاج إلى مجلسين.

وفي رأيي أن عمان لا تحتاج إلى مجلسين لأن مجلساً واحداً يكفي للدول البسيطة غير المركبة.

فمجلس الشيوخ يشارك الرئيس في السياسة الخارجية وتعيين المسؤولين الفدراليين ونحن عندنا نظام آخر.

يعقوب الحارثي: محامٍ رائع وأعرفه يدافع عن الناس وجزاه الله خيراً؛ ولكن أنا مع المحكمة الدستورية التي نص عليها النظام الأساسي الذي صدر عام ١٩٩٦، ولكنها لم تُفعَّل لأسباب، منها أن الحكومة كانت تصدر قوانين منتهكة للحرية ولا تريد أن يُطعن بها، حتى يومنا، لم يحدث أن قاضياً عمانياً امتنع عن تطبيق القانون؛ فرقابة الامتناع هذه لا تحتاج أساساً إلى سن قانون،

وقد حدثت أولاً في الولايات الممتدة الأمريكية والتي أنشأتها المحكمة العليا (رقابة الامتناع)، وبالتالي ففي أي مرحلة من مراحل الدعوى تستطيع أن تطعن في أي قانون تراه ينتهك الحقوق الدستورية أو يخالفها، ولكن في بلادنا نتجه إلى رقابة الإلغاء المأخوذة من (النظام الأنكلو ساكسوني) وأنا مع المحكمة الدستورية وأطالب أن تصدر اليوم.

منى عباس فضل: أتفق معه على أن المثقفين فريقين، فريق عينه على الوزارة وفريق يبرر للاستبداد. ودعونا نتوب اليوم من التبرير ومن وضع العين على الوزارة.

سامي عبد اللطيف النصف: هل ما يحدث في هذه البلدان سببه الديمقراطية أم أمور أخرى؟ من المؤكد أن سببه أمور أخرى غير الديمقراطية وبالتالي لا نعلّق الفشل في هذه البلدان على الديمقراطية.

شملان يوسف العيسى: الاعتراف بالآخر واجب. أنا معك في هذا.

محمد بن صنيتان: نحن بحاجة إلي حراك شبابي وأنا معك في هذا.

محمد فهد القحطاني: سياسي دستوري قانوني، أنا معه ونحن ما زلنا في المرحلة الابتدائية ولكن دعونا أولاً نصل إلى المستوى الجامعي. لذلك إذا ركزنا على ثلاث قضايا أساسية للديمقراطية، فسيكون هناك فصل بين السلطات وبالتالي لن تكون هناك معضلة.

المعتصم البهلاني: شكراً لك على هذه الملاحظات الرائعة ونحن لا نحتاج إلى إسقاطات على بعض القضايا.

عبيدلي يوسف العبيدلي: جزاك الله خيراً على هذا؛ فعلاً تجربة الإمامة سنة ١٩٥٦م، التي قضي عليها سنة ١٩٥٩م، وفر الإمام إلى المنطقة الشرقية بالسعودية؛ وفعلاً ثورة ظفار لها محاسن كثيرة وقد يختلف الإنسان معها فكرياً ولكن ينبغي أن نسعى كلنا إلى معرفة الواقع ونحن بحاجة إن أردتم، مرة أخرى في المنتدى، سوف أحضر لكم ثلاثة متخصصين لهم كتابات في ثورة ظفار.

تعقيبي العام الأخير

إن الإصلاح هدف ينبغي أن يكون للجميع والعمل على المشتركات وترك

الإقصاء، فنحن لدينا فكر إقصائي صحيح، فكل المجموعات منتج واحد لمجتمعات متماثلة متشابهة فنكون متفقين إلى حد معيّن ولمّا يصل الاختلاف نصل إلى التنافر لأن عندنا (**الاختلاف يفسد للودّ قضية**)، ولكنا نحفظ المقولة فقط (**الاختلاف لا يفسد للود قضية**). عندنا الاختلاف عداوة ونحن بحاجة إلى تربية أولادنا ومجتمعاتنا على قبول الآخر، فبعض الأحيان عندنا قبول للأجانب أكثر من قبول أفكار بعضنا البعض، فلنحترم بعضنا ونقدر بعضنا الآخر. وإن عدنا إلى النظام الديمقراطي، فللشعوب أن تقرر ما تريده. وبالتالي نعيد للشعوب حريتها وحقها في المشاركة بالقرار السياسي.

١٣ ـ حمد بن عبد الله الريامي (تعليق عام)

ملاحظات وخواطر عابرة حول الحاجة للإصلاح بالتركيز على الحالة العمانية

أولاً: حسناً فعل المنظمون عندما عنونوا موضوع اللقاء «السياسات العامة والحاجة للإصلاح» من دون أن يحدّدوا الحاجة للإصلاح في أي جانب من جوانب الحياة، ذلك أن الموضوع حزمة متكاملة لا يتم بعضها من دون الآخر؛ فأساس الإصلاح الاقتصادي ومنطلقه هو الإصلاح السياسي الذي يقوم على مشاركة المجتمع ـ كل المجتمع ـ في تقرير حاضره ومساره ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. ولا يقلل من أهمية ذلك الحديث الممجوج عن عدم نضج مجتمعاتنا الخليجية والعربية وضرورة قيادتها والوصاية عليها وعلى مصالحها.

ثانياً: «الإصلاح»، هذه الكلمة السحرية العميقة المعنى المتعددة الأبعاد والزوايا والتي كان الجميع يتحاشاها حتى الأمس القريب خشية اتهامه بالمروق على وليّ الأمر بل على الملّة في بعض الأحيان. . . هذه الكلمة التي أصبحت الآن فاتحة الحديث وخاتمته في وسائل الإعلام والمنتديات والمؤتمرات وفي الجلسات الخاصة والعامة، كما أصبح الإصلاح بكل أوجهه مطلب الجميع، مطلب الشارع كما هو مطلب المثقفين والنخب في منطقتنا التي لم تكن مستعدة للحديث عنه، ناهيك عن المناداة به والاستجابة للمطالبين به. الحديث عن الإصلاح ما كان يمكن أن يكون هكذا وفي هذه الوضعية لولا ما سُمّي بـ الربيع العربي، الذي بغضّ النظر عن نتائجه. على

المدى القريب يُحسب له هذا الوعي الجماهيري العربي والخليجي غير المسبوق بضرورة الإصلاح والتغيير وحتميتهما، يُحسب له الأمل في غد أفضل إن لم يكن لنا ولا حتى لمن فجّروا الثورات العربية أنفسهم؛ فعلى الأقل لأبنائنا وأبنائهم وأحفادنا وحفدتهم.

ثالثاً: نعم، نحن في عمان بحاجة إلى إصلاح جذري لإقامة وترسيخ مبادئ دولة المؤسسات والقانون، دولة الفصل بين السلطات، دولة القضاء المستقل، دولة المحاسبة ليس على التجاوزات فحسب، بل على التقصير والإهمال والتسيب، دولة المشاركة في صنع القرار، دولة العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، والتعايش السلمي.

رابعاً: نعم، نحن بحاجة إلى إصلاح جذري في استراتيجيتنا التنموية لإحداث تخطيط تنموي يضمن لنا تنمية مستدامة منحازة إلى الفقراء، ومنوّعة للاقتصاد ولقواعده الإنتاجية وموفّرةَ لفرص العمل ومنمّيةً للموارد البشرية ومشركة للمجتمع، وضامنة للاستدامة والاستمرارية، ومحافظة على البيئة، وحافظة للهوية والموروث الثقافي، بدلاً من التطاول في البنيان واستنزاف الموارد الناضبة وإشاعة ثقافة الاستهلاك والاعتماد على الغير والإفراط في الإنفاق الحكومي غير المُرشّد كلما لاحت بارقة أمل لارتفاع أسعار النفط.

خامساً: نعم نحن بحاجة للإصلاح لأننا بعد أربعة عقود من نهضتنا الحديثة ما زال النفط يساهم بما يعادل ٥٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وبنحو ٨٠ في المئة من قيمة صادراتنا السلعية وبأكثر من ٧٠ في المئة من الإيرادات العامة، وإذا ما قرأنا ما خلف هذه الأرقام الصماء سنجد أن الحقيقة أدهى وأمرّ من ذلك، نظراً إلى ان مساهمة ما يُسمى بـ القطاعات غير النفطية، يعتمد بشكل شبه كلّي على أداء قطاع النفط، بكل ما يحمل ذلك من سوءات الاقتصاد الريعي ومساوئه ومخاطره حاضراً ومستقبلاً.

سادساً: نعم نحن بحاجة للإصلاح لأن التركيبة السكانية في بلادنا والتي يقال عنها الأفضل والأكثر أمناً وأماناً في منطقتنا الخليجية في طريقها إلى اللحاق بشقيقاتها إن لم يتم تدارك الموقف. يكفي أن نذكر أن إجمالي عدد العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص (لا يشمل خدم المنازل

ومن في حكمهم) وصل في نهاية عام ٢٠١١ م، إلى ما يزيد على مليون و٢٠٠ ألف في بلادنا التي لا يصل عدد مواطنيها إلى المليونين وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام ٢٠١٠ م، هذا في الوقت الذي لم يزد عدد العمالة الوافدة في القطاع الخاص بنهاية عام ٢٠٠٧ م عن حوالى (٧٣٥) ألف عامل، بمعنى أن الزيادة في العمالة الوافدة خلال أربع سنوات فقط بلغت نحو (٤٦٥) ألف عامل، بنسبة زيادة قدرها نحو (٦٣ في المئة) خلال المدة، وبتدفق سنوي للعمالة الوافدة يبلغ متوسطه نحو ما يقارب الـ ١٢٠,٠٠٠ وافد!

سابعاً: نعم نحن بحاجة للإصلاح لأننا مع كل ما ذكرناه في **سادساً** أعلاه من أرقام مذهلة لأعداد العمالة الوافدة نعاني أكثر من غيرنا في المنطقة وخارجها من بطالة مقلقة لم يتم الإفصاح عن حجمها حتى الآن عدداً ونسبةٍ على الرغم من أنها ظلّت تشكل تهديداً أمنياً وسياسياً في البلاد؛ وعلى الرغم من أن معدلات البطالة هي الثيرموميتر الذي تقاس به سلامة الأداء الاقتصادي وما يوفّره من استقرار وسلم اجتماعيين، وبالتالي لا بد من الإعلان عنه بكل شفافية؛ وبالرغم من عدم الإعلان عن الأرقام النهائية لعدد الباحثين عن عمل في الوقت الحالي ونسبتهم لإجمالي قوة العمل في البلاد، إلا أن معظم المراقبين يضعون الرقم بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف باحث عن عمل، ومعدل بطالة بين ٢٥ و٣٠ في المئة، وذلك قياساً على المؤشرات التي تمخّضت عن التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت التي أجريت في عام ٢٠١٠ م، وقياسا على الإقبال على التسجيل عقب قرار الحكومة بتوظيف (٥٠) ألف مواطن وتقديم منحة مالية لمن لا يجد فرصة عمل، وذلك في أعقاب الحركات الاحتجاجية والاعتصامات التي حدثت في البلاد في شباط/ فبراير من العام الماضي. والمفارقة التي تعكس الخلل في سوق العمل وفي أنظمة التعليم والتدريب وفي آليات التوظيف وسياسات وإجراءات استقدام اليد العاملة الأجنبية، لا تكمن في وجود هذا الكمّ من العمالة الأجنبية مقابل هذا الكم من المواطنين العاطلين عن العمل، بل تكمن كذلك في وضعية القوى العاملة الوطنية بمنشآت القطاع الخاص الذي يفترض أن يكون المشُغّل الرئيس للعمالة الوطنية في ظل تشبّع الأجهزة والوحدات الحكومية.

فالمفارقة هنا أنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتوطين الوظائف

في القطاع الخاص، إلا أن أرقام المنتهية خدماتهم من المواطنين في منشآت القطاع الخاص بسبب الاستقالة أو الفصل، تفضح إجهاض هذه الجهود لأسباب لا يتّسع المجال لسردها. وللدلالة على ذلك فقد ترك الخدمة بمنشآت القطاع الخاص خلال السنوات الخمس الماضية، نحو ربع مليون مواطن ومواطنة، فحسب (وفقاً لأرقام وزارتي الاقتصاد الوطني والقوى العاملة)... أي بمتوسط سنوي يصل إلى نحو (٥٠) ألف مستقيل أو مفصول من الخدمة في السنة الواحدة، وهي أرقام مذهلة في سوق عمل ضيّق كالسوق العماني!

ثامناً: نحن في حاجة للإصلاح لأننا سرنا في ركب المنبهرين بفكرة بناء المجمّعات العقارية وعرضها للبيع للأجانب مع حافز بمنح إقامات طويلة الأجل لهم ولأبنائهم وحفدتهم من بعدهم، طالما كانوا يملكون هذه العقارات، بل تفوّقنا على جيراننا في هذا الصدد، عندما خططنا لإقامة مدن كاملة لهذا الغرض على مساحات كبيرة من أجمل وألطف شواطئ بلادنا؛ ثم زدنا على ذلك بجذب مستثمرين أجانب، أو بالأحرى مقامرين أو مغامرين.. لا أدري، ومنحناهم أراضيَ شاسعة من دون مقابل، تقريباً، في أفضل المواقع وفي ألطف وأنقى وأجمل السواحل العمانية في شمال البلاد وجنوبها، ليقيموا عليها ما يُسمّى بـ المجمّعات السياحية المتكاملة وعرضها للبيع للأجانب بإغراء الإقامة الدائمة، وبعد أن بيع بعضها وهو ما زال مخطّطات على الورق وشُرع في بنائها، جاءت الضارة النافعة ـ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩م، فتوقف كل شيء، وها هي هذه المشروعات في منتصف الطريق، إما مبانٍ غير مكتملة أو مكتملة ينعق فيها البوم .... تقف دليلاً على سوء التخطيط والانفراد بصنع القرار والتغييب الكامل لأصحاب الحق والمصلحة في الوطن وترابه، ودليلاً على التفريط في ثروات الوطن.

تاسعاً: نعم نحن بحاجة ماسّة للإصلاح نظراً إلى تدهور نظامنا التعليمي وتخلّفه في عالم لا مكان فيه للمتخلّفين علمياً، نحن بحاجة لثورة تعليمية تحقق إصلاحات جذرية في المنظومة التعليمية بمختلف مستوياتها ومساراتها النوعية من أجل أجيال مسلّحة بالعمل وبالاستعداد لتحمُّل مسؤولياتها في بناء الوطن بسواعد أبنائه ولأبنائه.

عاشراً: نحن في عمان خطونا خطوة مهمة في درب الإصلاح الطويل

والشاق، خطوة متقدمة قادها صاحب الجلالة عاهل البلاد في استجابة حكيمة لطموحات شعبية وفي انسجام تامّ مع تيّارات التغيير في المنطقة، وفي قراءة سليمة للمستقبل ومتطلباته السياسية والتنموية.

تمثّلت هذه الخطوة في التعديلات الدستورية الواسعة النطاق التي أجراها جلالة السلطان على النظام الأساسي للدولة (دستور البلاد) والتي منح بموجبها مجلس عمان (بجناحيه: الشورى المنتخب والدولة المعيّن) صلاحيات تشريعية ورقابية واسعة في طريقها لأن تكون صلاحيات كاملة بالمفهوم البرلماني الحديث، بإذن الله، بحسب ما تُنبئ به التطورات الاجتماعية والثقافية والسياسية على الساحة المحلية.

ولا بد لنا كمطالبين بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أن نعيَ تماماً أن ثمار الإصلاح المنشود لا يمكن أن تُختزل في صناديق الاقتراع والمعارك الكلامية والخطب الرنانة في البرلمانات والأحاديث المنفعلة والمفتعلة في وسائل الإعلام، وإنما نتطلّع إلى إصلاح حقيقي يفضي إلى شورى حقيقية وإلى حريّات عامة وإلى تنمية مستدامة ومتوازنة والى إدارة رشيدة وإلى رقابة فاعلة وعادلة وإلى مجتمع يأخذ فيه كل ذي حق حقه من دون زيادة أو نقصان.

نحن نؤمن أن الإصلاح في المنطقة حتميّ، وأنه قادم لا محالة وأن من يظن أو يتمنى غير ذلك فهو واهم ويراهن على ماضٍ رحل أو على وشك الرحيل، ولن يعود. فما اصطُلح على تسميته بـ «الربيع العربي»، برهن من دون أدنى شك على أن إرادة الشعوب لا تُقهر.

الفصل الرابع

الحاجة للإصلاح في الكويت(*)

أحمد الديين(**)

تعاني الكويت جملةً من الاختلالات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي اختلالات لا يمكن تجاهلها، ولا بد من البحث عن سبل جادة ومخارج واقعية لمعالجتها وإصلاحها.

ويتركّز الاختلال السياسي في احتدام التعارض بين عقلية المشيخة وانفرادها بالسلطة من جهة، وبين مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة ومتطلبات التطور الديمقراطي للمجتمع الكويتي من جهة أخرى.

بينما يتركز الاختلال الاقتصادي في البنية الاقتصادية الريعية ذات المورد الأحادي، وتأدية الاقتصاد الكويتي وظيفة متخلفة في إطار التقسيم الدولي للعمل، تتمثّل في تصدير النفط الخام؛ إضافة إلى النهج الاقتصادي للقوى الاجتماعية المتنفذة، وما أدى إليه هذا النهج من اختلال توازن البنية الاقتصادية لصالح القطاعات غير المنتجة والتطور الأحادي الجانب، وإعاقة نموّ وتطور القوى المنتجة المادية والبشرية.

أما الاختلال الاجتماعي، فيبرز من جهة في تنامي الهويات الصغرى والاستقطابات الفئوية والمناطقية والقبلية والطائفية على حساب الهوية الوطنية الكبرى، ويبرز من جهة أخرى في اختلال نسبة التركيبة السكانية بين المواطنين وغير المواطنين.

(*) ورقة منقحة أُعدّت في الأصل للقاء الاثنين السابع، وقُدمت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

(**) كاتب وناشط سياسي ـ الكويت.

ويتّضح اختلال النظام التعليمي في تخلّف مناهج التعليم وضعف ارتباطها بمتطلبات المجتمع واحتياجاته، إضافة إلى تدنّي مستوى التعليم العام وفق الاختبارات الدولية، وضعف مستوى مخرجات التعليم العام والعالي.

وقد سبق للقوى الشعبية، ممثلةً في مجلس الأمة والتجمعات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، أن دعت إلى معالجة مثل هذه الاختلالات وتحقيق إصلاحات جدّيّة، مثلما هناك في المقابل وثائق رسمية دعت إلى معالجات وتحقيق إصلاحات، إلا أنّ وثائق الطرف الرسمي تجاهلت تماماً الحاجة إلى الإصلاح السياسي، الذي هو المدخل الرئيس للإصلاحات الأخرى.

ولهذا، فإنّ هناك حاجة موضوعية ومتطلّبات عملية لبلورة أجندة وطنية متوافق عليها للإصلاح، فالإصلاح لا يمكن أن يتحقق عفوياً، كما إنّه يتطلب بالتأكيد توافقاً وطنياً واجتماعياً حوله.

أولاً: الإمكانات المتاحة للإصلاح شعبياً ورسمياً والعقبات والعوامل المعيقة

يمكن القول **إنّ هناك إمكانات وفرصاً واسعة نسبياً لتحقيق الإصلاح** في الكويت في حال جرى توظيفها وتمّت تعبئتها لمثل هذه المهمة المستحقة، ومن بينها هذه الإمكانات:

١ ـ وجود دستور، فدستور الكويت لعام ١٩٦٢، على الرغم من عدم اكتماله ديمقراطياً، إلا أنّه يضع أسساً لدولة المؤسسات والقانون، ويكفل مجموعة من الحقوق والحريات، ويقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، ويضمن المشاركة الشعبية عبر الانتخابات والمؤسسة النيابية ومحاسبة الحكومة.

٢ ـ وجود تجمّعات سياسية ناشطة تمارس عملها علناً وإن لم تتمتّع بعد بالإشهار القانوني والشخصية المعنوية.

٣ ـ وجود شبكة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني ممثلة في النقابات العمالية وغرفة التجارة واتحادات أصحاب الأعمال وجمعيات النفع العام والأندية والجمعيات المهنية.

٤ ـ الهامش الواسع المتاح نسبياً لحرية الإعلام في مجالاته المقروءة والمرئية والمسموعة.

٥ ـ وجود رأي عام شعبي حيّ ومتفاعل.

إلا أنّ هناك في المقابل عقبات وعوامل تعيق تحقيق الإصلاح لا يمكن تجاهل تأثيراتها السلبية، من بينها:

أ ـ عقلية المشيخة ونهجها السلطوي.

ب ـ سطوة قوى الفساد المتنفذة.

ج ـ شدة الميول والنزعات الطفيلية والاستهلاكية المرتبطة بالنمط الاقتصادي.

د ـ حالة التخلّف الثقافي والاجتماعي، والتأثيرات السلبية لإحياء البُنى التقليدية والنزعات الفئوية والقبلية والطائفية التي تجري استثارتها داخل المجتمع الكويتي؛ إما بتحريض مباشر أو تحت تأثير عوامل إقليمية.

١ ـ دعوات الإصلاح ومشروعاته

يمكن رصد العديد من دعوات الإصلاح والمشروعات الإصلاحية والفعاليات والمؤتمرات التي استهدفت بلورة أجندات للإصلاح في المجالات المختلفة سواء على المستويين الشعبي أو الرسمي، **ومن بينها**:

أ ـ برامج التجمعات السياسية

إذ إنّ هناك العديد من الوثائق المهة التي طرحتها التجمعات السياسية منذ بداية السبعينيات، تضمّنت دعوات لتبنّي نهج إصلاحي، يمكن أن نذكر منها «برنامج العمل الوطني الديمقراطي الذي أعلنه نواب الشعب (التقدميون الديمقراطيون)» عام ١٩٧١، بمناسبة انتخابات مجلس الأمة الثالث؛ «منهاج عمل التجمع الوطني» تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤؛ «برنامج العمل الوطني لنواب الشعب» كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤؛ «برنامج حزب اتحاد الشعب في الكويت» ١٩٧٨؛ «البرنامج الانتخابي لمرشّحي التجمع الديمقراطي» ١٩٨٥؛ «إعلان المبادئ» الصادر عن المنبر الديمقراطي الكويتي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛ وثيقة «نحو استراتيجية دستورية إسلامية جديدة لإعادة بناء الكويت» الصادر عن الحركة الدستورية ١٩٩١؛ و«**نعدكم**» البرنامج الانتخابي لمرشحي المنبر الديمقراطي الكويتي ١٩٩٢؛ «رؤية وطنية للمستقبل» برنامج عمل التجمع الوطني الديمقراطي عن الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠؛ وثيقة «طريق الكويت

نحو النهضة والتغيير» الصادرة عن المنبر الديمقراطي الكويتي آذار/ مارس ١٩٩٩؛ «الوثيقة الأساسية» للتحالف الوطني الديمقراطي في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢؛ «برنامج العشرين نقطة» للمنبر الديمقراطي الكويتي ٢٠٠٦؛ «نحو برنامج انتخابي للإصلاح والتغيير» الصادر عن التيار التقدمي الكويتي بمناسبة انتخابات ٢٠١٢، التي تشكّل في مجموعها رؤى إصلاحية وطنية قدمتها التجمعات السياسية الكويتية وتناولت فيها مختلف الاختلالات التي تعانيها البلاد، كما تضمنّت اقتراحات ملموسة للإصلاحات المنشودة.

ب ـ وثائق مؤتمرات الإصلاح التي دعت إليها مؤسسات المجتمع المدني الكويتي، ومن بينها:

وثيقة «الحكم الصالح: الطريق إلى التنمية»، الصادرة عن جمعية الشفافية الكويتية آذار/ مارس ٢٠٠٧، و«الحوار الوطني للإصلاح السياسي» الذي نظمته جمعية الشفافية من ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ حتى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩، وورقة «الإصلاح الاقتصادي كشرط أساسي لنجاح استراتيجية المركز التجاري والمالي» الصادرة عن غرفة تجارة وصناعة الكويت نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، وأوراق ندوة «التوجهات المستقبلية للاقتصاد الكويتي» الصادرة عن المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين في أيار/ مايو ١٩٩٣.

ج ـ وثائق الإصلاح الرسمية

ومن أهمها «الوثيقة الوطنية للإصلاح والتنمية» الصادرة عن وزارة التخطيط آذار/ مارس ١٩٩٣، «استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت» المجلس الأعلى للتخطيط ١٩٨٩، «الإطار العام للخطة الإنمائية للسنوات ٢٠١٠/ ٢٠١١ ـ ٢٠١٣/ ٢٠١٤» الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠، ومن بين أهم التقارير ذات الصلة بإصلاح التعليم توصيات «مؤتمر المناهج» ١٩٧٢، و«التقرير الختامي لتقويم النظام التربوي لدولة الكويت» الصادر عن وزارة التربية تموز/ يوليو ١٩٨٧.

ويلاحظ المطّلع على هذه الوثائق، أنّ الوثائق الصادرة عن التجمعات السياسية الكويتية قد تطرقت إلى مختلف الاختلالات التي تعانيها الكويت، ولكنها في الغالب تناولتها كعناوين وقضايا ومطالب واقتراحات، من دون أن تربطها بخطوات عملية وسياسات وإجراءات ملموسة للتنفيذ، فيما نلاحظ أنّ

وثائق مؤسسات المجتمع المدني قد ركزت في غالبها على الإصلاحات في مجالات محددة تتصل باهتمامات هذه المؤسسات، ما عدا وثائق جمعية الشفافية الكويتية ومؤتمراتها التي تناولت الإصلاح السياسي، أما الوثائق الرسمية فنجدها تتجاهل إلى حدٍّ كبير أي حديث عن الاختلالات السياسية، ولا تتطرق إلى استحقاقات الإصلاح السياسي، مع ما تتميّز به الوثائق الرسمية من بيانات ومعلومات وما تتضمنه من سياسات وإجراءات تنفيذية، إلا أنّ الغالب على الوثائق الحكومية هو عدم انتقالها إلى مستوى التطبيق، اللهم إلا ما يتصل بالمشروعات ذات الطبيعة الاقتصادية الواردة في الخطة الإنمائية، وهذا قصور فاضح لا يمكن تبريره للسلطة التنفيذية.

ثانياً: الاختلالات الرئيسة واستحقاقات الإصلاح

١ ـ الاختلالات السياسية واستحقاقات الإصلاح السياسي

عندما نالت الكويت استقلالها في العام ١٩٦١، توافرت مجموعة من الظروف والعوامل الموضوعية والذاتية، التي دفعت في اتجاه تحقيق توافق تاريخي بين مشروع الحكم ممثلاً في الأسرة الحاكمة ومشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة.

إذ واجهت الدولة الوليدة تحدياً مصيرياً منذ الأيام الأولى لاستقلالها، تمثّل في التهديدات التي أطلقها رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق، ورفضه الاعتراف باتفاقية الاستقلال عن بريطانيا، وهذا ما تطلب تحقيق توافق على مستوى الجبهة الداخلية لمواجهة التهديد الخارجي، ومن جهة أخرى فقد نالت الكويت استقلالها في وقت كانت فيه الحركة التحررية على المستوى القومي العربي تمر في حالة مدّ تركت أثرها على الحركة الوطنية الكويتية، فيما كانت القوى الحيّة في المجتمع الكويتي تتطلع حينذاك نحو الانتقال من حالة الإمارة التقليدية إلى تأسيس الدولة الكويتية الحديثة وتلبية مطلب المشاركة الشعبية. وترافق هذا مع ظرف ذاتي مواتٍ على مستوى الأسرة الحاكمة، إذ كان على رأس السلطة حينذاك أمير مستنير هو الشيخ عبد الله السالم، الذي سبق أن اختاره أعضاء مجلس الأمة التشريعي في العام ١٩٣٨، رئيساً لمجلسهم في تجربة تاريخية رائدة وفريدة في المنطقة الخليجية، وشهدت الكويت منذ بداية عهده عندما تولى الإمارة

في العام ١٩٥٠، انفراجاً سياسياً نسبياً، وقطعت خطوات ملموسة على طريق التحديث، وبالتأكيد فقد لعبت شخصية الأمير المستنير دوراً ايجابياً في تحقيق التوافق التاريخي بين مشروع الحكم ومشروع الدولة الحديثة.

وفي ذلك السياق تحقق التوافق التاريخي بين مشروع الحكم، الذي يسعى إلى ضمان استقراره واستمراره وتأكيد شرعيته التاريخية بشرعية دستورية، وبين مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة، تجسّد في انتخاب مجلس تأسيسي في نهاية العام ١٩٦١، ووضع دستور للبلاد في العام ١٩٦٢، يوفّر هامشاً من الحقوق والحريات الديمقراطية ويقيم حياة نيابية تتوافر فيها الحدود الدنيا الأساسية من الديمقراطية.

إلا أنّه سرعان ما برز التناقض بين المشيخة نهجاً وعقلية لدى الأطراف السلطوية المتنفذة داخل الأسرة الحاكمة، وبين مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة ومتطلبات التطور الديمقراطي للمجتمع الكويتي، خصوصاً في السنوات الأخيرة من عهد الأمير الشيخ عبد الله السالم، إذ عمدت هذه الأطراف السلطوية إلى إعاقة مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة عندما تعاملت معه على أنّه مشروع مناقض لمشروع الحكم، ونظرت إلى الدستور على أنّه خطأ تاريخي يجب تصحيحه. حيث تمثّلت الخطوة الأولى لإعاقة مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة في إفراغ الدستور من مضامينه الديمقراطية عبر تمرير سلسلة من القوانين المقيّدة للحريات والمتعارضة مع الدستور بالاستناد إلى أصوات النواب الموالين للسلطة، ثم عمدت الأطراف السلطوية المتنفذة بعد وفاة الأمير الشيخ عبد الله السالم إلى تزوير انتخابات مجلس الأمة الثاني في ٢٥ كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٦٧، وهو المجلس الذي كان يُفتَرض أن ينجز مهمة التنقيح الديمقراطي لدستور الحدّ الأدنى، وجرى بعد ذلك الانقلاب مرتين على الدستور في العامين ١٩٧٦ و١٩٨٦، حيث تمّ تعليق العمل بعدد من مواد الدستور وتعطيل الحياة النيابية وفرض القيود على الحريات العامة، ما أدّى إلى تكريس نهج الانفراد بالسلطة، وحدوث اختلال صارخ في موازين القوى لغير صالح الاتجاه الديمقراطي، وتكرّس مع مرور الوقت نهج الانفراد بالسلطة، وهذا ما تمثّل في احتكار القرار السياسي واحتكار المناصب الأساسية في الإدارة السياسية للدولة بأيدي الأسرة الحاكمة، وتحويل مجلس الوزراء إلى جهاز

تنفيذي يتلقّى التوجيهات بدلاً من كونه ـ كما يفترض دستورياً ـ سلطة سياسية مقرِّرة، وتشرّع قوانين تقيّد الحريات والحقوق الديمقراطية وتصادر بعضها.

وشهدت البلاد في السنوات الأخيرة، إفساداً واسعاً للحياة السياسية على مستوياتها المختلفة بدءاً من إفساد العملية الانتخابية؛ مروراً بالممارسة البرلمانية وشراء أصوات الغالبية النيابية الموالية، وصولاً إلى إنشاء وسائل إعلامية خاصة تمثّل أبواقاً دعائية مسفَّة.

وفي موازاة هذا الإفساد الواسع للحياة السياسية، فإنّ غياب الحياة الحزبية وضعف التنظيمات السياسية وعدم إشهارها، أدى إلى تكريس الطابع الفردي في الحياة البرلمانية وبروز ممارسات نيابية منحرفة من شأنها تشويه الحد الأدنى المتوافر من الديمقراطية. هذا في الوقت الذي لم يتوقف فيه التربص السلطوي بالوضع الدستوري.

لقد جرى تراجع ملحوظ عن مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة، وتعرّضت الحياة السياسية في البلاد إلى تشويه خطير وتدهور كبير، بحيث انسدّ عملياً أي أفق جدي للإصلاح والتغيير في إطار هذه الصيغة المشوهة، وهذا ما يتطلّب أولاً وقبل كل شيء إعادة الاعتبار مجدداً إلى مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة في الإطار الدستوري الديمقراطي بوصفها المهمة الوطنية الأساسية، التي يمكن أن تشكّل قاسماً مشتركاً بين مختلف القوى صاحبة المصلحة في إصلاح هذا الخلل السياسي الصارخ وتصحيح المسار وإقامة دولة المؤسسات والقانون.

ولا أحسب نفسي مبالغاً عندما أقرر أن للإصلاح السياسي الديمقراطي أولوية تسبق غيره من الإصلاحات المستَحَقَّة، إذ لا يمكن البدء بإصلاح الاقتصاد أو السعي نحو إصلاح التعليم أو إصلاح جهاز الإدارة الحكومية، من دون أن يكون هنالك بالأساس إصلاح سياسي على مستوى سلطة اتخاذ القرار في الدولة.

إن الإصلاح المنشود ليس مجرد تدابير إصلاحية متناثرة هنا وهناك لا يجمعها أي رابط، وإنما يفترض أن تكون جزءاً من نهج إصلاحي واضح يستهدف استكمال مشروع بناء الدولة الحديثة، وإلا فلن تعدو هذه الإصلاحات، إن وجدت، أن تكون إصلاحات جزئية، محدودة، وناقصة.

ويمكن تلخيص خطوات الإصلاح السياسي المنشود في العناوين التالية:

أ ـ عدم المساس بالضمانات الديمقراطية الأساسية الواردة في دستور عام ١٩٦٢، بوصفه دستور الحد الأدنى، ووضعها موضع التطبيق نصاً وروحاً، وتعزيزها وتوسيعها، وصولاً إلى دستور ديمقراطي برلماني.

ب ـ احترام الحريات الشخصية وإطلاق الحريات والحقوق الديمقراطية الأساسية: حرية المعتقد؛ حرية الرأي؛ حرية التعبير؛ حرية النشر؛ حرية الاجتماع؛ الحق في التظاهر السلمي والإضراب عن العمل؛ حرية النشاط النقابي والاجتماعي؛ حرية التنظيم السياسي والحزبي، وإجراء إصلاح تشريعي شامل يلغي القوانين والإجراءات المقيِّدة للحريات والحقوق الديمقراطية ويهدف إلى سنّ قوانين تفسح المجال أمام المواطنين لممارسة حرياتهم وحقوقهم الديمقراطية.

ج ـ تأكيد مبادئ الفصل بين السلطات، التعددية السياسية والحزبية، تداول السلطة ديمقراطياً، سيادة القانون، واستقلال القضاء.

د ـ إشهار الأحزاب السياسية.

هـ ـ ضمان حق الأفراد في الاحتكام مباشرة أمام المحكمة الدستورية، وإزالة القيود المفروضة على حق التقاضي أمام المحكمة الإدارية في قضايا الجنسية والإقامة والصحف ودور العبادة.

و ـ توسيع القاعدة الانتخابية بتخفيض سن الناخب إلى ١٨ عاماً، وإلغاء وقف حقّ العسكريين في الانتخاب.

ز ـ الحد من الوصاية الحكومية المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني، وتعديل القوانين المخلَّة بمبدأ استقلاليتها.

٢ ـ الاختلالات الاقتصادية واستحقاقات الإصلاح الاقتصادي

يعاني الاقتصاد الكويتي اختلالاتٍ هيكليةً ناجمة عن ارتكازه على بنية اقتصادية ريعية ذات مورد أحادي، وارتباطه التبعي بالنظام الرأسمالي العالمي عبر تأدية وظيفة متخلفة في إطار التقسيم الدولي للعمل تتمثّل في تصدير النفط الخام؛ إضافة إلى النهج الاقتصادي للقوى الاجتماعية المتنفذة، وما أدى إليه من اختلال توازن البنية الاقتصادية لصالح القطاعات غير المنتجة

والتطور الأحادي الجانب، وإعاقة نمو وتطور القوى المنتجة المادية والبشرية وتكريس تخلفها، عبر سياسات اقتصادية وتوظيفية، حجر الزاوية فيها الاعتماد علي الأيدي العاملة غير المُستقرة كبديل وليس كمُكمّل للأيدي العاملة الوطنية والمُستقرة، وأصبحت إيرادات بيع النفط الخام تشكّل مصدر النشاط الاقتصادي، مع ملاحظة ضعف صلتها ببقية القطاعات الاقتصادية باستثناء صلة التمويل، وما يتهدد الموارد النفطية من مخاطر النضوب بفعل الاستنزاف أو جراء ما يمكن أن يسمى بـ «النضوب التقني» في حال إنتاج طاقة بديلة بكلفة مناسبة.

ويتضح الطابع الطفيلي للاقتصاد الكويتي في تلك الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك لغير صالح تراكم حقيقي لرأس المال، والفجوة التي تتم تغطيتها عن طريق ريع النفط، وتضخّم الإنفاق الحكومي وارتباطه بسياسة غير عادلة لتوزيع الدخل والتصرف بالثروة الوطنية.

وإزاء فشل النهج الاقتصادي القائم وإفلاسه، لا بد من انتهاج سياسة اقتصادية وطنية بديلة لبناء اقتصاد وطني متطور ومستقل بهدف تجاوز أوضاع التخلف والتبعية والنهب الطفيلي واستباحة المال العام والتوزيع غير العادل للثروة وغياب التخطيط. **ومن عناوين الإصلاح الاقتصادي**:

أ ـ تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، بإقامة صناعة وطنية تعتمد على أحدث التقنيات، وتوفير الحماية والدعم لها باعتماد خطة تصنيع تتلاءم مع إمكانيات البلاد ومتطلبات السوق الداخلي والخليجي، وتسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك بتشجيع الصناعة الوطنية وتوفير الحوافز الملائمة لتطويرها وتطوير الكادرين الفني والإداري المحليين فيها، والتركيز على الصناعات البتروكيماوية وتطوير الصناعات القائمة وخصوصاً المعتمدة على النفط. هذا إلى جانب تطوير قطاع الملاحة والنقل البحري.

ب ـ الاستخدام العقلاني الرشيد وطويل الأمد للثروة النفطية وإبقاؤها بيد الدولة ورفض خصخصتها وصد الأبواب أمام سعي شركات النفط العالمية الكبرى إلى إعادة هيمنتها عليها تحت غطاء اتفاقيات المشاركة في الإنتاج، وربط سياسة إنتاج النفط وتصديره بمتطلبات تطوير اقتصادنا الوطني واحتياجاته الفعلية؛ وكذلك ربطها بحجم الاحتياطيات النفطية الحقيقية القابلة

للاستخراج، ووضع ضوابط للحد من استنزاف الثروة النفطية، وتعزيز وحدة الأوبك في مواجهة الاحتكارات، والعمل مع بقية دول الأوبك والدول الأخرى المنتجة والمصدّرة للنفط على اعتماد وحدة حسابية أخرى لمعاملات النفط الدولية بدلاً من عملة الدولار الأمريكي المتآكلة باستمرار.

ج ـ تنمية الموارد البشرية المحلية وتعبئتها، وتأهيل قوة العمل الوطنية والاعتماد عليها وعلى العمالة المستقرة من «البدون» والوافدين العاملين، وبالأساس منهم الخليجيون والعرب، بدلاً من جلب المزيد من العمالة الأجنبية الجديدة.

د ـ تشجيع النشاطات الإنتاجية في القطاع الخاص، وتقديم التسهيلات والحوافز اللازمة كي يدخل القطاع الخاص في مجالات استثمار إنتاجية ذات مستويات تقنية عالية، ليسهم في إعادة البناء الاقتصادي وتوازنه، بدلاً من اختلاله الناجم عن غلبة الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الساخنة كالمال والعقار والاستثمارات، مع ضرورة تحمّل هذا القطاع تبعات اختياراته الاقتصادية، وتأكيد المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في توفير فرص العمل ودفع ضرائب على الدخل بهدف المساهمة في تمويل الميزانية العامة للدولة.

هـ ـ الأخذ بسياسة مالية ونقدية تستهدف تشجيع الاستثمار الإنتاجي، والحدّ من التضخم النقدي، والرقابة على القطاعين المالي والمصرفي، وتجنّب محاولات فرض السيطرة الأجنبية عليهما، ووضع نظام ضريبي تصاعدي على أرباح الشركات الكبيرة والبنوك، والتركيز الرقابي النوعي علي ميزانيات موازنات هذه الشركات والبنوك لمنع الاختلال الاستثماري وكبح الانجراف الطفيلي ومحاربة النشاطات الوهمية في أسواق المال، وتوجيه الاستثمارات الحكومية نحو تحقيق أهداف استثمارها بأقل درجة من المخاطر وأكبر مردود، وتوجيهها نحو البلدان الخليجية والعربية ما أمكن، ورفض تدفقات الاستثمارات الأجنبية لأغراض المضاربة.

و ـ إحداث إصلاح إداري شامل بحيث يتم تطوير الإدارة الحكومية لتكون في خدمة المواطنين والمجتمع، وتوجيه نشاط جهاز الدولة ككل بشكل أكثر انتظاماً وانسجاماً، ومعالجة مشاكل التضخم الوظيفي وانخفاض الإنتاجية والفساد الإداري، ووضع أسس موضوعية عادلة وشفافة للترقية والتقدم الوظيفي، والتخفيف من الشكليات الإدارية والبيروقراطية والروتين،

والاستفادة من التقنية الحديثة للمعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات الإدارية.

ز ـ الحد من الفساد ومكافحته يكتسبان أهمية قصوى، وهذا ما يتطلب سن قوانين وتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضع إجراءات وتدابير لمنع استغلال النفوذ، والكشف عن الذمة المالية لكبار المسؤولين في الدولة، وتضارب المصالح، وفضح التجاوزات ومحاولات التطاول على المال العام ونهبه، مع تعزيز أجهزة الرقابة الدستورية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالشفافية ومكافحة الفساد، والعمل على وقف إفساد الحياة السياسية والبرلمانية والمؤسسات الإعلامية، وذلك بوضع سقف أعلى للإنفاق الانتخابي وكشف مصادر تمويل الحملات الانتخابية ووسائل الإعلام.

٣ ـ الاختلالات الاجتماعية وعناوين إصلاحها

شهدت الكويت، خصوصاً في السنوات الأخيرة، تأجيجاً مُتَعَمَّداً للاستقطاب الاجتماعي الفئوي والقبلي والطائفي، التي هي بالأساس نتاج التخلف الاجتماعي واستمرار تماسك بعض المكونات التقليدية وامتداد تأثيراتها، وتراجع مشروع بناء الدولة الحديثة وإضعاف مفهوم المواطنة الدستورية، وما تمثّله هذه الاستقطابات من شعور واهم بالانتماء إلى هذه الهويات الصغرى الفئوية والقبلية والطائفية على حساب الهوية الوطنية الكبرى.

ومن جانب آخر، تواجه الكويت مشكلة تدنّي نسبة المواطنين إلى إجمالي عدد السكان، وإذا كان احتياج الكويت إلى العمالة، والظروف الاقتصادية والسياسية في عدد من البلدان المحيطة، قد أديا إلى توافد العمالة غير الكويتية، فإن اتجاه التطور الرأسمالي المشوَّه، ونمط المجتمع الاستهلاكي، وعدم الاهتمام بتطوير قوى العمل المحلية وتهميشها، والاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة وممارسة أبشع استغلال طبقي لها، إضافة إلى تفشّي تجارة الإقامات بين أصحاب النفوذ في ظل تخلف قوانين الإقامة وتعارضها.

كما تبرز قضية غير محدَّدي الجنسية (البدون) التي لم تنشأ من فراغ، بل تتحمّل السلطة مسؤولية وجودها.

إنّ المدخل الأول لمعالجة الاختلالات الاجتماعية يبدأ بتنمية العلاقات المجتمعية على أسس وطنية إنسانية ما يتطلب إلغاء أي تمييز بسبب الأصل أو

الطائفة، والتصدي لمحاولات تأجيج النعرات الفئوية والمناطقية والطائفية والقبلية، وتأكيد المواطنة الدستورية القائمة على المساواة القانونية وتكافؤ الفرص.

أما من حيث عناوين إصلاح الاختلالات الاجتماعية ومعالجتها فيمكن تلخيصها في:

أ ـ وضع سياسة استخدام وطنية تتوجه نحو تأهيل قوى العمل الكويتية والاعتماد عليها وخصوصاً في القطاعات الحيوية كـ النفط وإنتاج الكهرباء والماء والصناعة.

ب ـ الاستفادة من غير محدَّدي الجنسية بعد معالجة أوضاعهم، ومن العمالة الوافدة المستقرة بدلاً من جلب المزيد من العمالة الوافدة الجديدة.

ج ـ تبنّي سياسة جادّة واتخاذ إجراءات عملية لمعالجة إنسانية عادلة ونهائية لقضية غير محددي الجنسية (البدون)، وتحديداً الكويتيين البدون.

د ـ اتخاذ إجراءات للتحكم في أعداد ونوعية العمالة الوافدة الجديدة، والعدد المسموح به لكل مؤسسة.

هـ ـ محاربة تجارة الإقامات، وتطوير قانون الإقامة ونظمه.

و ـ زيادة التكلفة الاقتصادية للعمالة الوافدة في القطاع الخاص بتحميل أرباب العمل نفقات الخدمات الأساسية المقدمة لهم مثل التعليم والعلاج، ورفع الحد الأدنى لأجورهم.

٤ـ خلل النظام التعليمي وعناوين إصلاحه

يعاني التعليم العام والفني والجامعي عدم وجود توجّه واضح يساعد على ربطه باحتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد، وانعدام التخطيط، وتفاقم ظاهرة التسرب من مراحل التعليم المختلفة التي تمثل هدراً للموارد البشرية.

والمؤسف أنّ السمات الغالبة على مناهج التعليم هي تخلّفها، وضعف ارتباطها بمتطلّبات المجتمع واحتياجاته، إضافة إلى تدنّي مستوى التعليم العام وفق الاختبارات الدولية، وضعف مستوى مخرجات التعليم العام والعالي. وللدلالة على ذلك يكفي أن أشير إلى ما أورده التقرير العالمي للتنافسية عام

٢٠٠٨/٢٠٠٩، الذي يوضح أنّ الكويت تحتل المرتبة ٩٢ على مستوى جودة التعليم الابتدائي بين دول العالم، والمرتبة ٩٣ في جودة تعليم الرياضيات والعلوم.

ولا تزال كليات ومعاهد التعليم التطبيقي والتدريب المهني قاصرة عن القيام بدورها المفترض في إعداد كوادر فنية ومهنية ذات كفاءة عالية وقادرة على المنافسة في سوق العمل. أما جامعة الكويت وكذلك الجامعات الخاصة فهي متخلفة عن أداء دورها كصروح علمية ومنابر تنويرية وفكرية وثقافية فاعلة ومؤثرة إيجابياً في المجتمع.

وهناك **حاجة فعلية للقيام بإصلاح للتعليم، وهو ما يتطلب**:

أ ـ إصلاح النظام التعليمي وتطويره، والعمل على ضمان جودته ورفع مستوى مخرجاته، وربط سياسة التعليم والنهج التربوي باحتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد، وتطوير المناهج الدراسية بحيث تعالج متطلبات الحياة المعاصرة وتُعوِّد النشء على التفكير العلمي وتغرس في نفوسهم الثقافة الوطنية والقيم الديمقراطية، وتعدّهم لحياة المستقبل. مع توجيه الطلاب نحو الفروع العلمية لإعداد ما تحتاجه البلاد من كوادر متخصصة.

ب ـ زيادة عدد معاهد التدريب المهني والتعليم الصناعي والتطبيقي وتنويع فروع التخصص فيها، والاهتمام بتطويرها لتخريج الكوادر الفنية الوطنية المطلوبة.

ج ـ رفع مستوى التعليم الإلزامي إلى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها في برامج التدريب والإعداد المهني.

د ـ معالجة ظاهرة التسرب من مراحل التعليم المختلفة.

هـ ـ ضمان استقلالية التعليم الجامعي والعالي وحرية البحث العلمي، وتوسيع نطاق المستفيدين من نظام التعليم الجامعي والعالي من خلال وجود أكثر من جامعة حكومية، وتوفير خياري التعليم المشترك والمنفصل.

و ـ ربط البحث العلمي بالتطوير والإنتاج، وتحويل العلم إلى قوة منتجة. وتأسيس مراكز أبحاث في مختلف فروع العلوم للمساهمة في خلق وتطوير الاقتصاد الوطني.

ز ـ الاهتمام بتطوير التعليم النوعي لذوي الاحتياجات الخاصة.

ح ـ التطوير المستمر للقدرات العلمية والمهنية للمعلمين، بما يضمن جودة التعليم.

ثالثاً: نحو مؤتمر وطني للإصلاح والتوافق

إنّ ما تعانيه الكويت من اختلالات، يتطلّب توافقاً وطنياً واجتماعياً حول أجندة للإصلاحات، ولعلّ الآلية المناسبة لتحقيق ذلك هي انعقاد مؤتمر وطني للإصلاح يشارك فيه مختصون، وشخصيات علمية في مجالات مختلفة، وذوو الاهتمام، وأصحاب الرأي، والتجمعات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وكذلك ممثلون عن الحكومة ومجلس الأمة والسلطة القضائية. بحيث يبحث هذا المؤتمر محاور الإصلاح وقضايا التنمية ومشكلاتها وتحدّياتها، ويحاول تشخيص الاختلالات والعلل، التي تعانيها الدولة والمجتمع الكويتي والاقتصاد الوطني، وصولاً إلى بلورة اقتراحات للحلول والمعالجات والبدائل، واستشراف سبل التقدم والمخارج المأمولة للنهوض بالكويت.

المناقشات

١ ـ مشاري عبد الرحمن الحمود

● بالرغم من قوى الشارع التي فرضت نفسها بقوة ولا سيما القوى الشبابية التي شاركت بجدية في الحراك الذي انتهى برحيل حكومة الشيخ ناصر المحمد وحل مجلس الأمة على خلفية قضية الإيداعات المليونية، يجب أن لا ننسى محاولات تشويه هذا الحراك عن طريق استقطاب عناصر طائفية وقبلية منشقة، حيث رأينا في الانتخابات الفائتة كيف برزت النعرات الطائفية والفئوية التي أدت إلى فوز عناصر متشددة من جميع الأطراف وخصوصياً من العناصر الشابة.

● هناك خوف من هذه المزايدات الطائفية والقَبَلية التي أدت إلى فوز عناصر متشددة وجعل التعصب والمزايدات الطائفية هي الورقة الرابحة في الانتخابات.

● تمّ سرق الوثائق الإصلاحية من القوى السياسة الديمقراطية وواحدة من قوى إسلامية، ولم يكن هناك أي مبادرة من القوى الشعبية، بالرغم من رجوح كفتهم في المجلس والأغلبية في مجلس الأمة، فهل ستستخدم أي وثائق من قبل القوى السياسية ذات الأغلبية في المجلس؟ وكذلك تمّ نسيان وثيقة جماعة صوت الكويت (وهي ليست قوّة سياسية إنما جماعة ضغط فاعلة بالمجتمع بالكويت) حيث قدمت دراسة عميقة حول القوانين غير الدستورية ومطالبة بتصحيح مسارها.

● في ذكر الشيخ المرحوم عبد الله السالم، ووصفه بـ الشيخ المُستنير، ومن الواضح أننا لم نرَ شيخاً مُستنيراً من بعده، حيث مبدأ المشيخة فقد

احترامه إلى حد كبير في الشارع، وبرزت النعرات القبلية والطائفية بصوت أعلى وأكثر تقديراً للمشيخة ولا عزاء لدولة القانون. كما إن ذلك أدى إلى مزايدة في جيل شباب الشيوخ الذين حاولوا المزايدة على مبدأ المشيخة كما وصل في اتحاد الكرة الذي أخذ بشكل البلطجة والفتْونة.

● ملاحظات حول ما جاء بخصوص «عناوين إصلاح الاختلالات الاجتماعية» حيث هناك بعض الإضافات الآتية:

ـ سقوط الوعي العام للمجتمع، وبروز دور شيوخ القبائل ورجال الدين وهذا يجب أن يوضع له حد.

ـ محاربة وتحريم خطابات الكراهية وكل من يسعى إلى تعزيز الخطاب الفئوي وفي الوقت نفسه، نطلب منهم إقرار هذا القانون.

ـ التخطيط الحالي للمناطق يفرز المرشحين على أصولهم الطائفية والقبلية بأدق تفاصيلها.

ـ كما إن القيادة السياسية تتعامل مع القوى السياسية وخصوصاً نواب الأمة، حيث يقابل القيادة السياسية النواب بصفتهم العرقية أو المذهبية (نواب الشيعة/ نواب مطير/ نواب العوازم .... إلخ.) وليس بصفتهم نواب الأمة كما نص الدستور.

٢ ـ شملان يوسف العيسى

القوى الشعبية مُمثلة في مجلس الأمة والتجمعات السياسية وغيرها هي التي عرقلت مسيرة الإصلاح والتنمية.

أ ـ مجلس الأمة ولا أحد غيره هو الذي شرَّع قوانين غير دستورية مثل رفض إعطاء إخوتنا المسيحيين الجنسية بسبب الدين عام ١٩٨٠.

ب ـ مجلس الأمة هو الذي سن قانون عزل المرأة عن الرجل في مقاعد الدراسة بعد تجربة ناجحة دامت ثلاثين عاماً (التعليم المختلط) ليس في الجامعات الحكومية فحسب، بل امتد تجاوزهم إلى الجامعات الخاصة.. وهذا تعدٍّ ساخر ضد حقوق الأفراد في اختبار نوعية التعليم لأبناهم.

ج ـ أعضاء مجلس الأمة هم الذين حوّلوا السلطة التشريعية إلى نقابة

من نقابات الدولة ـ تدافع عن موظفي الدولة بمنحهم امتيازات غير معقولة ورواتب عالية جداً. . حتى وإن لم يلتزموا بالعمل والإنتاج، كل ذلك من أجل كسب أصوات الناخبين.

د ـ مجلس الأمة أصبح يتدخل في صلاحيات السلطة التنفيذية ويعمل على استجواب الوزراء الإصلاحيين والليبراليين لأنهم لا يخضعون لابتزاز القبائل والطوائف من النواب.

هـ ـ مجلس الأمة، وليس المشيخة، هو الذي يتدخل في تغيير الدرجات بضغط شعبي ومحاولة إنجاح جميع الطلبة. . . اللهم زد وبارك.

و ـ مجلس الأمة، وليس المشيخة، هو الذي يصادر حريات الأفراد ويلاحقهم من خلال لجنة «الظواهر السلبية».

ز ـ مجلس الأمة وليست الحكومة هو الذي عارض حقوق المرأة عام ١٩٩١، ووافق عليها ٢٠٠١، بعد رشوة النواب أو دهن سيرهم من الحكومة.

٣ ـ عبد الجليل أحمد الغربللي

لديّ أربعة أسئلة:

السؤال الأول: ما هي المظاهر الملموسة على الأرض التي يمكن تصنيفها من عقلية المشيخة بأنها تعيق الإصلاح؟

السؤال الثاني: كيف يمكن تلمّس تأثير هذه العقيلة على مواد الدستور (بمعنى: هل انعكست عقلية المشيخة على بعض مواد الدستور؟)، وما هي تلك المواد، إن أمكن تحديدها، التي تعكس هذه العقلية، أو إن عقلية المشيخة لا يمكن رصدها في مواد الدستور؟

السؤال الثالث: إذا كان يمكن رصد هذه العقلية في بعض مواد الدستور، فهل يمكن في عملية الإصلاح السياسي إحداث تغييرات نوعية على هذه المواد الدستورية لتحريرها من عقلية المشيخة؟

السؤال الرابع: إذا لم تتضمن مواد الدستور هذه العقلية، فكيف يمكن إحداث تغيير نوعي لتخليص العمل السياسي من هذه العقلية (أي عقلية المشيخة)؟

٤ ـ عبد الرحمن عبد الحميد الحمود

بالرغم من وجود العديد من التنظيمات والتجمعات السياسية ذات التوجهات الليبرالية والتقدمية ووفرة وثائق وأطروحات إصلاحية، وبعد مرور أكثر من مجلس سعى إلى ممارسة الديمقراطية، وإيجاد وحدات عديدة للمجتمع المدني؛ فما هي فاعلية هذه القوى وكيف لا يكون لها أي أثر في نتائج الانتخابات الأخيرة وكانت نتيجة الانتخابات هي بروز الصراع الطائفي السني ـ الشيعي والصراع القبلي، كما برز التيار الديني بشكل قوي وهو ما لم تتطرق إليه الورقة؟ فكيف يمكن قراءة نتائج هذه الانتخابات وسطوع نجم القوى الطائفة الدينية وفشل التيار الليبرالي الديمقراطي؟

٥ ـ جمال محمد فخرو

أؤكد ما ذكره أ. شملان العيسى، وأ. عبد الرحمن الحمود، وأنا اتفق معهما في أسئلتهما وأطروحاتهما. ما كُتب من كم هائل من الوثائق في الكويت، هل كُتبت على انفراد أم كُتبت باتفاق بين الجهتين (بين الحكم والتنظيمات السياسية والشعبية؟). فإذا كتبت على انفراد فحتماً لن يكون لها آذان صاغية من الطرف الآخر، واعتقادي أن أكبر مشكلة وصلت إليها الكويت الآن هي عدم وجود هذا الحوار التوافقي بين الحكم والتنظيمات الشعبية، فلم نسمع مرة أن هناك مؤتمراً وطنياً أو تجمعات أو لقاءات سياسية بين أركان الحكم والتجمعات الشعبية أو السياسية بالكويت لوضع حلول للأزمات المتكررة.

أيضاً، هل يعقل بعد ٥٠ عاماً، وقد كان للتيارات السياسية والتقدمية واليسارية الغلبة في عدد كبير من المجالس، أن لا تكون لديكم قوانين لأحزاب سياسية؟ هل يعقل أن الكويت بعد خمسين عاماً ما زالت تعمل ضمن إطارات تنظيمية غير رسمية؟

أعتقد أن هناك مشكلة، وهي ليست نظام الحكم فحسب (علماً بأنه يتحمل مسؤولية كبيرة)، ولكن أيضاً التنظيمات الشعبية أو التنظيمات السياسية الشعبية. فماذا فعلت هذه التنظيمات لكسر هذا الحاجز؟ ربما لضعف الحوار بين النظام وبين التنظيمات. المشكلة أن الكل يتكلم عن ديمقراطية الكويت والآن نسمع كلاماً يقول برلمان معطل! إذاً، من عطّل البرلمان؟ هل يعقل أن

الشعب عطل البرلمان؟ فإذا الشعب عطله، هل هذا معناه أن الشعب لا يريد هذا البرلمان ويريد أن يرجع إلى نظام غير ديمقراطي؟ هل هناك مشكلة حقيقية في الدستور الحالي تحتاج إلى إعادة نظر؟ هل التركيبة السياسية أو التنظيم السياسي يحتاج إلى إعادة نظر؟

كل هذه الأمور لم أجدها حقيقة في التوصيات التي تكلم عنها الأستاذ أحمد؛ في ما يتعلق بخطوات الإصلاح السياسي، ذُكرت بعض النقاط لا أعتقد أنها مهمة مثل مسألة الحد الأدنى للسن ومسألة الوصاية من الحكومة، فمثل هذه الأمور ليست جوهرية، فالجوهري هو أن هناك برلماناً ينتخب انتخاباً حراً وعمره ٥٠ سنة، وتحوّل من برلمان ديمقراطي إلى برلمان فئوي. كيف يتم إصلاح هذا الأمر؟

هناك فعلاً مشكلة حقيقية، لم أرَ في الورقة ما يعكس الحاجة لهذا النوع من الإصلاح.

فمع الأسف الشديد، إن الكويت ديمقراطياً ترجع إلى الوراء ولا تتقدم إلى الأمام، ولم تعد تمثّل النموذج الذي يُحتذى به في المنطقة أو في العالم العربي.

٦ ـ يعقوب محمد خليفة الحارثي

عطفاً على جميع المداخلين، وبالأخص الدكتور مشاري الحمود، وتتميماً لحديثه في ما يتعلق بـ المشيخة دكتور، قرأتَ في عدة مواضع عن المشيخة أنها عقبة لإصلاح وبناء دولة حديثة، وفي المقابل في العام ١٩٦٢، عندما تتحدث عن الأمير عبد الله السالم، أنه السبب الرئيس في تنوير وبناء دولة حديثة ديمقراطية، استخلص من كلامك أن من يصنع الإصلاح إرادة الحاكم فقط، ومن يرفض الإصلاح إرادة الحاكم أيضاً، بالتالي مصير شعوب الخليج مرهونة بإرادة الفرد الحاكم.

فإذاً، الكويت لديها دستور من أفضل الدساتير وتجربة عريقة صنعها فرد الحكم الذي بدوره هو من يسعى إلى تقدّم الدولة الحديثة، وهو أيضاً من يستطيع إضعاف الدولة الحديثة، وبالتالي نحن في عمان نطالب بإصلاح الدستور، فلا داعي، إذاً، لذلك ما دام الحاكم هو من يقرر حقوق ومصائر الشعب.

النقطة الأخرى، تحدثت عن اختلال المجتمع والفئوية وتطالب بإلغاء التمييز؛ فمن يلغي التمييز، المجتمع أم السلطة؟ فهناك فرق بين الاثنين فدائماً نحن نترك المجتمع وفقاً لاقتناعاته وأعرافه، فقوى ملزمة وقوى عرفية العرفية ليست بالضرورة فما يميزه المجتمع هو عرفي بطبيعة الحال، أما ما تميزه السلطة، نحن دائماً نطالب السلطة أن تساوي وان لا تميز، أما المجتمع، يميز أو لا يميز فذاك شأنه.

٧ ـ منى عباس فضل

عندي ثلاث ملاحظات:

أعتقد أن الورقة تفتقر إلى قراءة واقعية للمشهد السياسي في الكويت؛ فقد أسقطت من اعتبارها طبيعة القوى السياسية وصراعاتها مثل ما نشاهدها ونقرأها نحن، ونلمسها أيضاً، وأنا أقصد الإسلام السياسي، فلم يعطنا أي أفق من خلال الورقة إذا كان هناك إمكانية الالتقاء مع أي طرف من هذه الاتجاهات وإيجاد أرضية بينها. وأعتقد أن إسقاط هذا الاعتبار في التحليل لن ينقذنا من اعتباراتهم ومن وجودهم ومن فرضهم على المشهد. لا نقصد أن نهرب من وجودهم، فنحن نحتاج أن نقدّم المشهد مثل ما هو، ونجد أرضية للمشترك في ما بيننا وبينهم.

هذا الإسلام السياسي فرض نفسه الآن في سياق الربيع العربي رضينا أم لا، ولا نستطيع تجاهله. وأعتقد أن الورقة لم تتطرق بشكل عملي إلى هذا الجانب؛ الجانب الآخر، بالنسبة إلى الوثائق من السليم والجيد أنه تمّ سرد وضع الوثائق الرسمية، وفي الجانب الأهلي تمّ تعدادها، ولكن أنا محتاجة في هذه الفترة أن نوجد مقاربة بين أبرز ما هو ممكن أن يكون عملياً في هذه الوثائق كمشترك بين الجانب الرسمي وجانب القوى السياسية. أن تكون وثائق موجودة ومكدسة وحبيسة الأدراج، هي مثل البحوث التي تحبس في الأدراج ولا نستفيد منها، فأعتقد أن من الخسارة أن لا ننتبه لهذه الوثائق وهي تحتاج إلى جدية من القوى السياسية.

النقطة الأخيرة: هي مسألة البدون، أعتقد انه لم يتم الحديث عن مسألة البدون. . لا نجد هناك شفافية، هذه قضية كبيرة تؤثر على مجتمع الكويت القريب وليس البعيد، وتُفسح مجالاً للتدخل الخارجي من أي جهة كان؛

فأعتقد أن عدم الحديث عنها بشكل صريح وإيجاد حلول لها فعلاً يقلقنا نحن منظومة الخليج، على الكويت نفسها.

٨ ـ محمد سالم الراشد

عندي مجموعة إضافات للتحليل السياسي وسأتحدث بالآليات:

موضوع الديمقراطية: أحسّ أن بعض الناس يريدون أن يفرضوا وصاية معيّنة تجاه الديمقراطية، فإذا خرجت نتائج معينة باتجاه ما، فهي ليست بديمقراطية، وإذا خرجت نتائج توافق اتجاه الشخص فهي ديمقراطية؛ فهل لو كان مجلس الأمة الكويتي فرض تشريعات تختص بالشواذ والخمر، هل ستصبح الديمقراطية حقيقية مثلاً؟ إذاً المقصود أنه لا وصاية على الديمقراطية.

الجانب الثاني: هناك تناقضات عند المثقفين والذين يحملون مشروع الإصلاح، نجد بعضهم في المشروع السياسي يكتبون ويحاضرون في النهار وفي الليل هم جزء من الحكومة والسلطة؛ فهذه قضية مهمة جداً في الإصلاح السياسي.

الجانب الآخر: يوجد جزء من الديمقراطية فاسد ولكن الانفرادية كلها فاسدة(أن تنفرد في قرار فكلّه فساد) وبالتالي لا يمكن أن نرفض الديمقراطية ولو كان فيها جزء من الفساد.

المشكلة الأخرى أنه إلى الآن جزء كبير من القوى السياسية لم ينضج ويريد أن يعمل في الساحة السياسية منفرداً بأفكاره السياسية وأن يكون المشروع مشروعه الخاص، فمتى ينضج الوعي السياسي عند جميع القوى السياسية والمثقفين لكي يتعاملوا بالمشتركات؟ فاليوم العالم كله تعامل بالمشتركات.

أما بالنسبة إلى الآليات، فأنا أعتقد أنه عندنا قضيتان: القضية الأولى هناك قوى جديدة وهذه آلية تناستها الورقة، ولا أعرف لماذا؟ هذه القوى الجديدة اليوم هي التي أحدثت التغيير عندنا في الكويت. مثلاً قضية (ارحل) قبل ما تكون في تونس كانت موجودة في الكويت والتي قادها مجموعة من الشباب والمنتديات الاجتماعية والقوى النسائية والإعلام الفضائي؛ فكل هذه مجموعات تحرّك المجتمع سياسياً واجتماعياً، فيجب أن نركّز التعاون مع هذه

القوى الجديدة فلا تعمل القوى السياسية منفردة والمثقفون يعملون منفردين، وكذلك ينفرد الشباب بتحركاتهم. هذه قضية مهمة جداً في عملية التغيير.

الجانب الآخر، في الكويت اليوم عندنا فرصة وهي وجود تيار المعارضة الأغلب، فهو الأقوى اليوم ولديه مجموعة مختلفة، معارضة تتكون من القوى السياسية اجتمعت علي مجموعة قوانين وتشريعات فيها إصلاح للبلد. ومهمّ جداً ان نركز على ثلاثة أشياء في هذا التحرك وهي:

١ ـ إصلاح قانون الانتخابات.

٢ ـ إيجاد قانون الجمعيات السياسية، وهذه فرصة موجودة.

٣ ـ تقليص دور الحكومة داخل مجلس الأمة.

أعتقد أننا لو أقنعنا التيار الغالب في المجلس اليوم بهذه القضايا فمن الممكن أن نحقق نتائج جيدة.

٩ ـ عبد المالك خلف التميمي

كنت أتوقع أننا قد تجاوزنا الدعوة للإصلاح في الكويت، ودخلنا معمعة الإصلاح، لكن يبدو أن الأوضاع قد سارت بفعل فاعل ضد الإصلاح الحقيقي، وأنا أود الحديث عن الإصلاح السياسي للقوى السياسية، فقد ضاعت البوصلة أو أضاعتنا البوصلة؛ فالقوى السياسية، وبخاصة الوطنية الليبرالية، تحتاج إلى إصلاح حقيقي في فكرها ونهجها وأسلوبها ووضوح رؤيتها. والبداية بإصلاح التعليم كما أشارت جلسة صباح اليوم؛ فالتعليم ينحدر، وأنا لديّ تجربة في التعليم مدة ثلاثين سنة، وقد فشلنا في إصلاح التعليم، واستمر دور النخبة المثقفة ضعيفاً، وعلينا أن نقوم بتثقيف أنفسنا قبل تثقيف الناس. وحتى الآن لم نتمكن من تشخيص الداء، واكتشفنا من نتائج الانتخابات الأخيرة في الكويت حقيقة الأزمة، علينا أن نباشر نقد الواقع أولاً، ثم المساهمة في التنوير وتقديم فرص استراتيجية مستقبلية.

البداية إصلاح قوى الإصلاح قبل إصلاح الشأن العام في البلد، وعندما تحدّث الباحث عن الاختلالات في بنية المجتمع والسلطة في الكويت، كان، في رأيي، أن يطرح ويناقش الاختلال في التيار الوطني الليبرالي الديمقراطي.

ومن مهمة هذا المنتدى وهذه النخبة المثقفة، هو نقد الذات، ونقد قوى

الإصلاح قبل الشروع في نقد الآخر، وبعد التطورات السلبية التي حدثت لم يعد هناك أي مجال للمثابرة والقفز على هذه الخطوة المهمة.

١٠ ـ جاسم خالد السعدون

مع بدء أزمة العالم المالية قبل نحو ٣ أعوام، أصابني بعض الهوس، وبعض الهوس ليس بإثم، ومصدر الهوس، كان ناتجاً من عدم القدرة في الحصول على إجابات مقنعة لبعض الأسئلة المحورية، وأذكر أمثلة:

أ ـ لماذا تحدث أزمة كبرى ـ ١٩٢٩ و٢٠٠٨ ـ مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تسقط أو تتفكك الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يسقط ويتفكك الاتحاد السوفياتي؟ ولماذا لا تسقط بريطانيا العظمى ويسقط الاتحاد اليوغسلافي؟ ولماذا تسقط بولندا والمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، ولاحقاً تونس ومصر وليبيا، ولا تسقط إسبانيا والبطالة فيها أكثر من ٢١ في المئة، وبطالة الشباب ضمنها أكثر من ٤٥ في المئة؟

ب ـ لماذا تجوع كوريا الشمالية ويتوارثها حكام مقدسون حتى الحفيد، وتبلغ كوريا الجنوبية حافة العظمة؟ ولماذا يُسقط الألمان الشرقيون حائط برلين هرباً إلى ألمانيا الغربية ثالث أكبر اقتصاد في العالم حينها، ثم يندمج شطرها الشرقي برضاه تحت جناحها؟

ج ـ ومؤخراً، أصبحت الحاجة إلى إجابة أكثر إلحاحاً، لماذا تتساقط الأنظمة العربية؟

د ـ ولماذا نحن الباحثين نعيد بحث القضايا نفسها بعد ٣٠ عاماً من عمر منتدى التنمية، ولا يتغير سوى شيء واحد، وهو أن الأوضاع بعد ٣٠ عاماً من منظور تنموي مستدام، أصبحت أكثر سوءاً؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، ذهبت إلى التاريخ، تاريخ الثورات الكبرى في العالم، بدءاً من بريطانيا في عام ١٦٤١، عندما بدأت حروبها الأهلية بين جيش الملك تشارلز الأول وجيش البرلمان بقيادة كرمويل، ثورة شابها عنف شديد أدى إلى إعدام الملك في عام ١٩٤٩، وإعلان الجمهورية وتوريث السلطة في الجمهورية وسقوطها وعودة إلى الملكية والسلطة المطلقة، ثم عزل الملك في ثمانينيات القرن السابع عشر، وتنصيب ملك هولندا وزوجته

هيلين الابنة البروتستانتية للملك البريطاني المخلوع، وإعلان المبادئ الخمسة ومن ضمنها مبدأ طائفية الملك، أي النص على البروتستانتية، ولاحقاً إعلان الملكية الدستورية. لم يكن ما حدث مثالياً، ولكنه الأساس لفصل السلطات بعد تخلّف ومعاناة سببهما السلطة المطلقة التي أهدرت موارد البلاد في الدفاع عن مشروع الحكم، ومنها بدأ نظام ديمقراطي مليء بالعيوب، ولكنه نظام بآلية تسمح بالإصلاح الذاتي بمرور الزمن، والأهم، أنه أساس لمشروع دولة دائمة إدارتها مؤقتة، وليس العكس.

ذلك المبدأ، تمّ اعتماده في الثورة الأمريكية في عام ١٧٧٦، والثورة استلهمت المبادئ البريطانية في محاربة البريطانيين، لا ضرائب من دون تمثيل في السلطة، أسوة بثورة البرلمان البريطاني. وورثت عيوب الثورات في بداياتها، ولم تستقر الولايات المتحدة الأمريكية سوى بعد حربها الأهلية في الفترة ١٨٦١ ـ ١٨٦٥ التي انتهت بما هي عليه حال الولايات المتحدة الأمريكية الآن، الدولة العظمى في عالمنا المعاصر. تلتها الثورة الفرنسية التي استلهمت تجارب الآخرين ومبادئ جان جاك روسو في المساواة والحرية والعدالة، وكانت ثورة ظالمة في بداياتها، وكانت ديمقراطيتها تستبعد الفقراء من غير مالكي الأراضي ودافعي الضرائب القليلة والنساء والملونين وسكان المستعمرات من سلطة التصويت، وتعاقب الاستيلاء عليها بين راديكاليين ومحافظين حتى اختطفها نابليون لنحو ٢٠ عاماً وبدأ استقرارها بعد انكساره. وفي الحالتين، كما في حالة بريطانيا، خُلق مشروع دولة على أنقاض مشروع حكم، ويعرف إبراهام لنكولن، الدولة، بأنها تعني، الأرض والإنسان والقانون، ومن دون سيادة القانون، لا يشكل الإنسان والأرض، دولة.

جاءت الثورات اللاحقة للتأسيس لمشروعات حكم، هكذا كانت الثورة البلشفية في عام ١٩١٧، والثورة الصينية عام ١٩٤٩، والثورات العربية والثورة الإيرانية والكثير مثلها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ثورات لا سيادة فيها للقانون وإنما للحاكم، سواء كان حزباً أو ضابطاً، وكذلك هو حال الملكيات والإمارات. وهي إما تساقطت كما هو حال الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، أو تغيّرت، أو في طريقها إلى تغيير جوهري كما هو حال الصين، أو إن وقتها بات محدوداً، وإما أن تتغير إرادياً أو يطالها العنف.

وللإجابة عن الأسئلة المحورية في بداية المداخلة، كانت الخلاصة

قاطعة، وهي أن الثورة التي تبنّت مشروع الدولة بإدارة مؤقتة، أي إدارة تأتي وتذهب بصندوق الاقتراع، استمرت سليمة. والدول التي اعتمدت السلطة المطلقة والدائمة أي مشروع الحكم، إما أنها تحولت إرادياً أو عنفاً إلى مشروع الدولة، ومن لم يتغير، يفصله عن التغيير بعض الوقت، وخياراته أصبحت محدودة. والإجابة بإيجاز هي «لا تنمية من دون دولة، ولا دولة من دون ديمقراطية أي حكم القانون، حيث الحكم مجرد إدارة مؤقتة، يُحكم لها أو عليها وفق نجاحها أو فشلها في تحقيق مصالح الناس».

١١ ـ إبراهيم نوح جاسم المطوع

س ـ كيف ترى دور مجلس الأمة الكويتي وممارسته صلاحياته؟

يرى البعض أن دَوْر مجلس الأمة يعتبر معوّقاً للتنمية الاقتصادية وتطوير بعض المناحي كتطوير حقول النفط والاستثمار في مجالات التصنيع الناشئة والمنبثقة عن صناعة النفط والغاز، وغيرها...

فكيف الخروج من هذا الموقف الذي أدى إلى حلّ مجلس الأمة مرات عديدة وخلال أوقات قصيرة نسبياً؟

١٢ ـ بدر عثمان مال الله

حقيقة أُصبت بخيبة أمل من الورقة لأني لم أر فيها سوى تكرار لخطاب كنت أتمنّى أن يتغير من زمان، مستجدات وتغيرات كثيرة حدثت على الساحة المحلية والوطنية انعكست بدورها على النظام السياسي وممارستنا، وستؤثر على مستقبل البلد. في الوقت نفسه، إنه الخطاب نفسه يتكرر بصورة أخرى وبشكل آخر.

نعم إننا نعرف أن هناك دولاً سقطت نتيجة عدم تمكّنها من بناء دولة مؤسسات حديثة، ولكنه ليس بجديد في الفكر السياسي المعاصر، بناء دولة المؤسسات والقانون ودولة الحريات الديمقراطية. هذا هدف أساسي ولكن إلقاء كل شيء على السلطة (السلطة هي المشيخة) اليوم دعنا نبحث عن دور السلطة وتراجع هيبة ما تسميه حضرتك بـ المشيخة، أمام قوى سياسية أفسدت الحياة السياسية وأفسدت المجتمع المدني وأفسدت الاقتصاد، أفسدت الحياة السياسية بخطاب سياسي متردٍّ وبممارسة سياسية متردية.

أفسدت الاقتصاد بقرارات ومشاريع قوانين ساهمت في تعزيز الاختلالات في الاقتصاد الوطني.

أفسدت المجتمع المدني بتحويل منظماته من مؤسسات مدنية إلى مجتمعات مُسيَّسة موغلة بالفكر والأيديولوجيا. هذه أمور لا بد أن تؤخذ في الاعتبار.

قصة السلطة والتيار الوطني: أنا أعتقد أننا نحتاج إلى مفهوم جديد، فعلاً هناك إشكالية تواجهنا كمثقفين، أعتقد أننا يجب أن نغير مفاهيمنا ويجب أن ننظر بشكل جديد ومنهجية جديدة تختلف عن نظرية المؤامرة ونظرية السلطة ونظرية المشيخة ونستخدم فكراً جديداً.

كنت أتمنى أن يرى الباحث انعكاسات الحراك العربي على الكويت.

وكنت أتمنى أن أرى التطورات الجوهرية التي حدثت في بنية ونسيج المجتمع الكويتي. هل هي مسألة السلطة فحسب؟ أين المجتمع؟ إنها مسؤولية قوى اجتماعية وقوى سياسية.

وكنت أتمنى أن أرى الأزمة اقتصادية القائمة وكيف تمّت معالجتها وكيف انعكست على أوضاعنا، هل ساهمت بالاختلالات القائمة التي تفضّلت بها؟

تحدثت الورقة أيضاً واستخدمت بعض المفاهيم التي أعتقد أنها تحتاج إلى تغيير، فموضوع وصف الاقتصادات النفطية بالاقتصاد الريعي، هذا مفهوم كلاسيكي لوصف الاقتصادات النفطية، أعتقد الآن أنه قد حدثت تطورات جوهرية في دور قطاع النفط؛ فلا يمكن الآن استخدام المفاهيم التقليدية في تفسير الحالات، اليوم سمعت أحداً يتكلم عن البيروقراطية النفطية وبيروقراطية زراعية، حقيقة هذا استخدام لمفاهيم كانت حقيقة تستخدم لضرب الاقتصادات الخليجية، استخدام الاختلال السياسي والاختلال الثقافي، فأعتقد أنه استخدام غير موفّق لمفهوم الاختلال.

حضرتك تكلمت عن الإصلاح، الإصلاح ضروري ولا يمكن أن نخرج من وضعنا من دون رؤية إصلاحية شاملة.

ولكن هل هناك رؤية وطنية جامعة للإصلاح يمكن أن تنتشلنا؟

هل اتفقت القوى السياسية على رؤية؟

فالقوى السياسية أو ما سمَّيتَها بتيارات سياسية وبوثائقها، وثائق لديها مكوّنات ومنطلقات أيديولوجية متناقضة وأحياناً متصارعة، وبين صراعات لا تستطيع أن توصلنا إلى رؤية إصلاحية جامعة؛ فالرؤية الإصلاحية التي كان من المفروض أن تتمسك بها ولكن للأسف أغفلتها، ما أسميتها حضرتك بالقوى السياسية أو حتى مجلس الأمة، على الأقل صدرت بقانون خطة متوسطة الأجل عمل فيها مجموعة من المفكرين المثقفين. نعم طموحة وتحتاج إلى جهد كبير كي ننفذها، ولكن ماذا أحدث فيها مجلس الأمة؟ كنت أتمنى أن ينشيء مجلس الأمة لجنة متابعة؛ فقد كان مجلس الأمة مشغولاً بأولويات غير أولوياتنا الوطنية، نعم عندنا قضية التحويلات، عندنا قضية الإيداعات، هذه تذهب إلى القضاء، لكن يُقتحم مجلس الأمة وتقوَّض الحياة البرلمانية ونرجع لحل مجلس الأمة، فكل هذه أمور لا أعتقد أنها تؤدي إلى حلّ.

النقطة الأخيرة؛ تفضلت حضرتك بذكر أن لدينا دستوراً ولدينا مساحة واسعة من التسامح، وأنا أعتقد أيضاً أن هذه تُحسب للنظام السياسي، لأنه وفّر مساحة من التسامح السياسي مكّنتنا أن نشعر بأمان لا تشعر به في كثير من الدول العربية، وكثير من دول العالم النامي. ولكن ليس هذا السؤال فقط. نعم، فنحن نقول إن التفرد بالسلطة شيء غير مقبول ولكن هل لدينا سياسة برلمانية بناءة أم سياسة برلمانية مُفسدة ومُخرّبة؟ هل استطاعت القوى السياسية أن تضع أو تصنع في البرلمان نموذجاً جيداً للشعب الكويتي وأنه النموذج الجيد والبناء يجب الاحتذاء به؟

هل قدّمت خطاباً سياسياً على درجة راقية أو محترم؟

شاهد المفردات.. وصلت بينهم للسُّباب.

هل هذه الديمقراطية التي تصنعها قوى سياسية تتحدث دائماً عن الديمقراطية والدستور؟!

١٣ ـ يوسف عبد الحميد الجاسم

الأستاذ أحمد الديين، لامس بحرفية الأُطر العامة لمتطلبات الإصلاح في الكويت سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وما استمعنا إليه من الإخوة الآخرين هي

إضافات لا بد من الانتباه إليها من قبل أي باحث في شأن الإصلاح في الكويت.

وأنا أتفق مع ابننا مشاري الحمود، وأبيه عبد الرحمن الحمود، في النظر إلى نتائج انتخابات شباط/ فبراير ٢٠١٢ وهو من العناصر البارزة لاستقراء المشهد السياسي كما هو عليه اليوم في الكويت بعد ٥٠ سنة من الدستور، حيث دفع الناخبون بعناصر متطرفة قَبَلياً وطائفياً وعنصرياً، وأبعدوا عناصر ملتزمة ديمقراطياً ودستورياً فحسب، لا تقف خارج دائرة التطرق، وهذا لا يندرج بعناصر طيبة وملتزمة نجحت في الانتخابات.

علينا كمؤمنين بالديمقراطية أن نقبل بنتائج الانتخابات كما جاءت بها صناديق الاقتراع. ولكن هذا لا يمنعنا من إبداء الملاحظات حول المناخ العام الذي حكم هذه النتائج. من دون شك، من جاء إلى البرلمان الكويتي في الانتخابات الأخيرة سعيد بمجيئه، ومن ابتعد هو غير سعيد بابتعاده، وليس بالضرورة الحكم على سلامة النتائج من واقع البعد أو القرب من العناصر التي نجحت أو التي سقطت في الانتخابات، ولكن هناك من المعطيات ما لا نستطيع أن نتجاوزه ونحن نتحدث عن إصلاح في الكويت مثل:

تراجع الوعي لدى المواطن الكويتي الذي أبعد عناصر كفوءة وجاء بعناصر أقل كفاءة.

التباس مفاهيم الديمقراطية واحترام القانون، من خلال أن من يتصدى للإصلاح السياسي، ومن خالفوا قانون انتخابات الفرعية، أو أبدوا قوانين غير دستورية.

عزل الرأي العام لجميع دعوات الإصلاح الاقتصادي وإبعاد من تبنّاها والإتيان بمن يسعى إلى المزيد من هدم الاقتصاد.

١٤ ـ ناصر جاسم عبد الله الصانع

بدايةً أودّ أن أوضّح أن الأستاذ أحمد الديين، هو أحد الشخصيات المهمة التي شاركت في الحراك الكبير الذي حدث في الكويت خلال السنتين الماضيتين والتي أزاحت عن كاهل البلد حكومة فاسدة، وكان فسادها لا يمكن وصفه إلا عندما تبدت بعض مظاهر الفساد في قضية الإيداعات

المصرفية وقضية التحويلات التي أثارت المجتمع الكويتي. ما آلمني اليوم في التعليقات التي سمعتها حول هذه الورقة أن بعض الإخوان يبدو أنهم فعلاً لا يقبلون نتائج الديمقراطية؛ فالشعب صوّت، ولا فرق بين هذا وذاك، فهذا وقت الانتخابات نتحدث عنه ولكن بعد خروج النتائج لا بد من رفع القبعة للفائز إن كان خصمك أو غيره، أيّاً كان لونه أو شكله أو خلفيّته. إذاً، ما هي الديمقراطية (خضراء أم حمراء؟)، ثم لا بد أن تخرج مثل ما نريد نحن. تألمت من هذه النظرات من الإخوة، ولهم كل التقدير، ولكن توقعت أن هذه مرحلة تمّ تجاوزها، ولكن ما زلنا حتى اليوم نقول إن هذا لا يعجبني، فإذا كنت أنت ناخباً فلا تصوت له.

أضيف للمداخلات: يا جماعة، الذي حدث بالكويت بغضّ النظر عمن وصل كأشخاص أو تيارات، وإن كنت أنا لا استطيع فصل نفسي، لأنني من التيار الذي طرح بعض المرشحين وفازوا، ولكن ما حدث هو مشهد رهيب، مع كل تحفظاتنا عليه، فهو مشهد جميل.. لماذا؟ لأنها أول انتخابات تحدث في الخليج بعد الربيع العربي. والمواطن الكويتي ترجم غضبه بشكل كبير على ممارسات في الفساد كبيرة من خلال حراك كبير وصفه بعض الإخوان بـ حراك شبابي، وقوى سياسية اجتمعت في تحالف سمِّي بـ نهج، واشتغل عامين، وأحد أبرز المشاركين في هذا الحراك الأستاذ أحمد الديين، اشتعلوا وكان فيه معسكر فساد واضح من خلال حكومة سابقة، عليها ملاحظات كثيرة، وهذه الحكومة استخدمت الأموال لدعم مواقفها ولدعم التصويتات، وكانت صورتها سيئة جداً للكويت، فلا مشاريع تمّت بالكويت خلال فترة هذه الحكومة، ولم نسمع إلا محاولة البقاء في الكراسي من خلال دفع الأموال، حتى ثارت ثائرة الشباب الكويتي والقوى السياسية واستطاعوا أن يحققوا هدفهم.

المشهد الذي حدث نتمنّى على إخواننا في الخليج أن يشاركونا فيه، مشهد كل من كان يدور عليهم الكلام، مع احترامي للجميع، فإنه لا تُهَم نهائية، ولكن كل ما أطلق عليهم بـ القبّيضة، ولا واحد منهم نجح، فإما انسحب أو إنه خاض الانتخابات ولم يفز، باستثناء واحد أو اثنين.

هذا المشهد جميل، وحريّ بنا اليوم أن نقول إن مجلس الأمة الذي كنا ننتقده وعليه ملاحظات، مثل صراعه مع الحكومة، اليوم أصبح، وفي

الأسبوعين الماضيين أخذ قراراً بما يسمى بـ الإنتاجية البرلمانية؛ فكان مجلس الأمة يجتمع يومين كل أسبوعين، والآن أصبح ثلاثة أيام، ومددوا الساعات إلى ثلاث ونصف، ومجموع الساعات أصبح مضاعفاً للوقت السابق.

مجلس الأمة قرر أنه لا توجد استراحة في العشر الأواخر من رمضان.

مجلس الأمة ووضع أجندة أمامه من أجمل الأجندات، عليها توافق من ٢٨ بنداً في (استقلال القضاء ـ مخاصمة القضاء ـ حماية المستهلك ـ كشف الذمة المالية ـ تعارض المصالح ـ قانون العمل ـ تنظيم العمل الحزبي ـ قانون خفض سن الناخب ـ قانون المدن الطبية ـ قانون التأمين ضد البقاء)، مجموعة جميلة جداً ننتظرها من فترة كبيرة واليوم تحملها كتلة أغلبية فيها ٣٥ نائباً قد نختلف معهم أو نتفق.

أتمنى أن نشترك في قراءة هذا المشهد بغضّ النظر عن انتمائنا إليه من عدمه، وأعتقد أن الذي حدث في الكويت يحتاج أن نقرأه قراءة متأنية وأن نستفيد منه ونستبشر.

صحيح أننا نطمح أكثر، ولكن اليوم في مقتبل فرصة تاريخية وأتمنى أن نجد شيئاً مماثلاً لها عند زملائنا في دول الخليج.

١٥ ـ حامد الحمود العجلان

قدم الأخ أحمد، ورقة شكّلت خلفية جيدة ومُحفّزة لإثارة النقاش. وأرى أن التشاؤم من نتائج الانتخابات الأخيرة في الكويت يرجع إلى فشل التيار الليبرالي الذي أصبح غير ليبرالي في أغلب الأحوال، والذي لم تكن له قضية واضحة ولم يتمكّن من تأدية دور أساسي أو قيادي في إسقاط حكومة الفساد. كما إن كثيراً من المنتمين إلى التيار الليبرالي لا يتقبلون التغيرات الديمغرافية التي حدثت في الكويت وأعطت ثقلاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً لأبناء القبائل.

إن نتائج الانتخابات الأخيرة في الكويت، بحق، يجب أن تدعونا إلى التفاؤل، فقد سقط أغلب نواب الفساد، وكما لا نستطيع أن نحكم على مساره من بدايته، لكن هناك مؤشرات كثيرة تدعو إلى التفاؤل، من أهمها فوز النائب أحمد السعدون برئاسة المجلس.

لذا أرى أن الكويت كنظام سياسي أو اجتماعي، له من الأسس الديمقراطية، كما يتمتع بالحراك السياسي القادر إلى حدّ ما إلى تصحيح نفسه، ونتائج الانتخابات هي مظهر من مظاهر هذا التصحيح.

١٦ ـ عبد الله محمد النيباري

الكويتيون دائماً يميلون في نقاشهم إلى المحافظة على سمعة الكويت. ولكن على كل حل هذا السجال دائر في الساحة الكويتية، سواء عكس إيجابيات أو سلبيات، ولكن هذا هو الواقع في الكويت.

ولكن حتى أُبرئ نفسي وتياري من شيئين: من اتهام الأستاذ حامد واتهام الإخوة محمد الراشد والدكتور ناصر الصانع، أقول نحن أعلّنا في **الطليعة** وفي **القبس**، أنا والدكتور الخطيب بأن هذا التكتل الذي فاز الآن، من حقه أن يؤلف تكتلاً في المجلس.

الآن نعود إلى موضوع قضية السجال، هل الحياة الكويتية بخير؟ هل وصلت مرحلة إلى النضج أم لا؟

وضعُ الكويتيّين متقدم على ما في المنطقة وربما أيضاً على كثير من البلاد العربية بوجود دستور بقي مضمون الاستمرار لمدة ٥٠ عاماً، وأصبح أقدم دستور في البلاد العربية وهذا ما ذكره الأستاذ أحمد في ورقته (الموضوعية)، وطبعاً هو لا يستطيع أن يضع كل المشاكل والأسئلة ولكن الورقة تحدد معالم الوضع السياسي الكويتي وتطوره.

الآن، الدستور الكويتي نعم قد يحتاج إلى تعديلات، وبعضها قد يكون متفقاً عليه وقد يكون متفقاً عليه حتى مع السلطة، مثلاً زيادة الأعضاء بزيادة الأعباء، لكن هناك قضايا أخرى مطلوب تعديلها قد تجد صعوبة في التنفيذ، إنما الدستور الكويتي في حالته الحالية، في نظري، يسمح بالتطور نحو حكم ملكي وأميري دستوري وديمقراطية كاملة الدسم بما فيه إمكانية أن يُسقط المجلس حكومة وقد أسقط حكومة بمساعدة الشارع، وبإمكانه أيضاً أن يمنع تشكيل حكومة.

ولكن مع ذلك، ما زالت الحياة السياسية الكويتية يعتريها القصور في استنفاد كل الفرص التي يتيحها الدستور الكويتي.

هنالك عقبات: عقبة تتمثل في السلطة (القيادة) القيادة لا تريد حتى الآن الخضوع والعمل في إطار الدستور وتعمل على إعاقته في الممارسة في أمور كثيرة جداً، أبرزها استغلال كل إمكانيات الدولة في إعاقة تطور الديمقراطية وإفساد الحياة السياسية، وأبرزها وآخرها هو موضوع الدفع لشراء نواب الأمة بملايين بإيداعات مليونية نقدية عليها شبهة غسيل أموال (هي رشئً سياسية)

هناك عقبات أخرى أيضاً:

الأولى، علي مستوى السلطة، فهي غير راضية حتى الآن بحتمية التطور الديمقراطي وهنالك القضية الأكبر هي عقبة في القاعدة في الشعب وهذا ما طرحه السجال الدائر اليوم، نعم نحن نعتقد بأنه لم تصل الحياة السياسية إلى مرحلة نضج بحيث إنها فعلاً تستطيع خلق القوى التي تحقق تطوراً سلمياً نحو ديمقراطية كاملة الدسم.

هنالك أولاً الوضع الاجتماعي والتقسيم الفئوي والطبقي، قبائل وحضر واشتد هذا النزاع وأيضاً بسبب طائفي وبخاصة بعد قضية البحرين، والآن عندنا بالكويت القوى السياسية، ومن ضمنها التكتل، هو مع التطور الديمقراطي والإصلاح في سوريا ولكنه ضد الإصلاح الديمقراطي في البحرين، وهذا طبعاً مفهوم خاطئ، ولكن مشكلتنا الانحياز السني ـ الشيعي.

الثانية، إن الإخوان الليبراليين الموجودين تكلموا كثيراً عن موضوع التبعثر والتشتت وعدم وجود التيار الليبرالي.

طبعاً الكويت تعاني التبعثر في الحركة السياسية وبخاصة الحركة السياسية الوطنية، وأنا لا أحب التعبير الليبرالي، ولكن أقول الإصلاح التقدمي، مفاهيم مختلفة مقابل الإسلامي المدني أو العلماني أو ما شئتم. هنالك الآن تفتُّت والكثير من هذه الانتقادات تأتي من عناصر يفترض أنها قيادية، والسؤال هو ماذا فعلتم؟

نعم، هناك تفتُّت في الساحة السياسية على مختلف الصعد ربما النجاح هو للتيارات الإسلامية إلى حد ما ولكن عندها أيضاً تفتّت.

التفتُّت في القوى السياسية وفي الناشطين هو العامل الأساسي في إعاقة تطور الحياة السياسية لكي تستطيع فعلاً أن تتبنى أجندة ديمقراطية إصلاحية تستطيع إتمامها.

الثالثة، هي الاقتصاد الريعي، وهو ليس ببدعة، وهي مصطلحات استخدمها بعض الأكاديميين ولا أعتقد أنهم من دقة قديمة.

فموضوع الاقتصاد الريعي مؤثر في الحياة الاجتماعية ومعوّق للتطور سواء الاقتصادي أو السياسي.

١٧ ـ عبد العزيز محمد الدخيل

أحس وكأنني في الكويت وسط هذه الأجواء، وأود أن أقول إن التجربة الكويتية في الديمقراطية، وكنت أحد المتابعين لها منذ الستينيات والسبعينيات، ومن المهتمين بشأنها بشكل كبير جداً حتى إنه في كل مرة تعصف بمجلس الأمة وبالحياة السياسية في الكويت، نذهب للإخوة في الكويت للحديث معهم، مثل الأخ عبد الله النيباري وغيره من القدامى (الرعيل الأول) لماذا؟ لأن التجربة الديمقراطية في الكويت ننظر إليها في السعودية، وخصوصاً المهتم بالشأن السياسي والتغيير السياسي، على أنها شمعة أو نبراس نريد له أن ينجح، لأنها تعطينا الشهادة والمثال لكي ندفع به تجاه السلطات السياسية لنريهم أن الديمقراطية والحراك الديمقراطي، والمشاركة في القرار تؤدي إلى وضع أفضل. ولذلك كنت دائماً أقول إن الديمقراطية في الكويت هي شعلة يجب المحافظة عليها من قبل كل الخليج من أجل أن نستطيع أن نستنير بها ونأخذها ولو كانت صغيرة لنوقد بها مشاعل أخرى داخل بلادنا.

مع الأسف الشديد، اليوم الديمقراطية في الكويت أصبحت عبئاً علينا كباحثين عن تغيير سياسي ديمقراطي. . عبئاً لأنها أصبحت مثالاً تقوده قوى سياسية محافظة؛ فيقال لنا هذه الديمقراطية، أنتم تريدون أن تحوّلوا مجلس الشورى إلى انتخابات؟! فهذه الانتخابات ستأتيكم بالإسلاميين والقَبَليين!

لذلك أصبحتم عبئاً علينا. ولذلك أيها الإخوة الأفاضل في الكويت رحمةً بنا، وعليكم أن تَلمّوا الشمل، وعليكم أن تُنجحوا هذه الحركة الديمقراطية رأفةً بالكويت ورافةً بنا نحن الذين نعتبركم مثالاً.

القضية نفسها انطبقت على البحرين في عدم نجاح التجربة الديمقراطية أيضاً والانقضاض عليها بقوى عسكرية وغيرها أيضاً، ما أعطى مثالاً سيئاً.

أنا اعرف أن هناك عوامل مشتركة وأخرى بين الحكام في دول الخليج ومن ضمنهم السعودية، تؤدي إلى إفشال الحركات الديمقراطية، لأنهم يعرفون أن هذه الحركات الديمقراطية ستكون في وجوههم وعلى نحورهم. ولكن أنتم في الميدان. . أنتم من يستطيع أن يُنجح الحركة الديمقراطية؛ فأكرر مرة أخرى، عليكم الاهتمام بها. ونقطة أخيرة أنا أحسست وأرجو أن أكون مخطئاً، أن هناك شيئاً من الارتفاع بالذات الكويتية بأن هذه الديمقراطية وهذا نحن. هذا شيء جميل، ولكن نرجو عدم التركيز على هذه النقطة لأنها تثير مشاعر سلبية لدى الآخرين.

١٨ ـ سامي عبد اللطيف النصف

إن التشخيص الخاطئ سيؤدي بنا إلى علاج خاطئ؛ فقد اعتدنا، كعرب، أن نتوقّع العدوّ من الشرق فيأتينا من الغرب، والعكس صحيح؛ فالحديث عن قضية أن السلطة والمشيخة وغيرهما، أعتقد أنها متأخرة ٥٠ عاماً؛ فهي من موروثات الخمسينيات والستينيات، وموروثات الحكم الاستعماري العثماني وغيره. تصوّر أن السلطة مثل ما علّق الأخ يوسف الجاسم، سلّمت بعملية الديمقراطية في الكويت ولم تعد هي الخطر الحقيقي. كذلك الخطر ما أعتقد أنه على مستوى الكويت أو الخليج أو حتى الدول العربية من قبل دعاة الدولة الدينية. أعتقد بإمكاننا أن نصل إلى اتفاق معهم طالما آمنوا بمشروع دولة دينية قريبة من المثال التركي. وهم، أيضاً، عليهم أن يتقبلوا ضمن تبادل السلطة قضية أن هناك تياراً ليبرالياً وطنياً، وأن يتبادلوا السلطة معه وأن يبتعدوا عن تكفيره واتهامه بالولاء لغير الله، لأن اللعبة السياسية لا تتم بهذا الشكل.

وأذكر أن الربيع الأوروبي القريب من الربيع العربي، ربيع شرق أوروبا من فاز في الانتخابات الأولى خسر بالمطلق الانتخابات الثانية. ولا بد أن يعلم التيار الديني هذه الحقيقة. وبالتالي، فأنا لا أرى أن مشروع الدولة الدينية هو الخطر؛ فالمشروع الحقيقي في الكويت وفي المنطقة وحتى على مستوى الوطن العربي هو مشروع الدولة البديلة. . الدولة الطائفية. . الدولة القَبَليّة. . الدولة العرقية، شاهدناها قائمة في جنوب السودان. وللعلم، فإن مساحته تزيد على مساحة (الأندلس وعربستان والإسكندرون وفلسطين)،

مجموعها ٢٠٠ ألف كم[٢]، وجنوب السودان فقط ٣٠٠ ألف كم[٢]، وبالتالي هناك خطر آخر غير السلطة.

وعندنا مخاطر أخرى تتمثل في تقبّلنا، كعرب، للديمقراطية، فهي أقرب إلى لعبة رياضية، رابح وخاسر، كما ذكر الأخ ناصر الصانع، والمفروض أن نقبلها، فنحن نتعامل مع الديمقراطية على أنها حرب وليس لعبة رياضية، ويعتقد البعض أنه من العار أن يخسرها، وهذه إشكالية أخرى.

والإشكالية الأخرى، نحن كتيار ليبرالي نطالب الآخر بالإصلاح ولا نعمل نحن نحو إصلاح أنفسنا، فنحن نطالب الآخر بتداول السلطة والتيار الليبرالي لا يقبل بتداول السلطة، أنا أتصور أن التجربة الديمقراطية الكويتية في حاجة إلى دراسة مُعمّقة؛ فهي تجربة فريدة في التاريخ تحتاج إلى خبراء سياسة واقتصاد واجتماع، لأن ما يطالَب به في الكويت الآن قضايا أقرب إلى الخيال، المواطن أصبح في حالة ترهُّل شديدة وأصبح عنصراً من عناصر الفساد.

كذلك مجلس الأمة والديمقراطية التي اعتادت أن تكون المحارب للفساد، أصبحت هي جزءاً من الفساد، واليوم الفساد التشريعي في الكويت الذي مثله نواب القبّيضة وغيرهم، دلالة من دلالات عدة.

أنا بودّي أن أذكر أن الشعوب العربية ارتدّت عن الديمقراطية بسبب الاستباحة، فعندما كان حزبٌ كالوفد يفوز، كان يستبيح الحكومات. كذلك الأمر بالنسبة إلى العراق وسوريا وغيرهما. ما سبب الارتداد؟

واليوم نحن بالكويت وعن تجربة معيشة عندما يصل نائب شعبوي أو وزير شعبوي، تمّ اختياره من مجلس الأمة، أول ما يقوم به هو الاستباحة الكاملة للوزارة المعنية، والآن لنا أن نتصور حكومة شعبية تأتي كلها منتخبة وأمامها كل الوزارات والأغلبية؛ ففي مجلس الأمة ميزانية عامة للدولة، فأعتقد أن الاستباحة ستكون كاملة؛ فعلينا أن نميّز قبل أن نطالب، فنظرياً هي جميلة جداً قضية الحكومة الشعبية، ولكن هي جُربت في بلدان أدت إلى نتائج سالبة شديدة، جربناها بالكويت على مستوى الوزارات واستبيحت الوزارات، وما بقى إنسان آمن على منصبه.

مرة أخرى، أود أن يُعَدّ للقاءات قادمة، بحيث أن ننظر إلى التجربة

الكويتية بشكل لصيق ولسلبياتها بشكل واقعي وعقلاني، ونحاول أن نصل إلى حلول، لا توجيه أصبع الاتهام لشيء سهل أو ما يسمى بـ العداء للسلطة.

١٩ ـ أحمد الديين (يرد)

جزء مما طرح حول الورقة مهمّ، وجزء آخر أختلف معه، وجزء اتفق معه، وأجزاءً أخرى مثل التي جاءت على لسان كل من: الدكتور حامد الحمود والأخ الكبير عبد الله النيباري.

عند مناقشة الورقة، أرجو أن ننتبه إلى القصد منها؛ فعندما أرسل لي (مدير المشروع الأخ الفاضل علي الكواري) طلب إعداد الورقة مع نقاط توجيهية، التزمت تماماً بهذا المنهج ولم يكن المقصود التحليل لنتائج انتخابات مجلس الأمة أو تحليل الحراك الشبابي أو الحراك السياسي الأخير الذي حدث في الكويت، وإنما المقصود هو تناول مسألة الإصلاح والحاجة للإصلاح في الكويت، وما هي الاختلالات وكيف يمكن أن يتحقق هذا الإصلاح وقد تناولت الأمر وفق هذا المعيار الدقيق؛ فبالتالي مطالبتي بغير ذلك أمر مختلف وخارج السياق.

فكرتي واضحة وممكن أن يسميها الأخ مشاري (مُبسَّطة)، أو يراها الدكتور بدر مال الله (قديمة).

وهذا أمر لكل أحد أن يراه بطريقته.

فكرتي بسيطة، فقد تحقق التقدم في الكويت جراء التوافق الجميل بين مشروع الحكم ممثلاً في عبد الله السالم، ومشروع الدولة الحديثة والتطور الديمقراطي ممثلاً في القوى الحية في المجتمع الكويتي. في بداية الستينيات انتكس هذا المشروع جرّاء تخلّي جماعة مشروع الحكم بعقلية المشيخة، عن مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة والتعامل مع الدستور على أنه خطأ أو خصم أو قضية مُعادية. وعودة هذا التوافق من وجهة نظري هي طريق الإصلاح الممكن من خلال المؤتمر الوطني الذي طُرحت الفكرة حوله.

حول تحميل السلطة المسؤولية (نعم) على قدر امتلاك السلطة تكون المسؤولية x فمن بيديه سلطة كبيرة عليه مسؤولية كبيرة؛ فالأسرة الحاكمة

(الصبَّاح) شيوخ بأيديهم سلطة كبيرة وبالضرورة عليهم المسؤولية الأكبر في الوضع الذي انحدر في البلد ولا أقول عليهم المسؤولية الوحيدة ولكنها الأولى والأكبر.

وبالنسبة إلى الإسلاميين، فأنا شخصياً، حتى أكون واضحاً، لست ليبرالياً ولكني تقدّمي يساري، ولا يجوز تصنيف الحركة الوطنية على أنها ليبرالية؛ فهناك ليبراليون وتقدميون وديمقراطيون ويساريون ضمن الحركة الوطنية، وبالتالي ما يراه الليبراليون من أمور فهذا أمر يخصهم، وبالنسبة إلى الإسلاميين، فانا لا أراهم الخصم الأول على الأقل، بل أرى إمكانية التعامل معهم أو التعاون، وأرى أن هناك إمكانية واقعية تمّت على الأرض، فقد اشتغلنا جميعاً للتصدي على الانقلاب الثاني على الدستور.

وفي موضوع الدوائر تمّ التوافق، وفي الحراك الأخير أيضاً، فلماذا نتعامل مع الإسلاميين على أنهم الخصم الأول وأنا أرى أن السلطة هي الخصم والإسلاميون هم المنافس؟ فبالتالي أرى إمكانية التوافق معهم.

وبالنسبة إلى مجلس الأمة لم يكن معوّقاً للديمقراطية وإليكم مثالين:

المثال الأول: سنة ١٩٨٦، آخر عمل قام به مجلس الأمة سنة ١٩٨٦، قبل الانقلاب على الدستور هو إقرار قانون الخطة الخمسية، وإقرار قانون في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لدولة الكويت.

وحدث الانقلاب في ٣/ ٧/ ١٩٨٦م، وانفردت السلطة بالقرار السياسي كاملاً تشريعاً وتنفيذاً وبلا رقابة، وأيضاً تعطيل الصحف، فما الذي حدث؟ هل طُبّقت الخطة الخمسية؟ وهل نُفِّذ القانون في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للكويت؟

فعندنا وزراء تخطيط موجودون هنا، فعلى الأقل دعهم يتذكروا المرحلة السابقة (ليس في عهدهم).

المثال الثاني: القانون ٩/ ٢٠١٠، في شأن الخطة الإنمائية، أقره مجلس الأمة بما يشبه الإجماع على الرغم من كل ما يمكن أن يكون حوله من ملاحظات؛ فهل مجلس الأمة هو الذي أعاق التنمية في الكويت؟ لا ليس مجلس الأمة.

في موضوع القوانين المُقيَّدة للحريات، نعم يجب أن نعمل للتصدي للقوانين المُقيدة للحريات وهذا صحيح، وهناك نواب ذوو توجّه ديمقراطي أو دستوري وآخرون ذوو توجّه مُتخلّف أو استبدادي أو وصائي، وهذا صراع موجود.

وعن موضوع الحراك الذي تمّ في الكويت، فهو حراك احتجاجي ونحن الآن نتحدث عن الحاجة للإصلاح وبلورة مشروعاته؛ فبالنسبة إلى الشباب، ومع كامل تقديري لدورهم، لكني أرى أنه حراك شبابي فحسب. لماذا؟ لأن جميع الثورات التي تمّت في العالم شارك فيها الشباب وقادوها أيضاً (فالثورة الفرنسية قادها سييس، وأيضاً الثورة البلشفية كان قائدها فلاديمير لينين).

فأنا لا أرى الأمر صراع أجيال، وبالتالي الشباب من الطبيعي أنهم القوى المتحركة، ولكن الحراك الذي تمّ هو حراك سياسي وطني عام والتجمع الذي تمّ في ساحة الإرادة حضره عشرات الآلاف، لم يكونوا من الشباب أو من أبناء القبائل فحسب، وإنما من مختلف الفئات.

وفي موضوع التفاصيل:

مشاري الحمود؛ طبعاً التكتل الشعبي له أعماق ديمقراطية ورؤية إصلاحية متكاملة، وهم كتله نيابية وليسوا تنظيماً سياسياً حتى نطالبهم بما هو أكثر من قدرتهم.

شملان العيسى؛ تصحيح لمُغالطة موضوع نتائج الامتحانات الأخير، فقد اعترفت وزارة التربية نفسها بالخطأ الناجم عن اعتماد نظام في التقويم وفي رصد الدرجات، هذا النظام اتخذ بناءً على قرار لحل مشكلة العام الجامعي الماضي، فهناك (٢٠٠٠) طالب لم يحصلوا على مقاعد في الجامعة، والأمر الثاني حاولت الحكومة والجامعة أن يرفعوا شيئاً فشيئاً من نسبة القبول في الكليات ووصلت الحد الذي يُمكِّنهم من ذلك ولكن هناك من عبث بالنظام من جانب وزارة التربية، والاحتجاج جاء من الطلاب. وللعلم فالاحتجاج سبق إعلان نتائج الامتحانات وسبق ذلك أيضاً عراك طلابي من بداية العام الدراسي.

عبد الجليل الغربللي؛ كثيرة الأسئلة ولكن مظاهر عقلية المشيخة تزوير

انتخابات ١٩٦٧، والانقلاب على الدستور سنة ١٩٧٦، والانقلاب على الدستور سنة ١٩٨٦، وعرقلة وجود حياة حزبية في البلد ومحاولة رئيس الوزراء، ذهب ومعه الدكتور محمد الجار الله في جولات رمضانية إلى المحافظات، فقام سكان الجهراء بمطالبتهما بفتح المجمعات الصحية ٢٤ ساعة، فوقف وزير الصحة يشرح عدم إمكانية تحقيق مثل هذا الأمر، وان وزارة الصحة تدرس الأمر وأنه من الصعب تنفيذ هذا. وبعقلية الشيخ قال لهم الشيخ رئيس الوزراء «يستأهلون افتح لهم»، فهذه هي عقلية المشيخة. نتحدث عن القبيضة، إذاً، فمن دفع لهم؟ (ماذا عن الدّفيعة) ألم يكونوا من الشيوخ؟ فإذا تحدثنا عن مظاهر عقلية المشيخة فأعتقد أنها موجودة ولكن هي في جزء منها خارج الدستور وفي جزء آخر عُرقل في إطار دستور الحد الأدنى، من بينه موضوع حذف الهيئات السياسية للأحزاب المادة الرقم ٤٣ من الدستور أثناء مناقشة الدستور سنة ١٩٦٢، بناءً على طلب (الشيخ سعد).

محمد الراشد: هل كنت تقصد أنني قبلت نتائج الانتخابات؟

لا، ليس أنا، ولست خائفاً، ولأنني ساهمت في انتخاب بعض الذين وصلوا إلى مجلس الأمة وبالتالي أنا سعيد أنني انتخبت (أحمد السعدون وصالح المُلّا)، وانتخبت مثلاً (فيصل المسلّم وفيصل العيّار) وهم ذوو ميول إسلامية، وأنا سعيد بوصول (فيصل وفيصل) مثل ما أنا سعيد بوصول (أحمد السعدون) وحزين جداً لعدم وصول (صالح المُلّا). (دكتورة أسيل) لم أنتخبها هذه المرة ولا قبلها، وهي ليبرالية ولكن أنا عندي موقف آخر وأنا صريح.

الفصل الخامس

الحاجة للإصلاح في المملكة العربية السعودية(*)

عبد المحسن هلال(**)

تمهيد: الحاجة للإصلاح

بالرغم من مضيّ أكثر من ٨٠ حولاً على توحيد أجزاء المملكة العربية السعودية، إلا أنها ما زالت بلداً تقليدياً في تنظيماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهي أحوج ما تكون للإصلاح والتطوير حتى يمكنها الانتماء إلى القرن الواحد والعشرين.

يمكن تلخيص تلك الحاجة في النقاط التالية:

١ ـ تكويناتها الطبقية الاجتماعية ما زالت متكئة على مفهوم القبيلة والعشيرة كمقابل للتنظيمات الدستورية المعتمدة على مفهوم المواطنة والحقوق والواجبات، فتفشّت الهويات المناطقية والفئوية وغابت الهوية الوطنية الجامعة.

٢ ـ نظامها السياسي لم يعتَرِه أي تغيير منذ النشأة وحتى صدور «دستور المنحة» في العام ١٩٩٢م، الذي لا بد من مواصلة تطويره وتحديثه حتى يتيح المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار، ويفصل بين السلطات الثلاث ويحقق استقلالها عن الحاكم، ويقرّ مبدأ المحاسبة لمعالجة الفساد المستشري ويسمح بوجود إعلام حر مستنير.

(*) ورقة منقّحة أُعدت في الأصل للقاء الاثنين السابع، وقُدّمت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

(**) أستاذ العلوم السياسية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ـ السعودية.

٣ ـ اختلال البنى الاقتصادية وضبابية الخطط التنموية التي عجزت عن تحقيق أول أهدافها، تنويع مصادر الدخل، منذ أول خطة قبل أربعين عاماً وحتى اليوم، ولابد من معالجة النظام الاقتصادي الذي نشأ ريعياً وما زال، تسيطر عليه رأسمالية الدولة وتحدد نمط إنتاجه، وتحرير السياسة النفطية عن السياسة التنموية.

٤ ـ النظم التعليمية المترهلة في مختلف مراحل التعليم العام والجامعي والتدريب المهني ومناهجها العتيقة التي تفاقم مخرجاتها من مشاكل البطالة المتفشية.

٥٠ ـ وضع المملكة محلياً، الشقيقة الكبرى، وموقعها عربياً، بيت العرب، ومكانتها، إسلامياً، حاضنة للحرمين الشريفين، وموقفها عالمياً كأكبر ممول ومالك للنفط، عصب تجارة العالم، يفرض عليها تحديث نظمها وتقديم نفسها كدولة حديثة مستقرة يطمئن العالم في تعامله معها.

أولاً: المسيرة الإصلاحية منذ التأسيس

منذ إعلان الدولة الجديدة باسم المملكة العربية السعودية في العام ١٩٣٢م، على ثلاثة أخماس شبه الجزيرة العربية، استقرت الأمور للملك عبد العزيز بعد انطفاء موجات معارضة أولية، مناطقية بالأساس، لعل أهمها «موقعة السبلة» في العام ١٩٢٩م، مع «الإخوان»، وهم التيار الديني المحافظ الذي أعان الملك في توحيد الدولة، ثم أرادوا التوسع بضم أراضٍ جديدة من العراق والكويت، ما يتعارض مع اتفاقات الملك الدولية، فاضطر لكبح جماحهم، ثم «ثورة حامد بن رفادة» شيخ قبيلة بلي في العام ١٩٣٢م، باتفاق مع حزب الأحرار الحجازيين. حفلت مرحلة البدايات بمحاولات الملك عبد العزيز تأسيس دولة جديدة بالاستعانة بخبراء عرب وأجانب لإدارة دولة مترامية الأطراف، واستطاع الاستفادة من الإرث الإداري والسياسي الذي كان متوافراً في مكة المكرمة عاصمة الإمارة السابقة للأشراف في الحجاز، مثل المجالس المهنية والنقابية المنتخبة ووجود مجلس مطور للشورى، بل وجود أحزاب سياسية، وبالفعل تضافرت الجهود لوضع مجموعة نظم وقوانين لإدارة شؤون الدولة الجديدة، وإن غاب عن تلك التنظيماتِ المركزيةُ الشديدةُ إلا أن هذه طبيعة البدايات.

اقتنع الناس في فترة التأسيس بهذه «الوعود الإصلاحية» وبهذه الطريقة التقليدية في الحكم، ومضوا ينتظرون عطاءاتها، ظهرت ملامح ذلك عندما بدأ تصدير النفط في العام ١٩٤٦م، بعد طول اعتماد على عائدات الحج والعمرة، فساعد على استقرار الحكم وتمويله باحتياجاته المالية، غير أن كثيراً من محاولات عبد العزيز التحديثية اصطدمت، مرة أخرى، برفض ومقاومة رجال التيار الديني المحافظ، إلا أنه استمر في سياسة المهادنة. خارجياً اتبع الملك سياسة الحياد أثناء الحرب العالمية الثانية ورفض الانضمام إلى عصبة الأمم المتحدة، إلا أنه بعد الحرب انضم إلى هيئة الأمم المتحدة وساهم في تأسيس الجامعة العربية.

١ ـ الملك سعود وبداية المطالب الشعبية

مع تولّي سعود، تشرين الثاني/نوفمبر العام ١٩٥٣م، ظن كثيرون أن مرحلة التأسيس قد استوفت وقتها وآن وقت بناء الدولة الحديثة، غير أن الأمور لم تَصبّ في هذا الاتجاه. ظلت وظيفة الشورى معطلة، وظل «المجلس» هو مكان تواصل الحاكم والمحكوم، ولم تبدُ في الأفق أية نية للتحول إلى نظام حكم دستوري يكفل حقوق المواطنين. استمر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وترسّخ مفهوم الاقتصاد الريعي، وبدت ملامح تشكل أنماط إنتاجية طفيلية مع سيطرة الدولة على كل مناحي الإنتاج، وانتشرت ثقافة الاستهلاك. تمكّن سعود في نهاية عهده من إنشاء عدة وزارات خدمية، وتوسع في الصرف على التعليم، وأسس أول جامعة حديثة بعد أن كان التعليم العالي محصوراً في كليتي الشريعة والتربية بمكة، وبدأ أول توسعة سعودية للمسجد الحرام، وألغى اتفاقية قاعدة الظهران مع الولايات المتحدة وشكّل أول وزارة شعبية، غير أن كل ذلك تمّ من دون تخطيط مركزي يراعي الأولويات، وبعيد جداً عن الطموحات الشعبية في المشاركة في صنع القرار.

تزامن عهده مع فورة الانقلابات العسكرية العربية، وظهور المد القومي العربي، وخصوصاً الخطاب الناصري الذي سيطر على الشارع العربي، فبدأت المطالبات الشعبية العلنية بتحديث البلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. استغل كثير من المثقفين والكتّاب الانفراجة الإعلامية غير المسبوقة التي حدثت أثناء الخلاف بين الملك وولي عهده لإعلان أهم المطالب الشعبية.

يرصد أحمد عدنان في كتابه **السجين ٣٢**، ثلاثة أمثلة لهذه المطالب:

ـ مناقشة مشروعَي نظام الحكم (الدستور) ونظام القضاء المقترحين من قبل الحكومة (عزيز ضياء، صحيفة **الندوة**، ٢٦/ ١١/ ١٩٦٢).

ـ المطالبة بخطوات إصلاحية نوعية كالانتخابات المباشرة لتشكيل مجلس شورى فعّال (محمد سعيد طيب، صحيفة **الندوة**، ١٧/ ٢/ ١٩٦٣).

ـ الانتقاد العلني لبعض القرارات الحكومية، كـ انتقاد تعيين أمير لمكة من أفراد الأسرة الحاكمة، والمطالبة بأن ينتخبه أهل مكة مباشرة (هشام علي حافظ، صحيفة **المدينة** ١٩٦٣).

٢ ـ فترة صراع الأخوين

ظهر على السطح في العام ١٩٥٨م، النزاع بين الملك وأخيه ولي العهد الذي أصبح رئيساً للوزراء أيضاً، وسحب كثيراً من صلاحيات الملك لعدة أسباب، منها ما قيل عن تورّط الملك في مؤامرة لاغتيال الزعيم المصري جمال عبد الناصر، ومنها تدهور الحالة الاقتصادية للبلد وتدهور صحة الملك، والأهم بدايةُ تشكّل معارضة حقيقية للدولة في السر والعلن، فضلاً على محاولات انقلابية. من ذلك ما أعلنه مجموعة من الأمراء، لقّبوا أنفسهم بـ الأمراء الأحرار، وقالوا إنهم يريدون إنقاذ الدولة من صراع الأخوين وشق طريقها نحو الحداثة، عرضوا مشروعهم بداية على وليّ العهد بإغراء تأييده ضد الملك لكنه رفض، فاقترحوه على الملك الذي وافق رغبة في مساعدتهم لاستعادة سيطرته على الدولة وهو ما تمّ في العام ١٩٦٠م.

كان مشروع الأمراء تقدمياً في تطلعاته، تحدث عن ملكية دستورية، وتفعيل مجلس الشورى ووضع نظام للمقاطعات وفصل للسلطات الثلاث والتفريق بين الأسرة الحاكمة والحكم، غير أنه وبعد أن استعاد الملك سيطرته سرعان ما تمّ إفشال المشروع بسبب نزاعات جانبية بين الأمراء الأحرار أنفسهم من جهة، وبينهم وأبناء الملك من جهة أخرى، ثم معارضة ولي العهد ومناصريه للمشروع. وبعد تولّي فيصل، تمّ نسيان المشروع وطرد أصحابه من البلد، وأخذ الملك الجديد على عاتقه مهمة القضاء على التنظيمات السرية والعلنية التي تشكلت أثناء صراع الأخوين لقلب نظام

الحكم. يرتب أنور عبد الله في كتابه **العلماء والعرش**، ظهور هذه التنظيمات تاريخياً كالتالي:

- جبهة التحرير الوطني الشيوعية (١٩٥٧م).
- منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٥٩م).
- منظمة الثورة الوطنية حركة القوميين العرب (١٩٦١م).
- إتحاد شعب الجزيرة العربية (١٩٦١م).
- الجبهة الديمقراطية الشعبية (١٩٦٥م).
- الحزب الديمقراطي الشعبي (١٩٧٠م).
- حزب العمل الاشتراكي (١٠٧٥م).
- منظمة الثورة الإسلامية (١٩٧٨م).

ويضيف أليكسي فاسلييف، في كتابه **تاريخ العربية السعودية**، ظهور مجموعات أخرى مثل الحزب النجدي الثوري والجبهة القومية الديمقراطية في السعودية، وتنظيم آخر باسم «نجد الفتاة» المشكّل في الستينيات من مثقفين سعوديين بالخارج. ويتحدث روبرت ليسي في كتابه **المملكة** عن اكتشاف مؤامرتين لقلب نظام الحكم في العام ١٩٦٩م، **إحداهما**، من جدة بزعامة يوسف الطويل **والأخرى**، من الظهران لضباط من سلاح الطيران بزعامة العميد داود الرميح. كل هذه التنظيمات كانت سرّية لا يعرف عنها سوى ما يوزع سراً من منشورات وبيانات تطالب بالحكم الدستوري وإلغاء الملكية، جميعها تمّ القضاء عليها إما بقتل أعضائها أو اعتقالهم أو هروبهم.

٣ ـ الملك فيصل ومواجهة المد القومي

يعتبر فيصل المؤسس الثاني للمملكة، أحكم قبضته على الأمور أمنياً وسياسياً وضبط المال العام، اجتماعيا اهتم بتعليم الفتيات، وبدأ برنامجين للبحث عن المياه ولتوطين البادية، وتوسع في إقامة المطارات والموانئ البحرية وربط مدن المملكة بشبكة طرق حديثة، أنشأ مستشفى فيصل التخصصي، وتعاون مع منظمة الصحة العالمية في إعداد برامج حكومية، وأصدر عدداً من الأنظمة الإدارية كنظام العمل والعمال ونظام التأمينات

الاجتماعية. اقتصادياً طالب بتعديل اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركة أرامكو بعد أن وجدها غير منصفة، ونقل الحكومة إلى دور المشاركة في اتفاقات استغلال مكامن النفط، وقرر عدم منح امتياز استثمارات نفطية جديدة إلا لمؤسسات وطنية.

إصلاحياً أطلق الوعود بتطوير مجلس للشورى وتبنّي نظام للمقاطعات ووضع نظام الحكم، إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق. ظهرت بوادر تنمية اجتماعية واقتصادية لمسها المواطن العادي ولبّت بعض متطلباته، غير أن نمط الإنتاج والإدارة العامة للدولة ظل من دون تغيير، بل تغوّل دور الحكومة في حياة المواطن الذي أصبح معتمداً بشكل أساس على خدمات الدولة وما تقرره هي من تشريعات ونظم. خارجياً تبنّى فيصل الدعوة إلى التضامن الإسلامي لمقاومة تغلغل الأفكار التقدمية والقومية التي أنبتت كل تلك المنظمات السياسية أثناء حكم سلفه سعود؛ فدعا إلى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وكان يرفض إقامة علاقات دبلوماسية مع العالم الشيوعي خوفاً من تسرّب مبادئه إلى المملكة، ولعل أبرز قراراته المشاركة في وقف تصدير النفط لبعض دول الغرب بعد حرب العام ١٩٧٣م.

٤ ـ الملك خالد ومرحلة الصدام المسلح

اغتيل فيصل في العام ١٩٧٥م، وخلفه الملك خالد الذي بدأ فترة حكمه بعفو عام عن جميع المعتقلين والناشطين السياسيين الذين امتلأت بهم السجون في عهد سلفه فيصل، وساعد ارتفاع أسعار النفط، في ما سمي حينها بـ الطفرة النفطية الأولى، بتنفيذ أول خطة تنمية خمسية على مستوى الدولة، هدفت إلى تنويع مصادر الدخل وتنمية المواطن السعودي مهنياً واجتماعياً، لكن لم يُقدّم أي مشروع تنمية سياسية. حدثت في عهده عملية احتلال المسجد الحرام من قبل جماعة دينية متشددة بقيادة جهيمان العتيبي، مع بداية القرن الهجري الحالي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٧٩م، تمكنت الدولة من تحرير المسجد الحرام بعد ١٦ يوماً، غير أن تداعيات الحادثة ما زالت تضرب بآثارها على الدولة والمجتمع السعودي حتى اليوم.

٥ ـ الملك فهد والغضب الشعبي

اتسمت فترة حكم فهد الطويلة نسبيا (من عام ١٩٨٢م حتى العام

٢٠٠٥م، وكان الرجل الأول في الحكم خلال ولايته للعهد نظراً إلى مرض الملك)، بمدّ ديني صبغ معظم أنشطة الدولة تأثراً بحركة جهيمان، فأنشأ وزارة للشؤون الإسلامية وافتتح مجمّعاً لطباعة المصحف الشريف واهتم بتوسعة الحرمين الشريفين وأطلق على نفسه لقب «خادم الحرمين الشريفين». سياسياً، استأنف عمل مجلس الشورى بالتعيين وليس بالانتخاب، وأعلن نظام الحكم الأساسي وأصدر نظام المناطق. اقتصادياً، ساهم في تطوير المملكة تجارياً وصناعياً، وأنشأ مشاريع صناعية مثل مجمّعي الجبيل وينبع، وبدأ برنامج السعْوَدة، إلا أن انخفاض أسعار النفط خلال الثمانينيات أوقف معظم هذه المشاريع، بل سادت موجة تقشف كبيرة.

واجه فهد عدة أزمات، إضافة إلى بقاء ذيول حركة جهيمان، أهمها انخفاض عائدات النفط، ثم أرهق اقتصاد البلد أكثر بتمويل حرب العراق ضد إيران خوفاً من تأثير الثورة الإيرانية، ثم تدهور الاقتصاد بتمويل وجود القوات الأجنبية، وارتفع الدين العام في عهده لمستويات غير مسبوقة كادت تعصف بالاقتصاد ككل. قرار الاستعانة بالقوات الأجنبية تسبب في غضبة شعبية عارمة كان لها تداعياتها؛ فظهر أول بيان مدني يطالب بالإصلاح تبعه خطاب المطالب ثم مذكرة النصيحة من تيار الصحوة، ثم حدثت تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر العام ٢٠٠١م، فضيقت الخناق على قيادة المملكة ممثلة في ولي العهد، نظراً إلى مرض الملك، وأصبحت المملكة تحت أنظار، العالم لأن من قام بالتفجيرات كان أغلبهم سعوديين.

٦ ـ الملك عبد الله، وظاهرة البيانات

وكما تداخلت فترة حكم فهد مع سلفه خالد بسبب المرض، تداخلت أيضاً فترة عبد الله مع فهد للسبب نفسه، وأثناءها أطلق مبادرة السلام العربية وتم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ثم بعد توليه تحسنت عائدات النفط فبدأ بإنشاء المدن الاقتصادية وتوسع في برامج الابتعاث وأسس جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وفتح المجال أمام عمل المرأة، وأصدر نظامين جديدين للقضاء والمظالم، وحصر الفتوى بهيئة كبار العلماء، إضافة إلى مشاريع أخرى لتسهيل الحج وتوسعة الحرمين الشريفين. تعاطف الملك مع المطالبين بالإصلاح وسعى إلى تحقيق معظم مطالبهم. وكان يطالبهم

بالتدرج وعدم القفز فوق المراحل، أنشأ هيئة مكافحة الفساد الذي أصبحت سمة المرحلة وشوهدت آثاره في هشاشة البنى التحتية للمدن وسوء التخطيط والتنفيذ. خارجياً، حاول تحسين صورة المملكة التي شوّهتها أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، وبدأ حواراً للأديان، وكان من قبل قد زار الفاتيكان، وهو يتمتع بسمعة حسنة داخلياً وخارجياً.

٧ ـ الإصلاح بين المطالب والوعود

من الاستعراض السابق، يتضح أنه ومنذ تأسيس المملكة، كانت هناك مطالب شعبية ملحّة للتحديث، اختفت حدّتها أثناء حكم عبد العزيز بسبب ظروف التنشئة ودواعي الأمن وقلة الموارد المالية، لكنها تفجرت مع تولّي سعود، وتم استخدام المطالب الإصلاحية كورقة سياسية أثناء نزاع سعود مع فيصل لكسب تعاطف الشعب، وتم نسيانها بعد استتباب الأمر لفيصل؛ ظل المجتمع في حالة كمون بعد قضاء فيصل على الانقلابيين، وزجّه المنادين بالإصلاح في السجون، وظلت المطالب الشعبية تقابل بالوعود من قبل السلطة حتى استيقظ الجميع في عهد خالد على حركة جهيمان المطالبة بمزيد من التزمّت في أمور الدين، ومع أن الدولة قضت على الحركة إلا أنها نفذت معظم مطالبها على أرض الواقع، فزاد في عهد فهد نفوذ التيار الديني وسيطر على مجالات حيوية كثيرة كالتعليم والمعرفة وحرية التعبير عن الرأي. وقبل أن يفيق الناس من توابع حركة جهيمان جاءت حادثة احتلال الكويت وقرار الاستعانة بالقوات الأجنبية لينفجر الغضب الشعبي من الأطياف كافة، ولتبدأ مرحلة إصدار بيانات المطالبة بالإصلاح وعرائض الاحتجاجات الجماعية العلنية. اكتملت حلقة العصف بالدولة والمجتمع السعودي في عهد عبد الله بحادثة تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة التي بدا وكأنها أعادت صياغة الاثنين، الدولة والمجتمع السعوديين، وما زالت عملية إعادة الصياغة مستمرة مع تفاعلات الربيع العربي.

٨ ـ المطالب الشعبية

تواصل تجاهل الدولة لكل دعوات الإصلاح ذات الطابع السلمي معتقدة بإمكانية فصل التنمية المجتمعية عن التنمية السياسية، وبدا من خلال صراع النخب الدينية والمدنية، وصراع هذه النخب مجتمعة مع الدولة، أن التيار

الديني يقف ضد عمليات التحديث المجتمعي التي تقوم بها الدولة، وبدورها تقف الدولة ضد عمليات التحديث السياسي التي يطالب بها التيار المدني مستخدمة أحدهما ضد الآخر، مع تفضيل للجانب الديني لاستخدامه وقت الحاجة. غير أن شهر العسل الطويل هذا بين التيار الديني والدولة سرعان ما أنهاه قرار الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت. تشكّل حينها اتجاهان لمطالب الإصلاح، **أحدهما**، مدني الطابع يطالب بدولة مؤسسات حديثة وتنمية سياسية تتيح المجال للمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار وحرية التعبير عن الرأي ويهتم بوضع المرأة، وهو اتجاه سلميّ يعتمد الحوار وسيلة لتحقيق أهدافه، ولأنه كذلك ولتقاطع مشاريعه مع مشاريع الدولة للتحديث المجتمعي، فقد سهّل على الدولة التعاطي معه مبدئياً، ثم تصادمت معه في مشاريع التحديث السياسي إلى درجة الاعتقال والمنع من السفر. الاتجاه **الآخر**، ديني الطابع تفرّع لثلاثة أفرع رئيسة، الأغلبية، ولارتباطاتها المصلحية، استجابت لرغبة الدولة في التمهّل في عملية الإصلاح، وتمثّل في المؤسسة الدينية الرسمية للدولة وبعض قادة تيار الصحوة، والثاني رفع السلاح ضد الدولة لفرض الإصلاح الذي يراه، والثالث اختار إما الصمت أو الانضمام إلى التيار المدني السلمي.

أ ــ العريضة المدنية

ولدت فكرة أول بيان مدني يطالب بالإصلاح، «العريضة المدنية» كما سميت حينها، وعرّابها هو الشيخ أحمد صلاح جمجوم، وزير سابق معروف بوطنيته وتوُّهه الإسلامي المستنير، أثناء اجتماع لوزير الداخلية بمجموعة من الشخصيات العامة في جدّة لشرح قرار الملك الاستعانة بالقوات الأجنبية، إلا أنه فوجئ باجتماع عاصف، تمّت فيه المطالبة بخطوات إصلاحية فورية وبفرض التجنيد الإجباري. تضمنت العريضة في نسخها المسربة في كانون الأول/ يناير ١٩٩٠م، عشرة مطالب أساسية منها: تنظيم الفتوى والقضاء؛ وإعادة العمل بالمجالس البلدية؛ ضمان الحرية الإعلامية؛ الإصلاح الجذري والشامل للتعليم ولهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وتمكين المرأة في الحياة العامة. وركزت العريضة على ثلاثة مطالب تكرر وعد الدولة بتحقيقها منذ ثلث قرن، نظام أساسي للحكم، مجلس للشورى، ونظام للمقاطعات. وقع العريضة ٤٣ شخصية من مختلف التيارات الفكرية مثلت

معظم مناطق المملكة. توترت الأجواء لتسرّب العريضة قبل بعثها للقيادة السياسية، وازداد التوتر عندما قامت مجموعة من النساء بقيادة سياراتهن في شوارع الرياض، ما دفع التيار الديني إلى الظن بوجود تنسيق بين الأمرين، بالخصوص أن العريضة تحدثت عن قضايا حساسة لدى التيار الديني مثل الفتوى وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وموضوع المرأة. وبالرغم من أن العريضة لم تبعث ولم توزَّع على نطاق واسع، إلا أن الملك سارع بالإعلان عن قرب صدور النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق، إلا أنها لم تعلن إلا في آذار/ مارس عام ١٩٩٢م.

ب ـ خطاب التيار الديني

قابل التيار الديني قرار الاستعانة بالقوات الأجنبية باستنكار شديد، حاولت المؤسسة الدينية الرسمية تهدئة المشاعر، فأفتت بجواز الاستعانة بقوات أجنبية لدفع مفسدة، إلا أن الفتوى أجّجت الاعتراضات في المساجد لشيوخ أمثال سلمان العودة وسفر الحوالي ومحمد المسعري وسعد الفقيه، فانتشرت خطب شرائط الكاسيت المعترضة على القرار والمؤيدة لمشروعية الإنكار من دون إذن السلطة. وبعد عدة اجتماعات بين قادة التيار اتفقوا في أيار/ مايو ١٩٩١م، على تقديم خطاب للقيادة بالمطالب الإصلاحية، كمقابل لما طالب به البيان المدني، بتوقيع ٣١٨ شخصية دينية شملت بعض أئمة الحرمين الشريفين وأعضاء من المؤسسة الدينية الرسمية، ثم وُزع الخطاب على أوسع نطاق، الأمر الذي أثار القيادة، فاجتمع الملك بهيئة كبار العلماء وطلب منهم إدانة الخطاب وهو ما تمّ، وزادت الهيئة بتحريم نصح الحاكم علانية. بعد مرور حوالى العام، صدرت مذكرة النصيحة بحوالى ٤٠٠ توقيع معظمهم من أساتذة جامعة الملك سعود، وهدفت المذكرة إلى تفسير مطالب الخطاب، تحدثت عن استقلال العلماء والحفاظ على المال العام والمطالبة بمجلس الشورى، وانتقدت حساسية الجهات الرسمية تجاه النصح واقتصار عمل الوعظ على القضايا الجزئية وحصر رسالة المسجد على خطب الجمع والوعظ العام، لكنها طالبت أيضاً بدور أكبر لعلماء الدين ليكونوا مرجعاً للحاكم والمحكوم، وبقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تحارب الدعاة إلى الله أو تضطهد الأقليات المسلمة لديها، وتشديد الرقابة على الإعلام، ومراجعة الأنظمة المعمول بها لإلغاء كل ما

يخالف الشرع، وإيقاف البنوك الربوية. قبل بعثها استدعى أمير الرياض بعض مُعدّيها وطالبهم بالتوقف، هنا حدثت أول حالة انقسام علني داخل التيار الديني ـ وصلت تداعياته إلى أعلى سلطة دينية في البلد ـ بين من وافق على التوقف ومن رأى مواصلة العمل، ومن واصل منهم إمّا سُجن أو فر إلى الخارج، وهناك تشكلت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، وهناك انقسمت أيضاً، ثم بهت نشاطها بعد قوة، وظهرت بعدها «الحركة الإسلامية للإصلاح» و«تنظيم التجديد الإسلامي»، لكنهما سرعان ما اختفيا أيضاً.

بعد تحرير الكويت، تجاوزت الدولة كلاًّ من التيارين الديني والمدني، وعملت على تكوين تيّارها الديني الخاص بالضغط على المؤسسة الدينية الرسمية، تيار موالٍ أبعدت عنه تأثير الإخوان المسلمين المصريين وقربت السروريين السوريين مع المنادين بالسلفية، وفرضت رؤاهم على الجميع، ثم انتهى الأمر بإعلان سلفية الدولة، سلفية تحرّم الخروج على الحاكم وإن جلد ظهرك أو أكل مالك، وتشكك بكل ما هو أجنبي فكراً وعلماً، وتَصِمُ كل من يختلف معها بالخروج على إجماع الأمة وأنه تغريبي أو عصراني.

ج ـ مرحلة بيانات الإصلاح المشتركة

فجّرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في أمريكا حراكاً سياسياً غير مسبوق في المملكة، رافقه هامش حرية أكبر في وسائل الإعلام بعد أن أصبحت المملكة تحت أنظار العالم وانتشر استخدام الإعلام الالكتروني، وفي هذه الأجواء انطلقت ظاهرة البيانات الجماعية، مفتتحة أول حوار حقيقي بين مختلف الأطياف الفكرية، ظهرت بوادره وترسخت مع توالي إصدار البيانات التي كانت تجمع علماء دين ومثقفين من مختلف التوجهات يجمعهم الاهتمام بالشأن العام. أولها كان بياناً أعده الشيخ سلمان العودة بعنوان «على أي أساس نتعايش» في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢م، رداً على بيان أصدره مثقفون أمريكيون بعنوان « على أي أساس نقاتل» تبريراً لحروب أمريكا الاستباقية رداً على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. ثم توالت البيانات. . غير أن بيان «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله» الذي أعده الشاعر علي الدميني وآخرون، اشتهر في ما بعد باسم خطاب الرؤية، في كانون الثاني/ يناير

العام ٢٠٠٣م، وكان له صدى أكبر وأوسع، إذ رفع سقف المطالب الإصلاحية، فنادى بالانتخاب المباشر لأعضاء مجلسي الشورى والمناطق، وطالب بدولة المؤسسات الدستورية، وشدد على مبدأي استقلال القضاء والعدالة في الخطط الاقتصادية، وطالب بإنصاف المرأة، وبإطلاق مبادرات إصلاحية حكومية. كان لتنوع الاتجاهات الفكرية لموقّعيه وكثرتهم وتمثيلهم لمختلف مناطق المملكة تأثير كبير، واعتُبر تتويجاً لمرحلة الانفتاح الإعلامي الذي ساد البلد وأتاح للنخب الثقافية التعبير عن همومها الإصلاحية، وغضّت الدولة البصر عن كل هذا لأنه يحسّن صورتها المنهارة بسبب تفجيرات أيلول/ سبتمبر.

بيد أن التفهم الرسمي لظاهرة البيانات زال بعد صدور بيان «نداء إلى القيادة والشعب» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣م، واشتهر في ما بعد باسم بيان الملكية الدستورية الذي أعده الشيخ عبد الله الحامد وآخرون، لتركيزه على الإصلاح السياسي الدستوري. أثار البيان بعض القادة الذين حاولوا منع صدوره، وأساء كثيرون تفسيره عمداً لأنه اعتمد مفردات وصيغاً دينية تحرص الدولة على احتكار تفسيرها مع علمائها الرسميين، فتدخلت باعتقال عدد من موقّعيه، ومن أطلقته منعته من السفر. كان سقف مطالب البيان مرتفعاً واتهم بأنه أفسد التدرجية المطلوبة في التعامل مع الدولة، مع أن معظم البيانات السابقة كانت تطالب بإصلاحات دستورية، ولكن يبدو أن السياسي قد بدأ يضيق بالإصلاحي، فقرّر منع إصدار أية بيانات مستقبلية وهدد من يساهم في ذلك بالاعتقال والجزاء. إلا أن عدة بيانات مشتركة لشخصيات دينية ومدنية صدرت متحدّية ذلك القرار، منها «معاً على طريق الإصلاح» في شباط/ فبراير ٢٠٠٤م، الذي جمع أكثر من ٩٠٠ توقيع، وبيان للمطالبة بحق المرأة السعودية في قيادة السيارة حصد توقيع أكثر من ألف شخص، و«نداء إلى خادم الحرمين لإطلاق سراح د. متروك الفالح» في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨م. غير أن الأمور عادت للتجمد من جديد مع فرض السيطرة الأمنية والحل الأمني بحجة التفجيرات التي قامت بها مجموعات جهادية أعلنت خروجها على الدولة.

وضعت التفجيرات الدموية التيار الديني المتشدد، تيار الصحوة، أمام خيارين: إما تأييد القائمين بها عملاً بفهمهم الضيق للإسلام، وإمّا نبذهم

تأييداً للدولة وسعياً إلى إعادة العلاقة الحميمة معها. فظهرت فتاوى تحريم الخروج على الحاكم، ثم سعى هذا التيار إلى إشغال الساحة الفكرية بقضايا ثانوية كدعاوى التغريب ووضع المرأة ومؤامرات الغرب ضد الإسلام والمسلمين، وأن المملكة مستهدفة. غير أن المجتمع كان قد تجاوز هذا كله، وبدأت الساحة مع بداية العام ٢٠١٠م تمور بسجال ديني جديد بين علماء دين متفتحين رأوا أن انفراد الدولة بالقرار السياسي، وعدم المشاركة الشعبية في صنعه، وانعدام الرقابة على المال العام هي أهم عوائق الإصلاح السياسي في المملكة، وهي النقطة التي انتهت إليها جميع القوى والحركات السياسية المدنية من قبل. مع نهاية هذا العام، كانون الأول/ ديسمبر تحديداً، بدأت أحداث الربيع العربي وبعدها بشهرين، شباط/ فبراير من العام التالي، عادت مشاريع البيانات الإصلاحية المشتركة للظهور، لعل أهمها وما شكّل نقلة نوعية في الفكر الديني في المملكة، ظهور بيان «نحو دولة الحقوق والمؤسسات» الذي أعاد الأمل في توحيد رؤى الأطياف السياسية والفكرية. صدر البيان بجهد موفّق من الداعية الشيخ سلمان العودة وحصد أكثر من عشرة ألاف توقيع. اشتمل البيان على عدة مطالب إصلاحية رفعت سقف المطالبات السابقة وجعلتها أكثر تعبيراً عن الرأي الشعبي. اشتمل البيان على ثمانية مطالب إصلاحية:

- مجلس شورى منتخب بالكامل وله صلاحيات كاملة.
- فصل رئاسة الوزراء عن الملك، على أن يحظى رئيس الوزراء والوزراء بتزكية وثقة الملك.
- تشجيع ظهور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النقابية.
- محاربة الفساد المالي والإداري ومنع استغلال النفوذ.
- الإسراع بحلّ مشاكل الشباب والقضاء على البطالة.
- إصلاح القضاء وتحقيق استقلاليته.
- إطلاق حرية التعبير المسؤولة وتعديل أنظمة المطبوعات ولوائح النشر.
- الإفراج عن معتقلي الرأي كافة، وتفعيل الأنظمة العدلية بما فيها «نظام الإجراءات الجزائية».

استخدم البيان مفاهيم سياسية حديثة كانت مرفوضة من التيار الديني وحتى عهد قريب، كـ الديمقراطية ومبدأ فصل السلطات وحماية الحريات المدنية، ما شكّل نقلة نوعية للفهم الديني المعاصر المستنير، وتجاوز به المجتمع النظرة الدينية الضيقة التي كانت تحرِّم الخروج على الحاكم ومساءلته، وتحرّم الاستفادة من الأفكار الغربية وخصوصاً السياسية، وفتح الطريق مجدداً أمام لقاءات أخرى تجمع التيارين الديني المتنور والمدني المسالم تُمهِّد للمطالبة بتفعيل الإصلاح بدلاً من مجرد المطالبة به.

ثانياً: عقبات الإصلاح

بالرغم من أن الإصلاح والتجديد والتغيير سنّة من سنن الكون وورد ذكرها جميعاً في القرآن الكريم، إلا أن مفردة الإصلاح، بالتحديد، غيبت عن الذاكرة الجمعية لعقود، بدت مفردة غريبة مبهمة كمثيلاتها من المصطلحات الحديثة التي بدأت تغزو العقلية السعودية كـ الوطن والحكومة والحاكم والمحكوم والدولة وفصل السلطات والانتخاب، مقابل مصطلحات سائدة كـ القبيلة والعشيرة والشيخ والأمير والملك، لذا قوبلت في البداية بالريبة من التيار الديني المتشبّع بمعاداة العصر والغرب وكل ما يأتي منهما. والدين الإسلامي ذاته، الذي نعتبره، كمسلمين، أكمل الأديان وأشملها، يقول نبيّه (ﷺ) وصاحب رسالته، إن الله سيقيّض له من يجدّده كل مائة عام، أو كما قال (ﷺ)، فكيف بأنظمة حكم وضعية وقوانين يصوغها بشر؟ بل وجد من يرفض مفهوم التجديد في الفكر الإسلامي، وهو مفهوم محلي، مع أن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، الذي لم تفصله عن فترة النبوة سوى سنتين، مضى يجدد ويستعين بعلم الغير وعلم عصره في بناء دولته، ويخلق وظائف مدنية جديدة لم تكن معروفة أيام الرسول (ﷺ)، ولم يقل له أحد من الصحابة (رضي الله عنهم) هذا إحداث في الدين. أنشأ ديوان الجند وشيّد دوراً للعناية بأبنائهم إذا ما استُشهدوا، ونظّم البريد وأسس المحاكم وشؤون القضاء. على مثل هذا الاجتهاد في أمور الدنيا والدين، فقه الواقع كما يسمى عند أساتذة الفقه الإسلامي، يبقى الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان، وقد يبدو غريباً القول إن الدولة السعودية بمراحلها الثلاث لم تشهد حركة إصلاحية منذ حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب قبل أكثر من مائتي عام.

١ ـ يمكن إجمال عوائق عملية الإصلاح في ما يلي:

أ ـ استمرار سيطرة التكوينات الطبقية التقليدية كـ القبيلة والعشيرة والأسرة، وغياب برامج التوعية المجتمعية بالمفاهيم الحديثة للتنظيمات الاجتماعية المعاصرة.

ب ـ عدم توافر إعلام حرّ يمكنه تقديم الأفكار الإصلاحية وتقريبها إلى أذهان العامة، ما أدى إلى تشوّه مفهوم الانتماء والمواطنة لدى قطاع عريض من المواطنين.

ج ـ الاختلال البنيوي في نمط الإنتاج المعتمد على رأسمالية الدولة والمراد منه خلق مجتمع الرفاه، فانتهى إلى تكريس مجتمع الاستهلاك، وقدّم تنمية مشوّهة وبيئة بيروقراطية غلّفت الفساد بمشاريع التنمية الكبرى تحت رعاية نخب طفيلية متنفذة في مفاصل الدولة تعوق أية عملية إصلاحية حماية لمصالحها.

د ـ عدم العدالة في توزيع مشاريع التنمية والثروة، ما كرس النظرة المناطقية وتسبب في تنامي الاحتقان الشعبي.

هـ ـ استمرار الدولة في تمرير مشاريعها التنموية باستخدام الصراع بين التيار الديني والتيار المدني، من دون إتاحة الفرصة لنقد هذه المشاريع، ما أدى إلى ترسخ ثقافة متخلفة، مثل ثقافة المَنْح مقابل ثقافة الحقوق، وثقافة التعيين مقابل ثقافة الانتخاب، وثقافة الغلوّ الديني مقابل ثقافة التسامح.

و ـ الصراع بين النخب بشقيها الديني والمدني من جهة، وبين الاثنتين والدولة من جهة أخرى.

ز ـ مع كل الشعبية والانتشار اللذين حظي بهما التيار الديني، إلا أنه لم يقدم برنامجاً مستنيراً للإصلاح الاقتصادي والسياسي يكفل حقوق المواطن ويحمي مكتسباته وماله العام، واكتفى برفع شعارات دينية لا تنتقد صراحة ولا ضمناً الحكم المطلق والملكية المطلقة.

٢ ـ إمكانية تبنّي مشروع إصلاح وطني

إصلاح المجتمع، أيّ مجتمع، غاية يسعى إليها كل أفراده. هناك خطوط عامة وأولويات يتحتّم الاتفاق عليها حفاظاً على مصلحة الوطن بكل أطيافه.

ليست القضية هنا أغلبية وأكثرية، بل طلب عدالة اجتماعية تحقيقاً للسلم الأهلي، ولا القضية تغيير هوية المجتمع أو تغريبه، إنما إعمار الأرض، وهو فرض عيّن، وكيف سنعمرها من دون علوم عصرها. القضية أن بلداً كبيراً يواجه تحديات كبيرة بوسائل وأفكار سياسية قديمة، القضية أن كل سبل النهوض مع الحفاظ على الانتماء الديني والهوية الوطنية متوافرة، وهذه نقطة لا يختلف عليها صحوي أو ليبرالي، هذا هدف إنقاذ لا يختلف عليه الديني أو المدني ويجب ألّا يمانعه السياسي. التوافق بين مطالب التيارات الدينية المستنيرة والمدنية المعتدلة ميسور، وقد تبدّى أثناء فترة توالي إصدار البيانات، بل تكرر في البيان الأخير «نحو دولة الحقوق والمؤسسات»، ومن الممكن تكراره إذا تخلّى متطرفو كل طرف عن تطرفهم، وإذا آمنوا جميعاً أن مصلحة الوطن في توافقهم. من خلال تلك البيانات تبين أن هناك قواسم مشتركة كثيرة يمكن العمل على تعظيمها وإضعاف نقاط الاختلاف القليلة، هناك شبه إجماع على إصلاح الأنظمة الثلاثة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والأهم، الخلاف حول دور علماء الدين في المجتمع ومجال عمل المرأة، وهو أمر يمكن التقريب فيه، ولا يمنع تبنّي مشروع وطني لأجندة إصلاحية شعبية مشتركة لتحديث الدولة وتهيئتها لخطوة التوحّد مع جيرانها في الخليج، ولأخذ مكانها اللائق بين الأمم. يمكن إجمال إمكانات تبنّي أجندة شعبية مشتركة كنواة لمشروع وطن للإصلاح في العناوين التالية:

أ ـ الرغبة الشعبية العارمة في الانتقال إلى دولة مؤسسات حديثة تدار بكفاءات شعبية متوافرة تنتظر الفرصة لخدمة وطنها، تقودها كفاءتها إلى المناصب الإدارية العليا لا حَسَبها ونَسَبها.

ب ـ وجود طبقة متنوّرة ونشطة من علماء الدين ومثقّفي البلد يمكنهم، مجتمعين، تقديم بنود مشروع الإصلاح للقيادة بضمان عدم المساس بثوابت الدين والهوية، وضمان حقوق الأطياف والمذاهب الدينية كافة.

ج ـ وجود الوفرة المالية التي تمكّن من بدء مشاريع تنموية حقيقية عادلة وشاملة.

د ـ وجود رغبة سياسية للإصلاح من الممكن تسريع خطاها بطرح برنامج شعبي واضح ومحدد ومتفق عليه بين مختلف التيارات الموجودة على الساحة.

حاولت هذه الورقة، وليس البحث، أن تقول إن هناك ثلاثة عناصر تتحكم بسيرورة ومسيرة عملية الإصلاح في المملكة، الرسمي والديني والمدني، ولكل أجندته. بقليل من المواءمة، يمكن رؤية المشترك بينها لتبني مشروعاً وطنياً عاماً. لكن قبل ذلك:

ـ لا بد للرسمي أن يقرّ بوجوب الإصلاح السياسي، وبجدولة مواعيده، وإعلان آلياته.

ـ لا بد للديني أن يقرّ بسماحة الدين الإسلامي تجاه كل مذاهبه وتجاه الآخر، وأن معاداة العصر ليست مبدأً إسلامياً لأنه دين كل عصر، وأن يقدم برنامجاً شرعياً حقوقياً للحاكم والمحكوم.

ـ لا بد للمدني أن يقرّ بمرحلية الإصلاح، عليه انتظار أوان تحقُّق الملكية الدستورية، فالمرحلة الآن للمؤسسات الدستورية، والمشاركة الشعبية في صنع القرار، وفصل السلطات واستقلال القضاء.

المناقشات

١ ـ فهد بن حسن البذال

دعونا نحدّد: ما هي المشكلة الرئيسة التي تُعيق الإصلاح في أقطار مجلس التعاون؟

- هل التعليم هو المشكلة؟
- هل هو التوطين الأجنبي من خلال السماح بشراء العقار؟
- هل هو غياب التخطيط أو ضعف التخطيط؟
- هل هو غياب الهدف من التنمية؟
- هل هو عقلية المشيخة؟

المشكلة الرئيسة من وجهة نظري، هي ضعف الدولة الخليجية. والمطلوب لحلّ هذه المشكلة هو الاتحاد وإصلاح النظام السياسي. الاتحاد يحلّ مشكلة ضعف الدولة. والإصلاح السياسي يحلّ مشكلة الانسداد السياسي بين الحاكم والمحكوم. صيغة الاتحاد المطلوبة الآن الكونفدرالية. أمّا الإصلاح فهو الانتقال إلى مرحلة الملكية الدستورية.

٢ ـ عبد الله سعيد بوملحة

أشكر الدكتور عبد المحسن هلال على ورقته التاريخية عن المملكة العربية السعودية، وعن ذكر المطالب الإصلاحية بها.

أرى أن الدكتور اختصر دور الملك عبد الله بشكل واضح، في حين أنه من بدأ الإصلاح الحقيقي في المملكة.

وهو أول مسؤول كبير سعودي يعترف أن هناك فساداً مالياً وإدارياً ويطالب الجميع بالتعاون معه للقضاء عليه.

وما زال يعمل على الإصلاح بالرغم من وجود الكثير من المعوقات المختلفة.

نحن، كشعب، في المملكة العربية السعودية، نطالب بالإصلاح كبقية دول مجلس التعاون، ولكننا نطالب بالإصلاح الذي لا يكلفنا الكثير من الخسائر الاجتماعية اختلافاً أو اتفاقاً. وإنني أرى أن الإصلاح يجب أن يشارك فيه الجميع من القاعدة إلى القمة.

٣ ـ يوسف عبد الستار الميمني

يغلب على الورقة السرد التاريخي، وكنت آمل لو أن معدّ الورقة ركز على الإصلاح وما تمّ من إصلاح بالمملكة خلال السنوات الماضية، وما يود أن يقترحه لتسريع برنامج الإصلاح وبرامج الإصلاح التي يقترحها أيضاً.

أريد أن أؤكد أن الإصلاح هو ضرورة ملحّة في الوقت الراهن، وأن تنفيذ برامج الإصلاح هو العمود الفقري لتطوير أداء المجتمع بعناصره السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، مع أهمية تنفيذ برامج الإصلاح في وقت قياسي يتم تحديده مسبقاً. ومن المهم أيضاً أن يكون الإصلاح شاملاً (الإصلاح السياسي ـ الإصلاح القضائي ـ الإصلاح الاقتصادي ـ الإصلاح التعليمي ـ الإصلاح الاجتماعي). وأختلف مع قول معدّ الورقة، في أن المملكة لم تنفّذ الإصلاحات بوتيرة كافية. إن اقتناعي أن المملكة قد قامت بتبنّي برنامج شامل للإصلاح، ومن المأمول أن يستمر هذا البرنامج وبوتيرة أسرع؛ فقد تبنّت المملكة برنامجاً للإصلاح السياسي ممثلاً في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام هيئة البيعة ونظام مجالس المناطق ونظام المجالس البلدية ومركز الحوار الوطني، إضافة إلى الإصلاح الإداري ممثلاً في إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية. وهذا البرنامج الطموح الذي استمر لمدة عشر سوات وإنشاء المزيد من الوزارات مثل وزارة المياه، ووزارة الإسكان، ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، والمجلس الأعلى للبترول، والمجلس الاقتصادي الأعلى، وهيئة السياحة، والهيئة العامة للاستثمار وهيئة مكافحة الفساد، وإعادة بناء المزيد من

الهياكل الإدارية للحكومة. وفي مجال القضاء هناك برنامج الملك عبد الله لتطوير القضاء وبتكلفة مبلغ سبعة مليارات ريال، وإنشاء المزيد من المحاكم المتخصصة وإعادة هيكلة القضاء وصدور نظام القضاء ونظام المرافعات الشرعية ونظام التحكيم.

وقد قام مجلس الشورى بدور مفصلي ومهم ويُعَد صنواً لمجلس الوزراء في التشريع والرقابة، وساهم مساهمة أساسية في موضوع الإصلاح من خلال دراسته تقارير الجهات الحكومية وتفنيدها ونقدها بموضوعية، وتبنّي العديد من القرارات المهمة، التي تؤدي إلى تطوير أداء الجهات الحكومية وتفعيل أدائها وعلى مدى السنوات الـ ١٩ الماضية.

وبحسب خبرتي بالمجلس، لقد درس المجلس وأقر وعدّل أكثر من أربعين نظاماً على الأنظمة خلال فترة مباحثات المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وما زال المجلس، وبوتيرة متسارعة، يقوم بدراسة وإقرار الأنظمة وتعديلاتها، بل إن إنجاز المجلس السنوي يتجاوز ١٥٠موضوعاً. أما من الجانب الاقتصادي، فقد ساهم برنامج التخصيص، وإن كان بطيئاً، في تخصيص قطاعات واعدة وحيوية، منها مجال الاتصالات والبريد وبعض مرافق الخطوط السعودية وقطاع المياه والكهرباء، إضافة إلى توسعة مدينة ينبع الصناعية ومدينة الجبيل الصناعية والكثير من المدن الصناعية بأنحاء المملكة، وإنشاء هيئة سوق المال وهيئة المدن الصناعية والمدن الاقتصادية التي نأمل أن يتم تسريع إنشائها.

وفي الجانب التعليمي، يُعَدّ مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم وإعداد مناهج حديثة تتواءم مع متطلبات العصر، هو إحدى ركائز التنمية بالمملكة، إضافة إلى زيادة عدد الجامعات وإنشاء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وجامعة الأميرة نورة للبنات، وإنشاء العشرات من الكليات والمعاهد المتخصصة، وتفعيل دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة إسهاماتها في التنمية الشاملة وتمكينها من أداء دور أساسي في المجتمع.

إنني أقدّر طرح معدّ الورقة أهمية استمرار الإصلاح وتبنّي مشروع وطني إصلاحي يشارك فيه الجميع. ومن المهم زيادة صلاحيات مجلس

الشورى ومجالس المناطق مع التأكيد على أن برامج الإصلاح هي برامج مستمرة ويجب الاستمرار بها، وبالذات الإصلاح الاقتصادي، لتوسيع القاعدة الاقتصادية وإيجاد الآلية المناسبة نحو تسريع وتنويع مصادر الدخل الوطني للتأكد من استمرار النمو وتحقيق تنمية مستدامة للمملكة.

٤ ـ عبد المحسن تقي مظفّر

عند الحديث عن الإصلاح السياسي في الكويت، أكد احد المتحدثين وأعتقد أنه د. عبد العزيز الدخيل، أهمية الإصلاح السياسي في الكويت، كقدوة للإصلاح السياسي في المنطقة. مع تقديري لهذا الرأي، أعتقد أن من المهم جداً إجراء الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية قبل ذلك، لأنها ذات الثقل الأكبر وعدد السكان الأكبر. وكل المعطيات الموجودة في المملكة العربية السعودية إذا وضعت في الطريق الصحيح فسوف تضع المنطقة كلها في الطريق الصحيح، فهي التي تعتبر قدوة أو مقدمة التحرك الأساسي للإصلاح في المنطقة الخليجية والعربية بأكملها. الورقة غنية جداً، وقد سعدت بما فيها من المعلومات والسرد التاريخي، فبعضها كان غائباً عني شخصياً، وفيه دعوة واضحة للإصلاح وأجندة للإصلاح في نهايتها. ويتحدث الكاتب عن إمكانية تطبيق هذه الأجندة الوطنية للإصلاح، ولذلك أعتقد أن هذه الورقة مهمة جداً، لأنه من المهم التشديد على ضرورة الإصلاح في المملكة العربية السعودية.

وأعتقد من متابعتي الشخصية منذ سنوات لدور الملك عبد الله الإصلاحي، أقول إن عنده هذا التوجه الإصلاحي بكل التطورات التي رافقت فترة حكمه حتى الآن؛ بتطعيمه مجالس الشورى بعناصر جيدة من الشباب، وعدد كبير منهم شارك معنا في المنتدى، وهُم عناصر نيرة جداً، وعنده تطلعات وطنية إصلاحية، وله دور أساسي في تحقيق الإصلاح. وربما هناك أطراف وجماعات واتجاهات تعترض طريق الإصلاح لأسباب كثيرة، ولكن أعتقد أن الدور الأساسي الذي يمضي فيه الملك عبد الله هو في طريق الإصلاح الصحيح، والأمثلة التي ضربها الأخ المتحدث قبلي في هذا المجال كثيرة جداً، وأعتقد أنه من مصلحة المنطقة أن يستقر الحكم في اتجاه الملك عبد الله الإصلاحي في المملكة العربية السعودية.

كما أعتقد أنه بعد تحقيق هذا التوجه الإصلاحي، يمكن الحديث عن تحقيق وحدة أكثر فاعلية في منطقة الخليج العربي بقيادة المملكة العربية السعودية.

٥ ـ محمد بن صنيتان

أود أن أصحح للدكتور عبد المحسن ولكم كذلك ما قاله المحاضر عن الإخوان، فهم ليسوا تنظيماً إسلامياً فحسب، إنما هم جيش الملك عبد العزيز. المشايخ النجديون أدرجوا كل شخص ضد الملك عبد العزيز في خانة غير مسلم ومنهم الشريف حسين، لأنه يركب السيارة ويتعايش مع البريطانيين وعنده برقية. ولما تمّ الاتحاد أو الوحدة وتكونت الدولة، اضطرت الدولة السعودية إلى استخدام الآلات الحديثة، فطبعاً أصبح أمراً مفاجئاً لهم فقامت (معركة السبلة).

نحن في المملكة العربية السعودية كنّا ندّعي تطبيق الإسلام، إيران دخلت على الخط ـ بعدها ادّعينا السنة، تركيا دخلت علينا بالخط ـ ما بقى عندنا إلا الوهابية والوهابية أخذوها منا في قطر.

فالملك عبد الله حاول أن يستعيد هوية المملكة العربية السعودية بالتحديث، ولكن حتى أكون صريحاً معكم، وأنتم تعلمون أكثر مني، نحن لا نزايد ولا نعطي خطباً إعلامية أو دعاية. أنتم في الخليج تعرفون المملكة العربية السعودية أكثر مني.

الملك عبد الله إصلاحيّ، وهو وليّ العهد ولكن هناك قوى داخل العائلة تعرقل التحديث وحتى الآن ما علينا خوف ما دام هؤلاء الحكام الشيبان موجودين، فما علينا خوف، ولكن الخوف من الحفدة بعد ما الشيبان يروحون، عندنا ثلاثة آلاف حفيد كل منهم يقول جدي الملك عبد العزيز وأنا حفيده، وأنا أولى من فلان، ومن ثلاثة أحفاد كل واحد يرتكز إلى قوى عسكرية ضاربة وهذه هي مشكلتنا.

أعتقد أن علاجنا في المملكة العربية السعودية وفي الخليج هو الاتحاد والحمد لله أنه أتى من الحكام.

أعتقد أن الاتحاد يلطّف الجو ويفتح آفاقاً للإصلاح، وأقترح أن نصدر

عريضة أو بياناً أو مطالب شباب إن اعتبرتموها، أو ربيعاً خليجياً، ولا بد أن نركز على هذا الاتحاد لأنه لا يمكن أن تحل مشاكلنا الفرعية أو الداخلية إلا بوجود الاتحاد، لأن بوجوده سوف تحل الكثير من مطالبنا. وأنا أستغرب من أن الحكام هم من يطالبون بالاتحاد، فهذا شيء طيّب وهذه خطوة جبّارة لا بدّ أن نتمسك بها ونعتبرها فرصتنا الذهبية.

٦ ـ عبد العزيز محمد الدخيل

الحديث ذو شجون والوضع أيضاً ذو شجون.

فيما يتعلق بالحراك السياسي في المملكة العربية السعودية وتاريخ التغيير ومحاولات التغيير كبيرة، جداً ولكن مع هذا الحجم الكبير لعدد السكان والمنطقة الشاسعة، قليل منها ما يظهر على السطح إضافة إلى القبضة الحديدية الأمنية القوية جداً.

اعتقد أن تاريخ الحراك السياسي الأصيل والبحث عن تغيير جوهري في التركيبة السياسية وفي المشاركة السياسية وفي تغيير المفصل الأساسي لقيام أي دولة، المعروف بالإصلاح السياسي، وكل الإصلاحات الأخرى التي ذُكرت والتي لم تُذكر، وكل «الروتوشات» التي ذكرت، عبارة عن هوامش، وأحياناً في كثير منها هي ضارة بالهدف الأساسي الذي هو الإصلاح السياسي. كل هذه الأمور قد تكون طُعماً وقد تكون عبارة عن حبوب مهدئة ومُسكّنة من أجل الابتعاد عن النقطة المفصلية الأساسية وهي عملية إعادة وتنظيم الحكم في كل الأقطار إذا لم يتخلَّ الحاكم في دولنا عن مبدأ «مُلكي هو الأرض ومن عليها، عاليها وسافلها»، إذا لم يتخلَّ حكامنا عن هذا المبدأ والانتقال إلى المبدأ السليم في المشاركة بالقرار، فكل إصلاح نتحدث عنه هو إصلاح جانبي ليس له معنى.

هنالك في المملكة العربية السعودية شباب ورجال وتاريخ من الذين يبحثون ويعملون ويدخلون السجون من أجل حركة التغيير، ولا أعتقد أن هذا المؤتمر استطاع أن يمثّل هذه المجموعة. وهنا أنا لي عتاب على منتدى التنمية الذي كنت أحد المؤسسين له، وغبت عنه سنين طويلة لأنني لم أجد الدافع الذي يأتيني إليه. ولكن هذا موضوع آخر متروك للإخوان، لأن هناك عناصر كثيرة جداً داخل المملكة العربية السعودية التي تنسجم مع هذا

التوجه السليم ولكنها ليست حاضرة؛ فالمملكة العربية السعودية هي الأخ الكبير وهي العائق الكبير، فبالتالي علينا أن نسعى إلى أن تتضافر الجهود، وأن نعمل سوياً من أجل الوصول إلى تغيير حقيقي وليس تغيير شكلي أو هبّات تَهبّ هنا وهناك.

أريد في هذه المناسبة أن أضيف نقطة على موضوع المنتدى والذي كان بودّي أن يستقطب مجموعة أكثر من داخل السعودية، نقطة تعود، ويذكرها الأخ علي، عندما أنشئ هذا المنتدى، كان إصرارنا الشديد على استقلاله عن أي حكومة، الاستقلال المالي والاستقلال في جميع جوانبه عن أي دولة وعن أي حكومة. وقد أحسست ومن الممكن أن أكون مخطئاً، أنه عندما اسُتقبلت بشخص من وزارة الخارجية أصابني شيء من الاستغراب (أنا شاكر للإخوان وشاكر لجهدهم) ولكني أعتبر أن هذا الأمر فيه خروج عن القاعدة الأساسية والمبدأ الأساسي الذي قمنا عليه، كذلك ما جعلني أثير هذه النقطة هي إشارة الأخ علي الكواري، اليوم، إلى التلميح بأن الدوحة يمكن أن تكون مكاناً لاجتماعاتنا، فنحن لا نريد أي حكومة من هذه الحكومات أن تكون بيتاً لنا، فبيتنا هو أوطاننا وسنجتمع في المكان الذي يُتاح لنا.

٧ ـ حامد الحمود العجلان

ذكر د. عبد المحسن، في تقديمه أن التّزمّت في السعودية بدأ بعد حركة جهيمان في عهد الملك خالد، وليسمح لي الدكتور عبد المحسن أن أختلف معه أن التّزمّت وتقليص الحريات بدأ في عهد الملك فيصل. وحدث هذا بعد تولّيه السلطة، بعد أن شهدت السعودية حرية نسبية كبيرة في عهد الملك سعود. وأرى أن التزمت والتطرف الإسلامي ترجع جذوره إلى عهد الملك فيصل، حيث استخدم الدين لصدّ مؤثرات التيار الناصري على السعودية، ومن مظاهر جذور التطرف الديني أن صرفت السعودية ابتداءً من عهد الملك فيصل بلايين الدولارات على منح مدارس في باكستان وأفغانستان وحولتهم إلى متمسّكين بالتيار الوهابي بعد أن كانوا يحملون إسلاماً متسامحاً.

حتى ما تمّ تطويره بعدها رسمياً من اقتصاد إسلامي ترجع جذوره إلى عهد الملك فيصل، وذلك بعد أن استقدمت السعودية أساتذة عرباً من جامعات أمريكية، وشجعتهم على كتابة مؤلفات تحت اسم الاقتصاد الإسلامي.

٨ ـ عبد الرحمن عبد الحميد الحمود

شكراً للدكتور عبد المحسن على هذه الورقة.

في ظل الخطوات التي يقوم بها النظام السياسي حالياً في السعودية والمتمثل في:

أ ـ تطوير دور مجلس الشورى في الحياة السياسية والاقتصادية.

ب ـ انتخابات المجالس البلدية.

ج ـ إعطاء المرأة شيئاً من حقوقها المدنية والسياسية.

د ـ التوسع في دعم البعثات الدراسية للجنسين.

وإذا كانت هذه الخطوات غير كافية، وأن هناك العديد من المطالبات لتطوير المشاركة الشعبية فهل على المملكة مواجهة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وإصلاحها من داخل هذا النظام في غياب دور وحدات المجتمع المدني لعدم وجودها بشكل ظاهر؟ وهل يمكن قيادة مثل هذه الإجراءات الإصلاحية من قبل السلطة السياسية، في مواجهة قوى محافظة لديها مؤسسات وقوى مناهضة لمثل هذا التوجه، وضعف واضح لدور القوى الوطنية والإصلاحية، مع الأخذ في الاعتبار بأن مقابل هذا الدور الإصلاحي، هناك جبهة معارضة وبشدة من داخل النظام، وأن دور الملك عبد الله في دعم هذا الدور الإصلاحي يقابل العديد من القوى داخل العائلة والسلطة السياسية بجانب القوى المحافظة؟

٩ ـ شملان يوسف العيسى

أشكر د. عبد المحسن هلال، على ورقته القيّمة. . لأن قضية الإصلاح ليست سهلة في المجتمعات المغلقة.

كنت في السعودية في احتفالات الجنادرية قبل أسبوعين، وفوجئت صراحة بالخلاف الديني والليبرالي (المدني). . وهو أعمق بكثير من ما هو موجود في الكويت، وهي نقطة تسجل لإخواننا في السعودية.

الإصلاحات الكثيرة التي قدّمها الملك عبد الله قيّمة جداً. . لكنه إصلاح من دون إشراك المرأة ومساهمتها الفعالة. المشكلة لا ترتبط بالسلطة

والحكم فحسب، بل الإشكالية الأكبر متعلقة بالمجتمع وهو العقبة الرئيسة أمام أي حركات إصلاحية في الخليج، أصبحت الليبرالية أو الدولة المدنية منبوذة في الخليج، لأننا نرفض مقاومة المفاهيم المختلفة التي تتبناها القَبَلية أو الطائفية باستقلال الدين، لترسيخ الجمود وعدم التغيير في المجتمع باسم العادات والتقاليد.

١٠ ـ عبد الخالق عبد الله

في المملكة العربية السعودية هناك مَلِك إصلاحي، الملك عبد الله. وهذه فرصة تاريخية، ربما نادرة، وربما لن تتكرر كثيراً. ومثل ما تفضّل الإخوان، الملك عبد الله صديق الإصلاحيين منذ كان ولياً للعهد، فإذا لم يتمكن الملك عبد الله من إحداث الإصلاح في هذا المجتمع السعودي، فتخيلوا كيف سيكون عليه الوضع في ما بعد الملك عبد الله، ويبدو لي أنه على الرغم من قوة وصلاحيات الملك فهو مطلق الملكية والسلطات والصلاحيات، فواضح بهذا المعنى أن النظام أقوى بكثير حتى من أكثر الملوك إصلاحاً في المملكة العربية السعودية. ويبدو لي ان قوى البقاء والاستمرار في السعودية متجذرة ومحفورة في عمق بنية السلطة وبنية المجتمع، في حين أنه في المقابل قوى التغيير وقوى الإصلاح وقوى الديمقراطية يبدو لي، على الرغم من كل الحركة التاريخية والمسار التاريخي، أنهم أضعف بكثير، حتى بمساعدة ملك إصلاحي، على أن يفتحوا باب الإصلاح ويحدثوا إصلاحاً حقيقياً.

أقول هذا الكلام من وجهة نظر خليجية، بمعنى إننا كخليجين نخاف على انسداد أفق الإصلاح في السعودية، فإذا انغلق أفق الإصلاح في دولنا الصغيرة، فهو أمر مقدور عليه، ولكن إذا أغلق أفق الإصلاح في المملكة العربية السعودية، فهذا يفتح الباب أمام العنف في السعودية وهدم الاستقرار وحدوث أسوأ السيناريوهات في السعودية، وبالتالي خوفنا من تداعيات انغلاق هذا الباب.

مثل ما ذكر الدكتور عبد العزيز الأخ الأكبر، هو الأخ الأصعب في هذه الحالة. وحالة الإصلاح في السعودية عصية وصعبة، والبديل هو الثورة. وكل الظروف الموضوعية للثورة، كلها موجودة؛ مثلاً في مصر وسوريا،

فساد في السعودية ربما أكثر من مصر، واحتكار السلطة في السعودية أسطوري، أكبر من حسني مبارك، والبطالة عند الشباب ٢٤ في المئة، وترهّل القيادة السعودية. في الحقيقة إن قصة السعودية وقصة الإصلاح، إذا الملك عبد الله بكل ما لديه من قدرات وإمكانيات ورغبة في الإصلاح لم يستطع أن يحدث هذا الإصلاح؛ فأنا أخاف على السعودية، ولابد أن يكون هناك تفكير جادّ وحقيقي بين من بيده القرار لكي نتفادى السيناريو الأسوأ في السعودية الذي ربما يكون قادماً.

من هنا، كنت أتمنى من الأخ عبد المحسن أن يعطينا فكرة عن الأفق بعد خمس سنوات. ما هو أفق الإصلاح في السعودية بعد خمس سنوات من الآن؟ ليتك تنوّرنا في هذا الموضوع.

١١ ـ فوزية عباس الهاني

في الحديث عن المملكة العربية السعودية يحتار المتابع والمهتم عن ماذا يتحدث، فقد تشعبت القضايا واتسعت، وهذه نتيجة حتمية لنظامِ دولة الحاكم وليس حكم الدولة، وبالتالي فهي تسير باتجاه تنمية الضَّياع وَضياع بوصلة التغيير والإصلاح والبناء.

أولاً، هناك سؤال عريض يُطرح: من هو صاحب القرار في الدولة؟!

فنحن عندما نتحدث عن المنهج الإصلاحي، لخادم الحرمين الشريفين ورؤيته الإصلاحية فهذه الرؤية ليست لها آليات وكثير من القرارات تتعطل بأسلوب ممنهج ومقصود.

ثانياً، ارتفاع صوت التذمر الشعبي من سياسة الدولة الداخلية مع المطالِبين بالإصلاح والمطالِبين بالمشاركة وحق المواطنة، والتذمر تجاه سياسة الدولة الخارجية والإقليمية التي أصبحت محرجة للمواطن في أكثر من موقف.

ثالثاً، ارتفاع مستوى الفساد في أغلب مؤسسات الدولة والتسابق الشره للمنتفعين لاقتطاع أكبر قطعة ممكنة من الكعكة، حيث أصبح هذا التسابق صارخاً ومتسارعاً، وضاق الناس بارتفاع كلفة المعيشة من دون أي رقيب، وكذلك أصبح واضحاً للمواطنين أنهم لا يحصلون إلا على الفتات من

خيراتهم وحقوقهم، وانكشاف الخلل في توزيع الثروة، وتغيّر الصورة المزخرفة عن المستوى المعيشي للمواطن، واتّضاح مشكلات الفقر والسكن والتعليم والخدمات الصحية.. وغيرها.

رابعاً، المنهجة الجديدة التي تتبعها الدولة في تمكين التيار الديني المتشدد والشرطة الدينية في الساحة الاجتماعية والتضييق على الناس في حرياتهم الشخصية. وتبنّيها سياسةً ممنهجة لخطاب الفرقة والانقسام الوطني، ودعم الخطاب الطائفي وطنياً وإقليمياً.

خامساً، سياسة التهميش والإقصاء المحرج للمرأة السعودية.

١٢ ـ عبد الله ياسين بوحليقة

الأستاذ يوسف الميمني تحدث عن ١٥٠ ألف طالب سعودي مُبتعث، هذا شيء طيّب، ولكن هل خطط مجلس الشورى لبعد ثلاث سنوات عندما يرجعون للبلد؟

وأشكر الدكتور عبد المحسن أنه قدّم ورقه واضحة ومفصلة.

١٣ ـ سامي عبد اللطيف النصف

في عُجالة، المملكة العربية السعودية ليست دولة جانبية حتى تخضع لمنهجية التجربة والخطأ خاصة، في ظل ما يحدث بالمحيط العربي؛ فاليوم دول عربية مفصلية (مصر وسوريا واليمن والعراق وغيرها) في حالة إشكال كبير. وبالتالي، المملكة العربية السعودية، أتصور أن على الحراك فيها أن يضع بعض الأمور في الحسبان.

الأول: ما هو سقف المطالب الإصلاحية؟

يجب أن تكون القضية واضحة. أنت تريد من النظام أن يتجاوب، فما هو سقف الملكية الدستورية؟ واضح أن القضية فيها خلط كبير.

أولاً، الملكية الدستورية التي تمّت في أوروبا أو حتى في مصر ما قبل عام ١٩٥٢، والعراق ما قبل ١٩٥٨، أو حتى في الأردن الآن، فيها فروقات ضخمة. **أولاً**، الأسر في أوروبا في الأغلب كانت غريبة عن تلك البلدان، فمصطلح رئيس الوزراء (Prime Minister)؛ أتى الآن. ملك بريطانيا لم يكن

يتحدث بالبريطانية أو الإنكليزية، في مصر كانت أسرة من ألبانيا، وفي العراق والأردن، أسر أتت من الحجاز، وبالتالي هذه إشكالية، بينما الأسر الحاكمة الأخرى في الخليج هي من الشعب.

الأمر **الثاني**، إن أعداد أفراد الأسر المالكة بالملكية الدستورية آنفة الذكر، كانت قليلة، بينما اليوم، ماذا ستفعل ملكية دستورية بأسر حاكمة سواء في السعودية أو الكويت أو غيرهما؟ ففي الكويت، مثلاً، الأسر الحاكمة لا تدخل البرلمان أو الحياة السياسية عن طريق الانتخابات، ولكن عن طريق الوزارة، الآن بالملكية الدستورية يعني أن هناك تداول سلطة وحكومات حزبية. الأسر الحاكمة لن تدخل ضمن البرلمان عن الطريق الشعبي ولا عن طريق الوزارات. إذاً، ماذا ستفعل إن طُلب منها أن تواجه أمراً فيه ضرر كبير عليها؟

قضية أخرى، هي الآن المطالبة بحكومة شعبية. اليوم في المملكة العربية السعودية، قضية المناطقية أضخم من أي دولة أخرى، نحن في الكويت امتدادنا العمراني والحضري ٣٠ كم شمال الجهرة، و٣٠ كم جنوب الأحمدي، أصغر من الرياض. اليوم لو أتت حكومة ملكية دستورية، حكومة نجدية، هل ستقبل بها المناطق الأخرى؟ هل ستقبل بها الشرقية وعسير والحجاز؟ هل ستكون على مسافة واحدة من مواطني تلك المناطق؟ أنا أتصور مرة أخرى أنه عندنا إشكال بين النظرية والتطبيق. نطالب بشيء يعقِّد المسألة بدلاً من أن يسهّلها؛ فمصائر الأوطان يتم التلاعب بها كما يتلاعب طفل بلعبة صغيرة. أتصور أن العملية الإصلاحية بالسعودية عليها أن تضع في الحسبان أن النظام تاريخياً وحتى اليوم يسبق الشعب في تقدميته وليبراليته وإيمانه بالدولة المدنية بسنوات عديدة، فإذا جعلت الشعب يحكم فقد يأخذ الدولة إلى الخلف، وبالتالي لا بد من تدرّج، حيث تضمن أن المنتَج النهائي لا يخلّ باستقرار المملكة ولا يخلّ بالسلام الاجتماعي القائم الآن في المملكة، ويضمن مسافة واحدة بين الدولة والمناطق كافة.

١٤ـ محمد فهد القحطاني

أتوقع أن الإعاقة الكبرى التي تعرقل عملية الإصلاح في المملكة العربية السعودية، تتمثل في كون الدولة في الأساس قامت على التحالف بين الديني

والسياسي، العقيدة والسياسية. فالإمام الديني والإمام السياسي وجهان لعملة واحدة اسمها الدولة السعودية؛ فالإشكالية في السعودية هي في وجود نظام حكم يمثل أقلية ويحكم أغلبية. فأول خطوات الإصلاح في المملكة العربية السعودية أن يقف النظام على مسافة واحدة من كل المدارس والتيارات الدينية وأن يقلل مظاهر تبنّيه لمدرسة إسلامية واحدة، معروفة بتوجه فكري متشدد في التعامل مع الإصلاح، وهو التيار السلفي.

على النظام أن يزيد من وتيرة تمثيله للشعب بكل فئاته وتياراته وطوائفه؛ كما إن العلمانية هي الوقوف على مسافة واحدة من كل الأديان؛ فيجب على السعودية الوقوف على مسافة واحدة من كل التيارات، فالواجب تفكيك هذا التحالف بين سياسة آل سعود وفكر آل الشيخ والنظام السعودي للأسف وهذا رأيي، واحترم من يعارضه، أنا أرى إذا كنا نحن ننتقد النظام الطائفي، فالنظام السعودي بتحالفه بين آل الوهابية وسياسة آل سعود، يكون أضيق من النظام الطائفي نفسه.

١٥ ـ أحمد عبد الملك

لقد تمّ التطرق خلال عرض الورقة، إلى مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ خلال قمة التعاون الأخيرة بالرياض ـ بالتحول من التعاون إلى الوحدة بين دول مجلس التعاون. وأعتقد أن المبادرة جيدة في طرحها وتُلامس تطلعات شعوب المنطقة. لكنها صعبة التحقيق من حيث زمنها. وإذا كان مجلس التعاون ـ الذي أنشئ عام ١٩٨١ ـ قد وُسمَ بأنه «مجلس حكّام»، وأنه كان حلفاً عسكرياً لمواجهة الأطماع الإيرانية، في ما سميّ بـ فراغ القوة بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة في أوائل السبعينيات، والتوجس من التغلغل السوفياتي إلى مياه الخليج، فإن طرح مشروع الاتحاد ـ مع غليان العواصم العربية في ما سميّ بـ الربيع العربي ـ يطرح المفهوم السابق نفسه. إن هذا الاتحاد ما هو إلا حلف عسكري تتطلبه المرحلة. وإذا كان مجلس التعاون قد فرضته الظروف الخارجية، فإن الاتحاد قد فرضته الظروف ذاتها. إضافة إلى ظروف داخلية ذات صلة بموضوع الربيع العربي. ولقد صرّح أحد مسؤولي الأمن الخليجيين ـ خلال اجتماع اللجنة المكلفة دراسة تصورات الاتحاد في الرياض ـ أن الاتحاد سيكون على غرار حلف (الناتو) ويمكن أن يقدم مساعدة لدول عربية تحتاجها! وهذا التصريح يقّربنا

من وجهة النظر القائلة إن هذا الاتحاد ما هو إلا حلف عسكري يضمن تماسك الجبهة الداخلية ويؤمّن الحدود مع الآخر.

لقد كانت مسيرة مجلس التعاون بطيئة خلال ٣٢ عاماً من عمر المجلس، ولم تتحقق (المواطنة الخليجية) الموعودة، فكم يحتاج الاتحاد لتحقيق هذه المواطنة؟ وإزالة نقاط التفتيش والمراقبة وتسهيل انتقال المواطنين، والعملة الواحدة، والجواز الواحد؟! وإذا كان مجلس التعاون لم يأخذ القيم الديمقراطية من خلال المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي خلال ٣٠ عاماً، وتجنّب الخوض في قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير والمشاركة الشعبية، فكيف لنا أن نؤمل من الاتحاد ـ الذي سيكون مهموماً بالجانب الأمني والعسكري ـ أن يحقق تلك القيم؟!

١٦ ـ ناصر جاسم عبد الله الصانع

أعتقد أن هذه الورقة من أهم الأوراق ومن أهم الموضوعات التي ناقشها من دون تقليل من بقية الأوراق. فمثلما ذكر الإخوان، إن المملكة العربية السعودية هي الأخ الأكبر، ومع ذلك كل المداخلات التي سمعتها تدور حول كلام دبلوماسي وما أحد ذكره بصراحة إن كان صحيحاً أو خطأ. فالبلد يريد إصلاحاً، والإصلاح عند الملك والملك إصلاحي (ع العين والرأس)، والشعب متخلف؟ إذا كانت هناك رغبة سياسية، فأول شيء يجب أن يبدأوا به هو انتخابات مجلس الشورى، الذي فيه اليوم خيرة رجال المملكة، وأعتقد أن ٨٦ في المئة من الأعضاء عندهم شهادات دكتوراه، فهم ليسوا بعدد قليل: فكيف لا يستطيع المجلس أن يناقش الميزانية ولا يعلم أي شيء عن ثروة البلد. أنا أستغرب من إخواننا في المملكة الذي نعتز بهم ـ والأساتذة الذين تعلمنا على أيديهم، أن الآن موقفهم مثل موقف المتفرج. لا ندعو إلى انقلاب ولا ثورة، ولكن عليهم أن يواجهوا أصحاب القرار ويتحاوروا معهم واحداً بعد الآخر.

أعتقد أنها خطوة مستحَقّة وعاجلة وطارئة، وإذا كل هذا الكلام الذي حدث في المنطقة العربية، ونحن نتحدث عن شأن واحدة من أهم الدول في المنطقة، أظننا نلفّ وندور. أنا قابلت أحد أهم الشخصيات في المنطقة عندما بدأ الربيع العربي، وقلت له أنت بخبرتك، هذا الذي يحدث في الربيع العربي، هل سوف يصل إلينا في الخليج؟ فقال لي (لن تسلم دولة واحدة

منا) وأولهم دولنا في الخليج. وهذا الشخص ليس بقليل، فهو صاحب خبرة وبلا شك قراءة، فأنا أعتقد أن النخب مطلوب منها في كل دولنا ليس في المملكة العربية السعودية فحسب، بل حتى في الكويت والبحرين والإمارات، أن يجلسوا مع الحكام ويتحاوروا؛ فقد جلست مع أمير الكويت الشيخ صباح أيام التجمعات التي حدثت في ساحة الإرادة وقال لي «ماذا عن هذه التجمعات وماذا يريدون؟»، فقلت له: يا طويل العمر، ما يريدون، حكومتك ولا يريدون الشيخ ناصر المحمد. فقال لي أنا ما راح أشيل الشيخ ناصر المحمد وليس من حقهم أن يضعوه أو يشيلوه؛ فقلت له: أنت صاحب القرار، لكن البلد راحت، ولابد أن تأخذ القرار، والبلد تضيع بسبب أن فلان مع علّان. وكان الشيخ صباح متمسكاً برئيس الوزراء. ولكن عندما رأى الحراك قَوِي، والناس خرجت في ساحة الإرادة بأعداد كبيرة، ووصلته تقارير مباشرة (وضع كاميرات تليفزيونية)، فعرف أن التقارير غير صحيحة ومن ثم نادى رئيس الوزراء، ويقال إن رئيس الوزراء صُدم واعتقد أنه لا يمكن أن يطلب منه ذلك. وعقبها زاد عدد الشباب وطالبوا بحل مجلس الأمة، وهذا مجلس فاسد ولا بد من تنظيفه.. واستجاب الأمير عقبها بأسبوع.

أعتقد أننا لو سكتنا عن الوضع، لن نتقدم؛ فنتمنى، مثلما قال بعض الإخوان، أن يقوم الإخوان في السعودية وفي كل دولة في الخليج ما فيها حراك (نحن لا نأتي إلى هنا كمهرجان عكاظ نسمع الأشعار) فهذا حراك منتدى التنمية واعذروني على الصراحة الزايدة، وأتمنى من الإخوان حتى لو خارج الجلسة أن يفاتحونا بصراحة أكبر عن خطوات الإصلاح.

تتحدث الورقة عن أربعة عناصر فيها إصلاح، ولكن ليس لها أجندة، وأتمنى من إخواننا أن يشتغلوا مع حكامهم ويعطوهم رؤية عن المواقف الحرجة التي تحدث في المنطقة.

١٧ ـ مشاعل ذياب العتيبي

قدمت الرؤى المطروحة في المنتدى من خلال الأوراق وصفاً دقيقاً لطبيعة وآلية عمل النظام السياسي الذي يحارب الإصلاح، وحددت مجموعة من الملامح المشتركة التي نلاحظها في كل نظام سياسي يقمع مشاريع الإصلاح وهذه الملامح هي:

أ ـ الاحتكار احتكار القوة الاقتصادية/ المال، واحتكار القوة التشريعية/ القرار.

ب ـ شبه انعزال وانفصال عن الشعب، ومطالب المجتمعات، ومطالباتهم بالتحاور، والانشغال بالحوار بينهم من دون أن يصل ناتج هذا الحوار إلى مستوى الإنصات من قبل الحكومة وقوى التغيير.

ج ـ الحكم بالقوى الأمنية، والرعاية بالسلطة الدينية، واستخدام هذين العنصرين (الجيش/ الفتوى) لردع أي مشروع إصلاحي.

د ـ تقرير مبدأ الوصاية، وبثه في الفكر الوطني، وما يتضمنه من تلاعب في الصورة الذهنية لفئات ضد فئات.

هذه الملامح الأربعة، هي الأبرز، والجامعة والمشتركة بين مناهج عمل الأنظمة السياسية، أو طرق فرض سلطتها وضمان استمرارها، لذا من المنطق أن تكون منطلقات الحلول الجذرية مراعية لهذه الآليات، ومحيطة بها في جهود المعالجة والإصلاح.

١٨ ـ عبد المحسن هلال (يرد)

حظيت الورقة بنقاش وافر، أشكر كل من ساهم فيه سلباً وإيجاباً، أتجاوز الردود الإيجابية والمؤيدة لما جاء في الورقة وأراجع أهم ما ذكر من نقد:

أ ـ طالب البعض بالتدرج في مطالب الإصلاح وعدم قفز المراحل، أو حرقها كما جاء على لسان أحد الأخوة، والحقيقة لم أر قفزاً على المراحل في المطالب الإصلاحية المذكورة في الورقة، فتاريخ المطالب الإصلاحية في المملكة بدأ منذ أكثر من نصف قرن، تحديداً أهم مطلب إصلاحي بفصل السلطات الثلاث قُدِّم في العام ١٩٥٨م، ولم يتحقق حتى اليوم، ودرجة التجاوب الرسمي مع المطالب الإصلاحية الشعبية كان متدنياً طوال هذه السنين.

ب ـ رأى آخرون أن ما يحدث من إصلاح في المملكة ضروري لكامل منطقة الخليج العربي وتنعكس آثاره على دول المنطقة، وكرر مقولة التمهل في مطالب الإصلاح تفاعلاً مع القدرة الشعبية على تقبّله، وهذا رأي صحيح

ولكن ليس على إطلاقه، الجميع يعرف أن عوائق الإصلاح في المملكة بنيوية أكثر منها منهجية، وترتبط بثقافة تمّ التأسيس لها على مدار نصف قرن، والجميع يعرف أن الكثير من دول المنطقة تحققت فيه خطوات إصلاحية أكثر تقدماً مما تحقق في المملكة، وليس من الضروري ربط خطوات الإصلاح في تلك الدول بما يحدث في المملكة، بل ربما يشكل ما يتحقق في الجوار عامل ضغط داخلي لتخطّي العوائق.

ج ـ قد ذكر عضوا مجلس الشورى السعودي الحاضران للنقاش، أن هناك إصلاحاً ملموساً تحقق في عهد الملك عبد الله، وأنهم في المجلس أنجزوا قضايا إصلاحية تهم الوطن والمواطن، وأصدروا كثيراً من التنظيمات، فذكرت لهما ما قلته نصاً في الورقة من تعاطف الملك عبد الله مع مطالب الإصلاحيين وسعيه إلى تحقيقها، وإنه يتمتع بسمعة حسنة داخلياً وخارجياً. أما بخصوص ما ينجز في مجلس الشورى، فذكّرتهما أيضاً أنه مجلس استشاري، لأن قراراته غير ملزمة وصلاحياته لا تضاهي أمثاله في الدول الأخرى.

الفصل السادس

أحداث البحرين: الأزمة والمخرج(*)

حسن علي رضي(**)

تمهيد

طلب مني الإخوة المنظمون لهذا الملتقى الطليعي الرائد في منطقتنا، منطقة الخليج والجزيرة، أن أشارك برأيي حول المخرج من الأزمة التي تمر بها مملكة البحرين ضمن المنهج المخصص في هذا اللقاء لبحث عملي عن حلول للمشاكل التي تمر بها المنطقة والتي قد عصفت فعلاً بالبحرين واليمن، وشملت دول الخليج الأخرى، باستثناء قطر، بدرجات متفاوتة.

وللحديث عن أية أزمة سياسية أو حقوقية في أي بلد والمخرج منها، فإنني أعتقد ـ بداية ـ لا بد من معرفة خلفية جغرافية وتاريخية سياسية.

ولما كنت غير متمرس في الكتابة السياسية فإني قد استعمل مفردات ومصطلحات ربما تكون غير مألوفة للمتعاطي السياسي وذلك بغرض التعبير عما أريد توصيله دون التزام بالمصطلحات التي لست متأكداً من معانيها فأرجو لذلك المعذرة.

وسأقسم هذا البحث إلى أقسام خمسة:

(*) ورقة منقحة أُعدت في الأصل للقاء الاثنين السابع، وقُدمت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

(**) محامٍ وكاتب بحريني.

أولاً: الموقع الجغرافي السياسي للبحرين

المسمّى بـ إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية، ويعود إلى مراجع تاريخية عريقة ومتعددة منها الأصفهاني والمسعودي في **مروج الذهب ومعادن الجوهر** والبكري في كتاب **جزيرة العرب** وفي **كتاب الممالك والمسالك**، وياقوت الحموي وغيرهم، فيعرّف إقليم البحرين بقوله: «يقع إقليم بلاد البحرين شرق الجزيرة العربية، حيث يمتد الإقليم على الساحل الغربي للبحر الفارسي [الخليج العربي] ومن البصرة شمالاً حتى أرض عمان جنوباً ومن البحر الفارسي [الخليج العربي] شرقاً حتى الدهناء ومنطقة الصمان غرباً»، ويضيف: «كما ذكر ياقوت أن بلاد البحرين اسم جامع لبلاد واسعة على ساحل البحر الواقع بين جزيرة العرب وبلاد فارس ويمتد من البصرة شمالاً إلى عمان جنوباً ومن صحراء الدهناء غرباً إلى البحر شرقاً. . وهي بذلك تشمل الإحساء والقطيف وهجر وقطر وأوال ومجموعة الجزر المحيطة بها»[1].

وليس إيرادي هذا التعريف التاريخي هو من باب الادعاء بان إقليم البحرين يشمل كل هذه الأرض، فهو مجرد تعريف بفترة تاريخية مرت ومضت وقامت دول لا يجادل أحد في شرعيتها، بل ولا يمكن ذلك إطلاقاً، ولكني أوردته بغرض قد يجعلنا نتفهم سبب قلق الشقيقة المملكة العربية السعودية واستعدادها غير المحدود لحماية كيان مملكة البحرين كما هي عليه الآن، وخصوصاً أن في من يقطن المنطقة الشرقية (هجر) إن صح التعريف، منهم من هم من أصول إثنية وعقائدية مشابهة لأغلب سكان مملكة البحرين الحديثة (أوال) بل وترتبط كثير من العائلات في المنطقتين ببعضها البعض نسباً.

١ ـ ويعتنق سكان البحرين الديانة الإسلامية (عدا أقلية صغيرة)، وجرى العرف على تقسيم سكانها إلى طائفتين؛ الطائفة الشيعية والطائفة السنية. وقد عرف الشيعة العرب (بالبحارنة)، وهذا هو اللفظ القاموسي القديم لأهل البحرين. ولا أدري لماذا جاء هذا التخصيص لتعريف الشيعة العرب، والذي هو على ما يبدو قد استعمل للتمييز بين عرب البحرين والعرب الذين قد

---

(١) محمد محمود خليل، **تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسماة إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦)، ص ٣٩٠.

قدموا من داخل الجزيرة مع دخول العتوب بقيادة أسرة آل خليفة إلى البحرين في عام ١٧٧٢م، والذين يعرفون تداولاً بـ «العرب» مقابل «البحارنة» من جهة، وبين البحرينيين من أصول إيرانية شيعة وسنة من جهة أخرى.

٢ ـ ومن الجدير بالإشارة هنا أن هذا التعريف (البحارنة) ما زال يطلق تداولاً على بعض سكان مدن وقرى المنطقة الشرقية الشيعية في المملكة العربية السعودية وبعض مناطق دول الخليج العربي.

٣ ـ يتبنّى نظام الحكم في المملكة العربية السعودية النظام الإسلامي السني الأصولي (نظرياً على الأقل) الذي يمكن أن نوجز تعريفه باقتباس ما ورد في **مقدمة** ابن خلدون، حيث بموجبها توكل سلطة ولاية الأمة إلى من سماه «المُلك»، ويصف الملك بأنه «منصب طبيعي للإنسان لأنّا قد بيّنّا أن البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضرورياتهم. . .». ويضيف: «وإذ قد بَيّنّا حقيقة هذا المنصب وإنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به تسمى خلافة أو إمامة. . .» وبهذا يقال له الإمامة الكبرى. . .». ويمضي ابن خلدون في شرح طريقة اختيار الإمام فيقول: «واستقر ذلك إجماعاً على وجوب نصب الإمام وقد ذهب بعض الناس إلى أن يدرك وجوده العقل وأن الإجماع الذي وقع إنما هو قضاء بحكم العقل فيه قالوا إنما وجب العقل لضرورة الإجماع للبشر واستحالة حياتهم ووجودهم منفردين». ويضيف: «كما يكون نصب الإمام يكون بوجود الرؤساء أهل الحل والعقد أو بامتناع الناس عن التنازع والتظالم». ويضيف: «إن هذا النصب واجب بإجماع، فهو من فروض الكفاية وراجع إلى أهل الحل والعقد، فيتعين عليهم نصبه ويجب على الخلق جميعاً طاعته»[٢].

ونستفيد مما سبق، أن الحاكم عموماً إنما يُنصَب لإقامة حكم الشريعة من قبل أهل الحل والعقد (ولم أبحث في تعريف أهل الحل والعقد). ولكن الجاري عليه العمل في المملكة العربية السعودية هو تولية ولي العهد من قبل هيئة من المفترض (إنهم أصحاب الحل والعقد) في الأمة، فإذا بايع وليَ

(٢) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ط ٤ (بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.])، ص ١٩١ وما بعدها.

العهد أصحاب الحل والعقد الممثلون في هيئة البيعة السعودية، فإنه يتولى في ما بعد رئاسة الدولة (منصب الملك) وهو الحاكم المطلق باعتباره ولي الأمر.. تكون طاعته واجبة ومعصيته محظورة[٣].

٤ ـ يتبنّى نظام الحكم في إيران نظرية ولاية الفقيه التي هي في الأصل نظرية شيعية في الحكم والتي يمكن إيجازها كالآتي:

أ ـ لا يُقرّ الشيعة الإماميون بأي سلطة زمنية، فهم يعتقدون بأن النبي محمد (ﷺ) قد جاء بالدين من الله ليحكّم به أمور الناس في حياتهم وبعد مماتهم. ولذلك، فإن الله لم يترك للبشر اختيار حكامهم ليحكموا بما يرون وإنما هو سبحانه قد عيّن بعد النبي محمد (ﷺ) من يحكم من بعده من خلال «الإمامة» التي أوكلها الله مباشرة إلى عليّ ابن أبي طالب (رضي الله عنه) ابن عم النبي وأول المصدِّقين به ثم إلى ابنيه الحسن والحسين، ثم إلى تسعة من سلالة الحسين آخرهم محمد بن الحسن الملقّب بـ المهدي. وهذا الإمام الأخير قد غاب عن رؤيا بصر الناس ولكنه موجود وسيخرج في «آخر الزمان» ليعيد الدنيا كلها إلى جادّة الصواب، وليحكم بما أنزل الله على النبي محمد (ﷺ) نصاً وروحاً وتطبيقاً. والإمامة ـ أي رئاسة الأمة الإسلامية وحكمها ـ هي ليست من المصالح العامة التي تُفوَّض إلى نظر الناس يختارون من يرون، بل هي ركن من أركان الدين ولا يجوز للنبي (ﷺ) نفسه إغفالها ولا تفويضها إلى أحد، بل إن الأئمة المذكورين سلفاً معيّنون من قبل الله بنصّ وأمر إلهي، وقد اختارهم الله للإمامة، «معصومين» أي إنهم لا يمكن أن يرتكبوا أي إثم أو معصية أو خطأ لا في علاقتهم بربهم ولا في علاقتهم بمحكوميهم الذين هم كل الناس. ولذلك فإن الإمام إنما يحكم في الناس بأسلوب مضمون العدالة والقدرة والعلم المبعد عن أي خطأ من أي نوع كان مادياً أو موضوعياً. وفي غيبة الإمام المنتظر المهدي فإن الفقهاء هم من يتولون أمور المسلمين[٤].

ب ـ وغنيّ عن البيان بأن الشيعة في البحرين لم يكونوا مهتمين بهذه

---

(٣) «هيئة البيعة السعودية،» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

(٤) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٩٦، وروح الله الموسوي الخميني، **كتاب البيع**، ٢ ج (بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ج ٢، ص ٤٦٥ وما بعدها.

النظرية في الحكم (ولاية الفقيه) بل كانت قياداتهم الدينية تقول إن ولاية الفقيه، إنما هي مقصورة على الأبدان والأموال في ما يتعلق بالعبادات والحدود والمعاملات بدليل توجيه خطابهم دائماً إلى الحاكم اعترافاً منهم بشرعيته (انظر «ثانياً» من هذا البحث). وعلى العكس من ذلك، فقد كانت علاقة البحارنة بالحكم وثيقة، بل وقد قرب النظام في فترات من حكمه الشيعة حتى أكثر من بعض السنة في ما عدا القبائل العربية المتحالفة (العتوب)، وخصوصاً في فترات المد القومي العربي الذي كان أهل السنة أكثر حماساً له من الشيعة الذين لم تكن غالبيتهم القروية مهتمة كثيراً بالسياسة، وقد كان من بين كبار المسؤولين والأعوان للحكام من الطائفة الشيعية؛ فقد كان الحاج سلمان (الشيعي) رئيساً للأمن، وتولى ابنه عبد الكريم الحاج سلمان منصباً قيادياً في الأمن، كما تولّى العميد علي ميرزا (الشيعي من أصل إيراني) كذلك، منصباً قيادياً رفيعاً فيه[٥]. وكان السيد محمود العلوي رئيس المالية (منصب يوازي وزير المالية) ثم تولى منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني في أول حكومة بعد الاستقلال، ثم مستشاراً لرئيس الوزراء للشؤون المالية[٦]؛ والأهم أن السيد محمود هذا كان معلماً وموجهاً للشيخ خليفة بن سلمان الذي كان سكرتيراً لحكومة البحرين ثم رئيساً للمجلس الإداري وهو منصب يعادل رئيس مجلس الوزراء حالياً، كما كان السيد شرف العلوي رئيساً لإدارة الكهرباء وكان من أشد المناصب حساسية[٧].

ج - وغنيّ عن التذكير أن البحارنة قد أجمعوا على خيار استقلال البحرين كدولة عربية إسلامية ورفض الانضمام لإيران الشيعية، وذلك في الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠[٨].

---

(٥) عبد الله خليفة عبد الله الغانم، **جوانب من تاريخ الشرطة في البحرين** (المنامة: [د. ن.]، ٢٠٠٠)، ص ١٥٦ - ١٦٥.

(٦) حسين إسماعيل، **أخبار البحرين: أحداث ١٠٠ عام** (المنامة: مكتبة الطاهر، ٢٠٠٨)، ص ١٥٢.

(٧) عبد الله سعد الحويحي، **انبلاج النور: قصة الكهرباء في البحرين**، ص ٩٤، ومحمد خليل المريخي، **أحداث طواها الزمن: رحلة مع الماضي** (المنامة: المطبعة الحكومية، ١٩٩٥)، ص ٢٠٠.

(٨) قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٠) ٢٧٨ في الاجتماع رقم ١٥٣٦ والوثيقة الرقم ٥/٩٧٧٢ بتقرير السيد فيتوري وينسير جيشتاردي.

د ـ تتميز أنظمة باقي دول المنطقة بحكم يجمع بين القبلية الغالبة والنزوع الحذر والمحدود جداً نحو إقامة دولة مؤسسات على النمط الحديث، لكن في ما لا يمسّ بسلطات وتحكّم العوائل الحاكمة، ولن أخوض تفصيلاً في ذلك فهو أمر في حكم العلم العام.

هـ ـ نحت العائلة الحاكمة (آل خليفة) في البحرين منذ الاستقلال في عام ١٩٧٢، منحى العوائل الحاكمة في الدول الخليجية ذات الأنظمة القبلية خصوصاً في الكويت وقطر ودولة الإمارات، فحافظت على هيمنة العائلة على المناصب والسلطات ذات الطبيعة الحاسمة التي تمثّل تلك السلطات في قبضتها كـ الجيش والشرطة والشؤون المالية، في حين عملت على تجميل وضع الدولة ببعض المؤسسات التي تحمل طابع الحداثة كمجالس البرلمان الشكلية وترخيص جمعيات المجتمع المدني ثم الجمعيات السياسية بقيود تشريعية محكمة. ولكن يبقى ضمان التحكم الحاسم دائماً في يد مركز الحكم المقصورة عضويته على أفراد من الشريحة العليا من العائلة الحاكمة فقط.

وترتبط أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون بوشائج خاصة تربط العوائل الحاكمة بانتماءاتهم القبلية.

و ـ يمكن القول إن لا نظرية وليّ الأمر السنية ولا نظرية ولاية الفقيه الشيعية، كانت ذات أثر مؤثر في الاتجاه الأيديولوجي في الشارع السياسي، بل كانت الحركة المطلبية الشعبية تضم رجال دين سنة وشيعة حتى بداية منتصف تسعينيات القرن الماضي (انظر الفقرة «ثانياً» من هذا البحث). وبقي هذا الوضع حتى عام ٢٠٠٠، حيث بدأت الأمور تتخذ أوضاعاً جديدة، أدى النظام فيها دوراً توجيهياً أساسياً بتعامله مع الطائفتين وبإعلامه المنحاز، حيث قرّب أهل السنة وتسامح حتى مع المعارضين منهم، في حين اتبع الشدة والغلظة في التعامل مع المعارضين من الشيعة، كما أبعد الشيعة تدريجياً عن دوائر النفوذ، وحرمهم من التوظيف في كثير من القطاعات، فأصبح الانطباع السائد في الشارع السني بأنهم أهل النظام وأصبح الشيعة بالتدريج يشعرون أن النظام عدوّ لهم. إن سياسة التمييز والامتيازات كانت قائمة منذ زمن، لكنها اكتسبت طابعاً واسعاً وشاملاً

ومدمِّراً منذ أوائل هذا القرن وخصوصاً سياسة التجنيس الواسع[٩].

ومن الملحوظ في أدبيات المعارضة البحرينية حتى الآن هو اتجاه المطالبات بالديمقراطية ولم تعرف شعاراتها في تجمعاتها واحتجاجاتها وتظاهراتها أي شعار أو مطلب طائفي.

ز ـ تتوّج الانقسام بين الطائفتين بعد أحداث حركة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، حيث كثّفت الحكومة من قمع معارضيها على جميع الصعد، ومكّنت المتشددين من أهل السنة في مواقعهم بصورة أكبر، وعمل الإعلام الرسمي البحريني والصحافة (التي هي شبه رسمية) على تعميق هذا الانقسام، وسلطت السلطة المتشددين من التيار السياسي الديني السني على المؤسسات لتطهيرها من الشيعة تُوِّج بفصل الآلاف من الموظفين في كثير من المؤسسات العامة والخاصة.

ح ـ غير أن الانقسام أو التقسيم لم يمنع وجود عناصر سنية نشطة وقوية وقيادية في صفوف المعارضة، معظمها ينتمي إلى التيارات القومية واليسارية.

ط ـ في ظل هذا التجاذب العقائدي الأيديولوجي بين دول المنطقة الذي غذّته كذلك التنظيمات المتطرفة دينياً والإعلام الرسمي لإيران من جهة، وإعلام المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، فرض على شعب البحرين انقساماً كريهاً غير مسبوق، وإن كان التفاؤل ما زال يغلب بأنه ظاهرة طارئة تمرّ، وتعود الصحوة لأبناء الوطن كما كان الشأن في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي.

ثانياً: نبذة تاريخية مختصرة
حول الحركة المطلبية السياسية والحقوقية في البحرين

لن يسمح المجال المتاح لي بتناول تفصيل التحركات الشعبية والمطلبية، ولكن سأعرض لأهم ما فيها (أحجار الزوايا) بالقدر الذي يخدم الغرض من هذه الورقة.

(٩) انظر التقرير الذي أعده صلاح البندر، وهو خبير بريطاني من أصل سوداني عمل سابقاً مستشاراً في وزارة شؤون مجلس الوزراء لدى حكومة البحرين، انظر: «تقرير بندر،» <http://www.ba7rain.net/reports/bandargate1/index.php?p=1>.

١ ـ تعوّد (البحارنة) على تقديم عرائض تطالب بحمايتهم من الاعتداءات عليهم منذ عام ١٩١٠، وكانت توجه للسلطات البريطانية آنذاك. لكن لعله من الأنسب الابتداء بالعريضة الشعبية التي قدّمها عدد من زعماء البحارنة إلى الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٢٢، والتي تقدم بها هؤلاء بعد يأسهم من تذبذب السلطات البريطانية في التدخل للمساعدة في تلبية مطالبهم، ففضّلوا التعامل مع الحاكم. وقد احتوت العريضة مطالب بإصلاح القضاء والنظام الإداري والحماية من التعدي، وقد رد عليهم الشيخ عيسى ببيان شهير مؤرخ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٢٢، أي بعد أسبوع من تلقّيه، وقد استجاب الشيخ عيسى لبعض المطالب. وقد وُضعت بذلك البيان لَبِناتٌ لتأسيس نظام قضائي وتوثيق للعقود وإلغاء نظام السخرة والذي كان طبقاً له يستخدم المتنفذون من العائلة الحاكمة البحارنة من دون أجر. وقد أشار البريطانيون إلى بيان الشيخ عيسى في أدبياتهم تندّراً بأنه (Magna Carta)[١٠]، وقد كرر البحارنة مطالبهم بالإصلاح كذلك بموجب عريضة مقدمة في ٢٣ رمضان ١٣٥٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤) لم تستجب لها الحكومة التي كان المتنفذ فيها آنذاك المستشار البريطاني بلغريف[١١].

٢ ـ وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك تحركات كذلك من قبل قيادات الطائفة السنية، ولكن كانت في معظمها تأكيداً على وطنية الحكم في مواجهة نفوذ السلطات البريطانية، وكانت دوافعها في الغالب وطنية دينية موجّهة ضد تدخل المسؤولين البريطانيين في شؤون البلاد ومطالبة كذلك بالإصلاح طبقاً للشريعة الإسلامية[١٢].

أ ـ في عام ١٩٣٦، بدأت ملامح الحركات المطلبية في الإصلاح والتطوير تنحى منحاً وطنياً لا طائفياً. ففي تقرير «سرّيّ» غير مؤرخ لكنه مودع في تقارير عام ١٩٣٦، في مكتبة أرشيف حكومة الهند البريطانية، بأن اجتماعات قد

---

(١٠) انظر الوثيقة الرقم 10R/R/15/2/83 من وثائق حكومة الهند البريطانية ص ٦٨، مشار إليه، في: Hassan Ali Radhi, *Judiciary and Arbitration in Bahrain: A Historical and Analytical Study, Arab and Islamic Laws* (London: Kluwer Law International, 2003), p. 38.

(١١) محمد الرميحي، **البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٦)، ص ٢١٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٩١ وما بعدها.

عقدت ضمت زعماء من الطائفتين السنية والشيعية كان أبرزهم يوسف فخرو ومحمد بن يوسف بن ناصر (سنّة) ومحسن التاجر وأحمد العلوي (شيعة)، إضافة إلى آخرين. وكان قد حضره ابن الحاكم (ولي العهد آنذاك) الشيخ سلمان بن حمد، وتبلورت هذه الاجتماعات عن مطالب أهمها: ١ ـ تشكيل هيئة تشريعية. ٢ ـ إصلاح البوليس. ٣ ـ إصلاح الجهاز القضائي (وهي المطالب ذاتها القائمة حالياً تقريباً مع إضافة الجيش والحرس الوطني للبوليس). وقد أُعقب هذا التقرير بتقرير آخر في فترة مقاربة تناول نشاطاً لمجموعة من الشبان على رأسهم محمد العريض وإبراهيم العريض (شيعة) وعبد الله الزايد ومحمد صالح الشيراوي (سنة)؛ وعزا التقرير إليهم نشرهم مقالة، في مجلة **الرابطة العربية**، التي كانت تصدر في مصر، مناوئة للنظام[١٣].

وفي عام ١٩٣٨، عرفت البحرين ـ ويبدو أنه لأول مرة ـ صدور منشورات مذيّلة بأسماء تنظيمات سياسية وليس أفراد زعماء، مناوئةً للمستشار البريطاني وسلطته، وطالبت بالإصلاحات وعلى رأسها تكوين مجلس تشريعي منتخب، وكان أحد هذه المنشورات مذيّلاً بـ «نواب الأمة» وآخر مذيلاً باسم «الشباب العربي»[١٤]، وقد أسست هذه التحركات قاعدة للحركة الوطنية والقومية.

ب ـ في عام ١٩٤٦، بدأت الأيديولوجيا اليسارية تدخل المجتمع البحريني وذلك عندما قرر حزب توده الإيراني في اجتماع له بطهران إرسال عدد من أعضائه إلى البحرين. ويورد تقرير للمخابرات البريطانية في العراق صادر في شباط/ فبراير ١٩٤٨، أن شخصين من أعضاء الحزب الشيوعي الإيراني قد وصلا البحرين هما علي باقر زاده وإسماعيل كاظمي. ثم وردت بعد ذلك تقارير متعددة تفيد بوضع أسس التحرك الشيوعي[١٥]؛ ففي عام ١٩٥٥، شهدت البحرين مولد جبهة التحرير الوطني البحرانية التي تتبنّى النظرية الماركسية[١٦].

---

(١٣) أرشيف وثائق حكومة الهند البريطانية الوثيقة الرقم R/15/176، ص ١٤٢ و١٧٦.

(١٤) وثائق حكومة الهند البريطانية ـ الوثيقة R/15/176، ص ١٤٨، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٦ ـ ٢٠٨، ٢٣٨ و٣٦٠.

(١٥) سعيد الشهابي، **البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧١: قراءة في الوثائق البريطانية** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٦)، ص ١٥٤.

(١٦) فوزية مطر، **أحمد الشملان: سيرة مناضل وتاريخ وطن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٥٠.

ج ـ يلاحظ أن العنصر الوطني المناوئ للنفوذ البريطاني الذي أسست له الحركة المطلبية السنية وعنصر الإصلاح السياسي والحقوقي الذي أسست له حركة البحارنة تفاعلا وامتزجا في خلال عقد الأربعينيات لتنضج الحركة الوطنية الديمقراطية في بداية عقد الخمسينيات.

وقد شهدت البحرين خلال عقد الأربعينيات ظاهرة الأندية الوطنية كأطر لتنظيم الأفكار السياسية والاجتماعية الجديدة. وقد قامت هذه الأندية على أساس وطني لتضم النخب المثقفة من السنة والشيعة من دون تمييز، كما شهد ذلك العقد ولادة الصحافة البحرينية الوطنية التي كانت نواتها **صوت البحرين** التي صدرت عام ١٩٤٩، ثم **القافلة** ثم **الوطن** في عام ١٩٥٢. وقد كان لهذه الأندية والصحف دور فعال في نشر الفكر والوعي الوطني والحقوقي والديمقراطي(١٧).

د ـ كما ما يحدث اليوم، أدى الشحن الطائفي المتعمّد من أطراف ذات مصلحة في الحكم إلى نشوب خلاف بين الطائفتين السنية والشيعية، أدى إلى اضطرابات ومصادمات عنيفة أدت إلى وقوع قتلى، الأمر الذي دفع الطبقة المثقفة من السنة والشيعة إلى العمل على وقف تلك المصادمات وإنهاء الخلاف. وكان على رأس أولئك المثقفين القيادات الصحافية الوطنية وقيادات الأندية الوطنية، حيث عُقدت كثير من الاجتماعات في مقارّ تلك الأندية وبيوت بعض الزعماء، وقد تمخّض عن هذه اللقاءات ليس إنهاء النزاع الطائفي فحسب، بل تعدّت ذلك إلى المطالبة بحقوق سياسية واجتماعية وإصلاح النظام. هذا الأمر لم يَرُق للمستشار بليغريف، فحاول تحجيم تحرك هؤلاء النخبة المثقفة إلا أنه جوبه بتيار وطني شديد أدى في آخر الأمر إلى عقد اجتماع موسّع، عقد في أحد المساجد، ثم أعقبه مهرجان شعبي موسّع آخر عقد في قرية السنابس، تمّ فيه تشكيل تنظيمٍ أسموه بـ (الهيئة التنفيذية العليا) («الهيئة») واتفقوا على أن تكون هذه الهيئة هي الممثل لشعب البحرين. وصاغوا مطالبهم في ما يلي:

ـ تأسيس مجلس تشريعي.

---

(١٧) الرميحي، **البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**، ص ٢٢٨ وما بعدها، وعبد الرحمن الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢)، ص ٣٦ وما بعدها.

- وضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني.

- السماح بتشكيل نقابة للعمال.

- تأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام[١٨].

وكانت ولادة الهيئة مَعْلَماً بارزاً ونقطة تحوّل في تكوين الحركة الوطنية على أساس علماني حديث يدرك متطلبات الدولة المدنية ذات المؤسسات.. دولة المشروعية.

لن نتحدث بالتفصيل عن نضال الهيئة التي أُجهضت تجربتها وتم اعتقال قادتها وإنهاء نشاطها؛ لكن بقيت روحها تسيّر الحركة الوطنية وما زالت هذه الهيئة هي التجربة الوطنية المثالية التي يبحث عنها اليوم وطنيو البحرين.

طبعاً، كما جرت عادة القائمين على الحكم، أجريت إصلاحات جزئية بعد ذلك خصوصاً على النظام القضائي والإداري.

في ما بين قمع وحلّ هيئة الاتحاد الوطني واعتقال قيادتها في عام ١٩٥٦، وعام ١٩٦٥، تفاعلت عناصر أثّرت تأثيراً بالغاً في الوعي القومي والوطني، حيث بقيت الجذوة الوطنية التي خلقتها الهيئة مشتعلة في الناس. وأذكى هذه الجذوة انتشار الفكر القومي الذي كان يغذيه التيار القومي من القاهرة الناصرية، وكذلك الثورات القومية في الجزائر واليمن، ونمو الطبقة العاملة بعد اكتشاف النفط وقيام شركة نفط البحرين ودخول عنصر الوعي الطبقي، عن طريق العناصر الشيوعية التي تطورت في ما بعد إلى ولادة تنظيم جبهة التحرير البحرانية عام ١٩٥٥، كما أدى التيار القومي إلى وجود حلقات من أفراد تابعين لتنظيم حركة القوميين العرب التي تأسس فرع البحرين فيها في عام ١٩٥٧، وحزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٥٨[١٩]، وهكذا أصبح الحراك الشعبي البحريني متميزاً بموجة جديدة مياهها قومية ووطنية واختفت تماماً في هذه المرحلة الحركات الطائفية.

هـ - في بداية الخمسينيات، بدأت البلاد تمرّ بفترة احتقان اقتصادي ربما

---

(١٨) الباكر، المصدر نفسه، ص ١١٩ وما بعدها، و Charles Belgrave, *Personal Column* (Beirut: Libraire du Liban, 1972), p. 206.

(١٩) مطر، **أحمد الشملان: سيرة مناضل وتاريخ وطن**، ص ١٥٠، والشهابي، **البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧١: قراءة في الوثائق البريطانية**، ص ٢٧٨.

بسبب آثار الحرب العالمية الثانية، وتدنت أجور العمال ما خلق التذمر في صفوف الناس. وفي عام ١٩٦٤، تمّ تجديد اتفاقية الحماية البريطانية، الأمر الذي ولّد الغضب بين القيادات القومية والوطنية، بدأت بسلسلة من الاضطرابات أولها حرق أقواس استقبال الحاكم العائد من لندن بعد التوقيع على الاتفاقية، لكن كان التسريح الجماعي للعمال من شركة بابكو هو الشرارة المباشرة لإشعال حركة احتجاجات شعبية شاملة واسعة كانت مطالبها وطنية وديمقراطية ونقابية امتداداً لمطالب الحركات السابقة[٢٠].

ولّدت الانتفاضةُ تشكيل تنظيمات شعبية كان من أبرزها من حيث الانتشار الإعلامي عن طريق المنشورات «جبهة القوى القومية». لكن ما لبثت هذه الحركة الشعبية أن سُحقت بعنف، واعتُقل قياديّوها ودخلت البحرين مرحلة من ضمور التحركات السياسية المعارضة[٢١].

و ـ إثر قرار بريطانيا الشهير بالانسحاب من شرق السويس، وبعد فشل مباحثات إنشاء الاتحاد الخليجي الذي كان من المفروض أن يضم إمارات المنطقة بما فيها البحرين وقطر، أُعلن استقلال البحرين كدولة مستقلة، وتم وضع دستور دولة البحرين في عام ١٩٧٢، من قبل هيئة تأسيسية نصف منتخبة. وتنفيذاً لأحكام الدستور، تمّ في ما بعد انتخاب أعضاء المجلس الوطني (البرلمان) الذي كان من المفروض أن يشكّل أعضاؤه المنتخبون حوالى ٧٥ في المئة من الأعضاء. أوصل الشعب إلى البرلمان مجموعة من الوطنيين المستقلين والقوميين والشيوعيين تجمعوا في كتلة عرفت باسم كتلة الشعب. كما أوصل عدداً من الشيعة المحافظين شكلوا كتلة عرفت باسم الكتلة الدينية. كان لكتلة الشعب دور بارز في النضال البرلماني من أجل مزيد من الإصلاح والتحرر، شكّلت حجر الزاوية في المعارضة البرلمانية، ولكن ضاقت بها الفئة الحاكمة ذرعاً، فكان أن حَلّت البرلمان وعلّقت العمل بالمواد المتعلقة بانتخاب المجلس الوطني، واعتُقل بعض أعضاء المجلس الوطني[٢٢].

---

(٢٠) مطر، المصدر نفسه، ص ١٣٩ و١٥١.

(٢١) معايشة شخصية.

(٢٢) انظر: **الرأي في المسألة الدستورية** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢).

في عام ١٩٧٢، ومع آمال التحرر والإصلاح في بداية عهد الاستقلال، تحركت مجموعة من المناضلين كانوا مزيجاً من الوطنيين المستقلين والقوميين والشيوعيين، فأسسوا (اللجنة التأسيسية لاتحاد العام والموظفين وأصحاب المهن الحرة). وقد كانت مطالب هذه الحركة أساساً محصورة في السماح بتكوين النقابات العمالية والمهنية، وعموماً فقد كانت المطالب نقابية[٢٣].

ز ـ خلال الثمانينيات من القرن الماضي، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية، نمت الحركات ذات الاتجاه الديني الشيعي وذات الطبيعة الثورية، وقد تمّ اعتقال ومحاكمة مجموعة مكونة من ٧٢ شخصاً بتهمة محاولة قلب نظام الحكم واغتيال رموزه تحت تنظيم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين[٢٤].

ح ـ في بدايات التسعينيات من القرن الماضي، وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت، بدأت مجموعة من الشخصيات الوطنية تحركاً مطلبياً تميَّز بتقديم العرائض إلى الأمير آنذاك من أجل إعادة الحياة البرلمانية. بدأت بالعريضة النخبوية والتي من بين زعمائها البارزين الشيخ عبد اللطيف المحمود (سنّي) والشيخ عبد الأمير الجمري (شيعي)؛ وقد قدمت للأمير بتاريخ ١٩٩٢/١١/٥، ثم عُزّزت هذه العريضة النخبوية بالعريضة الشعبية المقدمة للأمير في شهر تموز/ يوليو ١٩٩٤. وفي بدايات عام ١٩٩٥، بدأت السلطة في تصعيد إجراءاتها ضد الناشطين من رجال الدين الشيعة ونفي بعضهم الذين كانوا مرتبطين بمشروع العريضة ومطالبها[٢٥].

وقد نجحت السلطة في هذه الحملة، ضد الزعامات الدينية الشيعية، في تركيز الاحتجاجات في صفوف الطائفة الشيعية وتقلّصت مشاركة الطائفة السنية، حيث اقتصرت المشاركة في الاحتجاجات من الطائفة السنية على عناصر اليسار واليسار القومي[٢٦].

---

(٢٣) مشاهدة شخصية، حيث كنت شخصياً عضواً في هذه اللجنة التأسيسية، وقد أشير إليّ في أدبياتها بـ (حسن السترواي). انظر: عبد الله مطيويع، **صفحات من تاريخ الحركة العمالية البحرينية** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٦)، ص ٩٦.

(٢٤) الدعوى الجنائية (أمن الدولة) الرقم ٢/ ١٩٨٢، وحسمت بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٢.

(٢٥) علي قاسم ربيعة، **لجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني في البحرين** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٧)، ص ٣٥ و٤١.

(٢٦) مشاهدة واستنتاج شخصي قابل للمناقشة.

بقي أعضاء لجنة العريضة من القيادات الشيعية وعلى رأسهم المرحوم الشيخ عبد الأمير الجمري في الساحة، وعرفوا في ما بعد بأصحاب المبادرة.

ط ـ غير أن العناصر الوطنية كانت تحاول جاهدة منع السلطة من إنجاح الفصل الطائفي، فتداعت إلى اجتماعات لبحث الموقف وتوحيد الحركة الاحتجاجية. كان من أهمها اجتماع عقد في بيت السيد جاسم مراد، ضم عناصر وطنية من الطائفتين. انتهت هذه الاجتماعات بالتوقيع على عريضة بمطالب لإصلاح النظام السياسي والدستوري. استمرت الفعاليات ـ التي عرفت بانتفاضة التسعينيات لفترة حتى جوبهت بقمع شديد وإفراط في استعمال القوة، وتم اعتقال قيادة الانتفاضة وعلى رأسهم الشيخ عبد الأمير الجمري. أهم ما ميز هذه الفترة هو تقديم العرائض التي كان من بينها العريضة النسائية التي طالبت بوقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين والمعتقلين إضافة إلى مطالب بالإصلاح[٢٧].

ي ـ في ٦ آذار/ مارس من عام ١٩٩٩، توفي المرحوم الأمير الشيخ عيسى بن سلمان وخلفه ابنه الشيخ حمد بن عيسى الذي وعد عشية تسلّمه الحكم بالقيام بإصلاحات دستورية وجاب المدن والقرى تبشيرا بالإصلاح، وبدأ عهده بإلغاء قانون أمن الدولة ومحاكم أمن الدولة وأطلق سراح معتقلي ومسجوني الرأي والسماح بعودة المنفيين، واستبشر الناس خيراً بالعهد الجديد.

دارت في خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، نقاشات فكرية وسياسية متقدمة. كان من أهم أحداثها الشعبية عقد المؤتمر الدستوري الذي ضم كل قوى المعارضة وناقش الوضع السياسي والدستوري وطرح كثيراً من الحلول والتصورات[٢٨].

ومن الناحية الرسمية فوجئ الشعب بتشكيل لجنة لوضع ميثاق العمل الوطني (الميثاق) كانت موجهة، ما اضطر بعض عناصرها إلى الانسحاب لوضوح التوجيه الرسمي لمسيرة اللجنة، وقد كان لانسحاب هذه العناصر أثره

---

(٢٧) ربيعة، المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٢٨) مشاهدة شخصية حيث تمّ اختياري رئيساً للمؤتمر الدستوري الأول، انظر: وثائق المؤتمر الدستوري الأول ٢٠٠٤.

في تغيير اتجاه اللجنة، حيث عدلت من المسار وجاءت مسودة الميثاق في صورة مقبولة[٢٩]. وقد تمّ الاستفتاء عليه وأقر بأغلبية شعبية ساحقة بلغت ٩٨,٤ في المئة.

بعد الميثاق، مضت المناقشات في ما يتعين أن يكون عليه شكل الدستور الجديد، لكن المجزوم به كان أن الدستور الجديد أو المعدل يجب أن يقيم نظام ملكية دستورية ديمقراطية طبقاً لما نص عليه الميثاق في باب (استشراف المستقبل) الذي جاء فيه، «ثانياً: السلطة التشريعية: يُعدَّل الفصل الثاني من الباب **الرابع**، من الدستور الخاص بالسلطة التشريعية ليلائم التطورات الديمقراطية والدستورية في العالم، وذلك باستحداث نظام المجلسين، بحيث يكون الأول مجلساً منتخباً انتخاباً حراً مباشراً، يختار المواطنون نوابهم فيه، ويتولى المهام التشريعية، إلى جانب مجلس معيّن يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم في ما تتطلبه الشورى من علم وتجربة»، فواضح من هذا النص أن دور المجلس المعيّن هو فقط لإبداء المشورة مع قصر سلطة التشريع على المجلس المنتخب. غير أن السلطة قد فاجأت الشعب بإصدار دستور معدّل في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٢؛ جاء مخيباً للآمال وأعاد الأمور إلى تعقيداتها، حيث جعل السلطة التشريعية من مجلسين متساويي العدد أحدهما منتخب والثاني معيّن له السلطات التشريعية ذاتها، وجعل رئاسة المجلس الوطني للمجلس المعيّن وسلب كثيراً من السلطات الرقابية كما سلب الرقابة المالية وأحال ديوان الرقابة المالية الذي كان تابعاً للمجلس الوطني للديوان الملكي وأضعف المشاركة الشعبية إلى درجة التهميش[٣٠].

هذا الدستور قد أعاد الوضع إلى الخلاف والاختلاف والتصارع، فعادت الاحتجاجات والمطالبات الشعبية مجدداً مطالبةً بالإصلاح وبدأت الحركة السياسية تأخذ طابعاً جديداً يتّسم بالشرعية العلنية إثر السماح للتيارات السياسية بتكوين الجمعيات السياسية[٣١].

---

(٢٩) مشاهدة شخصية حيث كنت عضواً في لجنة وضع الميثاق وكنت من العناصر المستقيلة.

(٣٠) انظر: **الرأي في المسألة الدستورية**.

(٣١) قانون الجمعيات السياسية الرقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٥، وورقة عبد الرحمن النعيمي التي قدمت إلى ندوة: **آفاق التحول الديمقراطي في البحرين** (المنامة: منشورات نادي العروبة، ٢٠٠٢)، ص ١٧٣.

ك ـ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أجريت انتخابات مجلس النواب وقد قاطعت الجمعيات السياسية المعارضة (في ما عدا التقدمي) هذه الانتخابات، وعلى رأسها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية («الوفاق»). وبتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٥، صدر المرسوم بقانون رقم (٢٦) بشأن الجمعيات السياسية (قانون الجمعيات السياسية) الذي أثار جدلاً واسعاً واختلافات بين قوى المعارضة. ولكن مع ذلك فقد ذهبت معظم القوى السياسية إلى استصدار الترخيص والتسجيل مع المطالبة بتطوير القانون. وقد نتج من ذلك القبول استكمال الترخيص لجمعيات موالية ومعارضة طبقاً لهذا القانون كانت مرخصة طبقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية ولكن جاءت معظم هذه الكيانات قائمة على أساس أيديولوجي وأهم هذه الجمعيات من حيث التأثير والوزن الشعبي هي:

- جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ـ (الوفاق) أعضاؤها شيعة من مختلف اتجاهات التقليد.
- جمعية المنبر الوطني الإسلامي ـ (المنبر الإسلامي) أعضاؤها سنة/إخوان مسلمون.
- جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) أعضاؤها من اليسار القومي على رأسهم عناصر الجبهة الشعبية سابقاً (سنة وشيعة).
- جمعية الأصالة الإسلامية (الأصالة) أعضاؤها من السلف السنة.
- جمعية المنبر التقدمي («التقدمي») أعضاؤها من الاتجاه الشيوعي التقليدي (سابقاً جبهة التحرير الوطني البحراني) أعضاؤها (سنة وشيعة).
- جمعية العمل الإسلامي (أمل) أعضاؤها شيعة من مقلِّدي الإمام الشيرازي.
- جمعية التجمع الوطني الديمقراطي (التجمع) معظم أعضائها هم أعضاء حزب البعث سابقاً، أعضاؤها (سنة وشيعة).
- جمعية ميثاق العمل الوطني (الجمعية) أعضاؤها شخصيات مرموقة مهنياً، موالية للحكم (سنة وشيعة).

إلى جانب عدد من الجمعيات ذات القواعد المحدودة.

٣ ـ اصطفت الجمعيات ذات الأغلبية الشيعية واليسارية في صف المعارضة، واصطفت الجمعيات ذات الاتجاه السني إلى جانب الموالاة. وكانت جمعيات المعارضة (باستثناء التقدمي) قد قاطعت أول انتخابات برلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، لأنها لا تلبي المطالب الإصلاحية الحقيقية.

في الدورة الثانية للانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٦، قررت جمعيات المقاطعة أن تشارك، واختلف **أعضاؤها** بشأن هذا القرار: ولكن بالنسبة إلى جمعية الوفاق، حدث انشقاق فيها أدى إلى ظهور قياديّين بارزين منها واستقلالهم بتكوين تنظيمات وتجمعات منشقّة عن الوفاق، أبرزها حركة الحريات والديمقراطية («حق») ـ غير مرخصة وفقاً لقانون الجمعيات السياسية ـ التي يرأسها نائب الأمين العام السابق لجمعية الوفاق الأستاذ حسن مشيمع، وقد كانت بدايتها بمشاركة مع عناصر وطنية مستقلة من بينهم الأستاذ علي ربيعة والمرحوم الشيخ عيسى الجودر والمرحوم هشام الشهابي، وهم من الطائفة السنية؛ كما كان من بينهم الأستاذ سعيد العسبول وهو شيعي ذو ميول وطنية يسارية معتدلة. وكما برز بعد ذلك تجمعٌ آخر عرف بـ (تيار الوفاء الإسلامي) بقيادة العضو المؤسس البارز لجمعية الوفاق الأستاذ عبد الوهاب حسين[٣٢].

أ ـ قادت الوفاق، إضافة إلى الجمعيات المرخصة المعارضة (وعد وأمل والإخاء والتجمع والديمقراطي)، وإلى جمعيات أخرى، حركة معتدلة في الدعوة إلى التطوير من داخل مجلس النواب، في حين تبنت خارج ، حركة المعارضة الداعية للتغيير من الخارج. (ولن أتناول هنا الحركات خارج البحرين التي أهمها حركة أحرار البحرين)، وقد تمايزت أساليبها بين الشدة والمرونة ولم تخلُ الساحة من خلافات بين أطراف المعارضة.

ب ـ منذ أن هبّت رياح ما عرف بـ الربيع العربي التي ابتدأت من تونس ثم تبعتها مصر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تحركت أوراق المطالبات في

(٣٢) معايشة شخصية، وقد دعيت للقاء في منزلي قيادة الوفاق من أجل توفيق وجهات النظر، لكن لم يفلح هذا المسعى.

البحرين، فكان أن تداعى شباب مجهولو الانتماءات السياسية إلى الاحتجاج والمطالبة بالإصلاحات، فكان أن تفجرت أحداث بدأت بتظاهرات محدودة ومتفرقة في يوم ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، ما لبث أن اتسعت وعمت وانتهت بتجمع هائل في دوّار اللؤلؤة حيث اعتصمت أعداد كبيرة وصلت أحياناً إلى مئات الألوف، وعمّت تظاهرات (بمئات الآلاف) شوارع البلاد مطالبة بالإصلاحات، وانضمت المعارضة (الجمعيات المرخصة وغير المرخصة) إلى الحركة. وقد برزت حركة جديدة تنتهج السرية في عملها أسمت نفسها (ائتلاف شباب ١٤ فبراير).

ثالثاً: أحداث ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، وتداعياتها

١ ـ إثر تصاعد مد (الربيع العربي) في تونس ومصر، تداعت عناصر شابة إلى العمل على المنهج ذاته، فقامت بتوجيه دعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي (الفايسبوك وتويتر) بالاعتصام في دوار اللؤلؤة في يوم ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١. وبداية كانت هناك تظاهرات في مناطق متفرقة من البلاد، ثم نُظّم اعتصام جماهيري حاشد في دوار اللؤلؤة (بُدِّلت تسميته حالياً إلى تقاطع الفاروق بعد أن أزيل الدوار وهدم النصب من قبل الحكومة). وقد كانت الشعارات في هذا الاعتصام متنوعة بدأت بالدعوة للإصلاح الدستوري لكنها تطورت في جزء منها إلى رفع شعار (إسقاط النظام) تأثراً ظاهراً بما كان يجري في تونس ومصر.

٢ ـ في تظاهرات يومي ١٤ و١٥ شباط/ فبراير ٢٠١١، كان قد استشهد اثنان من المتظاهرين، فألقى جلالة الملك إثر هذه الأحداث خطاباً عبّر فيه عن أسفه لوفاة «اثنين من أبنائه»، وقدم التعازي الحارة إلى ذويهما وأمر بتشكيل لجنة تحقيق في الحوادث المتعلقة برئاسة نائب رئيس الوزراء جواد العريض[٣٣].

٣ ـ تطورت الأحداث وخرج الناس للتظاهر وانتهوا إلى الاعتصام بدوار

---

(٣٣) كلمة لجلالة الملك حمد بن عيسى مذاعة عبر تلفزيون البحرين يوم ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١١، منشورة في الصحف المحلية يوم ١٦/ ٢/ ٢٠١١. انظر: صحيفة **الوسط**، العدد ٣٠٨٥. انظر أيضاً: تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق المشكلة بموجب أمر ملكي رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ مؤرخ ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١١ («لجنة تقصي الحقائق») الفقرة ٢١٧.

اللؤلؤة، وذلك ابتداء من ١٥ فبراير. ألا أنه في يوم ١٧ فبراير هاجمت قوات الأمن المعتصمين في حوالى الساعة الثالثة فجراً، ونتج عن هذا الهجوم سقوط ٤ قتلى وعدد كبير من الجرحى، وسيطرت قوات قوة دفاع البحرين («الجيش») على منطقة الاعتصام وأخلته من المعتصمين[(٣٤)].

٤ ـ بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١١، وفي ختام عزاء الشهيد الأول الذي قتل في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، توجه عدد من المتظاهرين للدوّار واشتبكوا مع رجال الأمن ووقع بعض الضحايا، وكان من بينهم شهيد أصيب برصاص حيّ في رأسه فقد بسببه الوعي، ثم فارق الحياة بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١١[(٣٥)]. وفي حومة هذا الحدث وخلال برنامج تلفزيوني بُثَّ من تلفزيون البحرين فاجأ صاحب السمو الملكي ولي العهد مقدّمي البرنامج وشعب البحرين بدخوله المفاجئ، وتحدث مباشرة إلى الشعب داعياً إياهم للحوار وقال في حديثه المباشر: «إن الذي جرى في البحرين أمر طارئ وخارج عن مألوف أخلاقنا وطباعنا. . أقدّم التعازي لكل شعب البحرين على هذه الأيام الأليمة التي يعيشها وأريد أن أوجه رسالة للجميع للتهدئة»؛ وقال في جملة ما قاله: «إن البحرين لم تكن يوماً دولة بوليسية»، وفي اليوم نفسه صدر تكليف من جلالة الملك لولي عهده بإجراء حوار وطني شامل مع المعارضة. وبتاريخ ١٩ شباط/ فبراير، أصدر سمو ولي العهد أمراً بسحب القوات العسكرية والأمنية من شوارع البحرين مطمئناً المعتصمين في الدوار على أمنهم وسلامتهم. وأعقب ذلك لقاء سموه في قناة تلفزيون الـ سي. إن. إن. (CNN) الأمريكية، شدّد فيه على الحوار وطمأن المعتصمين في الدوار بردّه على سؤال لمذيع القناة بقوله: «بكل تأكيد، إن المتظاهرين في دوار اللؤلؤة يمثلون شريحة مهمة من مجتمعنا البحريني وقناعته السياسية وسنحرص على سلامتهم. . »[(٣٦)].

٥ ـ واستتباعاً لذلك، تحدّث سمو ولي العهد كذلك في مقابلة تلفزيونية

---

(٣٤) انظر الخبر حول ذلك المنشور في كل الصحف المحلية (**الوسط**، العدد ٣٠٨٧)؛ وكذلك تقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرات الأرقام ٢٢٩ ـ ٢٣٢، وكذلك الفقرة الرقم ٦٥٩ من التقرير ذاته.

(٣٥) تقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرة الرقم ٩٣٢.

(٣٦) لقاء تلفزيوني مع محطة الـ سي. إن. إن. (CNN) الأمريكية، ونشرته الصحف المحلية يوم ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١. انظر: **الوسط**، العدد ٣٠٨٩، وتقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرة الرقم ٢٧٦.

مع قناة تلفزيون البحرين قال من جملة ما قاله فيها: «الإرادة الطبيعية إليهم أثبتت للجميع أنها أقوى من أي شيء». وأضاف: «أنا أعرف الشباب اللي في الدوار له رأي، وأنا بودي اليوم قبل باكر إني أقدر أخاطبهم مباشرة، لأن أنا عارف أن سبباً من أسباب هذه الأزمة هو الشعور عند البعض أن كلمتهم ما توصل.. ولا أزال أدافع عن حق المواطن أن يعتصم حتى لو أنا أختلف معه في الرأي... إللي أشوفه أنا أمامي أن الأغلبية اليوم في البحرين يريدون الاعتصام السلمي والمسيرات السلمية.. عندنا آلاف يتجمهرون في الدوار بكل حرية وراحة ويعبّرون عن آرائهم..»[٣٧].

٦ ـ اطمأن الناس على سلامتهم وزاد عدد المعتصمين في الدوار ونظمت المسيرات السلمية وامتدت الجسور بين المعارضة وسمو ولي العهد (الذي كلّفه جلالة الملك بإدارة الحوار معها)، وتواصلت الاتصالات بغرض تهيئة الأجواء للحوار الذي كان مؤملاً أن يبدأ.

٧ ـ بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١، تجمّع مواطنون موالون على مقربة من قصر رئيس الوزراء، وفي المساء تمّ تنظيم تجمّع للموالاة أمام مسجد الفاتح باسم «تجمع الوحدة الوطنية» يتكون من جمعيات وشخصيات غالبيتهم من الطائفة السنية[٣٨].

٨ ـ عكفت الجمعيات المعارضة على صياغة رؤية وأسس إنجاح الحوار الذي أعلن عنه سمو ولي العهد في وسائل الإعلام، حيث اشتملت على وجوب توافر إجراءات أولية تمثّل شروطاً لإنجاح الحوار، أهمها التالي:

أ ـ شروط إجراء حوار ناجح يتعيّن على الحكم إجراؤها:

(١) التعهد بالحفاظ على حق المعتصمين في الوجود بدوار اللؤلؤة والحفاظ على حياتهم طوال فترة الحوار والمفاوضات.

(٢) الإطلاق الفوري لسراح جميع المعتقلين السياسيين وشطب قضاياهم في المحاكم.

---

(٣٧) مقابلة تلفزيونية لسمو ولي العهد مع تلفزيون البحرين مفرغة في الصحف المحلية بتاريخ ٧ آذار/ مارس. انظر: **الوسط**، العدد ٣١٠٤، وتقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرة الرقم ٤٠٣.

(٣٨) «سمو رئيس الوزراء يؤكّد للجموع التي توافدت على قصر سموه أن مملكة البحرين ستخرج من هذا الظرف أقوى ممّا كانت عليه،» وكالة أنباء البحرين (بنا)، ٢٠/ ٢/ ٢٠١١.

(٣) التعهد بتحييد الإعلام الرسمي للدولة من تلفزيون وراديو وجعله منصة للإعلام الحر لنقل آراء المواطنين من مختلف مشاربهم بكل حيادية ومهنية، ويساهم في تخفيف الاحتقان الطائفي.

(٤) الشروع فوراً بالتحقيق المحايد في أعمال القتل التي وقعت منذ ١٤ فبراير وإحالة المسؤولين للمحاكمة.

(٥) إقالة الحكومة.

ب ـ أن يعلن الحكم قبوله بمبادئ الحوار وإعلانه في بداية جلسات الحوار وقبل الشروع في التفاصيل، الالتزام بالمبادئ التالية:

(١) إلغاء دستور ٢٠٠٢، والدعوة لانتخابات مجلس تأسيسي ينتخب على أساس تساوي الصوت بين الناخبين ويقوم بوضع دستور جديد للبلاد.

(٢) حق الشعب في انتخاب مجلس للنواب ينفرد بكامل الصلاحيات التشريعية ويكون انتخابه على أساس تساوي الصوت بين المواطنين.

(٣) حق الشعب في أن تكون له حكومة منتخبة.

(٤) توفير الضمانات اللازمة لتحقيق التزام الأطراف بالاتفاقيات والتعهدات التي تنتج من هذه المفاوضات.

ج ـ الاتفاق على جدول زمني قصير نسبياً

ضرورة تحديد جدول زمني لا يتجاوز أسبوعين أو ثلاثة للوصول إلى اتفاقات تضع حلولاً جذرية للأزمات السياسية والدستورية التي تمر بها البلاد وتساهم في استتباب الأمن والشروع في عملية التنمية والديمقراطية الحقة[٣٩].

٩ ـ استمرت الاحتجاجات والاعتصامات، وقام جزء يسير من المحتجين بتنظيم تظاهرات باتجاه الديوان الملكي بمنطقة الرفاع وقصر الصافرية، وهو قصر ملكي، ما أثار إلى حدّ ما حفيظة النظام وغضبه، وبالرغم من أنها كانت سلمية لكن لم تخلُ من الشعارات الملتهبة. وقد زادت وتيرة الاحتجاجات والاعتصام في أماكن حيوية، وكان من أبرز تلك الاعتصامات هو الاعتصام أمام المرفأ المالي وإغلاق الطريق الرئيس بين المنطقة الدبلوماسية والمرفأ

(٣٩) «الجمعيات السياسية ترحب بالحوار،» **الوسط**، ١٥/٣/٢٠١١. ومعايشة شخصية.

المالي الذي حدا بقوات الأمن إلى اقتحامه ومهاجمة المعتصمين وفتح الشارع بالقوة، بالرغم من المحاولات التي كانت جارية مع بعض قيادات المعارضة والمحتجين لفتحه سلمياً. وقد وقع ضحايا في هذا اليوم وكان ذلك بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ٢٠١١[٤٠].

١٠ ـ في يوم ١٣ آذار/ مارس ٢٠١١، صرح سموّ وليّ العهد بمبادرته لإجراء الحوار على أساس مبادئ سبعة، أهمها برلمان كامل الصلاحيات، وحكومة تمثل إرادة الشعب. في يوم ١٤ آذار/ مارس ٢٠١١، أصدرت الجمعيات السياسية المعارضة أثناء مؤتمر صحافي لها عقد بمقر جمعية الوفاق أنها كانت، ولا تزال، مع الحوار وأكدت الحاجة إلى تشكيل مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد للبلاد وطالبت بتوضيحات رسمية من سمو ولي العهد بشأن موافقته على مبادئ الحوار التي أُعلنت في وسائل الإعلام[٤١] وذلك من أجل أن يكون الحوار جدّياً وكان هذا البيان خطوة تجاه بدء الحوار.

١١ ـ في ١٤ آذار/ مارس ٢٠١١، فوجئ الجميع بدخول قوات من الجيش السعودي ووحدات عسكرية من دولة الإمارات العربية المتحدة تحت راية (درع الجزيرة)، وفي اليوم التالي الموافق ١٥ آذار/ مارس، صدر من ملك البلاد المرسوم الملكي الرقم ١٨ لسنة ٢٠١١، بشأن إعلان (حالة السلامة الوطنية)، وكلف القائد العام لقوة الدفاع سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مرسوم السلامة الوطنية في جميع أنحاء المملكة لمدة ثلاثة شهور. بدأت سلطات حالة السلامة الوطنية في السابعة من صباح ١٦ آذار/ مارس، بالهجوم على المعتصمين في الدوار ومحاصرة مجمّع السلمانية الطبي (المستشفى العام الرئيس في البلاد)، وإخلاء المعتصمين من ساحاته الخارجية وبدء حملة الاعتقالات، وقد سقط في هذا اليوم ٩ قتلى من بينهم بعض من أفراد قوات الأمن، مع ملاحظة أن الخطاب الإعلامي الرسمي ذهب إلى المزيد من التشدد وإذكاء روح الانتقام من المعارضة، والتحريض ضد رموز من الطائفة الشيعية بوجه خاص، والمعارضة بشكل عام[٤٢].

١٢ ـ الجدير بالذكر أن بعض قيادات المعارضة (حق والوفاء والأحرار)

---

(٤٠) ملحق **الوسط**، ١/١/٢٠١٢.

(٤١) تقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرة الرقم ٦٦٩ وما بعدها.

(٤٢) مشار إليه في تقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرة الرقم ٦٨٨ وما بعدها.

كانوا قد أعلنوا من دوّار اللؤلؤة تجمعاً أسموه (التجمع من أجل الجمهورية) وأصدروا بياناً ذهبوا فيه إلى عدم شرعية النظام القائم ووجوب تغييره واستبدال نظام جمهوري به، وأعلنوا أن وسيلتهم في ذلك هي اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي. وعلّقوا رأيهم هذا على شرط موافقة الشعب على هذا الاستفتاء، فإذا لم يوافق عليه الشعب فإنهم يتنازلون عنه. وقد تمّ اعتقالهم وحكم عليهم بالسجن المؤبد كما هو ثابت من حكم محاكم السلامة الوطنية[٤٣].

١٣ ـ منذ ١٧ آذار/ مارس ٢٠١١، شنّت السلطة حملة اعتقالات في صفوف المعارضة بدأت بما يُعرف بالرموز والطاقم الطبي، وتم البدء في تطبيق نظام حظر التجول من ٤ مساءً حتى ٤ فجراً في شمال المنامة. وتقرر منع التجمهر والتجمع والمسيرات والاعتصام في أنحاء البلاد كافة، وتوقفت المدارس الحكومية والخاصة عن العمل حتى إشعار آخر. كما تمّ فصل الكثير من أعمالهم ومن بينهم أساتذة جامعات ومعلمين وإداريين ونقابيين وطلبة ومسؤولين بالشركات الكبرى والوزارات إلى أن بلغ عدد المفصولين من العمل قرابة ٢٤٦٤ من القطاع الخاص فقط، وفقاً لسجلات وزارة العمل، وعدد ٢٠٧٥ بين مفصول وموقوف من القطاع العام وفقاً لسجلات ديوان الخدمة المدنية، تركّزت جلّها في صفوف الطائفة الشيعية[٤٤].

١٤ ـ بتاريخ ٨ أيار/ مايو ٢٠١١، صدر المرسوم الملكي الرقم ٤٨ برفع حاله السلامة الوطنية ابتداء من أول حزيران/ يونيو ٢٠١١، بدلاً من تاريخ ١٤ منه، وقد رحّبت كبرى جمعيات المعارضة (الوفاق) بذلك؛ فيما أعلن الرئيس الأمريكي أوباما بتاريخ ١٨ أيار/ مايو أن على البحرين احترام حقوق الإنسان، وأن تقوم بإصلاحات سياسية جدية، ورفضه لهدم المساجد. وقد رحبت الحكومة بالمبادئ التي تضمنها خطاب أوباما، في حين رفض تجمع الوحدة الوطنية هذا الخطاب[٤٥].

١٥ ـ في ١ حزيران/ يونيو ٢٠١١، صرح وليّ العهد بأنه يجب أن يكون

---

(٤٣) الدعوى الرقم ١٢٤/ ٢٠١١، سلامة وطنية.

(٤٤) انظر تقرير لجنة تقصّي الحقائق، البند الرقم ٥٣٨ و١٦٥٩، من النسخة العربية المعتمدة.

(٤٥) «أكد أن السياسة الأمريكية تعمّق الصراع الطائفي: البحرين.. تجمّع الوحدة الوطنية يهاجم أوباما ويتهمه بالكيل بمكيالين،» العربية.نت (٢١ أيار/ مايو ٢٠١١)، <http://www.alarabiya.net/articles/2011/05/20/149884.html>.

الحوار شاملاً لجميع الأطراف وأنه منبثق من إرادة الإصلاح ما جعل العديد من أطراف المجتمع الدولي يرحب بالحوار الوطني كوسيلة للخروج من الأزمة وحث المعارضة على المشاركة به، ثم دعت الحكومة إلى عقد مؤتمر للحوار الوطني انعقد في الفترة ما بين ١ وحتى ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١١، ولكن يلاحظ أن هذه الدعوة قد جاءت من قبل السلطة التي اختارت أعضاء ذلك المؤتمر بغالبية من الموالين أو غيرهم من ذوي الشأن في العمل السياسي والشأن العام، وكان من المدعوّين من جمعيات المعارضة بما فيهم جمعية الوفاق يقلّ عن ما نسبته ١٠ في المئة من كل أعضاء المؤتمر (الوفاق شغلت في الانتخابات الأخيرة ما يقرب من ٤٨ في المئة من مقاعد مجلس النواب (من أصل ٤٠ مقعداً) بالرغم من عدم عدالة توزيع الدوائر الانتخابية)[٤٦].

١٦ ـ تاريخ ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١١، أعلن جلالة الملك عن تشكيل اللجنة الملكية البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق برئاسة البروفسور محمد شريف بسيوني وأربعة من المختصين في ذلك على الصعيد الدولي وذلك بموجب الأمر الملكي الرقم ٢٨ سنة ٢٠١١ («لجنة تقصّي الحقائق»). وقدمت تقريرها لجلالة الملك بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، وأعلن الملك قبول جميع التوصيات الواردة فيه والتي جاء الكثير منها إيجابياً، إلا أن تنفيذ تلك التوصيات ما زال بطيئاً أو متعثراً والأزمة مستمرة. كما صدر مرسوم ملكي رقم ٦٢ لسنة ٢٠١١، بإحالة جميع القضايا المنظورة أمام محاكم السلامة الوطنية للمحاكم العادية. إلا انه بتاريخ ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١١، صدر من جلالة الملك المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١، نص على استمرار محاكم السلامة الوطنية بنظر الجنايات التي بدأت في نظرها على أن تحال قضايا الجنح للمحاكم العادية.

١٧ ـ إن بين توصيات لجنة تقصّي الحقائق التوصية الواردة بالفقرة رقم ١٢٩١ التي أوصت بإلغاء الأحكام والعقوبات التي صدرت في حق جميع الأشخاص المحكوم عليهم في جرائم ذات صلة بالتعبير السياسي، ولا تنطوي على الدعوة إلى العنف، أو بحسب الحالة، بإسقاط التهم المعلنة الموجهة إليهم، إلا أن الحكومة أو النيابة العامة لم تنفذ إلا جزءاً يسيراً من ذلك.

---

(٤٦) انظر التصريحات الصادرة عن جمعية الموافقة، في: **الوسط**، ٢٧ ـ ٣١/ ٧/ ٢٠١١.

وكذلك عدم تنفيذ التوصية الواردة بالفقرة رقم ١٣٣٧ بشأن أن لا يكون أي مفصول قد فصل نتيجة لممارسته حقَّه في التعبير وحرية الرأي والتجمع، الأمر الذي نتج منه وجود بون شاسع بين الوعود والتطبيق العملي، وساهم في استمرار حالة التوتر المجتمعي.

أما بعض التوصيات، وأهمها التوصية الواردة بالفقرة الرقم ١٧١٥، التي توصي أن تُشكّل لجنة وطنية محايدة مستقلة لمتابعة تنفيذ التوصيات من أعضاء مرموقة من الحكومة وشخصيات محايدة وشخصيات من الجمعيات السياسية (المعارضة) والمجتمع المدني، فإنها نفذت مبتورة حيث لم تشمل ممثلين عن الجمعيات السياسية المعارضة في ما عدا عضواً واحداً هو رئيس التقدمي، لكنه عيّن بصفته الشخصية[٤٧].

رابعاً: الحالة الراهنة

إنني أقصد بالحالة الراهنة، تلك الحالة التي بدأ إطارها الزمني من منتصف شباط/ فبراير العام الماضي (٢٠١١)، والمستمرة حتى الآن على نحو ما جرى تفصيله في القسم ثالثاً من هذه الورقة. وهي فترة تتميز باشتداد حدة الصراع بين السلطة الحاكمة والمجتمع. وهو صراع يتمثل في المواجهة بين منهج الاستحواذ الكامل والسيطرة العائلية المطلقة على مؤسسات الدولة ومصادر الثروة كطرف، ويتمثل الطرف الآخر في هذا الصراع في قوى المجتمع الطامحة إلى التغيير والإصلاح، من خلال المطالبة بالمشاركة والمساهمة الحقيقية في إدارة شؤون البلاد، والمشاركة في الثروات الوطنية، بما يحقق الطموحات المشروعة في العيش الكريم وضمان مستقبل الأجيال القادمة. وذلك في إطار دولة المؤسسات المدنية الحديثة القائمة على أُسس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وتجاوز حالة الإمارة والحكم الشمولي.

وهذه الحالة الراهنة ما هي إلا حلقة متصلة بما سبقها من حلقات تاريخ الصراع السياسي في البحرين في العصر الحديث على النحو الذي سبق تناوله. وهو تاريخ يشهد تكرار مثل المشهد الحالي بمعدل كل عشر سنوات

(٤٧) الأمر الملكي الرقم ٤٥ لسنة ٢٠١١ (٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١).

تقريباً، حيث تتكثف فيه أشكال المواجهة السياسية، كما تتكثف فيه ـ بكل أسف ـ أشكال المواجهة الأمنية الباطشة شبه اليومية، على نحو تحدث معه، وتتعمق نتيجة له، الكثير من الشروخ والتصدعات في العلاقة بين الطرفين. وهو ما يؤدي، في نهاية المطاف، إلى ازدياد الصعوبات التي تعترض طريق التوصل إلى حلول جذرية سليمة لهذا الصراع.

وأعتقد أن الحالة الراهنة تحكمها مجموعة من العناصر التي تتشابه إلى حد ما، مع بعض الاختلاف مع تلك العناصر التي حكمت المراحل أو الحلقات السابقة من مسيرة العلاقة بين الطرفين. وكما أرى فإن هذه العناصر تتمثل في ما يلي:

- الاستمرار في انتهاج طريق الحلول البوليسية واللجوء إلى تصعيد استخدام وسائل القمع والقوة المفرطة في مواجهة مطالب الإصلاح.

- العمل على تحييد، إن لم يكن كسب ولاء، فئة أصيلة من فئات المجتمع في مواجهة مطالب التغيير والإصلاح، وذلك من خلال تشطير المجتمع على أساس طائفي، مدعوماً بالتجنيس السياسي لطائفة معيّنة ولغير البحرينيين.

- الالتفاف على مطالب الإصلاح، وذلك بانتهاج سياسات «تجميل» ملامح النظام من الخارج ولا ترقى إلى مستوى المطالبات بالإصلاح الحقيقي بتاتاً.

وأتناول ـ ببعض التفصيل ـ كل عنصر من هذه العناصر وذلك على النحو الآتي:

١ ـ سياسة القمع في مواجهة مطالب الإصلاح

في مواجهة مطالب الإصلاح السياسي والدستوري ذات الطابع الوطني المدني، التي كانت وما زالت قائمة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، انفجرت الأحداث في عام ٢٠١١، التي استلهمت وتأثرت كثيراً ـ في طورها الراهن ـ بالثورات الشعبية في تونس ومصر، في إطار ما عرف بالربيع العربي، وفي مواجهة هذه المطالب لجأت السلطة إلى تصعيد أسلوب القمع الذي تعاملت به مع التحركات الشعبية السابقة، والمتمثل في انتهاج سياسة المعالجة الأمنية الباطشة. وهذه المرة لم تقتصر على استخدام قوات الأمن والشرطة في

مواجهة هذه التحركات، بل لجأت إلى استخدام قوات الجيش والحرس الوطني، والاستعانة (وحتى لو كانت رمزية) بقوات دول الجوار مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عَبْر ما سمي بـ درع الجزيرة، وكل ذلك من أجل القضاء على أشكال الاحتجاج السياسي التي استخدمتها الحركة المطلبية.

وقد صعّدت السلطة في هذه المرة من أساليب قمع الاحتجاجات كمّاً ونوعاً وقد تمثّل ذلك في الآتي:

أ ـ إعلان حالة السلامة الوطنية

لقد شكّل إعلان حالة السلامة الوطنية العنوان الرئيس لسياسة السلطة في مواجهة الحركة المطلبية، التي اشتدت وتيرتها من منتصف شباط/ فبراير ٢٠١١. وقد قضى مرسوم السلامة الوطنية بفرض مجموعة واسعة من الإجراءات والتدابير الاستثنائية، التي ترتب عليها تعطيل العديد من الحريات والحقوق الأساسية التي نص عليها دستور البلاد، فضلاً على مصادرة الحريات المنصوص عليها في العهود والمواثيق الدولية المعنية بالحريات السياسية والمدنية، وعلى وجه الخصوص تلك الحقوق التي تضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه مملكة البحرين بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦، فأصبح بذلك جزءاً من قوانينها الوطنية. كما ترتّب على تطبيق الإجراءات الواردة في مرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية حرمان الموقوفين والمتهمين من ضمانات حقوق الدفاع المنصوص عليها بموجب قانون الإجراءات الجنائية[٤٨].

وعلى الرغم من أن المذكرة التفسيرية لما أطلق عليه «الدستور المعدل» الصادر في شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٢، قد فرقت بين حالة السلامة الوطنية وحالة الأحكام العرفية، وقررت بأنه «يترتب على هذه التفرقة، أن تكون الإجراءات اللازمة لإعادة السيطرة على الوضع القائم عند إعلان حالة السلامة الوطنية، أقل حدة ومساساً بحقوق الأفراد وحرياتهم من تلك التي

---

(٤٨) انظر: مذكرات محامي الدفاع في قضية السلامة الوطنية الرقم ٢٠١١/١٢٤، وتقرير لجنة تقصي الحقائق، الفقرة الرقم ١٦٩.

يتم اللجوء إليها في حالة إعلان الأحكام العرفية»، إلا أنه على الرغم من ذلك جاءت الإجراءات والتدابير التي تمّ فرضها من خلال المرسوم بإعلان حالة السلامة الوطنية أشد وطأة وتعسفاً من تلك الإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١، بشأن الأحكام العرفية. وذلك ما أشارت إليه لجنة تقصّي الحقائق في تقريرها الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني٢٠١١، حيث جاء فيه ما يلي: «.. بل والأمر الأكثر غرابة هو أنه بالرغم من حقيقة أن المذكرة التفسيرية المرفقة بدستور المملكة تنصّ على أنه يجب أن تكون التدابير المتخذة بموجب حالة السلامة الوطنية أقل تعقيداً من تلك التي يتم تنفيذها أثناء تطبيق الأحكام العرفية، فقد أثبت الواقع تفسير هذا المرسوم بطريقة تمنح سلطات للأجهزة الحكومية تزيد عن تلك المنصوص عليها في المرسوم بشأن تطبيق الأحكام العرفية، وخاصة في ما يتعلق بسلطة توقيف الأشخاص لفترات غير محددة من دون الرجوع إلى السلطة القضائية»[٤٩].

ب ـ عمليات الاعتقال والتوقيف

بمجرد إعلان حالة السلامة الوطنية، قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات واسعة طالت أعداداً كبيرة من المواطنين تقدّر بالآلاف (في بلد لا يتجاوز عدد المواطنين فيه ٥٥٠,٠٠٠ مواطن). وطبقاً لتقديرات لجنة تقصي الحقائق الفقرة رقم ١٧٠٥ من تقريرها، بلغ عدد الأشخاص الذين تمّ اعتقالهم ٢٩٢٩ شخصاً خلال تلك الفترة. علماً أن هذا التقدير يرتبط بالفترة التي أدت فيها لجنة تقصّي الحقائق المهام والتكليفات المسندة إليها، وهي فترة من ١٤ شباط/ فبراير حتى ٣١ آذار/ مارس ٢٠١١ فقط. ولا بد من الإشارة إلى أن عمليات التوقيف والاعتقال، ومن ثم الإفراج عن بعض المعتقلين، لا تزال مستمرة تبعاً لتطورات الحالة الأمنية بين حين وآخر.

ج ـ حالات القتل خارج نطاق القانون

بلغت أعداد القتلى من المواطنين نتيجة الإجراءات التي قامت بها مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، التي ارتبطت بالأحداث السياسية منذ شباط/ فبراير ٢٠١١، وحتى الآن ٦٣ حالة. منها ما لا يقلّ عن خمس حالات

---

(٤٩) تقرير لجنة تقصي الحقائق، الفقرة الرقم ١٦٩.

لمعتقلين ماتوا نتيجة التعذيب أثناء اعتقالهم في السجون. ومن بين القتلى أربعة من رجال الشرطة حكم على من اتهموا بقتلهم من المحتجين بعقوبات تصل إلى الإعدام والسجن المؤبد[٥٠].

د ـ التعذيب الممنهَج بدنياً ونفسياً

قطعت الكثير من الأدلة والشواهد على تعرّض الكثير من ـ إن لم يكن كل ـ المعتقلين والموقوفين للتعذيب البدني والنفسي، ولأشكال متعددة من أساليب إساءة المعاملة، التي طالت المعتقدات الدينية للطائفة الشيعية والشرف والأصل[٥١].

هـ ـ القيام بعمليات اجتياح واسعة للعديد من القرى والمناطق بقصد ترويع المواطنين

وفي العديد من الأحيان يقوم بمثل هذه الأعمال التي ما زالت تتم حتى الآن بين حين وآخر، جماعات من الرجال الملثّمين والذين لا يرتدون الألبسة الرسمية لأفراد الأجهزة الأمنية[٥٢].

و ـ هدم العديد من المساجد ودور العبادة للطائفة الشيعية

ومنها بعض الأضرحة القائمة منذ مئات السنين إذ بلغ عددها بحسب تقديرات لجنة تقصي الحقائق ٣٠ دار عبادة[٥٣].

ز ـ المحاكمات العسكرية

يعود تاريخ البحرين الحديث في انتهاج سياسة المحاكم الاستثنائية إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت تتم محاكمة المعارضين أمام محاكم أمن الدولة التي نص على تشكيلها حينئذ مرسوم بقانون بشأن تدابير

---

(٥٠) تقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرة الرقم ٨٧٣. ترى اللجنة أن خمس حالات قتل بسبب التعذيب أثناء التوقيف - وطبقاً للفقرتين ٨٤٨ و١٠٤٩ من تقرير لجنة تقصّي الحقائق، فإن عدد القتلى بسبب الأحداث حتى ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، بلغ ٤٦ حالة وما زاد عن ذلك من المذكور أعلاه، فإنه بني على تقديرات غير موثقة.

(٥١) تقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرة الرقم ١١٨١ وما بعدها.

(٥٢) مشاهدة شخصية وكذلك تقرير لجنة تقصي الحقائق، الفقرات الأرقام: ١٥٤، ٥٥٤، ٧٩١، ١١٣٧، ١١٧٢، ١١٧٨، ١١٨٦ ب. د، ١٢٠٣ ج، و١٢٥٨ ب.

(٥٣) تقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرة الرقم ١٧٠٧.

أمن الدولة لسنة ١٩٧٤ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، وهو مرسوم تمّ إلغاؤه في بداية مرحلة الانفراج السياسي الذي شهدته البحرين في العام ٢٠٠١[٥٤]. إلا أن إعلان حالة السلامة الوطنية ترتب عليه عودة المحاكم الاستثنائية، وذلك من خلال تشكيل محاكم عسكرية الطابع يرأسها قاضٍ من أفراد الجيش، يطلق عليها محاكم السلامة الوطنية. وهي محاكم عقدت محاكمات لمئات من المواطنين، ضمن سلسلة من المحاكمات التي افتقدت معايير المحاكمة العادلة. كما قررت ذلك لجنة تقصّي الحقائق[٥٥].

ح ـ فصل الموظفين من أعمالهم والطلبة من كلياتهم ومعاهدهم التعليمية

لم تقتصر الإجراءات الحكومية ـ ذات الطابع الانتقامي ـ على القمع البوليسي والمحاكمات (غير العادلة) والقتل خارج نطاق القانون، بل تعدّى ذلك إلى قطع الأرزاق بفصل الآلاف من أعمالهم. وطبقاً لتقديرات لجنة تقصّي الحقائق، بلغ عدد المفصولين من أعمالهم ما مجموعه (٤٥٣٩)، يتوزعون مابين القطاعين العام والخاص[٥٦].

ولا يزال عدد ٢٥٢٨ موظفاً وعاملاً في القطاعين العام والخاص لم تتم إعادتهم لأعمالهم[٥٧] (حتى كتابة هذا البحث)، بما يشكل استمراراً في سياسة العقاب بالتجويع.

كما تمّ فصل وإيقاف المئات من طلبة جامعة البحرين ومعهد «بولي تكنيك البحرين»، فضلاً على إلغاء المِنَح الدراسية لعدد ٩٧ طالباً (وقد تمّ إعادة البعض)[٥٨].

ط ـ استدعاء قوات عسكرية من بعض دول مجلس التعاون

على الرغم من أن الحالة الأمنية التي سادت أثناء الأحداث الأخيرة، لم

---

(٥٤) تم إلغاء قانون أمن الدولة بموجب مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠١/٢/١٨. ونشر في **الجريدة الرسمية** العدد ٢٤٦٥.

(٥٥) لجنة تقصّي الحقائق، الفقرات الأرقام ١٧٠١ ـ ١٧٠٢ و١٧٢٠

(٥٦) لجنة تقصّي الحقائق، «إنهاء خدمة الموظفين»، الفقرة الرقم ١٣٣٧ ما بعدها.

(٥٧) انظر تصريح السيد سلمان المحفوظ رئيس الاتحاد العام لنقابة عمال البحرين، في: **الوسط**، ٢/ ٢/ ٢٠١٢.

(٥٨) انظر تقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرة الرقم ١٤٥٧ وما بعدها.

تصل ـ بأي شكل من الأشكال ـ إلى تهديد التدخل الخارجي في البلاد، حيث أثبت تقرير لجنة تقصّي الحقائق عدم ثبوت وجود دور لإيران كما ادعت السلطة(٥٩)، أو تشكيل أي خطر محتمل على المنشآت الحيوية فيها. وعلى الرغم من القدرات الكبيرة المعروفة لقوى الأمن والجيش والحرس الوطني في البحرين، وعدم توافر أي نوع من السلاح لدى المواطنين، فقد لجأت السلطة، لزيادة جرعة الترهيب والرعب لدى المشاركين في الحركة المطلبية، إلى استدعاء قوات عسكرية من بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في سابقة خطيرة تؤسس لتدخل عسكري وأمني في مسائل داخلية تتعلق بمطالب إصلاح سياسي ودستوري في إحدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً في ظل ما هو ثابت من انعدام أي تدخّل خارجي في الأحداث.

٢ ـ تشطير المجتمع البحريني على أساس طائفي

أ ـ انتهج النظام في البحرين منذ مدة سياسة تشطير المجتمع وقسمه إلى شيعة وسنة، وقد جرى تنفيذ هذه السياسة بالتدريج عبر إفراغ المؤسسات العسكرية وخصوصاً الجيش والحرس الوطني من الطائفة الشيعية، وكذلك وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني. إلا من قلة يسيرة غير ذات وجود ملموس وامتنع منذ البداية عن توظيف عناصر شيعية في الحرس الوطني.

ب ـ ومع بداية أحداث شباط/ فبراير وبالتحديد ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١، وبينما كانت المعارضة السياسية تعتصم في دوار اللؤلؤة، فوجئ الناس بظهور تجمّع كبير (تجمّع الوحدة الوطنية) الذي أعطى طابع الدفاع عن الطائفة السنية مصوراً التجمع في دوار اللؤلؤة على أنه تجمع للشيعة. إن ظهور هذا التجمع بمناسبة الأحداث المطلبية وبالتوجه الذي اتخذه قد جعل الاعتقاد سائداً بين صفوف المعارضة بأن السلطة هي وراء هذا التجمع من أجل تعميق الشق الطائفي. وبالرغم من أن هذا التجمع يضم بين صفوفه بعض العناصر الوطنية، إلا أن ظهوره بالرغم من وجود أحزاب سنية نشطة (تتراوح مواقفها بين الموالاة والمعارضة)، وعلى رأسها جمعية المنبر الإسلامي وجمعية الأصالة، قد أثار، ولا يزال يثير، تساؤلات حول الغرض من ظهوره أثناء الحركة

(٥٩) تقرير لجنة تقصّي الحقائق، الفقرة الرقم ١٧١٢.

المطلبية. ولكنه في نظري قد أصبح الآن يمثل شريحة وطنية قائمة لا بد من الاعتراف بدورها في تمثيل مريديها، ولكن بحيث لا يتكرر فيه دور العضو في جمعية سياسية أخرى.

وفي غير المؤسسات العسكرية، فإنه يمتنع تقريباً توظيف الطائفة الشيعية في البحرين في القضاء (غير الشرعي) وهيئات الجمارك والموانئ والبنك المركزي ووزارة التربية والتعليم خصوصاً في المراكز العليا والمتقدمة (إلا بنسب ضئيلة). ومنذ أحداث ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، جرى استبعادهم من كثير من المواقع التي كانوا فيها، كما جرى في وزارة الصحة وحلبة البحرين الدولية وهيئة تنظيم سوق العمل وغيرها، بحيث أدى الحال الآن وحتى كتابة هذا البحث إلى أنه لا يوجد وكيل وزارة واحد من الطائفة الشيعية، كما أقصت الشركات والبنوك ـ التي سلط عليها المتشددون في الموالاة ـ الشيعة من مناصب قيادية فلم يبقَ من الطائفة الشيعية من يشغل منصب رئيس تنفيذي مثلاً.

إن هذا التمييز الممنهج على مدى السنوات العشرين الماضية، خلق شعوراً لدى الطائفة الشيعية أن هذا النظام يظلمهم، فعادَوْه. كما نشر اعتقاداً بين البسطاء من الطائفة السنية، بأن هذا النظام هو نظامهم يداريهم ويقرِّبهم فنسبوا أنفسهم إليه.

لقد زاد التجنيس السياسي الذي اقتصر على عناصر من السنة تمّ استقدامهم بشكل مكثف من بلدان عربية مثل سورية واليمن، ما زاد الطين بلّة في شأن الانقسام الطائفي وإعداد الجزء المستفيد لقبول التجنيس على أساس طائفي والانجرار إلى استدرار عداء الجزء المقابل.

إن الكفّ عن التمييز الطائفي وسياسة الإقصاء وعلاج آثاره، هو أول المطلوب لعلاج الوضع المتردّي والمتزايد الخطر.

ج ـ لجأت السلطة إلى أسلوب تمييع المطالب الشعبية، وكان أهم مظاهر هذا التمييع الدعوة إلى عقد (مؤتمر الحوار الوطني) الذي عقد في الفترة من ١ حتى ٢٨ تموز/ يوليو من الشهر ذاته سنة ٢٠١١، ودُعي إليه ٣٣٠ مشاركاً كان جلّهم من الموالاة أو من مشاركين لا علاقة لهم بالعمل السياسي ومن مضموني الاصطفاف إلى جانب السلطة، وكانت نسبة

المدعوّين للمشاركة من جانب الجمعيات السياسية المعارضة أقل من ١٠ في المئة من أعضاء (المؤتمر) على النحو السابق الإشارة إليه.

ولقد جرى توجيه هذا المؤتمر من قبل الحكم توجيهاً واضحاً، ما دعا أكبر جمعية معارضة وهي الوفاق للانسحاب منه، وجمعيات سياسية معارضة أخرى إلى التبرؤ من نتائجه[٦٠].

وقد نتج من هذا المؤتمر توصيات بتعديلات دستورية غير ذات قيمة جوهرية في تحقيق المطالب بالديمقراطية والإصلاح، إذ لم تمسّ من جوهر السلطة التشريعية من حيث تكوينها واختصاصها، ولم تضع الحلول للوصول لفصل حقيقي بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ووقف هيمنة الأولى على الثانية والثالثة.

د ـ في ما يتعلق بتوصيات لجنة تقصّي الحقائق، فإن توجيهاتها إما أنها نُفِّذت بشكل لا يتفق مع جوهر التوصيات ذاتها، أو أنها لم تطبق حتى الآن. وكمثال على التطبيق المبتور هو تشكيل لجنة تنفيذ التوصيات كما هو مشار إليه في الفقرة ٣ ـ ١٧ من هذا الفصل.

ويمكن تلخيص المشهد الراهن في الآتي:

(١) وضع أمني متوتّر وخصوصاً في المناطق القروية وبعض الأحياء (الشيعية) في المدن، حيث تنفجر احتجاجات بين حين وآخر وتقابَل بالقمع الشديد واستخدام القوة المفرطة تصل إلى مهاجمة المنازل وإغراقها بالغازات المسيلة للدموع، وأحياناً غيرها من وسائل العنف.

(٢) ردود فعل عنيفة أحياناً من جانب المحتجين تقول سلطات الأمن إنها بلغت حد استعمال المولوتوف.

(٣) تجمعات مطلبية جماهيرية واسعة تنظّمها الجمعيات السياسية المرخّصة وتسمح وزارة الداخلية ببعض هذه التجمعات، لكن يحدث منع بعضها من قبل سلطات الأمن أحياناً.

(٤) انشطار طائفي ينذر بخطر أكبر إن لم يعالَج، وتزيد السلطة الرسمية

(٦٠) يمكن متابعة بيانات الجمعيات المعارضة وبالذات الوفاق، في: **الوسط**، ٢٧ ـ ٣١/ ٧/ ٢٠١١.

فيه بمزيد من إقصاء للشيعة وتسليط المتشددين من الموالاة عليهم.

(٥) تحرّكات من عناصر وسطية إصلاحية لتقريب وجهات النظر لكنها حتى الآن محدودة التأثير[٦١].

(٦) تشدد من قبل الحكم ومحاولات لتمييع عملية المطالبة بالإصلاح في صورة منتديات مصالحة وطنية صُورية وتعديلات دستورية غير ذات قيمة حقوقية وسياسية.

(٧) توصيات بها إيجابية صادرة عن لجنة تقصّي الحقائق لكنها لا تنفَّذ أو أنها متعثّرة أو مبتورة التنفيذ.

خامساً: المخرج

الإجماع قائم بين السلطة والمعارضة والمراقبين المحايدين، على أن الحوار والحوار فقط هو المخرج من الأزمة. ولكن مفهوم هذا الحوار مختلف فيه، وهو ما يتعين معالجته.

ولكي يقوم حوار جادّ وحقيقي ومنتج، لا بد من دراسة ووضع عناصر للحوار يتعين الاتفاق مبدئياً عليها. وأهم عناصر الحوار هي:

١ ـ هدف الحوار وأغراضه

أ ـ إن حقيقة الصراع وجوهره على مر الحقب التاريخية بين السلطة في البحرين والشعب، هي أن المطالب الشعبية قائمة على أساس أمرين هما: ١ ـ المشاركة في صنع القرار السياسي. ٢ ـ المشاركة في إدارة الثروة الوطنية وضمان الرقابة عليها وتسييرها للصالح العام ـ أي تحقيق الديمقراطية.

وبناءً على هذا، يتحدد هدف الحوار، وهو، باختصار، إقامة النظام الديمقراطي وإعادة هيكلة الدولة لتكوين دولة المؤسسات الحديثة القائمة على

(٦١) في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، دُعِيَ عدد من الرجال الوطنيين المستقلين البارزين من بينهم د. علي فخرو، وأ. علي ربيعة، وأ. المهندس جميل العلوي، إلى لقاء وطني للعمل على معالجة الوضع المتأزم الراهن. وقد انتخب المؤتمر ٢١ شخصية مستقلة لتشكل لجنة المتابعة برئاسة د. علي فخرو. انظر: **الوسط**، ٢٩/١/٢٠١٢.

المبادئ الإنسانية المتطورة ـ دولة المشروعية المدنية الحديثة التي يمكن القول إنها قد تأسست مبدئياً على أساس دستور دولة البحرين الصادر في عام ١٩٧٣ والذي ترك باب تطوير المشاركة الشعبية مفتوحاً، وجرى التصويت على الميثاق في ظله وتأسيساً عليه.

ومن حيث شكل الدولة المطلوبة لم يعد لأحد الحق في الاجتهاد، فبالرغم من أن لكل شخص حقه في التفكير، ألا أن شعب البحرين بمن في ذلك العائلة (الملكية)[٦٢]، وعلى رأسها جلالة الملك، قد قرر اختيار نظام الملكية الدستورية من دون جدال، وذلك بالموافقة على ميثاق العمل الوطني («الميثاق») بعد إقراره بنسبة ٩٨,٤ في المئة وذلك في استفتاء شعبي عام[٦٣].

وقد ثبّت الميثاق أسساً أهمها: ما نَصّ عليه في **الفصل الثاني (نظام الحكم)** منه وتحت عنوان جانبي (شكل الدولة الدستوري) من أنه: «فقد صار مناسباً أن تحتل البحرين مكانتها بين الممالك الدستورية ذات النظام الديمقراطي». كما نص في **الفصل الخامس تحت** عنوان **(الحياة النيابية)** على أنه: «وأسوة **بالديمقراطيات العريقة**، بات من صالح دولة البحرين أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين. . .».

وتأكيداً وتنفيذاً لذلك، فقد نصّ في الباب الخامس (استشراف المستقبل) على أن: «ثانياً: السلطة التشريعية: تعدّل أحكام الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية لتلائم التطورات الديمقراطية والدستورية في العالم، وذلك باستخدام نظام المجلسين؛ بحيث يكون الأول مجلساً منتخباً انتخاباً حراً مباشراً يختار المواطنون نوابهم فيه ويتولى المهام التشريعية، إلى جانب مجلس معيّن يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم في ما تتطلبه الشورى من علم وتجربة».

إذاً، فالشكل الشرعي والقانوني والتعاقدي الذي تقوم عليه الآن شرعية

---

(٦٢) التسمية الصحيحة هي العائلة الملكية المقابلة لـ Royal Family، وليست المالكة التي تستعملها العائلات العربية خطأً.

(٦٣) الأمر الأميري الرقم ١٦ لسنة ٢٠٠١، بالتصديق على ميثاق العمل الوطني. انظر: ملحق **الجريدة الرسمية**، العدد ٢٤٦٥ (٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠١).

نظام الحكم هو الملكية الدستورية الديمقراطية (النظام البرلماني) طبقاً للديمقراطيات الحديثة والعريقة.

إن القول بغير ذلك لا يشكّل خطراً على الحقوق الشعبية فحسب، ولكنه أخطر بالنسبة إلى العائلة الملكية التي أصبحت تستند في شرعيتها في الملكية ومشروعيتها الدولية على المبادئ المتفق عليها في الميثاق، وأي نكول بها من أي طرف هو نقض للميثاق وتقويض لما تمّ التعاقد عليه بين الشعب والملك.

ب ـ لتحقيق الغرض الأساسي في وجود الملكية الدستورية ذات النظام البرلماني، لا بد من الاتفاق على المواضيع الأساسية للحوار، والمبادئ والأسس التي يُبنى عليها والتي يشكّل الغرض الأساسي إطارها. وأرى أسساً لها في مبادرة سمو ولي العهد مع مبادئ وثيقة المنامة الصادرة عن الجمعيات السياسية المعارضة مع شيء من التوضيح وعدم الخروج على الميثاق، وفي نظري يمكن الاتفاق مبدئياً على الأسس التالية:

(١) تثبيت نظام الملكية الدستورية والتمسك بالعائلة الملكية الحالية ممثلة في صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وأن تكون وراثية لأبنائه من صلبه بالتدرج المباشر، تصان لها رفعتها وسموّها وتضمن لها مخصصات رسمية غير قابلة للمنازعة (يمكن أن تخصص بنص دستوري).

(٢) تشكيل مجلس وطني من غرفتين ـ غرفة يُنتَخب أعضاؤها انتخاباً حراً ومباشراً يكون له مطلق سلطة التشريع والمراقبة وتكون له الكلمة الفاصلة في إصدار التشريع، وغرفة أخرى يعيّن أعضاؤها بما لا يجاوز نصف عدد أعضاء الغرفة المنتخبة، تكون مهمتها مراجعة مسودات ومشاريع القوانين التي ترفع إليها من الغرفة المنتخبة، وتبدي رأيها وتعديلاتها المقترحة عليها وترجعها إلى الغرفة المنتخبة، فإن قبلت (أي المنتخبة) بتعديلات الغرفة المعيّنة أقرتها، وإن رفضت التعديلات أقرت صدور القانون كما ترى (أي كما ترى الغرفة المنتخبة).

وهذا هو ما يتفق مع حكم الميثاق الوطني، وثيقة الحكم التعاقدية من دون جدال.

(٣) أن يشتمل الدستور على ضمان أن تكون الحكومة تمثل الإرادة

الشعبية بأن تشكلها الأغلبية البرلمانية أو على الأقل يقرّ تشكيلها البرلمان في غرفته المنتخبة كما يملك حق حلها أو سحب الثقة من أعضائها بمن فيهم رئيس الوزراء.

(٤) إعادة ترتيب الدوائر الانتخابية لضمان تساوي أصوات المواطنين (صوت لكل مواطن) والتأكيد على نسبية التصويت الشعبي بالنسبة إلى كل نائب في الغرفة المنتخبة.

(٥) يراعى في تشكيل الغرفة المعيّنة ضوابط الخبرة وتميّز السمعة الشخصية والتاريخ الوطني (ولا أقصد بـ الوطني المعارض فقط).

(٦) وضع مرئيات عامة وخطط أساسية معقولة للقضاء على الطائفية بدءاً بالمؤسسات العسكرية والرسمية (ولعلّها تتطلب جدولاً زمنياً وأساليب تدريجية لضمان التنفيذ السليم). وكذلك وضع القوانين والتشريعات التي تعاقب سلوك التمييز الطائفي وأفعاله.

(٧) مراجعة التجنيس وآثاره بشكل علمي وإنساني يحمي التركيبة السكانية البحرينية ولا ينال من حق من اكتسب الجنسية وهو مستحق لها، وبما لا يضرّ حتى من اكتسبها من دون حق (مثلاً يتم إنصاف هذه الفئة بتعويضها ومراعاة مدى إمكانية استرجاع جنسياتها الأصلية لمن فقدها).

(٨) إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين فوراً ودونما تأخير وفي مقدمتهم القيادات السياسية المعارضة الذين حكم عليهم من قبل محاكم السلامة الوطنية.

(٩) الامتناع فوراً عن أية إساءة شخصية قولاً وفعلاً لأي من الرموز والشخصيات الرسمية والشعبية.

٢ ـ أطراف الحوار

لكي ينتج الحوار لا بد من أن تشارك فيه الأطراف الفاعلة حتى يمكن للحلول التي يتم التوصل إليها من قبل المتحاورين أن تجد طريق التطبيق لها بقواعد حمايتها، والقول بغير ذلك لغو لا فائدة منه.

وأعتقد أن مقاييس استحقاق صفة الطرف في الحوار ونسبة تمثيله إنما يجب أن تقوم على أساس قاعدة ذلك الطرف الشعبي من حيث قوته على

الساحة وتأثيره في الأحداث اليومية، من دون إغفال، بالطبع، للموروث التاريخي في هذا الشأن، وخصوصاً من حيث ما تتميز به العائلة الملكية من موقع متميّز التي يمثلها جلالة الملك، لكن بالقدر الذي يضمن التوجيه لدفة الأمور وليس لفرض حلول غير منطقية لا توصل إلى الحلول المنشودة القابلة للحياة والتطبيق.

وينبغي كذلك أن تكون نسبة التمثيل في أي منظومة للحوار متناسبة في أفرادها مع عرض وقوة القواعد الشعبية واتجاهاتها؛ فليس من المعقول أن تكون منظومة الحوار على النمط الذي تمّ به تشكيل (مؤتمر الحوار الوطني) السابق الإشارة إليه في الفقرة (٤ ـ ٢ ـ ٣) من **رابعاً**، من هذا البحث، فهو أمر لن يقنع ذوي العقل بأية صورة من الصور وسيكون هدراً للجهد والوقت والمال من دون جدوى وقد أثبت ذلك الواقع.

وانتخاب هيئة الحوار هو الطريق الأمثل والأسلم والأعدل قانونياً وحقوقياً، لكن إذا تعذّر ذلك، فمن المناسب الرجوع إلى انتخابات عام ٢٠٠٦، لتحديد نسب المشاركة بالنسبة إلى الجمعيات والشخصيات السياسية واستخدامها كقياس لتحديد نسب التمثيل من دون تقيّد بمن فاز بعضوية مجلس النواب من دون غيره، بل القصد هو الاعتداد بنتائج التصويت في مجمل العملية الانتخابية، ولنا في ذلك سابقة مؤتمر الطائف للمصالحة الوطنية اللبنانية.

ويمكن تطعيم هذه الهيئة أو المنظومة بشخصيات وطنية لها احترامها أو خبرتها أو تميّزها الاجتماعي يعيّنهم جلالة الملك بحكمة وبالتشاور مع القوى السياسية الفاعلة.

وبالتأكيد القاطع، فإنه يتعيّن إشراك المعارضة التي لم تشارك في الانتخابات والتي لها دورها الملحوظ في الشارع، كـ حركة حق وتيار الوفاء وكذلك التيارات المستجدّة المتمثلة في تجمّع الوحدة الوطنية واللقاء الوطني.

٣ ـ آلية الحوار وضوابطه

أ ـ إذا ما اتفقنا على أطراف الحوار، فإنه سيساعد كثيراً. إذ عندها نستطيع وضع التصور لآلية ذلك الحوار وضوابطه. ويلزم أن يكون أطراف الحوار هم أولئك الأفراد الممثلون حقيقة لفئات الشعب البحريني الفاعلة في

الشأن العام، ولا بد من أن يتاح لهؤلاء اللقاء المنظم والحديث، وإبداء الرأي واقتراح الحلول بحرية في إطار الأسس المرسومة. . ونخلص بذلك إلى أنّ الآلية اللازمة هي مؤتمر عام للحوار الوطني والذي لا نرى له بديلاً فعالاً.

ب ـ ولكي يكون هذا اللقاء فعالاً، لا بد من أن يكون جلالة الملك ممثلاً فيه باعتبار جلالته طرفاً أساسياً في التعاقد الدستوري، إذ إن الملكية الدستورية هي عقد بين الشعب والملك كما هو متفق عليه في فقه القانون الدستوري.

ج ـ أن يجري انتخاب العدد المناسب من ممثلي الجمعيات السياسية المرخصة الموالاة والمعارضة على حدّ سواء، عن طريق الانتخاب المباشر، وأن يجري لذلك تشكيل دوائر انتخابية خاصة يُضمَن فيها صحة تساوي أصوات الناخبين.

د ـ في حال تعذّر الانتخاب لأي سبب، كبديل، يجري تعيين أولئك الأعضاء بالنسبة والتناسب طبقاً للأصوات التي كسبها مرشحو تلك الجمعيات في الانتخابات البرلمانية العامة الأخيرة (انتخاب مجلس النواب لعام ٢٠٠٦) حتى لو لم يفوزوا بعضوية مجلس النواب.

هـ ـ بالنسبة إلى الجمعيات السياسية غير المرخصة كحق وتيار الوفاء، وتلك التي جدّت بعد انتخابات ٢٠٠٦، كتجمع الوحدة الوطنية واللقاء الوطني. يعيّن أعضاء من قياداتهم ويجري التشاور على تسميتهم ما بين جلالة الملك وبين الجمعيات المرخَّصة، وبين تلك الجمعيات غير المرخصة التي يعنيها أمر التعيين. كما يعين عدداً مناسباً من الشخصيات الوطنية المستقلة والحقوقية.

و ـ يرعى المؤتمر الوطني جلالة الملك ويرأسه صاحب السمو وليّ العهد.

ز ـ للإعداد للمؤتمر، يتم تشكيل هيئة تحضيرية له يرأسها سمو ولي العهد وتكون الجمعيات السياسية المرخَّصة ـ على الأقل ـ ممثلة بأعضاء فيها بتمثيل متناسب مع نتائج مرشحيهم في آخر انتخابات عامة لمجلس النواب (انتخابات عام ٢٠٠٦).

ح ـ لتجنّب الالتباس، فإني أقصد بنسبة نتائج انتخابات عام ٢٠٠٦،

حتى الجمعيات التي لم تفز بمقاعد في تلك الانتخابات ولكنها شاركت فيها.

ط ـ أعتقد أنه ينبغي وضع نظام دقيق ومناسب للتصويت، يضمن ديمقراطية العملية، لكن لا يهمل مع ذلك مسألة الموروث في ما يتعلق بالعائلة الملكية، وحقوقها والحد الأدنى الذي يتعين الاتفاق عليه من إعلاء مكانتها وضمان سموّها وتمتّعها بشرف وامتيازات العائلة الملكية، من دون مساس بالمبدأ الدستوري الثابت بأن (الشعب مصدر السلطات جميعاً). وذلك كله على النحو الجاري عليه العمل في الديمقراطيات العريقة التي تمّ الاتفاق عليها تعاقدياً في ميثاق العمل الوطني.

ي ـ لا ضير في أن تكون مدة المؤتمر طويلة، ولا باس إذا ما جلسنا سنة نتحاور في ما يجب أن تكون عليه مملكتنا ودولتنا ومجتمعنا حماية للأجيال القادمة، على أن يتزامن مع هذا المؤتمر إعلام توحيدي وترويج لمبادئ الوحدة الوطنية، ونبذ التفرقة الطائفية وازدراء رسمي وشعبي لممارسيها، ووقف الشعارات المسيئة لأي طرف من الأطراف، وفتح الباب للتوظيف في القوات المسلحة وقوات الأمن وغيرها من المرافق العامة والوزارات للمواطنين الشيعة.

ك ـ لضمان حسن سير المناقشة وسلامة التصويت، فإن الخبرة الدولية في هذا الشأن ضرورية تأسّياً بمؤتمرات المصالحة التي سبقتنا كالحوار اللبناني في مؤتمر الطائف ومؤتمر المصالحة الأيرلندية (**The Good Friday Agreement**) ومؤتمر المصالحة والإنصاف في المغرب. وليست هذه دعوة للتدخل الأجنبي؛ فالقصد من وجود هيئة دولية هو للمساعدة والاستشارة المعينة على إنجاز المهمة فحسب. وأن وجود هيئة للمراقبة الحقوقية كـ المفوضية الدولية السامية لحقوق الإنسان ضرورية.

ل ـ ولكي ينتج لقاء كهذا، فإنه يتعين أن يسبقه الإفراج عن كل المعتقلين والمسجونين (بمن فيهم الرموز المعارضة الصادرة بحقهم أحكام من محاكم السلامة الوطنية) لأسباب سياسية، أو في تهم متعلقة بأفعال تتعلق بالرأي أو مرتبطة بالأحداث التي أعقبت ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١)، وإرجاع جميع المفصولين عن أعمالهم للأسباب ذاتها والبدء في تحسين أوضاع مناطق أصحبت منكوبة في قرى البحرين وبعض أحياء مدنها، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق تنفيذاً جاداً وسليماً.

خلاصة

في هذه الورقة:

١ ـ عرضت لمعلومات تاريخية من مصادرها التي أشرت إليها.

٢ ـ طرحت استنتاجات وآراء ومقترحات هي شخصية بحتة لم أتشاور فيها مع أي من القيادات أو النشطاء السياسيين، فهي تمثل رأيي الشخصي الذي قد يشاركني فيه بعض أصدقائي القريبين جداً مني.

٣ ـ إن ما اتخذته السلطة في كل التحركات الشعبية السابقة، وما اتخذته وتتخذه في هذه الفترة من اللجوء للحلول الأمنية حتى مع استعمال القوة المفرطة، لن تحلّ بالطبع المشكلة حتى ولو أخمدت النار لفترة مؤقتة، أما الاستعانة بالمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الشقيقة عسكرياً، فإنها سيزيد الطين بلّة وسيكون، في نظري، سبباً لمشاكل ستثور في تلك الدول. فليس من مصلحة أي من شعوب المنطقة إدخال عنصر الشَّق والتفرقة بين أبناء المنطقة على أسس طائفية، إذا امتدت إقليمياً فلا يمكن بعد ذلك حصر مداها.

٤ ـ إن توحيد الأوطان وإنصاف أبناء الوطن والتعامل معهم بالعدل والمساواة هو أمر لازم لاستمرار أي حكم، وإن في الفُرقة ضعف وزوال.. هذا هو حكم المنطق والتاريخ.

المناقشات

١ ـ رضي الموسوي

كأنما يراد للحراك الشعبي في البحرين أن ينتحر أو أن ينزع إلى غير غاياته المتمثلة في الدولة المدنية المبنية على حقوق الإنسان كما هي معرّفة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي وقعت وصادقت عليها حكومة مملكة البحرين، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ العقد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ اتفاقية مناهضة التعذيب؛ الاتفاقية المتعلقة بالتمييز ضد المرأة؛ اتفاقية حقوق الطفل. إضافة إلى هذه، هناك الاتفاقيات المتعلقة بالشؤون العمالية مثل اتفاقية ١١١ حول التمييز في العمل واتفاقية ٢٩ و١٠٥ المتعلقتين بالعمل الجبري، واتفاقية ١٨٢ المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال.

الديمقراطية الحقة هي التي أرادها الشعب البحريني، ليس في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١ فحسب، بل منذ قرابة قرن من الزمن؛ فقد كانت الحركة الإصلاحية بقيادة عبد الوهاب الزياني تحمل الأهداف نفسها تقريباً «إشراك المواطن في إدارة شؤون بلاده من خلال مجلس تشريعي وقضاء نزيه وحقوق واضحة للمواطن في العمل والحياة الكريمة». ولعل ورقة العمل التي تفضّل بها الصديق د. حسن رضي تلقي الضوء على المسار التاريخي لنضال الشعب البحريني الذي جدّد مطالبته في الرابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١، حين طالبت أغلبية الشعب بإصلاح جذري يؤسس لدولة القانون والمؤسسات. لكن ما الذي حصل؟

كان عام ٢٠٠١، فرصة تاريخية للمصالحة الوطنية الحقيقية عندما قام

جلالة الملك بإحداث عملية الانفراج الأمني والسياسي وألغى قانون أمن الدولة الذي استمر نحو ٢٦ عاماً عجافاً، تحولت فيها البلاد إلى الدولة الأمنية الباطشة التي أجهضت وعود المسؤولين الكبار التي كانت تُروِّج بعد حل مجلس النواب في العام ١٩٧٥، أن بلادنا ستتحول إلى سنغافورة الخليج، لكنها تحولت بدل ذلك إلى سجن كبير مورست فيه كل أنواع الإرهاب النفسي والجسدي بما فيه القتل خارج القانون، وما تبع ذلك من عمليات قمع ممنهجة استمرت في الثمانينيات ووصلت ذروتها في عقد التسعينيات الذي سقط فيه نحو ٤٠ شاباً وشابة إمّا بالرصاص أو بالتعذيب. كان مطلع الألفية الثالثة فرصة، لكنها لم تستثمر من قبل الحكم الذي توّجها بعد عام من الميثاق بإصدار دستور بإرادة منفردة، ليشكل القاعدة المتينة لأحداث شباط/ فبراير ٢٠١١.

ماذا يريد الشعب البحريني؟

طالب الشعب البحريني بمجلس نيابي منتخب كامل الصلاحيات، حكومة تمثّل الإرادة الشعبية، دوائر انتخابية عادلة بدلاً من الدوائر الحالية التي تعكس المحاصصة الطائفية بصورة استفزازية، قضاء نزيه بدلاً من الأحكام المعلّبة التي يساق لها المئات في محاكم تشبه محاكم التفتيش في القرون الوسطى، وأمن للجميع بتغيير العقيدة الأمنية وتحويلها من الدولة هي الأمن إلى «الأمن في خدمة المواطن والوطن».

لقد خرجت علينا فتاوى ووجهت اتهامات مباشرة إلى الحراك الشعبي ووصفته بأنه احتراب طائفي ووصمته بالتبعية إلى طائفة معيّنة في المجتمع تابعة لدولة إقليمية كبرى. هذا التوصيف طُعم ابتلعه بعض الكتاب ونظروا إلى هذه الفتوى في محاولة للنيل من وطنية الحراك الشعبي، ومستندة إلى حملة ميكيافيللية عصفت بالمجتمع وقسمته إلى فسطاطين، تمّ تنفيذ العقاب الجماعي على أحدهما، عقاب على الهوية، واستخدم الإعلام الرسمي وشبه الرسمي للضرب في كل ما هو جميل، وبدأ النسيج الاجتماعي يواجه تحدياً غير مسبوق لتفتيته، فيما بلغ السلم الأهلي أدنى حالاته. وقد أفلحت الفتاوى والتنظيرات النرجسية في تبرير المزيد من سفك دماء البحرينيين وجرحهم واعتقالهم وفصلهم من أعمالهم، لكنها لم تفتَّ من عضد الذين اكتووا بنار الفتنة الطائفية التي غزاها هؤلاء بقصد أو بغير قصد؛ فبعد شهور قليلة من

اتخاذ الحكم قرار الحل الأمني والعسكري، تمّ جلب لجنة تقصّي الحقائق بقرار ملكي، خلصت في تقريرها النهائي إلى أن العقاب الجماعي قد مورس بطريقة ممنهجة ضد فئات واسعة من المواطنين، وكذلك التعذيب والفصل من العمل والقتل خارج القانون كان ممنهجاً وبقرار.

ما العمل؟

بعد إعلان توصيات لجنة تقصّي الحقائق في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أن الحكم سينفذ كل التوصيات، لكنه فشل في التنفيذ الأمين لأول توصية والمتمثلة في تشكيل لجنة تتابع وتنفذ التوصيات، مكونة من شخصيات من الحكومة والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تمّ تشكيلها من جانب واحد، ولم تمنح إلا صلاحيات استشارية. أما باقي التوصيات الـ ١٧ التي أعلنها رئيس لجنة التقصي أمام الملك، فإن أغلبها، إن لم يكن أجمعها، لم تجد لها طريقاً للتنفيذ الأمين. هذا الأمر يزيد من توتّر الشارع ويضاعف من أزمة الثقة بين الحكم والمعارضة، خصوصاً وأن هذه اللجنة قد جلبت هروباً من مجيء لجنة أممية تابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والتي تكون توصياتها ملزمة التنفيذ من قبل الحكم.

المخرج من الأزمة التي تعصف بالبحرين منذ عقود تقوم على الالتزام الأمين كما هي معرَّفة دولياً، والديمقراطية التي تؤسس للدولة المدنية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، ذلك أن الأزمة سياسية دستورية بامتياز، وحلّها لن يكون إلا بحوار جادّ ذي مغزى بين الحكم والمعارضة يعالج الأزمة الدستورية والسياسية، وقد مهد سمو ولي العهد في ١٣ آذار/ مارس ٢٠١١، لذلك، ولكن مسار الحوار توقّف.

٢ ـ بهية الجشي

عندما قرأت هذه الورقة لاحظت أنّ بعض الأمور ترجع إلى خلفيات تاريخية، ما اضطرنى أيضاً أن أضع بعض النقاط التي يمكن الرجوع إليها تاريخياً في ما يتعلق بالميثاق والبرلمان.

لكن أبدأ هنا بموضوع الحوار الوطني:

أولاً، عندما خرج وليّ العهد على التليفزيون في المرة الأولى قال «إنه

يدعو إلى حوار بدون سقف وليس له حدود». حوار مفتوح. كانت هذه هي الدعوة ولم تستجب المعارضة لها. وبعد ذلك الموضوع تطور.

أنا الآن عندما أتطلع إلى المستقبل أنظر إلى تلك الدعوة. الآن تطلب المعارضة الدخول في حوار، طبعاً يمكن أن يكون الحوار المخرج، ولكن يحتاج إلى وضوح وإرادة من المعارضة وممن سماهم الأستاذ حسن، الموالاة، فهم أيضاً مواطنون ولهم حقوق، ومن حقهم أيضاً أن يعرضوا رأيهم، وهم يمثلون أيضاً طائفة في البلد لا يستهان بها. يعني نحن يجب أن لا نهمّش الطوائف الأخرى في البلد ونقول إننا كمعارضة لم نُمثَّل، وهذه الطائفة الموالية ليس لها وزن.

الآن في الورقة، ذكر الأخ حسن شروط إجراء حوار ناجح، وهذه الشروط يتعين على الحكم قبولها.

هذا، إذاً، حوار تمّ وضع شروطه، ويجب على النظام أن يتبناها قبل أن تجلس معه المعارضة. بهذا وضعت شروطك أنت ومطالبك وقلت لن ادخل في حوار إلا بهذه الشروط، وهذا الأسلوب وضع الحوار في طريق مغلق.

٣ ـ جمال محمد فخرو

أتفق مع ما ذكرته الدكتورة بهية الجشي، وفي الوقت نفسه تربطني علاقة مهنية عمرها ٣٠ سنة مع الأستاذ حسن.

بداية ليسمح لي الأخ حسن أن أُخبره أن ورقته أحادية الرؤية والجانب، ولم تكن حيادية ولا تُعبّر عن كلا الرأيين بعدالة ومنطقية، وتقوم على مبدأ (لا تقربوا الصلاة. . .) من دون استكمال الآية.

سأبدأ بالصفحات العشر الأولى من الورقة، منذ ميثاق العمل، حيث يقول إن لجنة الميثاق كانت موجهة، ما اضطر بعض عناصرها للانسحاب لوضوح التوجيه الرسمي للجنة. وقال إنه قد كان لهذا الانسحاب الأثر في تغيير اللجنة حيث عدّلت من مسارها. ويعرف الأخ حسن شخصياً أنني كنت عضواً في اللجنة.

واعذرني أخ حسن أن أقول هذه الجملة (لا تحاول أن تقول إنك أنت من غيّرت اللجنة، فاللجنة فيها ٤٠ عنصراً كلهم يتمتعون بالوطنية والإخلاص

لوطنهم، فلا تفهمنا أنت والثلاثة الآخرون المُنسحبون بعد أن كنتم ٦ عناصر، اثنان بقيا وثلاثة انسحبوا، فلا تقولوا إنكم أنتم وراء التغيير)؛ فهناك مضابط اللجنة وليست محاضر واقرأ ما ذكر في اللجنة، فقد طالبنا في اللجنة بإطلاق الحريات وعودة المنفيين وإطلاق سراح المُعتقلين وإلغاء قانون أمن الدولة.

فوجودك أو عدم وجودك والآخرون المنسحبون لم يؤثر أبداً في توجه اللجنة.

ومع الأسف، أنت وغيرك انسحبتم من اللجنة، وكان من الأجدى أن تبقوا في اللجنة، وسبب انسحابكم كان موضوعاً تافهاً وهو طلبكم (لائحة داخلية لتنظيم عمل اللجنة) ولم تدخلوا في النقاش أبداً.

وجلسنا أربعة أيام نناقش اللائحة الداخلية الصادرة عنكم، وبعدها اشتغلنا في عملنا من دون أي مشكلة.

وللعلم، فإننا لم نصوّت في اللجنة تصويتاً واحداً وكل القرارات تمّت بالتوافق.

الأمر الثاني: تحدثت عن موضوع الدستور وقرأت لنا فاصلة وشاكلة إلى آخره..

وأنا سوف أقرأ من الميثاق نفسه (نص الميثاق)

ومثل ما ذكرت لك يا أخ حسن أنت تتكلم بطريقة (ولا تقربوا الصلاة..) وتقف عندما تريد أن تقف في شرح المادة.

بات من صالح دولة البحرين أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين، مجلس منتخب انتخاباً حراً مباشراً يتولى مهامه التشريعية، إلى جانب مجلس مُعيّن يضم أصحاب الخبرة للاستعانة بهم في مطالب الشورى.

فالسلطة التشريعية تكون من مجلسين.

منذ عشر سنوات تناقشنا سوياً يا أخ حسن مع (الدكتور علي فخرو) واتفقنا على أن السلطة التشريعية تتكون من مجلسين وليس هناك فاصلة، ولكنك قرأت من الاستشراقات **والاستشراقات هي الملخص**، وعندما نقرأ أي مستند فلا بد أن نقرأه من أوله حتى آخره، والنص الأصلي ليس فيه فاصلة أو استشكال.

ثم أتينا إلى الدستور المُعدَّل وذكرنا فيه أن السلطة التشريعية تتكون من مجلسين لا يمكن أن يُلغى أو يُعدَّل (أسوة بالمادة الثانية أن دين الدولة هو الإسلام وأسوة بنظام الحكم الملكي وبمبادئ المساواة والعدل). وهذا النص لا يمكن تعديله. ومن يفكر في أننا في البحرين سوف نذهب إلى مجلس واحد يشكِّل سلطة تشريعية، فهو مخطىء ويحلم.

سبب فشل مُبادرة وليّ العهد ذكرتها الأخت بهية، ولكن لم يذكر الأخ حسن سبب فشل المبادرة.

السبب الأول؛ أنه كلما تتقدم المعارضة بمطلب ويوافق عليه **ولي العهد** ويبدأ الحوار نجدهم يأتون بمطلب آخر، والمشكلة أنك تتحاور مع أشخاص، مع الأسف، لم يُجيدوا الحوار السياسي، فكلّما أعطاهم **ولي العهد** موافقة على محور يأتونه بمحور جديد، ويبدأ الحوار من جديد، ولذلك اشتغلوا في الحوار شهراً كاملاً ولم يكن الحوار في أسبوع أو يومين.

السبب الثاني؛ أتمنى من الجميع أن يقرأوا تقرير د. بسيوني، لأنه سوف يُفنِّد كلام الأستاذ حسن في ورقته وما يتعلق بأحداث ١٤ شباط/فبراير؛ فهناك مُغالطات كثيرة في ورقة الأستاذ حسن وتفنيدها تجدونه في تقرير اللجنة المستقلة.

وكنت أتمنى من الأستاذ حسن عندما ذكر اللجنة المستقلة أن يقدم شكره **للملك** على تشكيله لهذه اللجنة، فهذه سابقة لم تحدث في الوطن العربي، ولم تتضمن ورقتك هذا الشكر.

إنما انتقدت أنت عدم التنفيذ وسوف أخبرك وأنت محامٍ تعرف هذا:

أنه في خلال الأسبوع أو الأيام العشرة الماضية صدر من المراسيم ما يتفق مع ما جاء في توصيات الدكتور بسيوني، سواء في إنشاء أقسام التفتيش العام في وزارة الداخلية أو في الأمن العام أو وزارة العدل وكذلك اللجنة القضائية لبحث الاحكام الصادرة من المحكمة العسكرية الوطنية، وقد تمّ بحثها جميعاً وتم النظر في مائة وخمسة وثلاثين حكماً وتم أيضاً إلغاء ثلاثين حكماً.

وهناك تقرير كامل موجود على موقع اللجنة الوطنية، وأتمنى ممن يريد أن يفهم الوضع في البحرين أن يلجأ إلى موقع اللجنة الوطنية: (<http://www.biciactions.bh>)؛ وسوف يجد التنفيذ بالكامل وخطواته كاملة

والتي، مع الأسف، الأخ حسن أشار إليها بأنها لم تُنفذ. (ربما يكون معذوراً لأنه كتب ورقته منذ ثلاثة أسابيع).

ولكن أود أن أقول كل أو جُلّ التوصيات تمّ تنفيذها بما فيها إعداد تشريعات من قبل السلطة التشريعية؛ وبما فيها مدونة سلوك الشرطة وإقالة رئيس جهاز الأمن الوطني وإقالة رئيس الأمن العام؛ وبما فيها تشكيل مكتب تحقيق خاص للجرائم المُرتكبة من كبار المسؤولين في النيابة العامة؛ وبما فيها أيضاً إعادة جُلّ وليس كل المفصولين.

فالمشكلة الرئيسة يا أخ حسن في توصيتك أنها تقوم على العدد والتصويت، حتى اللجنة تذكر فيها عدم وجود التصويت، فلا يوجد شيء في العالم اسمه حوار توافق وطني يتم التصويت عليه (لا يمكن).

ولا يمكن أن تقول إن هذه اللجنة سأختارها بحسب عدد الممثلين في الانتخابات كذا.

فقد طالبنا ضمن الحوار الوطني وأي حوار أن يكون تحت سقف البرلمان ومن رفض الحوار هم:

جمعية الوفاق المعارضة، علماً أن الوفاق عندها ١٨ عضواً في البرلمان من أصل ٤٠ عضواً.

فقد فشلت الوفاق التي لا تعرف الاتفاق والحوار والتعاون مع الجهات الأخرى في استقطاب صوتين أو ثلاثة، مع العلم أنها عندها أغلبية. وحتى هذا اليوم الوفاق تعمل بمعزل عن الآخرين.

٤ ـ عبد الجليل أحمد الغربللي

من شرح د. حسن اكتشفت أن هناك فهمين لقضية الملكية الدستورية. المعارضة تفهم الملكية الدستورية بأن الملك يملك ولا يحكم، وأعتقد أن الملك له مفهوم آخر وهو أن يملك ويحكم وفق أحكام دستورية. أنا أتصور أن فهم المعارضة للملكية الدستورية، يعني للملك أبعاداً خطيرة، هي السبب وراء هذا العنف الموجود لأن مفهوم الملك بأن قبوله للملكية الدستورية يعني:

أ ـ تقليص صلاحيات الملك في الحكم والسلطة وانتقالها إلى رئيس حكومة.

ب ـ تراجع موارد الأسرة المالية ونفوذها المالي لتكون تحت رقابة البرلمان الذي بدوره يحدد دخل الحاكم ودخل أفراد الأسرة الحاكمة.

ج ـ بروز نفوذ للطائفه الشيعية في الحكومة وتقلُّص دور الطائفة السنية في الحكم وفي تقلد المناصب.

د ـ إحساس أن البوصلة يمكن أن توجه باتجاه التحالف غير المعلن مع إيران.

هـ ـ الطائفة السنية لن تسكت على ذلك، وهذا تهديد بحرب أهلية.

و ـ القوى الكبرى لن ترضى بقيام ملكية دستورية في البحرين حيث توجد فيها أكبر قاعدة بحرية، وستعترض بقوة على قبول ملكية دستورية لما فيها من تهديد لمصالحهم الحيوية، وذلك عندما يقوى نفوذ رئيس وزراء منتخب ويتقلص نفوذ وقوة وصلاحية الملك والأسرة الحاكمة.

ز ـ بقية الأسرة الحاكمة في الخليج، لن تسمح أن تكون هناك سابقة ملكية دستورية، رئيس الوزراء هو الذي يحكم. لذلك اتخذ الملك والمتضررون من قيام ملكية دستورية كل الوسائل والأدوات لإحباط حركة ١٤ شباط/ فبراير. وبذلك أخذ الدفاع الأشكال المختلفة إن عدّها الأخ د. حسن من سياسة القمع وإعلان حالة الطوارئ إلى عملية الاعتقال.

أنا أعتقد أن الحل هو في الوصول إلى صيغة للملكية الدستورية ليس كما تفهمها المعارضة. وهذه الصيغة موجودة في دستور الكويت وفي دستور البحرين لعام ١٩٧٣.

٥ ـ محمد بن صنيتان

قبل دوّار اللؤلؤة كنت أتعاطف مع الشيعة في البحرين وما زلت أتعاطف معهم.

في اجتماعنا الأخير في البحرين أول عسكري قابلني في المطار هو باكستاني حتى ما زلت أذكر اسمه هو (مظهر شفيق). أنا أعتقد أن مشكلة البحرين تتحمل وزرها الأسرة المالكة والمرجعيات الشيعية، أعتقد أنها مثل ثورة الجياع ثورة المظلومين المحرومين من تقع عليهم المهانة. لا بد أن نعالج مشكلة البحرين وأعتقد أن هذه مسؤوليتنا كلنا في دول الخليج، مشكلة

البحرين هي مشكلة الخليج كلّه إذا سلم البحرين سلم الخليج ككل.

والعلاج الذي أراه انه لا بد أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الشعب.

الآن في الأردن ملك المغرب وكل رؤساء مجالس الوزراء من غير الأسرة.

هناك من هو ضد مجلس التعاون الخليجي وضد اتحاد دول المنطقة، وأعتقد أن البحرين لا بد أن تكون في الجزيرة العربية وليس في العصبة الإيرانية، لا بد أن تكون في الخليج العربي وليس في الخليج الفارسي، وهذا اقتناع كل الشيعة العرب بلا استثناء والشواذ هم غير العرب.

٦ ـ منى عباس فضل

أولاً، أود أن أشكر د. حسن رضي على الورقة التي أرّخ فيها الحدث ببعُد تاريخي. الورقة مثلما قرأتها رزينة وتقدم قراءة تاريخية مختصرة للذين ليس لديهم الوقت للقراءة التاريخية. ولمن يريد أن يعرف ماذا حدث في البحرين، لا بد له أن يرجع للتاريخ، لأن ما حدث ليس بالسذاجة التي يطرحها الإعلام، والقول إن إيران تتدخل في البحرين، وإن هناك وضعاً طائفياً معيناً. لا، القصة ليست هكذا. القصة أكبر. تتمثل في وضع سياسي معقد ومتشابك وهناك مطالب شعبية على مدار السنوات متراكمة وكل مرة.. كل عشر سنوات ندخل في هذه الدورة. أنا لا أريد أن أفصّل في هذا الجانب، الورقة قادرة على أن تعطي صورة هذه الخلفية، وهي مفيدة جداً لأي شخص عنده أي التباس حول وضع البحرين. الجميل في الورقة أيضاً هو ما تطرّق إليه الباحث أثناء الحديث والمتمثل في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ومثل ما يتبين لنا هي علاقة في حالة تضارب وصراع وعداوة.

النقطة **الثانية**، الورقة قدّمت الحلول العملية وأنا أجد أن الحلول تستند أيضاً إلى وثيقة طرحتها جماعة المعارضة في البحرين، وثيقة المنامة. وهذه وثيقة تحتوى على مبادئ استندت إلى مبادرة سموّ ولي العهد.

عندما ما تكون أنت ديمقراطياً وفي مؤسسة تمارس الديمقراطية ولا تستطيع أن تقول كلمة واحده في عملية ما يحدث من اعتقال واستباحة

وحصار يومي، وتعذيب داخل المعتقلات؛ عندما لا تستطيع أن تقول كلمة حق فيما يخص هذه التصرفات إزاء ما حدث، أنا أعتقد أن هذا معيب وليس له علاقة بشخص يدّعي الديمقراطية والإنسانية في هذا المجتمع وليس لديه قدرة على أن يقول إنه يمثلني.

نحن لسنوات طويلة نستحي أن نقول شيعي وسني، والأستاذ حسن قال بين قوسين: أنا استخدم كلمة شيعي أو سني. هذه اللغة نحن نكره استخدامها ولكنها مفروضة علينا، فرضت اليوم لأنها مسّت أكل عيشنا وحياتنا. . يعني لا نستطيع السكوت أكثر من ذلك. الورقة أيضاً أعطت تصوراً عملياً، أعتقد حتى من يدّعون ويطالبون الآن بالتهدئة والعودة إلى طاولة الحوار لم يعطوا الشكل العملي أو آلية الحوار. لأنك أنت تطرح الحوار وأنا أطرح الحوار، لكن ما مفهومك للحوار؟ كيف نتناقش؟ وماذا نناقش؟

٧ ـ عبد الرحمن الساعي

أنا لست موالياً ولا معارضاً. أنا بحريني مغترب، ومن هذا الإطار أضم صوتي إلى صوت ألاستاذ حسن وأشكره على الورقة الحيادية والخالية من المرارة؛ ففيها بحث عن حلول إيجابية. واختلف مع صديقي جمال فخرو، الذي ما ترك الاجتماع قبل أن يسمع خلافي معه. قبل أحداث البحرين كانت هناك حمله إعلامية لتسويق البحرين خارجياً في الجرائد كلفت كذا مليون دولار.

لكن ما لاحظته من الخارج أنه مهما أعلنت وسوقت، الجبهة الداخلية ليس فيها أمان المؤسسات الأجنبية. . لن تأتي وتستثمر عندك، لأن عندهم طريقتهم لجمع المعلومات الواقعية عن البحرين.

٨ ـ عبيدلي يوسف العبيدلي

في ٢٠٠٤، حضرت كوندوليزا رايس أمام لجنة استماع الكونغرس من أجل تأهيلها لمنصب وزيرة خارجية، وسئلت سؤالاً مهماً: ما هو مشروعُكِ؟ فأجابت: تغيير الأوضاع في الشرق الأوسط.

وأرجو أن لا يفهم من كلامي أن الربيع العربي هو مؤامرة أمريكية، فما أقصده بعيد عن كل ذلك. أنا اقرأ التاريخ أو الحدث كسيناريو.

وعندما قال لها: حلفاؤنا في الشرق الأوسط ماذا نعمل بهم؟ كان جوابها «فقدوا صدقيتهم».

أقول ذلك لكي أستنتج استنتاجاً مهماً، أنه عبر ٦٠ عاماً، أي من ثورة عبد الناصر حتى عام ٢٠١٠، لم يحدث تغير نوعيّ في التركيبة السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

نحن نملك منطقة استراتيجية، ونحن نملك ٢٥ من إنتاج النفط، ونحن أيضاً في الحقيقة هناك صراع حضاري بينا وبين أوروبا منذ دولة الإمبراطورية البيزنطية. هناك تناوب على السلطة في البحر المتوسط وكل نهوض في أوروبا هو انهزام لنا في الشرق الوسط، وكل نهوض في الشرق الأوسط هو هزيمة لأوروبا، كما حصل عبر التاريخ.

لا البحرين ولا غير البحرين، لا المعارضة ولا السلطات الحاكمة كانت قادرة على رؤية هذا التغيير والاستفادة منه على أرض الواقع، وأعتقد أن هناك وهماً أن البحرين، وسابقاً لبنان، أننا نتمتع بوعي سياسي وحراك سياسي متقدِّم. الحقيقة منطقة الشرق الأوسط كلها من دون استثناء متخلفة، وأحد مؤشرات هذا التخلف أنني ما رأيت في حياتي معارضة أو حكماً يضعان سيناريو واحداً لحل مشكلة.

٩ ـ عبد الخالق عبد الله

أحبّ أن أقحم نفسي على الحوار البحريني لأنني أعتقد حتى بعد مرور سنة على الأزمة، القلوب بعدها معبّأة والاحتقان والانقسام غير معقول.

كل من الإخوة والأخوات المتحدثين من البحرين ولا واحد فيهم حتى هذه اللحظة تحدث كبحريني. . تحدّث كمواطن، وإنما تحدّث إما كشيعي أو كسنّي. هذا في تقديري محزن. أهل البحرين. . أهلنا نعتمد عليهم كجزء من الحل وليس كجزء من التهديم الذي سمعناه حتى هذه اللحظة، خطاب التهديم لا تحتمله البحرين المهزومة أصلاً. فرجاء، كخطوة أولى، أن تعطونا خطاباً توافقياً.

عندما ننظر إلى البحرين، ليس إلى الداخل البحريني، ولكن إلى الطرف الإقليمي الذي أيضاً يقوم بتأزيم الأزمة في البحرين. وأكثر طرف أنا أتحدث

عنه، شئنا أم أبينا، هناك طرف في الإقليم نسمعه يومياً وفى كل ساعة عبر كل الوسائل الممكنة ومنها قناة العالم، كم هذا الطرف يهيّج ويؤزّم الوضع. الوضع البحريني يمكن أن يعالَج بعيداً عن هذا الإقحام الإيراني، فيا ليت الأخ حسن يعطينا أي توضيح لأي درجة نحن، كخليجيين، محقّون في أننا نرى هذا البعد. . هذا الإقحام الإيراني في البحرين وكم نحن محقون في رؤية العباءة التي ارتديتموها، وهل بإمكان هذا الشعب البحريني أن يخرج من هذه العباءة الطائفية؟

١٠ ـ إبراهيم عبد الرحمن الباكر

في اعتقادي بالنسبة إلى البحرين، أنه قد حصل أمران فيهما تراجع من الناحية السياسية من قبل السلطة في البحرين، **أولهما**، إلغاء الدستور التعاقدي الذي ارتضاه شعب البحرين بكل مكوناته، وهو دستور عام ١٩٧٣، والذي صيغ من قبل جمعية تأسيسية منتخبة، وهو يعادل في ديمقراطيته دستور دولة الكويت. **وثانيهما**، تزوير الإرادة الشعبية التي قالت «نعم» للميثاق بنسبة ٩٨,٤ في المئة كوثيقة تاريخيه وفاقية تحكم العلاقة بين أسرة الخليفة ومجموع أهل البحرين. ولكن السلطة أصدرت دستور عام ٢٠٠٢، خلافاً لما تمّ التوافق عليه في الميثاق من حيث المضمون وآلية إعداد وإصدار الدستور وبما يُخالف ويتعارض مع المبادئ والأحكام والحقوق الواردة في بنود ميثاق العمل الوطني، وذلك بحسب آراء الكثير من القانونين.

وعليه، أعتقد أن المطلوب الآن هو التوافق الشعبي على العودة لدستور عام ١٩٧٣، الذي سُلب من شعب البحرين في عام ١٩٧٥، وتفعيله، أو المطالبة بانتخاب جمعية تأسيسية جديدة لعمل دستور توافقي لا يقلّ عن دستور ١٩٧٣. والشعوب المطالبة بحقوقها لا تعود إلى الوراء.

١١ ـ محمد سالم الراشد

أنا بالأساس مواطن خليجي ويهمني شأن البحرين، والحقيقة هذا ليس تطفلاً وليس تدخلاً.

اليوم النتائج على الأرض تقول إن السلطة مستمرة في وضعها السابق. ١٤ فبراير ما استطاعت ان تحدث سوى حراك، من نتائجه على الارض

اليوم أن كثيراً من البحرانيين غير قادرين على تغيير أسلوب السلطة.

من نتائج هذه الحراك الراهن ضياع فرصة العمل المشترك للإصلاح؛ في السابق كان لدينا فرصة جيدة في العمل المشترك، الآن انقسم المجتمع البحريني إلى قسمين غير متفاهمين. حتى الآن، النتيجة الثالثة الأكبر هي خسارة وحدة النسيج الاجتماعي. اليوم نجد أن المجتمع البحريني تحوّل إلى طائفتين، إلى مكوِّنين كبيرين يتصادمون مع بعضهم البعض، ومع الإعلام، على الأرض الآن أصبح مبرراً عند قاعدة كبيرة مكون كبير داخل البحرين أن تعطى فرصة للسلطة في تجاوز حقوق الإنسان داخل البحرين، وهذا بدأ بشكل فاضح في الخطأ السياسي.

هذه النتائج الأربع تعتبر هي أكبر نتائج سلبية في الواقع البحريني. أنا أعتقد أن في التحليل الأخير، يتضح أن هناك غروراً في القوة عند السلطة وغروراً عند المعارضة. المعارضة تشعر أن عندها قوة طائفية تدعمها وبالتالي تستخدم هذه القوة الموجودة في فرض واقع جديد. وأعتقد أن هذه قضية خطيرة إن لم تشعر المعارضة أن قوتها في الوحدة الوطنية، وتستخدم هذه القوة في محاولة إيجاد حلّ، وكذلك السلطة تستخدم قوتها لمحاولة إيجاد حلّ. أصبح عندنا قوّتان متداخلتان ومتواجهتان في هذا المجتمع.

المشهد العام هو استثمار هذا الخلل الطائفي في مشروعات تدخّل، سواء كان المشروع الإيراني أو مشروع حلفاء الولاية المتحدة في المنطقة من الناحية الأخرى.

١٢ ـ إبراهيم نوح جاسم المطوّع

احتوت الورقة على الكثير من المغالطات التي يبدو فيها جلياً أنها لا تمثّل ولا تعبّر عن حركة شعبية وطنية بشقيها السني والشيعي:

أ ـ تدّعي الورقة دخول قوات من الجيش السعودي ووحدات عسكرية من دولة الإمارات! (تحت راية درع الجزيرة!). وللعلم والواقع أن قوات درع الجزيرة تابعة لمجلس التعاون الخليجي ولم تأتِ لقمع المتظاهرين، بل جاءت لحماية المنشآت الرسمية كـ المدارس والمستشفيات والوزارات.

ب ـ تسمّي الورقة دعوة السلطة إلى مؤتمر الحوار الوطني بـ (تمييع

المطالب الشعبية) هروباً من الحوار، وهو أسمى وأرقى طريقة إنسانية للتفاهم.

ج ـ لماذا انسحبت المعارضة ممثلة في جمعية الوفاق من اجتماعات حوار المصالحة الوطنية!؟ أما كان الأجدر استمرارها في الحوار وتسجيل موقفها منه!؟ فالمراقب للأوضاع وتطوراتها يستنتج ضعف حجة هذا التيار! وتهرّبه من الحوار.

د ـ مطالبة وإعلان (الحق والإخاء والأحرار) التجمع من أجل الجمهورية! إعلان الجمهورية الإسلامية؛ فماذا عن باقي الفئات الشيعية!؟ هل هو توزيع أدوار؟ وهل المطلوب إقامة جمهورية إسلامية موالية لإيران في البداية ثم تنضمم لإيران كإقليم من أقاليمها كما تدّعي بذلك الحكومات الإيرانية المتعاقبة!

١٣ ـ حسن علي رضي (يرد)

الأستاذ جمال فخرو أنتقد ورقتي بشدة (لارتدادي إلى الوراء) على حدّ ما أعتقد أنه قال استناداً إلى أني دعوت إلى نظام برلماني بمجلس واحد. وواضح أن الأخ جمال لم يقرأ الورقة أو أنه قرأ ولم يفهم.

فأنا كنت واضحاً في مسألة التمسك بنظام المجلسين طبقاً لأحكام ميثاق العمل الوطني وأسوة بالديمقراطيات العريقة والمتطورة، أيضاً كما اتُفق عليه في الميثاق.

أما قوله إني قد ادّعيت لي ولزملائي ما لا نستحق ونسبت إلى نفسي وإليهم الميثاق الوطني، فأنا لم أقل ذلك أبداً، وإنما قلت إن استقالة المجموعة قد أدت أن تغيّر في سير المناقشة داخل اللجنة، وهو ما تؤكده محاضر الجلسات وما أكده سعادة الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة (عضو اللجنة)، وهو رجل لا يُشَكّ في نزاهته وحياديته وعلميته، في ندوة بنادي العروبة بقوله بحسب ما أتذكره من كلمات: «شكراً للأخوة المستقيلين لقد ساعدونا على فرّ السكان». «فرّ السكان» هكذا قالها بالحرف، ولا أدّعي أبداً لشخصي فضلاً شخصياً، فقد كان المتفقون على الاستقالة ١٣ عضواً، ولو لم يُعدل المسار لاستقال هؤلاء وآخرون.

قال إن استقالتنا كانت لسبب تافه، وهو يعلم أن الاستقالة كانت بسبب

المسودة الجاهزة التي طُرحت للتصويت وكانت مليئة بالعيوب، لمّا رفض سحبها استقلنا، ثم كان شأن آخر بعد ذلك، حيث لمح آخرون بالاستقالة إن لم يُعدّل المسار.

أتفق مع بهية الجشي أن المعارضة قد تباطأت في الاستجابة لدعوة ولي العهد للحوار، ولكن القمع المتواصل وانعدام الثقة كانت لهما آثارهما على المعارضة وتردّدها، مع ذلك فأنا أوافق على القول إن المعارضة كانت يجب أن تكون أقل بطئاً في الاستجابة.

سؤالها: كيف سندعو حركات مثل الحق والوفاء إلى منتدى الحوار بغرض إقامة الملكية الديمقراطية وهم يدعون إلى الجمهورية؟ أنا قلت إن المشاركين في الحوار عليهم أن يتفقوا أولاً على مبادئ ذكرتها في الورقة وهي مؤسسة على الميثاق ولن يشارك فيه إلا من يتفق على تلك المبادئ الأساسية ومنها الملكية الدستورية الديمقراطية. الإخوان قياديّو هذه الحركات كلهم في السجن فليخرجوا ونسألهم عن رأيهم النهائي في هذا الموضوع.

رداً على عبد الجليل الغربللي، القول إن الخوف أن تستولي الطائفة الشيعية على الحكومة لكونها أغلبية، فيه سوء فهم كبير. أعتقد أنه إذا مورست الديمقراطية فإن البرنامج الانتخابي وليس الطائفة هو من سيحظى بالأغلبية البرلمانية، نحتاج أن نبدأ المشوار الديمقراطي حتى نتعلم. قد تكون البدايات مخيّبة، لكن لا بد من البدء.

تحالف الشيعة في البحرين غير المعلن مع إيران هو وهم مطلق، فشيعة البحرين عرب قوميون، وعندما جرى التصويت على انضمام البحرين إلى إيران أو اختيار الاستقلال والعروبة (أعني في الاستفتاء التي أجرته الأمم المتحدة)، اختار شيعة البحرين الاستقلال والعروبة بالإجماع التام. هذه شواهد تاريخية لا مراء فيها.

رفض القوى الكبرى للمملكة الدستورية ليس شأننا، فالدول الكبرى ترفض أن نكبر، لكن ماذا نريد نحن المواطنين في هذه المنطقة من العالم؟ نكبر أو لا نكبر؟ نتقدم أو لا نتقدم؟!

بحسب ما فهمت، محمد بن صنيتان يقول إن الحل هو بيد المرجعيات

الشيعية والعائلة الخليفية في مسألة الخلاف. هذا صحيح وأتفق معه، إن التوافق مطلوب على الصلح من حيث المبدأ.

في ما يتعلق بموقف المعارضة البحرينية من دخول القوات السعودية، أقول، وأؤكد، إن المعارضة والشيعة في البحرين قوميون عرب وهم وحدويون ولو جاءت قوات درع الجزيرة في ظروف عادية غير مقترنة بقمع وحشي وقتل وتدمير لاستقبلتهم قرى البحرين قبل مدنها بالورود.

منى فضل قالت إني لم أوفِّ المرأة حقها في الورقة لما أبدته من دور في الحركة الوطنية.

ربما أكون قد قصرت في تناول دور المرأة، وأعتذر. لكن لعل طبيعة الموضوع فرضت ذلك التحديد.

اتفق مع عبيدلي العبيدلي، إلى حدٍّ ما، أن هناك قدراً من النقص في أمور أساسية في الطرفين: الحكم والمعارضة، لكن لا أعتقد أن هناك خلافاً بين الناس في وجوب مراعاة حقوق الإنسان بكل ما تتطلبه تلك الحقوق، والمطلوب من الحكم أن يتجاوز النقص.

رداً على عبد الخالق عبد الله أكرر ما سبق أن قلته: إن الشيعة في البحرين عرب قوميون، ولو جاءت قوات درع الجزيرة غير مقترنة بالقمع والإفراط في استعمال القوة لاستقبلت من قبل الشيعة قبل السنّة بالرياحين.

بالنسبة إلى المتفقين معي لا تعقيب، وأشكر الجميع سواءً من سددني بنقده المعارض، أو من اتفق معي.

١٤ ـ عبد الرحمن عبد الحميد الحمود

شكراً للأخ حسن علي رضي على هذه الورقة التي احتوت على جهد مميز في وضع أرضية فكرية وتاريخية للواقع العقائدي، ونظرة السنة والشيعة إلى نظام الحكم في ما أسماه بـ ولاية الأمة عند السنة والإمامة عند الشيعة.

كما إن الباحث قدم نبذة تاريخية مختصرة حول الحركة المطلبية السياسية والحقوقية في البحرين.

وبالرغم من معرفتنا للحركات الشعبية في البحرين والتي أشار الباحث

إلى العديد منها بأنها كانت تقوم على مطالب شعبية وإصلاحية يتفق عليها أهل البحرين من سنة وشيعة وقوى تقدمية وقومية بلا صبغة طائفية، إلا أن الباحث أشار في الفقرة ح ـ ١٤ إلى ما يلي:

«اصطفت الجمعيات ذات الأغلبية الشيعية واليسارية إلى صف المعارضة واصطفت الجمعيات ذات الاتجاه السني إلى جانب الموالاة».

ومن هذا المنطلق، وبعد هذه الفقرة، أخذ الباحث موقفاً طائفياً في وصفه لأحداث ١٤ شباط/ فبراير، وما تلاه على أنه صراع بين السلطة والشيعة.

وبشكل انتقائي، أشار إلى التدخلات الخارجية من قبل درع الجزيرة المؤيد للنظام، ولم يشر إطلاقاً إلى الدعم الأدبي والإعلامي للنظام الإيراني في الأحداث.

إن تاريخ النضال الوطني البحريني قبل حركة ١٤ شباط/ فبراير، كان وطنياً، فلماذا تحويله إلى طائفي وإبعاد القوى الإصلاحية أو ابتعادها عن هذه الحركة؟

١٥ ـ عبد الله بن علي العليان

أنا أعتقد أن الحراك الذي حصل في البحرين كان متوقعاً لأسباب عديدة منها:

إن بعض القوى لها رؤية فكرية تخالف أسس الحكم من خلال بعض الآراء التي تسهم في تأزيم الوضع.. صحيح أن المطالب في الإصلاح مشروعة ومهمة ولابد منها، لكن ما حصل في تونس ومصر، أسهم في تحريك الوضع في البحرين، وبعض القوى في اعتقادي أخافت الدولة في البحرين عندما رفعت شعارات (إسقاط النظام) و(إقامة جمهورية إسلامية).. إلخ. من المهم أن تقوم الدولة بإصلاحات وتنفتح على القوى الوطنية بصورة إيجابية، وتقلل من القبضة الأمنية التي لن تكون جزءاً من الحل. بل ستكون جزءاً من المشكلة، وفي المقابل، على المعارضة أن تشعر الدولة بأنها لن تهدف إلى إسقاط الدولة أو تقويضها، أو أنها تقترب من النظام في إيران، وهذا ما جعل الإصلاحات والتوجهات بين الدولة والمعارضة

أقرب إلى الحل، ولا بد من الحل. لأن الجميع في النهاية للوطن.

الخلاصة، أن الأزمة في البحرين يمكن أن تُحَلّ إذا أسهم المتحدثون من الطرفين في وضع رؤية متوازنة ومقبولة تجعل مسألة الإصلاحات حاجة مُلحّة، واستبعاد الاحتقان والتوتر من خلال إحلال الثقة بدلاً من التوجس والأحكام المسبقة. لذلك، فإن إبقاء النزعات الطائفية سوف تُشكّل خطراً كبيراً على الوطن بأسره، وهذا ما يجب تفاديه وإقصاؤه.

١٦ ـ أحمد عبد الملك

أحيّي الأستاذ حسن على ورقته المتوازنة، والسرد التاريخي لشكل العلاقة بين مختلف طوائف المجتمع البحريني والحكومة. لكننا نعتقد أن إجهاض مبادرة سمو ولي العهد في البحرين وخروجه على التلفزيون معلناً عن حوار من دون سقف ـ حيث لم تستجب المعارضة لذلك ـ وبعد إدانة جلالة الملك لحادثة مقتل الشابين في الدوّار الذي كان الشرارة الأولى لانطلاقة العنف الذي بدأ بسبّ رموز الحكم في البلاد والمطالبة بإسقاط النظام والعبث بصور حكام البلاد. ويقول الباحث (إن المعارضة ضد هذه الأعمال)! وهذا استدراك عاقل زاد من اتزان الورقة، ولكن لم تستطع المعارضة وقف العمليات الاستفزازية وقذف رجال الأمن بالحجارة وغيرها، وتعطيل الحياة الإدارية والاجتماعية في البلاد. كما أشار الباحث إلى دخول قوات درع الجزيرة، وأن هذا الدخول «أثار الناس»!؟ ونحن علمنا أن تمركز هذه القوات كان في المنشآت الحيوية، خارج مناطق التوتر، تحسباً لأية أعمال عدوانية من الخارج. ولقد اعترف الباحث أن «القوات الخليجية لم تأتِ لقتل أحد، لكنها خلقت شعوراً مع استهداف القرى»! ونحن هنا لا نعوّل كثيراً على الشعور قدر ما نعوّل على الأحداث على الأرض، التي كانت تحمل معاني العنف والإثارة.

ويطالب الباحث بالحوار، طبقاً للميثاق الوطني! وهذه دعوة جميلة لم تختلف عن دعوة الحكومة، ولكن يشترط ذلك تجاوب كل الأطراف، وأن انسحاب فئة أو جماعة من الحوار لن يخدم مشروع المصالحة. ذلك أن تشتّت الوحدة الوطنية والانحياز للطائفة لا للوطن الموحد القوي، من معوقات الحوار.

١٧ ـ محمد عبد الله السيد الهاشمي

شمولية وشفافية البحث وصدق الرؤى، تُشجّع على التقاط ما تجاوزه الباحث تحت ضغط ضيق الوقت ومحدوديته.

في القسم الأول، حول الموقع الجغرافي ومؤثراته (جيو- استراتيجية البحرين)، وما تفرضه على العلاقة بالسعودية من جهة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة أخرى.

أ ـ التقارب الشديد مع السعودية وما نتج منه من التداخل في المجالين الجوي والبحري! ما اضطر السعودية مثلاً إلى نقل مطار الظهران الدولي إلى الداخل، إلى غير ذلك من التدابير، يتطلب من الجارتين مستويات عالية من التنسيق والتنظيم المشترك للنشاطات.

هذا القرب الشديد يتطلب من السعودية أن توازن وضع البحرين الاستراتيجي؛ فهذه الجارة الشقيقة إما أن تكون كدرع يحمي، أو ثغرة عسكرية أو أمنية.

والعكس صحيح. . السعودية للبحرين، أهي مظلة واقية وحصن يشد ظهرها، أم مصدر قلق وتهديد؟ وبناء على ذلك، تفرض الجيو ـ استراتيجية تعاوناً تكاملياً وتنسيقاً مشتركاً على درجة عالية، بحسب عوامل التهديد واحتمالاته ومسارح العمليات المحتملة وعناصر الوقت، وهذه الأمور لها أبعادها الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، وليست العسكرية والأمنية فحسب!

ب ـ لاستبعاد إيران من الدراسة! موقعها ومؤثراته. . وحضورها، أي إغفال عناصر الجيو ـ استراتيجية لإيران كان خللاً ونقصاً في البحث. وقد اكتفى بالإشارة إلى عرض موجز لولاية الفقيه منتهياً إلى أن البحارنة قد أجمعوا على خيار استقلال البحرين كدولة عربية إسلاميه ورفض الانضمام لإيران الشيعية، وذلك في الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة عام ١٩٧٠، أي قبل ما يزيد على ٤٠ عاماً، لكن لم يتناول الموقف الإيراني الحاضر ودوافعه واحتمالاته، وهذا حَجْب لجزء كبير من المشهد العام.

ج ـ عندما درس التشيّع وأثره في المشهد البحريني وانعكاسه على السعودية. . . اجتاز (حقل الألغام) بسرعة ومهارة مذهلة اعتماداً على معرفته

الذكية بمواقع تلك الألغام، وخرج منها موشّحاً الحكومة البحرينية بوسام العدل والإنصاف.. ثم نظر من نافذته؛ فرأى السعودية وإيران تتجاذبان بشدة، عقائدياً وأيديولوجياً، ويقوم على هذا التشاد من كلا الطرفين تنظيماته المتطرفة الدينية، وأخاله قصد (المطاوعة والملالوة)؛ وأن هذا التجاذب، فرض على شعب البحرين انقساماً كريهاً غير مسبوق؛ وبذلك أظهر ـ شعب البحرين مستلَباً ـ لا حول له ولا قوة! ولكنه سرعان ما فتح باب الأمل الجميل على مصراعيه ـ أن هذا الحال هو ظاهرة طارئة تمر وسوف تعود الصحوة لأبناء الوطن، كما هو الشأن في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، من القرن الماضي، أي إن الأمر محسوم إن شاء الله. ولكن لنيل هذا الهدف النبيل وللوصل إلى هذه الغاية السامية، فلنتعاون جميعاً، في عمل جماعي متكاتفين وبشكل جادّ، يهدف الخروج من هذا المأزق التاريخي والمستنقع السياسي، وهو الخلط بين التشيع المذهبي والتشيع السياسي.. فالتشيع المذهبي، ذاكرة تاريخية تحتفي بمشاعر الوفاء والاحترام لآل بيت رسول الله (ﷺ) واعتذار عن تقصير تاريخي؛ أما التشيع السياسي، ويقابله التسنن السياسي/ فهماً، وهو موروث ثقيل من تراكمات الماضي في جوانبه السلبية، ومظهر من مظاهر ارتكاسات أمتنا الإسلامية، ولفحة من لفحات الممارسات التي ابتليت بها الأمة في مراحل التخلف والضعف والإخفاقات... وإذا أذِن لي الإخوة في اللجنة التنفيذية... لجعل هذا الموضوع موضوع اللقاء القادم؛ فلعله، وعلى يد هذه الصفوة المباركة، يكتب المولى حلاً لعقدة طال الوقوف على أطلالها... تحسراً وافتراقاً... والسلام.

١٨ ـ عبد الجليل صالح النعيمي

سوف أركز في مداخلتي على ناحية واحدة هي قضية الحوار باعتبارها قضية تمسّ المَخرَج من الوضع الراهن، يعنى قضية عملية؛ هذه الورقة إجمالاً قالت ما لنا وليس ما علينا، ميثاق العمل الوطني، للأسف الشديد، هناك قراءتان للميثاق في ما يتعلق بالسلطة التشريعية، سمعنا قراءة منها في هذه الجلسة، الميثاق لم يأتِ نتيجة حوار.

أنا انتمي إلى المنبر الديمقراطي، المنبر لمس في وقتها هذا التوتر الذي كان قبل أحداث الربيع العربي، الجو كان ينذر البحرين بانفجار جديد؛ بادر

المنبر إلى طرح فكرة الحوار الوطني وطرحها على جميع الأطراف بما فيها الدولة؛ طرحها على تنظيمات دينية وشعبية وعلى أطراف التيار الوطني الديمقراطي؛ الكل مدح هذه المبادرة، ولكن لم يستجب لها أحد؛ ولم يتم الجلوس حول طاولة حوار وطني. باعتقادي كان ذلك الحوار لو تم، يمكن أن يقينا من الكارثة التي حلّت بالوطن، أو كان على الأقل يخفف منها ويمتص الكثير من الأحداث. أيام الدوار، طُرحت مبادرة ولي العهد ودعونا نعترف أيضاً أنه كان هناك توانٍ من الحركة الوطنية، لو كانت الاستجابة أسرع أيضاً ربما، نقول ربما، وفرنا الكثير من العناء الذي نعانيه. حوار التوافق الوطني أعتقد أنه لم يكن كما هو مطلوب. كانت القوى السياسية ممثلة بإجحاف شديد. وربما هذا الآن هو الذي جعل الأستاذ حسن يقترح في الورقة حلاً لعقدة التمثيل، بأن يطرح نسب تمثيل القوى السياسية. مطلوب الآن أن تجلس الأطراف بشكل متكافئ كأحزاب سياسية؛ يجب عدم دعوة قوة ليس لها علاقة بالشأن السياسي، كما حدث في حوار التوافق الوطني الذي خرج أعرجَ، للأسف الشديد.

١٩ ـ عبد الله محمد النيباري

أعتقد أن هناك إشكالية ذات تعقيد في موضوع البحرين. البحرين كشفت أن الانقسام الطائفي لم يعد محصوراً في البحرين فحسب، إنما انتشر كما يبدو في السعودية وفى الكويت. انعكس الانقسام الطائفي في انتخابات الكويت. عندما نقارن هذا مع ماضي الحركة الشعبية والحركة الوطنية في المنطقة في العشرينيات أو في الخمسينيات، حيث قامت في البحرين جبهة الاتحاد الوطني وبعدها شاركت القوى الوطنية في فرض مجلس وطني نيابي عام ١٩٧٣.

الخطاب الطائفي أصبح معطِّلاً للحركة السياسية. أعتقد أن هذا الانقسام هو من إفرازات تيار الإسلام السياسي، ما أدى إلى إعاقة نمو الحركة الشعبية من أجل الإصلاح بشكل عام، سواء كان ديمقراطياً أو إصلاحاً وتنمية أو غيرهما.

٢٠ ـ مراد الحايكي

الأزمة في البحرين هي أزمة دستورية وبدأت بانقلاب دستوري في عام

٢٠٠٢، وما أحدثه الربيع العربي ليس سوى شرارة أشعلت حراك ١٤ شباط/ فبراير، كما هو الحال في باقي الدول العربية التي عصف بأنظمتها ربيع الشعوب.

لدى المعارضة البحرينية ومنذ ١٤ شباط/ فبراير رؤية لحل تلك الأزمة، إضافة إلى ذلك، فإن قوى المعارضة طرحت رؤيتها لحل الأزمة الدستورية التي خلقها النظام في البحرين عبر انقلابه على دستور عام ١٩٧٣، في عام ٢٠٠٢، حيث تمّ تشكيل المؤتمر الدستوري وجرى تفعيله إلا أنه، وللأسف، يبدو أن النظام الحاكم في البحرين ليس بنظام إصلاحي وليس لديه التوجه لحل الأزمة.

في العام ٢٠٠١، صوتت غالبية شعب البحرين لصالح ميثاق العمل الوطني، إلا أنه وفي أقل من عام تمّ الانقلاب على الميثاق بإصدار دستور ٢٠٠٢، الذي انفرد في صياغته النظام الحاكم من دون الرجوع إلى القوى السياسية.

ذكر البعض أن المعارضة في البحرين ضد قيام اتحاد خليجي، وهذا الاتهام باطل؛ فالمعارضة دعت في السابق، وباركت أشكال ومشاريع التعاون والوحدة الخليجية والعربية، إلا أن الحديث الأخير عن الاتحاد لم يأتِ من أجل مصلحة الشعوب فحسب، بل من أجل تثبيت عروش الحكام وقمعهم لشعوبهم.

يجب أن يكون اتحاد الخليج وسيلة لتلبية طموحات الشعوب، وعلى هذا الأساس، فإنه يجب أن تشارك جميع قوى المجتمعات الخليجية في صياغة شكل وإطار هذا الاتحاد.

في ما يتعلق بالدعوة إلى الحوار، فقد ذكر الأخ عبد الجليل النعيمي، نقطة مهمة وهي أن المعارضة لم ترفض الحوار، بل على العكس المعارضة كانت دائماً سباقة للدعوة إلى الحوار لأنها رأت أن ما حدث بعد الانقلاب على الدستور في عام ٢٠٠٢، هو قنبلة موقوتة تفجرت في الأزمة الأخيرة، وجميع تلك المبادرات مذكورة في أدبيات ونشرات القوى المعارضة في البحرين، وكان آخرها مبادرة جمعية المنبر التقدمي في العام ٢٠٠٨.

بالنسبة إلى شكل المجلس المنتخب وطريقة الانتخاب والتعيين اللذين

تطرق إليهما الأستاذ جمال فخرو، أود أن أؤكد أن ميثاق العمل الوطني تحدث عن نظام المجلسين وقال إن المجلس المنتخب هو مجلس تشريعي ومجلس الشورى هو مجلس للشورى فقط. وقد طالبت قوى المعارضة حينها بتوضيح هذا الأمر، وصدر توضيح رسمي من قبل وزير العدل آنذاك نشر في الصحف المحلية، قال فيه: إن المجلس المنتخب مجلس تشريعي كامل الصلاحيات، ومجلس الشورى مجرد مجلس للشورى لا يشاركه في الصلاحيات.

٢١ ـ عبد الله الصادق

مداخلتي فيها تتابع معرفي ومحاولة للبحث عن إطار علمي لأي حوار وطني بعد أحداث شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠١١. بعد هذه الأحداث نجد أن هناك أزمة سياسية واجتماعية حادة في المجتمع البحريني لا نزال نعانيهما والمطلوب باختصار شديد هو حوار وطني. لكن لكل حوار وطني افتراضات معيّنة ولا أقول شروطاً. أهم هذه الافتراضات في موضوعنا هي أهمية الثقة المتبادلة بين الأطراف السياسية والاجتماعية وبناء الثقة كما هو معروف ليس مسألة بسيطة؛ وذلك بسبب ارتباطها بالنيات، والنيات مسألة مهمة في نجاح العمل في السياسة كما هو الحال في التجارة أو حتى في القضايا الإنسانية الأخرى.

كيف نبني ثقة؟ بناء، أو خلق الثقة، يتطلب تقارباً في المصالح بين الأطراف، أي وجود مصلحة مشتركة. وهناك نظرية في الاقتصاد تقول إن المصالح هي ذات مستويين، مستوى قريب وآنيّ، ومستوى بعيد ومستدام. وأهمية تغليب المستوى البعيد والمستدام على المستوى القريب والآني لنجاح الثقة. وأحاول أن أعطي مثالاً عن ذلك الموضوع في التجارة: إذا افترضنا أن تاجراً يريد أن يعمل صفقة تجارية مع تاجر آخر، فإذا كانت هذه الصفقة هي الوحيدة، فإن المصلحة تشير أن هناك إمكانية كبيرة في أن يخدع الواحد الآخر.

الثقة في هذه الحال مطلوبة في المدين القصير والبعيد، الحوار في مثل هذه الحالة يؤدى إلى نتائج مرضية، وبالتالي فإنه بحسب هذه النظرية، حتى الأعداء يمكن أن يتعاونوا إذا كان لديهم مصالح مشتركة بعيدة الأمد

ومستدامة كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. وعليه، فإن المطلوب في نجاح أي حوار وطني بحريني يتطلب تغليب المصالح البعيدة والمستدامة وتأكيدها باستمرار وميثاق العمل الوطني وحّد المجتمع بطوائفه. وقد اختلفوا بعد ذلك على تفسيره.

٢٢ ـ أحمد هاشم اليوشع

أنا عندي ملاحظات سريعة بحكم أنني كنت مسؤولاً في لجنة ميثاق العمل الوطني، كنت مسؤولاً عن الأمانة العامة؛ فكان كل ما ذكره الأخ حسن عن تأثير خروجهم من اللجنة غير صحيح بتاتاً وأنا مسؤول عن ما أقول، لأن كل شيء كان يمرّ من خلال الأمانة العامة.

الديمقراطية أهم بكثير من الانتخابات والحريات في مجتمع غير ليبرالي. المجتمع بدأ يخاف على حرياته الشخصية. الليبرالية مطلب أساسي جداً ومهم لقيام ديمقراطية. وشطحات الكويت ونتائج الانتخابات الأخيرة شيء غير معقول بسبب غياب مجتمع ليبرالي.

٢٣ ـ خليل بو هزاع

سأنطلق في مداخلتي من المجتمع الليبرالي الذي تحدث عنه الدكتور أحمد اليوشع، فللأسف من يدعون إلى ليبرالية في الخليج، نجد أن جزءاً كبيراً منهم، يحصرون الليبرالية ومفاهيمها في الشكليات كالحريات الشخصية وحجاب المرأة، وصراعهم مع التيارات السياسية الدينية، ويتغاضون في الوقت ذاته عن مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة وما تحمله الليبرالية من قيم لحقوق الإنسان، والتي هي أساس المجتمعات الليبرالية، وهذه الأطروحات تُقزِّم من دور العلمانية في النهوض بمجتمعاتنا؛ فهي تصور العلمانية، إما تكون مع القمع لصالح حريتك الشخصية، أو تكون ضد القمع وبالتالي تساند القوى الدينية السياسية ذات الثقل الأكبر في الشارع السياسي العربي.

لست منتمياً إلى التيار الديني، وخلافي مع التيارات الدينية السياسية على أساس البرامج لا على أساس أيديولوجي، فكما لي حرية المعتقد والسلوك، فللآخرين الحق ذاته، وعلى ذلك تفرض عليّ العلمانية أن أكون على تماسّ مع حقوق الشعوب الطامحة نحو الحرية، بصرف النظر عمن

يرفع الشعار، فالموقف يجب أن يُبنى على الشعار المرفوع لا على حامله.

هناك من يتحدث عن أن الحراك السياسي في البحرين حراك مؤجَّج من الخارج، وهذه فرضية أكل عليها الدهر وشرب؛ فتاريخ البحرين شاهد على أن جميع المطالبات السياسية منذ الخمسينيات كانت توصف بأنها مدفوعة من الخارج، سواء من القوى القومية إبّان مرحلة المد القومي وزعيمها جمال عبد الناصر، أو المعسكر الاشتراكي في منتصف السبعينيات، واليوم أصبح البعبع هو المدّ الإسلامي.

الحل السياسي وليس الأمني هو المطلوب في البحرين؛ فـ **الأول**، هو الكفيل بتحقيق الاستقرار والأمن في البلد، أمّا **الثاني**، وأقصد به الأمن الذي يتحقق بطبيعة الحال بالقوة، فهذا حلّ قد يؤدي إلى قمع التحركات، إلا أنها لن تحقق الاستقرار، لأن البلاد ستتحول، مما هي عليه الآن، إلى ثكنة عسكرية طاردة للاستقرار والاستثمار والتقدم.

وعلى ذلك، فقد شكّل جلالة الملك لجنة لتقصّي الحقائق لتكشف كل ما حدث من انتهاكات من ١٤ شباط/ فبراير حتى نيسان/ أبريل من عام ٢٠١١، وكشف التقرير عن وجود ٣٥ شخصاً قتلوا ٥ أشخاص في السجن، و٥ من رجال الأمن، وواحد من المتهمين بقتل رجل الأمن أعدم قبل أن يصدر علية الحكم داخل السجن جراء التعذيب الذي تعرّض له، الأمر الذي يتطلب محاسبة من أقدم على هذه الجرائم. فإذا كان الحكم ينوي الإصلاح، فيتوجب عليه على أقل تقدير أن يوقف هذه الانتهاكات؛ فالاعتقال ما زال موجوداً، القتل والقمع في الشارع ما زال موجوداً، انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة، المفصولون على أسس طائفية وسياسية ما زالت قضاياهم موجودة.

أنا لا أتبنّى ما تقوله القنوات الخاصة كـ العالم والمنار أو صفا والوصال، أنا أتحدث عن إعلام رسمي دقّ إسفيناً طول الفترة الماضية بين مكونات المجتمع، فيصف الناس بالخونة ويشهّر بأَعْراضِهم ويتدخل في حياتهم الشخصية، فأي مجتمع منسجم نريد أن نصل إليه، وشخوص من الحكم هم الممسكون بأجهزة الأمن والإعلام، يؤجّجون يومياً ضد المعارضة وضد فئة من فئات المجتمع في عقائدهم وحياتهم ومصادر رزقهم.

البحرينيون ممكن أن يتناسوا كل جراحاتهم ويتجاوزوا القمع وكل المآسي التي حدثت في البحرين، شريطة وجود مؤشرات واضحة من الحكومة للإصلاح ومحاسبة المتسببين في هدر دم الشعب البحريني. فقبل يومين، للأسف، يصرح الملك بوجود تدخلات إيرانية، عل الرغم من أن تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها تنفي هذا الأمر.

سؤالي الأخير للطبقة الخليجية المثقفة والتي جزء كبير منها حاضر هذا اللقاء: هل قدرنا في البحرين بسبب وجود مواطنين ينتمون إلى هذا المذهب أو ذاك، أن نعيش في خضمّ أزمات سياسية وأمنية مستمرة؟ ألا نستحق الديمقراطية؟ ألا نستحق حقوق الإنسان؟ ألا نستحق العدالة؟ فهذه الأسس هي قيم عامة يجب أن يتمتع بها كل إنسان، فلا يمكن أن أدخل في حوار مع من يناقشني في حقي في الحياة، أو حقي في التعبير عن رأيي، وحقي في الانتماء السياسي أو العقائدي، أو الانتقاص من حقوق المواطنة الكاملة والمتساوية بين جميع أبناء هذا المجتمع.

الفصل السابع

نحو الانتقال من الدعوة للإصلاح إلى المطالبة به:
ملاحظات عامة ختامية
مناقشات عامة

١ ـ فهد البذال: أهمية الانتقال من الدعوة للإصلاح إلى المطالبة الشعبية الفاعلة به

الإخوة والأخوات الكرام، قبل أن نتكلم عن أهمية الانتقال من الدعوة للإصلاح إلى المطالبة الشعبية الفاعلة بالإصلاح، يجب علينا أولاً أن نحدد العائق الرئيس للإصلاح المنشود، هل عقلية المشيخة الحاكمة هي العائق الرئيس للإصلاح؟ أم إن مخرجات التعليم، أو الاختلال السكاني وعدم وضوح الرؤية لأنسب طرق التنمية، هي العائق؟

إنني أعتقد، وإن كان ما ذكرت آنفاً مشاكل رئيسة للإصلاح المنشود، إلا أنها ليست المشكلة الرئيسة التي تنبع منها باقي المشاكل الأخرى، فالمشكلة الرئيسة هي ضعف الدولة الخليجية.

إنني أعتقد أنه إذا لم تحلّ مشكلة ضعف الدولة الخليجية، فإننا سوف نجد أنفسنا عاجزين عن حل المشاكل الأخرى، كما أعتقد أن الحل يكمن في المطالبة الفعالة بأمرين لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، وهما الاتحاد بين دول الخليج والجزيرة العربية، والإصلاحات السياسية.

أما المطالبة بالاتحاد فهي مطالبة عامة لكل الدول الخليجية، وأما الإصلاحات السياسية فهي مطالب خاصة لكل شعب في دولته، وعلى ذلك

فإنني سوف أتكلم عن الاتحاد بشكل عام، أما الإصلاحات السياسية فإنني سوف أتكلم عن ما يخص دولة الكويت فقط.

المطالبة بالاتحاد: إطار وحدويّ لدول الخليج يسعى إلى مشروع خليجي موحّد يعالج المخاطر ويستثمر الفرص ويعزّز التنمية

● الشكل الوحدوي المقترح هو اتحاد كونفدرالي خليجي.

● حيث يتم عقد اتفاقية تحدد الأغراض المشتركة التي تهدف هذه الدول تحقيقها من الاتحاد الكونفدرالى، وتتمتع كل دوله بشخصيتها المستقلة وبنظامها السياسي وبدستورها وبحكامها الحاليين، ولكن تقيم دول الاتحاد مؤسسات اتحادية تخدم المصالح الكلية لدول الاتحاد وهي كالتالي:

● سياسة دفاعية أمنية مشتركة: بمعنى الجيش الاتحادي بقيادة مشتركة.

● سياسة خارجية: بمعنى مفوضية الشؤون الخارجية.

● سياسة اقتصادية موحدة:

● فتح الحدود بين بلدان الاتحاد (والتمتع بالحريات الأربع: التنقل ـ الإقامة ـ العمل ـ الاستثمار).

● عملة نقدية موحدة.

● بنك مركزي خليجي.

● توحيد الجمارك

لماذا صيغة الاتحاد الكونفدرالي؟

لقد تمّ اختيار هذه الصيغة بعد خوض عدة مناقشات من خلال ورش عمل ومقابلات شخصية مع عدة شخصيات سياسية وفكرية واقتصادية، وبعد ما تبيّن لنا أن معظم الناس الذين عرضنا عليهم هذا المشروع قد شغلتهم أربعة محاذير وهي كالتالي:

١ ـ **سيادة الدولة**: (والاتحاد الكونفدرالي يحفظ لكل دولة سيادتها ودستورها ونظامها السياسي وحكامها الحاليين).

٢ ـ **المكاسب السياسية**: (والاتحاد الكونفدرالي لا يتطلب تشابه الحالة

السياسية لكل دول الاتحاد، فهو اتحاد بين دول ذات سيادة لا يتدخل بشؤون دول الاتحاد الداخلية).

٣ ـ **الأمن الداخلي**: (الاتحاد الكونفدرالي لا يسمح لأي دولة من دول الاتحاد أن تتدخل بشؤون الأمن الداخلي لباقي دول الاتحاد).

٤ ـ **المستوى المعيشي للمواطنين**: (الاتحاد الكونفدرالي لا يتطلب أي معايير اقتصادية كشرط للانضمام للاتحاد، ولذلك فمستوى المعيشة لمواطني أي دولة تنضمّ للاتحاد لن يتأثر، بل التجارب السابقة للدول تبيّن أن الاتحاد يعزز مستوى المعيشة ولا ينقصها).

المطالبة بالإصلاحات السياسية في دولة الكويت

إن الكويت قد مرّت في تاريخها السياسي بثلاث مراحل، وهي تقف الآن على حافة النهاية للمرحلة الثالثة، واسمحوا لي مجازاً أن أصف هذه المراحل بالدولة الكويتية، إذ نحن الآن في الكويت نقف على حافة النهاية للدولة الكويتية الثالثة.

بدأت الدولة الكويتية الأولى منذ وصول آل الصباح للكويت واتفاقهم مع سكان الكويت المحليين آنذاك، بأن يكون آل الصباح هم حكام الكويت ولهم تدبير شؤون الحكم والقضاء بين الناس، وللسكان المحليين المشورة والتجارة، وعليهم حماية الكويت من أي خطر خارجي. واستمرت هذه الدولة على هذه الاتفاقية بين الحكام والشعب بما يخص الشأن الداخلي للكويت، أما خارجياً فكانت الكويت تابعة لسلطة الخلافة العثمانية.

انتهت الدولة الكويتية الأولى باستيلاء الشيخ مبارك الصباح على الحكم بعد قتله أخويه محمد وجراح، ومن دون مشاورة السكان المحليين للكويت، ثم تمّ إبرام اتفاقية الحماية الخارجية بين الكويت وبريطانيا العظمى، وبذلك بدأت الدولة الكويتية الثانية حيث الحكم أصبح مطلقاً ومن دون مشورة من الشعب، وذلك بما يخص الشأن الداخلي، أما خارجياً فأصبحت الكويت تحت الحماية البريطانية وخارج التبعية للخلافة العثمانية، واستمرت هذه الدولة حتى أتى حكم الشيخ عبد الله السالم وبه انتهت الدولة الكويتية الثانية.

أصبحت الكويت دولة مستقلة ذات سيادة وعضواً في هيئة الأمم وجامعة

الدول العربية، ووضع الدستور الذي نظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبذلك بدأت الدولة الكويتية الثالثة التي ما زلنا نعيش خصوصيتها، وهي السيادة داخلياً وخارجياً، ودستور ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتي أعتقد إن لم تتطور للانتقال للدولة الكويتية الرابعة (الإمارة الدستورية البرلمانية)، فإن الأحداث السياسية سوف تتراكم وتتزاحم عند حافة نهاية هذه المرحلة، ما سوف يؤدي إلى الجمود والانسداد السياسي المؤديين إلى الأزمات السياسية بين الحاكم والمحكوم. وعليه، فإنني أعتقد أن الحل الناجع لذلك هو الانتقال إلى الإمارة الدستورية البرلمانية.

قبل الانتقال إلى الدولة الكويتية الرابعة يجب تنفيذ عدة إجراءات دستورية وقانونية وإدارية ليتهيأ المناخ السياسي لهذا الانتقال وهو:

١ - إنشاء مجلس دولة لتكتمل مسألة استقلالية القضاء.

٢ - إنشاء هيئة انتخابات عليا مستقلة.

٣ - إشهار قانون الهيئات السياسية المنظِّمة للعمل السياسي في الكويت.

٤ - جعل الكويت دائرة انتخابية واحدة.

٥ - إيجاد الحكومة المنتخبة وذلك بتكليف أمير البلاد رئيس الهيئة السياسية التي تحصل على الأغلبية في مجلس الأمة بتشكيل الحكومة.

أيها الحضور الكريم،

إن الإصلاحات السياسية هي الحل للانسداد السياسي بين الحاكم والمحكوم الحاصل الآن، وإن الاتحاد هو الحل الأنجع لمشكلة ضعف الدولة الخليجية.

وأخيراً، أود أن أبين أن اتحاداً من دون إصلاحات سياسية قد يؤدي إلى مزيد من الاستفراد بالحكم، كما إن الإصلاحات السياسية بدولنا الصغيرة والضعيفة من دون اتحاد سوف تفتح دولنا للتدخلات الخارجية إما سياسياً أو اقتصادياً أو أمنياً.

الحلّ هو الاتحاد والإصلاحات السياسية، فإما حرية واتحاد، أو تجزيء واستبداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد (ﷺ) وعلى آله أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله.

٢ ـ محمد بن صنيتان

أود أن أوضح أن مدخل الإصلاح هو الاتحاد، وهذا هو رأيي. وطالما أن الرغبة جاءت من البناء السياسي الفوقي، وهي رغبة جامحة لدى شعوب المنطقة، فأعتقد أن الجدية في المطالبة هذا وقتها.

فالخليج عاش لأكثر من ٣٢ عاماً في ظل مجلس التعاون، وقد حقق منافع اجتماعية وسياسية واقتصادية، كحرية التنقل والتملك والعمل على مستوى الأفراد، والاتحاد الجمركي وتسهيل الاستثمار وقد استنفد أغراضه. ولا بد من الانتقال من التعاون إلى الاتحاد كما جاءت دعوة الملك عبد الله.

وهناك عوامل جيّدة لنجاح اتحاد الخليج كـ اللغة الواحدة، المصالح المشتركة، التركيبة الاجتماعية المتقاربة، التوافق الديني والاجتماعي، الاقتصاد الريعي.

والاتحاد أيضاً له مبرراته الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية ـ ما يؤدي إلى كيان اقتصادي ودفاعي قويّ، إقليمياً وعالمياً.

وهناك دواعٍ قوية لضرورة الاتحاد، فالخليج يتعرض لضغوط ومطامع متعددة، وذلك نظراً إلى ما تتمتع به دول الخليج من ثروة نفطية تشكل العصب المحرك للاقتصاد العالمي. وفي ظل الطموح الإيراني للتوسع والهيمنة، وهي لا تخفي ذلك في ما يتعلق بالخليج. وبسبب ما يشكّله الملف النووي الإيراني من هواجس قد تقود إلى حرب إقليمية أو عالمية، وميدان المعركة منطقة الخليج. وهذا ما يجعلنا ندّعي أن القوة تتطلب الاتحاد، وهو السبيل الأمثل لوقف التدخلات الإقليمية.

ويقتضي نجاح الاتحاد أن كل دولة من دول الخليج تهيّئ من جانبها ما يساعد على نجاح الاتحاد.

وفي ما يخص المملكة العربية السعودية، صاحبة المبادرة، فلا بد أن نعترف أن شعوب الخليج الأخرى لها تحفّظات على الاتحاد مع المملكة لأسباب موضوعية ومحقة، وهو السلوك السياسي والديني داخل الدولة:

أ ـ فأسلوب مؤسسة هيئة الأمر بالمعروف نموذج صارخ على أسباب الموقف المتردد للشعوب الخليجية من الاتحاد مع المملكة. ومن أجل نجاح

هذا الاتحاد يجب أن تُطَمْئِن المملكة الشعوب الخليجية، وهذه أيضاً رغبة المواطنين في الداخل السعودي، وذلك بصدور مرسوم يقصر وظيفة الهيئة على مكافحة بيوت الدعارة ومصانع الخمور والسحر والشعوذة. والابتعاد عن المظهر البوليسي بصوره وأشكاله كافة. وأن يكون وجودهم في فضاء ما حدد لهم، وفي المناطق التي ترغب في وجود الهيئة. كما يكون مجالها الميداني بعيداً عن الحرمين الشريفين والبقيع في المدينة المنورة حيث يؤمهما المسلمون كافة على شتى مذاهبهم ونحلهم التي لا تتفق مع العقيدة الوهابية بل تشاكسها. وكثيراً ما تحصل مشاكل أمنية مع الحجاج وكوادر الهيئة الميدانية، وهم أفراد، حظهم من العلم الشرعي قليل، بعكس كبار العلماء الذين يتسامحون مع الاختلاف.

ب ـ المنظمات الحقوقية داخل المملكة وخارجها تأخذ على النظام السياسي كثرة الموقوفين في قضايا الرأي العام والقضايا السياسية ولمدد طويلة. وهذا مبرر قويّ للمحتجين بعدم دخول دولهم في الاتحاد مع المملكة. ويقتضي نجاح الفكرة التي نادت بها المملكة بإصدار مرسوم ملكي بتبييض السجون من أصحاب الرأي والقضايا السياسية. وبإصدار مرسوم بعدم سجن أو تفتيش أو قبض أو منع من السفر إلا بحكم قضائي. وأن تكون القضايا المحظورة محددة وواضحة ومنشورة بوسائل الإعلام.

ج ـ تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة وعدم التعدي على الأراضي العامة وإرجاع ما تمّ التعدي عليه بأثر رجعي.

د ـ تمكين مجلس الشورى من دوره الرقابي والتشريعي على المصروفات والإيرادات، بما فيها المخصصات الداخلية والخارجية. وعلى دول الخليج كافة المقتنعة بالاتحاد، عمل كل ما من شأنه تطمين الدول الأخرى في الاتحاد المقترح. والله الهادي إلى سواء السبيل.

وأقترح من أجل تنشيط العمل الأهلي:

(١) تشكيل أمانة لمنتدى التنمية، وهذا كان يجب أن يتم منذ مدة، من ستة أشخاص: شخص من كل دولة، ويختارون من بينهم رئيساً تتوافر فيه المزايا التالية:

(٢) أن يكون متميّزاً بالعلاقات العامة.

(٣) يستطيع التواصل مع شرائح المجتمع الخليجي كافة بمن فيهم الأسر الحاكمة والتيار المحافظ.

(٤) مقتدر على الإقناع في شرح فكرة قبول الديمقراطية وتسويقها.

تقوم الأمانة بمخاطبة الأنظمة الخليجية وشرح أهمية تطبيق آليات الديمقراطية على بقاء أنظمتهم وأسرهم أولاً وعلى إسعاد شعوبهم ثانياً.

وأن يكون المنتدى Think Tank للأنظمة والمجتمع المدني ويقدم الاستشارة وتنوير الأنظمة ولا سيما مع كثرة الأحداث والقضايا الإقليمية والمحلية في هذه الأيام. وتقوم الأمانة بمخاطبة الرأي العام عن طريق عقد ندوة فصلية ثم شهرية والتواصل مع وسائل الرأي العام، وجميع أعضاء المنتدى كتّاب ولهم باع طويل في هذا المجال.

وينبثق من الأمانة عدة لجان:

١ ـ لجنة لوجيستية لجمع التبرعات، وأنا أتبرع بعشرة آلاف ريال. وأنا لست من المنادين بعدم جمع التبرعات من خارج المنتدى، فالتجار والأسر الحاكمة منّا وفينا، والجميع حريص على إنقاذ السفينة الخليجية. وبعض أفراد الأسر الحاكمة بعيد عن السلطة والجاه ولكنه يتحمل وزر أخطاء أفراد بعض المسؤولين من الأسر الحاكمة. والديمقراطية ملاذ آمن للجميع ويجب على مثل هذا النوع من الأسر الحاكمة أن يحرص على تحقيق الديمقراطية وتمكين شعوب الخليج قبل غيرها من الممارسة الديمقراطية.

٢ ـ لجنة التثقيف السياسي وتدريب أفراد المجتمع على طرائق الديمقراطية وآلياتها وإيجابياتها، وتنشئة جيل يؤمن بالديمقراطية ويحرص عليها، يفرز قيادات وإطارات تقود العملية الديمقراطية، وهذا ما تفعله التيارات المتشددة التي أخرَجت لنا جيلاً من الإرهابيين.

٣ ـ يعقوب محمد خليفة الحارثي

خلال العقد الماضي، مرت السلطنة بمرحلة تأزم اقتصادي داخل البلاد تمثل في ارتفاع الأسعار مقارنة بدخل المواطن، وعزا الكثير من المواطنين أسباب فشل الحكومة من الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية إلى عدم وجود تكلّس المشهد السياسي في السلطنة وعدم قدرة الأجهزة البرلمانية على

التدخل في سياسية الدولة حيال هذه الأزمة. وعليه، بدأت الدعوات للإصلاح في عُمان من خلال المنتديات الإلكترونية خصوصاً مع ضيق مساحة حرية التعبير في وسائل الإعلام التقليدية. تعاملت الحكومة مع هذه الدعوات المتكررة على أنها كتابات لمجموعة غير واعية من الشباب وإعارتها آذاناً صمّاء، فتحولت الدعوات للإصلاح في عمان إلى مطالبات بالإصلاح، تمثلت في مجموعة من الاعتصامات شهدتها العديد من المناطق في شهر شباط/ فبراير من العام ٢٠١١م، وتجلّت في الإضراب عن العمل والاعتصام في ساحات معيّنة وصولاً لتحقيق بعض المطالب.

بإمكاننا تقسيم المطالب العمانية إلى قسمين رئيسين، مطالب الإصلاح السياسي ومطالب الإصلاح الاقتصادي الذي تقدمت مجموعة من النخب المثقفة، قبيل موجة الاعتصامات، برسالة إلى السلطان قابوس تدعوه فيها إلى وضع دستور تعاقدي ينظم العلاقة بين الحاكم والشعب. تحولت الدعوة بهذا المشروع إلى مطالبة في ساحات الاعتصام، لكنها لم تلقَ تجاوباً مباشراً من لدن السلطان، وإنما أعقب طرح تلك المطالب مجموعة من الإصلاحات في النظام الأساسي للدولة (الدستور) وإعطاء المزيد من الصلاحيات الرقابية ـ مع تقييدها ـ والتشريعية لمجلس عمان المكون من مجلس الدولة ومجلس الشورى، كما أعقبته السلطة بإصلاحات تعزز من استقلالية القضاء.

أما مطالب الإصلاح الاقتصادي، فلم تركّز على تحسين الوضع الاقتصادي العام للدولة، وإنما ركزت على تحسين الوضع الاقتصادي للفرد، الاستجابة على الرغم من سرعتها إلا أنها لم تكن مدروسة ما أدّى إلى تشكيل جيوب غضب متفرقة في مناطق السلطنة تمثلت في مجموعة من الإضرابات العمالية.

لا يمكننا عند الحديث عن هذا الحراك، إغفال دور التيارات الدينية في تسيير دفة هذا الحراك، بيد أن التيارات الدينية في عمان تنقسم إلى عدة أقسام: أهمها التيار الإباضي والإخواني والتيار السلفي والتيار الشيعي. أكثر التيارات قرباً من المشهد السياسي هما تيارا الإخوان والإباضية، حيث برز بعض ممثلين عن هذين التيارين بقوة في ساحات الاعتصام، وقاموا برفع أجندة إسلامية متحدة تتمثل في إيجاد بنوك إسلامية، ومنع الاختلاط في

مدارس التعليم الأساسي، وإغلاق محالّ بيع الخمور، وإنشاء صندوق للزواج، والعديد من المطالب الأخرى. بالرغم من ذلك، لم تشهد الاعتصامات أي صدام مذهبي، على الرغم من وجود عدة محاولات متفرقة إلى مذهبة الاعتصامات، إلا أنها لا تعدو كونها ظواهر فردية لا تمثل رموز التيارين.

استجابت الحكومة وبشكل مباشر إلى بعض مطالبات التيار الإسلامي الإباضي الإخواني، فسمحت بإنشاء البنوك الإسلامية، وأعلن السلطان عن إنشاء صندوق زواج لم يرَ النور بعد. إلا أن هذا بحسب ما يبدو لم يحقق بعد طموح الإسلاميين من كلا التيارين، وما زالت هذه المطالب قائمة ويتم التطرق إليها.

نستطيع القول إن السلطان استجاب لبعض المطالب، إلا أن هذه الاستجابة كانت خالية الجوهر، وبعيدة عن المطالبات السياسية، ومع المكاسب التي حققتها الاعتصامات إلا أنها قوبلت بهجمة تشويه شرسة، ولاسيما بثّ فكرة أن كل اعتصام وراءه خراب ودمار، ودلل على هذا الجانب ببعض الحرائق التي أصابت بعض المنشآت الخاصة والعامة والتي لا يعرف حتى هذه اللحظة مفتعلها. ومن جهة أخرى، إن هذه المطالبات تهدف إلى زعزعة الأمن بالبلد وإن أجندتها خارجية... إلخ. يصعب في الوقت الحالي اتهام أية جهة بالوقوف وراء حملة التشويه، لأنها تتم من خلال المنتديات الإلكترونية ذاتها التي انطلقت منها دعوات الإصلاح.

ومن خلال هذه النبذة، نستطيع القول إن الحراك عن طريق الاعتصامات والاحتجاجات العلنية، لا يصلح في الوقت الحالي على أقل تقدير، إنما البديل يوجد ببعض الخطوات التي أبرزها الآتي:

أولاً: عودة الدعوة إلى دستور تعاقدي أو دستور حقيقي يكفل حقوق الأفراد وحرياتهم ويبيّن حدود واختصاصات السلطات الثلاث (تشريعية ـ تنفيذية ـ قضائية)، باستخدام شتى وسائل التعبير، سواء أكانت على شكل أبحاث أو دراسات أكاديمية أو مقالات يومية في الصحف، أو العمل على عقد ندوات وورش عمل تعالج المناقب والمثالب لهذا الحراك.

ثانياً: إعادة المطالبات السابقة بشكل منظّم وواضح المعالم، تحدد فيه الجوانب الأساسية والفرعية وتكون هذه المطالب في متناول الجميع وتتولى

مؤسسات المجتمع المدني والمتمثلة في الجمعيات بشتى أشكالها، وعلى الإعلام الحكومي والخاص أن يكرس هذه المطالب ويبرزها ويبيّن أهميتها.

ثالثاً: تشكيل مجموعات، أو ما بات يعرف بـ جماعة الضغط، وتتمثل مهمة هذه الجماعات في مساندة أعضاء مجلس الشورى وتقديم المقترحات والآليات كافة التي تحقق الإصلاح السياسي لهم، علاوة على ذلك، حثهم على مبادرة طرح إعادة صياغة الدستور، وتعديل القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان وحريته، ومساندتهم في رسم مخطط شامل للخطوات والأولويات التي يقومون بها سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.

رابعاً: الضغط الإعلامي، ويتجلّى في المطالبة بإلغاء أو تعديل قانون المطبوعات والنشر والقوانين التي لها علاقة بحرية الرأي والتعبير عنه، وتوعية الشباب بالإصلاح السياسي، وملامح التنمية السياسية وأهدافها.

خامساً: إعادة النظر في فلسفة إعداد الخطط الخمسية بحيث ينصبّ العمل على تحقيق تنمية مستدامة ذات وجه إنساني تستثمر عائدات النفط بدلاً من استهلاكها.

٤ ـ أحمد بن محمد الراسبي

طُرحت خلال هذا اللقاء أوراق وبحوث في غاية الأهمية يُصوّر بعضها معضلات في غاية الخطورة تعانيها دول الخليج. وتطرقت أوراق أخرى إلى الإصلاح... وكان هناك العديد من المداخلات القيّمة تضمنت مقترحات يمكن أن تمثل حلولاً للمشكلات التي تناولتها البحوث.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بعد كل ما استمعنا إليه من تحليل وتشخيص لهذه المواضيع... هو ماذا بعد؟

ما هي الخطوات، أو الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها هذه الكوكبة من الخبراء والمفكرين حبيسة القاعات المغلقة كهذه القاعة التي لا يرى فيها بعضنا البعض؟

من بين الحلول التي طُرحت من قبل العديد من الإخوة والأخوات هي:

فكرة الاتحاد كحل جذري لما تعاني دولنا من معضلات داخلية وخارجية سواء كان الاتحاد فدرالياً أو كونفدرالياً... وللأسف، فإن البعض شكك في

جدوى هذا المشروع بحجة أن دول المنطقة وشعوبها غير متجانسة، ومتباينة في أمور شتى.

وأنا شخصياً أعجب من هذا الطرح... نحن نعلم أن ما يفرّق الأوروبيين أكثر من ما يجمعهم... عندما يجتمع الأوروبيون فإنهم يخاطبون بعضهم البعض بأكثر من ٢٠ لغة، ومن ورائهم جمع من المترجمين يسترهم... إضافة إلى الفوارق الأخرى التي تعلمونها... ولكنهم اجتمعوا في النهاية من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة.. ولماذا نذهب بعيداً إلى أوروبا؟ جارتنا على الضفة الشرقية من الخليج العربي إيران.. أليست وطناً للعرب والأكراد والتركمان والآذريين والبلوشيين والفرس وغيرهم؟ هل هي متجانسة عرقياً ومذهبياً ولغوياً؟ أترك لكم الإجابة.. والهند مثال آخر.

أظن أن مسألة الفوارق بين دول الخليج كعائق أمام مشروع الاتحاد ليس لها ما يبررها.

أنا أرى شخصياً أن العمل على تأييد وتأكيد فكرة الاتحاد هي الخطوة العملية التي ينبغي أن نعمل عليها وتتضافر عليها الجهود، وأرى أن الظروف مواتية لتحقيق هذا المشروع..

فهناك دعوة رسمية إلى الاتحاد من قبل خادم الحرمين الشريفين... وهناك حراك شعبي لهذه الفكرة، يتمثل في منتدى وحدة الخليج والجزيرة العربية كما ذكر الأخ فهد البذال، وأرى أنها فرصة مواتية للمفكرين ليسهموا بآرائهم وأفكارهم في دفع عجلة مشروع الاتحاد.

الأمر الآخر الذي أتمنى أن ينتهي إليه هذا اللقاء، هو مسألة الحوار التي طرحها الدكتور محمد بن طاهر.. لقد رأينا بالأمس عيّنة من التباين بين مختلف التيارات تمثلت في التقاسم الذي دار حول موضوع الكويت وما دار اليوم حول موضوع البحرين.. هذه القاعة تضم تيارات مختلفة، وربما بعضنا لا يعشق بعضنا الآخر فحسب، بل ربما يصل الإحراج أن البعض يتوجّس خيفة من البعض الآخر، ولكننا في النهاية جميعاً أتينا من مسافات بعيدة لنلتقي في هذه القاعة، لأن لدينا اهتماماً بشؤون أوطاننا ونَنشد تحقيق مصلحة مشتركة.. أظن لو بنينا على هذا الجانب الإيجابي من العلاقة التي تجمعنا، لأصبح بإمكاننا الانطلاق نحو حوار وطني جادّ بين مختلف التيارات.

٥ ـ موضي عبد العزيز الحمود

من الملاحظ أن الربيع العربي كان له انعكاس في الشارع العربي الخليجي، اتخذ شكل العنف في البحرين، والشكل السلمي في عمان والكويت.

وعلى الرغم من الشعار المرفوع والمطالب المُعلنة والكثير منها مشروع، وبخاصة في حالة البحرين لارتكاز الحراك البحريني على الحقوق الإنسانية والمدنية في الدرجة الأولى، وعلى الجانب السياسي في الكويت وعمان، وانصهار معظم فئات الشعب في هذه الدول في الحراك الحادث، إلا أنه من المؤلم ظهور جملة من التظاهرات السلبية/ التي أرجو أن لا تستمر، وهي كما قلت في الأمس: ظهور النفَس الطائفي البغيض سواءً تمّت تغذية هذا النفَس من الداخل أو الخارج.

العصبية ـ على الأقل الكويت ـ واختفاء الجانب المدني.

وهذا مؤلم ومُكلف اجتماعياً وعلى المدى الطويل ـ لذلك أقول: إن الإصلاح مُستحق ومن أكثر من جانب:

أولاً: الجانب السياسي ـ والمسؤول عنه السلطة بالدرجة الأولى ـ النظم الحاكمة ـ وتدعيم المشاركة الحقة للمواطن في دول الخليج مجتمعة ـ وخلق الفرص المتكافئة لقوى المجتمع حتى تنضج التيارات جميعها وتتصالح مع الليبرالية التي سدّ عليها كل منفذ.

ثانياً: الجانب الاجتماعي: المسؤول هنا هي كل القوى المدنية في المجتمع ـ والمواطن بالدرجة الأولى الذي يجب أن يكون منتخَباً ومسؤولاً.

أخيراً: الترويج للكونفدرالية، قد لا يكون الحل الأمثل كما أسلف زميلنا البذال، فالتمايز واضح بين النظم السياسية ولا مانع إذا كان هذا الاتحاد ممكناً.

٦ ـ عبد الملك خلف التميمي

طرحت المملكة العربية السعودية، مؤخراً مقترحاً لمشروع اتحاد دول مجلس التعاون. وهذا المقترح مُستجدّ على الساحة الخليجية، وهو ليس جديداً كفكرة. حتى القانون الأساسي لمجلس التعاون نصّ على الارتقاء

بصيغة مجلس التعاون إلى اتحاد بين دوله وبالرجوع للجذور التاريخية ولا بد من الحديث عن وحدة المملكة العربية السعودية الاندماجية، التي أعلن عن قيامها عام ١٩٣٢م، وقيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٠م، وهي صيغة اتحادية فدرالية توافقية بين حكام الإمارات. ومن دون الغوص في تفاصيل وملابسات التجربتين التاريخية، لا بد أن ندرس المشروع الجديد، من حيث المبدأ نحن مع الاتحاد، والأحداث في المنطقة خلال العقدين الماضيين تطرح مسألة الاتحاد لقيام قوة ثالثة موازية في منطقة الخليج لتوفير مقومات القوة. لأن كل دولة خليجية على حدة، لن تستطيع حماية كيانها وبنائها وتقدمها وتحقيق الأمن فيها منفردة. ومقومات الكيان القوي هي: المساحة، الجغرافية، السكان والموارد، والإرادة والإدارة . . . إلخ.

لكن السؤال هو: إذا كنا نختلف على الحدود والاستثمار، ولا نستطيع الاتفاق على سوق مشتركة وتوحيد المقررات الدراسية في المدارس، ولا نستطيع إقامة مؤسسات المجتمع المدني المشتركة في المنطقة وعلى مستوى دول مجلس التعاون، فكيف يمكن إقامة كيان اتحادي؟ ثم ماذا عن قضية الديمقراطية في دول الاتحاد؟ هذه أسئلة لا بد من طرحها ونحن نطرح وندرس هذا المقترح الاتحادي.

الفصل الثامن

الحاجة للإصلاح في قطر(*)

علي خليفة الكواري

الحاجة للإصلاح في قطر ملحّة وعاجلة، ومن دون القيام بالإصلاح يصعب الحديث عن التنمية.

والإصلاح يتطلب بالضرورة تحديد أوجه الخلل المزمنة، والاعتراف بمظاهرها في الثقافة والمجتمع والتعليم والمالية العامة والتشريع والقضاء والإعلام والبنية التحتية والإدارة، وغيرها من القطاعات.

وفوق ذلك، يحتاج الإصلاح إلى إرادة متخذ القرار، كما يحتاج إلى طلب ملحّ من الشعب بضرورة الإصلاح العاجل.

وأوجه الخلل الرئيسة المزمنة في قطر وفي بقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون أربعة:

أولها: الخلل السياسي في العلاقة بين السلطة والمجتمع وغياب الديمقراطية.

ثانيها: الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي واستمرار الاعتماد على صادرات النفط.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: لقاء الاثنين السابع، بتاريخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١. وهي كانت جزءاً من بحث بعنوان: «رؤى واستراتيجيات دول مجلس التعاون من منظور الإصلاح: حالة قطر،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٩٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، ص ٥٥ ـ ٧٦.

ثالثها: الخلل الأمني واستمرار دول المنطقة مجزأة ضعيفة.

رابعها: الخلل السكاني المتفاقم.

من هنا ينتظر من قطر حكومة وشعباً، أن تعالج أوجه الخلل المزمنة هذه وتجعل من إصلاح مظاهرها أولوية، حتى يتم وضع التنمية على المسار السليم.

وفي ما يلي نتناول أوجه الخلل المُزمنة هذه، لنرى مدى الاستجابة الرسمية لها من خلال رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ (الرؤية) واستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١ ـ ٢٠١٦ (الاستراتيجية).

أولاً: الخلل السياسي

يتمثل الخلل السياسي في غياب الديمقراطية وعدم مراعاة مبدأ المواطنة وانعدام المُشاركة السياسية الشعبية الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة. هذا بالرغم من نص النظام الأساس المؤقت منذ عام ١٩٧٠، على أن نظام الحكم في قطر ديمقراطي. وكذلك ما نص عليه الدستور الدائم لعام ٢٠٠٤، مِن أن الشعب مصدر السُّلطات وما أكده من فصل بين السلطات، ومساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة.

ولكن واقع الحال يؤكد استمرار الحُكم المُطلق، قبل صدور الدستور الدائم وبعده، كما بينته قراءه حديثة لي حول «حالة الديمقراطية في قطر»[١]، حيث وجدنا أن نظام الحُكم في قطر لم ينتقل بعد إلى الديمقراطية وليس من الممكن أن ينتقل إليها وفقاً لدستور قطر الدائم لعام ٢٠٠٤، طالما استمرت بقية مواد الدستور تعطل ما ورد فيه، من كون نظام الحكم في قطر ديمقراطي وأن الشعب مصدر السُّلطات. هذا إلى جانب المادة الرقم ١٥٠ التي عطلت «السلطة التشريعية» إلى حين إجراء انتخابات مجلس الشورى الموعود، الذي مَرّ على موعد انتخاباته أكثر من سبع سنوات حتى الآن.

---

(١) علي خليفة الكواري، «حالة الديمقراطية في قطر،» في: علي خليفة الكواري، **العين بصيرة... مثلث التجاهل: النفط والتنمية والديمقراطية** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١١)، ص ١٣٩ ـ ١٧١.

وفي ضوء غياب الديمقراطية وانعدام المشاركة السياسية الفعَالة، كان ينتظر من رؤية قطر واستراتيجيتها أن تضع التنمية السياسية وضرورة الانتقال إلى نظام حُكم ديمقراطي موعود، من بين أولوياتها، وأن تُقدم تصوراً وخطة إصلاح سياسي طال انتظاره.

ولكن عند قراءتنا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، نجدها تُهمل الإصلاح السياسي وتسكت عن التنمية السياسية عند حديثها عن ركائز الرؤية، حيث تُعدّد أوجه التنمية المطلوبة وتحصرها في «التنمية البشرية» و«التنمية الاجتماعية» و«التنمية الإقتصادية» و«التنمية البيئية» من دون ذكر التنمية السياسية، باعتبارها ركيزة رئيسة من ركائز الرؤية[٢].

وبالرغم من أن الرؤية تؤكد في مطلعها أن «دولة قطر تقف على مُفترق طرق»، وتُشير إلى اختيار «قطر الطريق الأمثل الذي يتماشىَ مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها»[٣]، إلا أنها لا تعتبر التنمية السياسية من ضرورات الطريق الأمثل.

وعند قراءتنا **الاستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، ٢٠١١ ـ ٢٠١٦**، نجدها أيضاً ـ بطبيعة الحال ـ تحصُر ركائز التنمية في أربع ركائز سبق ذكرها في الرؤية، ولا تتوقف عند التنمية السياسية. بل نجد الاستراتيجية عند حديثها عن «حفظ التُراث والثقافة القطرية وتعزيزهُما»، تتوقف بشكل خاص عند هدف من أهداف الاستراتيجية لافت للنظر.

تقول الاستراتيجية «على الرغم من التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته قطر خلال فترة قصيرة نسبياً، فقد حافظ المجتمع القطري على جوهر ثقافته واستمراريته مع الماضي، التي تشمل التقيُّد بالمبادئ الأساسية للإسلام، وبقَاء الوضع الاجتماعي الموروث والمحافظة على المكانة الاجتماعية للأُسر العريقة، والمحافظة على وحدة الأسرة باعتبارها نواة المُجتمع، وأن ثمة تحدياً سياسياً ومستمراً يتمثل في المحافظة على التوازن

---

(٢) **رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠** (الدوحة: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، ٢٠٠٨)، ص ٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١.

المُناسب بين الحياة الحديثة وقيم البلاد الثقافية والتقليدية»[٤].

وإذا كان هدف التقيُد بالمبادئ الأساسية للإسلام هو هدف مُتفق عليه ويحظىَ بأهمية لدى المُجتمع القطري، فإن بقاء الوضع الاجتماعي الموروث والمحافظة على المكانة الاجتماعية للأسر العريقة هدف يكتنفه الغموض، ورُبما يتعارض مع مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية التي يرتكز عليها نظام الحُكم الديمقراطي؛ فنظام الحُكم الديمقراطي من منطلق مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، لا يمُيز رسمياً ومالياً بين المواطنين على أساس أُسر عريقة وأُسر غير عريقة.

وإذا أخذنا المادة الرقم (٣٤) في دستور قطر لعام ٢٠٠٤ «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة» مأخذ الجِدّ، فإن الاستراتيجية الوطنية كان عليها إصلاح العلاقة بين أهل السُلطة والنفوذ الموروث والمُجتمع على قاعدة الديمقراطية، ليُصبح جميع المواطنين من الناحية الرسمية مُتساوين وفرصهم متكافئة حيث تقف الدولة، باعتبارها مؤسسة على مسافة واحدة من كل مواطنيها، تاركة مسألة المكانة الاجتماعية للمُجتمع، يُسبغها على من يقدّمون له خدمات جليلة، على أن تكون المكانة الاجتماعية للأفراد فحسب، وأن تكون مسألة معنوية يسبغها الشعب وليست مادية أو رسمية تُكتسب بالوراثة وتميز بعض المواطنين عن معظمهم.

ثانياً: الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي

الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي في قطر وبقية دول مجلس التعاون، يُمثّل خللاً رئيساً مُزمناً. ويتجلىَ هذا الخلل المُزمن في المظاهر الرئيسة التالية:

١ ـ الخلل الإنتاجي

ويتمثل في الاعتماد المُطلق والمُتزايد على ريع صادرات ثروة طبيعية ناضبة هي النفط الخام (الزيت والغاز الطبيعي المسال (LNG)). فمصدر أوجه الدخل الرئيسة كافة هو الريع الاقتصادي الناتج من ارتفاع سعر النفط، عشرات المرات بالنسبة إلى تكاليف إنتاجه. وهو خلل يتجلّى في الناتج

---

(٤) **استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، ٢٠١١ ـ ٢٠١٦** (الدوحة: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، ٢٠١١)، ص ٢٩.

المحلي الإجمالي وسائر الحسابات القومية الأخرى، لأن مصدر دخلها هو ريع ثروة طبيعية ناضبة وليس إنتاجية الأفراد والمؤسسات كما هو الحال في الاقتصاديات الإنتاجية.

ونتيجة لعدم رغبة، وربما عدم قُدرة، كل من دول المنطقة مُنفردة على تبنّي سياسة نفطية وطنية تخضع بموجبها صادرات النفط لاعتبارات التنمية، فإنها تلبّي الطلب العالمي على النفط بشكل أعمى، من دون أدنى اعتبار للقدرة الاستيعابية أو الطبيعة الناضبة للثروة النفطية.

وبذلك تزايد الاعتماد على ريع النفط منذ عقود. وأصبح ريع النفط هو مصدر إيرادات الميزانية العامة والاستثمارات العامة (الاحتياطي العام) وسائر الحسابات القومية.

ومن هنا اكتسبت قطر وبقية دول المنطقة، بامتياز، صفة الدولة الريعية، وأصبحت تُعاني من خلل إنتاجي مُزمن لا يصلح أمره إلا بإخضاع صادرات النفط الخام (الزيت والغاز الطبيعي المسال) لاعتبارات التنمية الحميدة، وربط تصديرهما بنمو القدرة الاستيعابية المُنتجة لاقتصاد البلد المُصدر من أجل بناء قاعدة اقتصادية تكون بديلة للاعتماد على صادرات النفط الخام تدريجياً.

وهذا الخلل الإنتاجي وبقية أوجه الخلل المزمنة، هو ما جعلنا مُنذ عقدين نَصِف نمط التنمية النفطية بـ «تنمية الضَّياع»(٥). وذلك نتيجة لاستنزافها الموارد النفطية الناضبة والموارد الطبيعية كافة من دون بناء قاعدة اقتصادية بديلة، ونتيجة لاقتلاعها جذور المُجتمع الوطني وطمسُ هويته، مع الأسف، بسبب استمرار الخلل السكاني وتفاقم أبعاده الخطرة. وهذا النمط من « تنمية الضَّياع» تكّرس ـ مع الأسف ـ في المنطقة، بدل أن يتم الالتفات إلى خطورته والعمل على تغيير المسار.

٢ ـ الاختلالات الاقتصادية المُصاحبة للاعتماد على ريع النفط وبقاء النُظم السياسية من دون مراقبة ومحاسبة شعبية

وأهم هذه الاختلالات وأخطرها: الخلط بين المال العام والمال

(٥) علي خليفة الكواري، **تنمية للضَّياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

الخاص، وغياب الشفافية تجاهه لدرجة اعتبار الميزانية العامة والاحتياطي العام سراً على المواطنين، الأمر الذي أدى إلى الكثير من التسرب والهدر وسوء تخصيص عائدات النفط، كما أدى إلى تخلُّف سياسات إعادة تدويرها داخلياً وخارجياً؛ فباستثناء الكويت مُنذ صدور دستور عام ١٩٦٢، لا تنشُر قطر ولا بقية دول المنطقة حسابات ختامية للميزانية العامة ولا حسابات مُدقَّقة للاحتياطي العام، ولا تنشُر تقارير ديوان المحاسبة إن وجدت.

وفي دراسة حديثة لي، لاحظت من بيانات معهد المالية الدولية IIF التابع لصندوق النقد الدولي، أن نسب التسرُّب من عائدات النفط ـ المبالغ التي لم تدخل الميزانيات العامة ـ بلغت ٥٠ في المئة من إجمالي عائدات النفط في قطر، وناهزت الربع في بقية دول مجلس التعاون باستثناء الكويت[٦]. وإلى جانب هذا التسرُّب نجد نسبة قد تصل إلى ٥٠ في المئة من الميزانيات العامة التقديرية في دول المنطقة باستثناء الكويت، قد تمّ إنفاقها على مخصصات وعطايا وهبات من دون وجود جدوى عامة تبرر تخصيصها لأوجه الصرف هذه.

وإذا أمعنّا النظر في حوالى الربع الباقي من عائدات النفط الذي يُمكن أن يُطلق عليه نفقات عامة، نجد أن مُعظمها ذهب إلى دعم الاستهلاك وإخفاء فشل نمط التنمية، ولم يُستفَد من معظمه في تكوين نشاطات إنتاجية وإطلاق طاقات المواطنين من أجل بدء عملية تنمية مستدامة.

٣ ـ الخلل في قوة العمل الذي سبق الحديث عنه

حيث تدنّت بسبب التوجهات الاستهلاكية نسبة مساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل في قطر إلى ٦ في المئة فقط، قسم كبير منها يتصف توظيفه بالبطالة المُقنَّعة، لتغطية فشل الدولة في إيجاد وظائف مُنتجة وإعداد المواطنين لشغلها.

إن الحديث عن التنمية من دون إصلاح إنتاجي ـ اقتصادي يسبقها، هو إقرار لنمط «تنمية الضياع» وتكريسٌ له حتى يبلُغ نتائجه المُدمِّرة عندما

---

(٦) علي خليفة الكواري، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٨٤.

يُستَنضَب النفط من دون بناء قاعدة اقتصادية بديلة، وعندما تتحول الثروة النفطية العامة إلى ثروات خاصة، يرثها الأبناء عن الآباء، ويتحقق ـ والعياذُ بالله ـ اقتلاع جذور المجتمع القطري نتيجة للاعتماد على الوافدين بشكل استراتيجي يؤدي إلى إلغاء فرصة عودة المُجتمع القَطَري لممارسة دورهِ باعتباره التيار الرئيس في الدولة.

فهل اعترفت رؤية قطر واستراتيجيتها بالخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي؟ وهل قدّمت الحلول لمُعالجة مظاهره عبر عملية إصلاح جذري يُمهِّد لبدء عملية تنمية حميدة بدلاً من نمط «تنمية الضياع» الراهَن؟

تذكُر رؤية قطر تحديات مستقبلية تتمثل في الموازنة بين الخيارات المُتاحة. وتذكر منها في المجال الاقتصادي ما يلي[٧]:

احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة.

ـ النمو المُستَهدف والتوسع غير المُنضبط.

ـ مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المُستهدَفة.

ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها.

ولكن الرؤية لا تحدد هذه الخيارات، حيث لا تتوقف رؤية قطر عند الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي ولا تعترف بمظاهرهِ السابق ذِكرها، وإنما تبدأ الحديث عن التنمية الاقتصادية بشكل يوحي ضمنياً بمواصلة نمط «التنمية الراهن» من دون التوقف عند ضرورة إصلاح أوجه الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي.

وتخلُص الرؤية إلى أن الغايات المُستهدفة «للتنمية الاقتصادية» هي[٨]:

الإدارة الاقتصادية السليمة: الاستغلال المسؤول للنفط والغاز: التنويع الاقتصادي المُناسب.

وهذه غايات عامة لا تفيد في إصلاح الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي، وربما تكرِّس نمط التنمية الراهن بدل إصلاحه.

---

(٧) **رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠**، ص ٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٢.

كما تبدأ استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١ ـ ٢٠١٦[٩]، التأكيد أن قطر أقامت «أساساً متيناً يُمكّنها من تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية». وهذه مسألة تحتاج إلى مناقشة.

ولكن الاستراتيجية تقرّ باستمرار أثر تغيّرات أسعار النفط على المشهد الاستشرافي. وتقول «إن التنبؤ بالمستقبل عملية تكتنفُها الخطورة دائماً»[١٠]. وبذلك تُفصح الاستراتيجية أن مُهمتها ليست إعادة صياغة المُستقبل وإنما التنبؤ به!

وتُضيف الاستراتيجية أنه «إضافة إلى التعامل مع حالة عدم اليقين، سوف تواجه دولة قطر قيوداً شديدة على الموارد البشرية والمؤسسية، **والتي يمكن أن تؤثر على إمكانية تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية**»[١١].

الجدول الرقم (٨ ـ ١)

الاستراتيجية تلخِّص مقترحاتها لتعزيز الازدهار المُستدام

التحديات الرئيسة	الاستجابات الاستراتيجية
ضمان الاستدامة في بيئة يشكل فيها استنفاذ الموارد الهيدروكربونية المصدر الرئيسي للدخل	وضع سياسة خاصة باستنفاد الهيدروكربون؛ الحفاظ على معدلات عالية من الادخار والقيام باستثمارات سليمة في الأصول البشرية والرأسمالية والمالية للمستقبل
تعزيز الاستقرار في بيئة يؤدي فيها تقلب أسعار النفط والغاز إلى خلق المخاطر	إصلاح العمليات المالية وعمليات إعداد الموازنة، وضع برنامج استثمار عام، إدارة السيولة وتطوير سوق رأس المال المحلي
تحسين كفاءة استخدام كافة الموارد لدعم مستويات معيشة مرتفعة للأجيال الحالية والمستقبلية	تعزيز المنافسة والتجارة والاستثمار؛ تحسين اللوائح والنظم، تقوية إدارة الطلب على المياه والكهرباء والوقود؛ الإصلاح الزراعي
تنويع الاقتصاد لتحقيق ثروة دائمة ودعم الازدهار الاجتماعي الأوسع	دعم إنشاء المؤسسات وتطوير القطاع الخاص؛ تحسين مناخ الأعمال وتعزيز التكامل الإقليمي؛ إصلاح سوق العمل

المصدر: استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، ٢٠١١ ـ ٢٠١٦ (الدوحة: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، ٢٠١١)، ص ٢٤.

---

(٩) استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، ٢٠١١ ـ ٢٠١٦، ص ٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦.

ويلاحظ على الاستراتيجية مواصلة الغموض الرسمي حول المال العام وعدد المواطنين خاصة. ومن قراءة إحصاءات أوردتها الاستراتيجية، نجد رسماً بيانياً، فحسب، لإجمالي إيرادات الحكومة والنفقات الحكومية في الجدول الرقم (٨ ـ ١). ولكننا لا نجد إحصاءات لإجمالي عائدات النفط والغاز حتى نتأكد من توريد عائدات النفط كافة للميزانية العامة.

كما إننا لا نجد تفصيلاً قطاعياً للإيرادات والنفقات الحكومية العامة كي نعرف حجم المخصصات والعطايا والهبات وأمثالها من نفقات الميزانية العامة، ولا نجد إحصاءات حول إجمالي الاحتياطي العام ولا لأوجه استثماره ولا أرباحه السنوية، وكذلك لا نجد ذكراً لعدد المواطنين ونسبتهم في عدد السكان. فهذه مجالات مسكوت عنها وتُعتبر سراً من أسرار الدولة، لا يحق للمواطنين معرفته.

ثالثاً: الخلل الأمنـــي

يتمثل الخلل الأمني في عدم قدرة الدول على الدفاع عن نفسها، وإنما تبعيّتها لقوى أجنبية وارتباطها بمُعاهدات تُجيز إقامة قواعد عسكرية ووجود قوات أجنبية لدول عظمى على أراضيها.

وقد كان هذا هو الحال في أغلب الدول الأعضاء في مجلس التعاون أيام الحماية البريطانية وبعد الاستقلال، عدا قطر. وقد تكرَّس ذلك بعد حرب الخليج الثانية عام١٩٩١، وأصبح عامّاً وشاملاً مُنذ غزو العراق في عام ٢٠٠٣، حيث شاركت تلك القواعد والقوات العسكرية الأجنبية في الحرب على العراق واحتلاله من دون قُدرة دول المنطقة ـ حتى وإن رغبت ـ الوقوف على الحياد وعدم المُشاركة في المجهود الحربي، لاعتبارات الجوار وروابط الأخوّة والمصالح بعيدة المدى لشعوبها.

وهذا الخلل الأمني بسبب صغر وضعف دول المنطقة، ألزمها بمُعاداة الدول التي يعاديها من يَملك القواعد على أراضيها، وتحمُّل وزر الصراعات العسكرية ومخاطر المخزون من أسلحة الدمار الشامل والحروب الشرسة التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل، وتعريض شعوبها واقتصادها وعلاقات حُسن الجوار للخطر، لمصلحة دول أجنبية لا تستطيع دول المنطقة التأثير على قراراتها الاستراتيجية.

وإذا كان من الصعوبة بمكان أن توفر كل من دول المنطقة مُتطلبات الأمن الوطني مُنفردة، فإن الحل الوحيد يتمثل في تجسيد كيان اتحادي بين منظومة دول مجلس التعاون يتوافر له الحد الأدنى من القدرة على بناء منظومة دفاعية، كما تتوافر له شروط التنمية الحميدة المُستدامة.

فهل تعرضت رؤية قطر واستراتيجيتها إلى هذا الخلل الأمني؟ وإلى أي حدّ بدت التطلّعات لمُعالجة هذا الخلل المُزمن من خلال اندماج أقطار مجلس التعاون في كيان موحَّد يوفر مُتطلبات الأمن وشروط بدء عملية التنمية المُستدامة؟

تسكُت رؤية قطر عن الخلل الأمني، ولا تتوقف عند إشكالية وجود قواعد عسكرية وقوات أجنبية على أرض قطر. فلا نجد الخلل الأمني بين التحديات ولا نجد إشارة لأهمية توفير مُتطلبات الأمن الإقليمي الذاتي في إطار الأمن القومي العربي.

ولذلك نجد **استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١ ـ ٢٠١٦** تسكُت أيضاً، وبشكل مُطبق، عن هذا التحدي ولا تتناول أي جانب من جوانب الدفاع والأمن الإقليمي، ولا ضرورات العمل المشترك والوصول بالتعاون بين أقطار مجلس التعاون إلى وحدة دولها كما تنصّ المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس، وذلك باعتبار اندماج دول مجلس التعاون في كيان سياسي موحد مثل اتحاد ماليزيا على سبيل المثال، هو المدخل الاستراتيجي لتوفير مُتطلبات الأمن الإقليمي والتنمية الحميدة المُستدامة.

رابعاً: الخلل السكاني

الخلل السكاني المُزمن والمتفاقم في قطر الذي أدى إلى تدنّي نسبة المواطنين في إجمالي السكان من ٤٠ في المئة عام ١٩٧٠، إلى ١٢ في المئة فقط عام ٢٠١٠، هو أخطر أوجه الخلل المُزمنة وأكبرها تحدياً وأكثرها إلحاحاً وأحقها بالأولوية في الإصلاح الجذري.

إن استمرار هذا الخلل السكاني، يُهدّد اليوم باقتلاع المجتمع القطري وطمس هويته وثقافته وإخراج لغته العربية من التداول، وتقويض دور المواطنين، باعتبار دور المواطنين في أي بلد مُعافى يجب أن يكون هو الدور

الرئيس في الدولة، والمواطنون هم قيادات وكوادر الإدارة بشكل عام والإدارة العامة على وجه الخصوص.

وجدير بالذكر أن الخلل السكاني في قطر، على المستوى الأهلي والرسمي، كان قضية مُعترفاً بها منذ فترة طويلة، وإصلاحه كان شعاراً مطروحاً عبر نصف قرن من الزمن، حتى نبهتنا أخيراً استراتيجية التنمية في قطر على تغيّر جوهري في النظرة الرسمية تجاه قضية الخلل السكاني. حيث أصبح الخلل السكاني في الرؤية والاستراتيجية أمراً مسكوتاً عنه، إذا لم نقل مرغوباً فيه، والحديث أصبح يتركز على سكان قطر على الإطلاق من دون ذكر حتى لعدد المواطنين ولا نسبتهم في إجمالي السكان.

وكأني بهذا التوجه يدفع بأهل قطر أن يتحولوا من مواطنين لهم حقوق المواطنة إلى مُجرد فئة ضئيلة من السكان، يجب عليهم أن يتنافسوا مع الوافدين على فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية، وأن يكون ذلك بلغة غير لغتهم العربية.

ولعلّ قانون الجنسية الجديد لعام ٢٠٠٥، يُمهِّد لتحويل أغلب المواطنين إلى سكان لا يتمتعون بحقوق المواطنة. كما عطلت المادة الرقم ١٥٠ من الدستور، الحقوق السياسة الموعودة لبقية المواطنين، على قلّتها.

وحين نصف الوضع السكاني في قطر بالوضع المُختلّ وندعو إلى ضرورة إصلاحه بشكل عاجل، فإننا نتحدث عن وضع أصبح فيه عدد المواطنين يُقدر بحوالى ٢٣٠ ألف نسمة من عدد السكان البالغ ١,٦٤ مليون نسمة عام ٢٠١٠[١٢]، ونسبتهم في إجمالي السكان ١٢ في المئة فقط، مقارنة بحوالى ٣٠ في المئة عام ٢٠٠٤.

كما إن إجمالي قوة العمل التي تصاعدت من ٣٢٣ ألفاً عام ٢٠٠١، إلى ١,٢٦٥ مليون عام ٢٠٠٩، تدنّت نسبة مُساهمة المواطنين فيها من ١٤ في المئة عام ٢٠٠١ إلى ٦ في المئة فقط عام ٢٠٠٩[١٣].

والسبب الرئيس لذلك، يعود إلى السياسة الرسمية منذ عام ٢٠٠٤،

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

المُتمثلة في التوسع العقاري وما نتج منه من مشروعات عقارية ضخمة وما تطلبه من بنية أساسية، بهدف بيع مساكن استثمارية مقابل منح المُشترين إقامات دائمة بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم.

وبذلك أصبحت مصادر استمرار الخلل السكاني المستقبلية، ليست الحاجة التقليدية للعمالة الوافدة فحسب، وإنما الخيار الرسمي غير المبرَّر، الذي تجلّى في سياسة التوسع العقاري وبناء المدن والأحياء الجديدة لغير حاجة المواطنين والوافدين للعمل، وإنما لاستقدام سكان آخرين جُدد (مستوطنين) يُشجّعون على شراء المساكن الاستثمارية مقابل منحهم إقامات دائمة هم وأسرُهم، بصرف النظر عن حصولهم على تأشيرة زيارة عمل مثل بقية الوافدين للعمل.

وجدير بالتأكيد أن الوضع السكاني المُختلّ لا يجوز له أن يستمر من منظور وطني، وليس له شبيه اليوم في أي دولة كبيرة أو صغيرة عدا شقيقتنا دولة الإمارات العربية المُتحدة.

فليس هناك شعب أو مجتمع يمكنه أن يستوعب عدداً من الوافدين يفوق عدد المواطنين، فما بالك بثمانية أضعاف عدد المواطنين، وفي الوقت نفسه يشجع نشاطات عبثية تؤدي إلى مزيد من تدفق الوافدين حتى يتم تقوض دور المواطنين وطمس هويتهم وتغييب لغتهم. ولعل قراءتنا التالية لمنطوق الاستراتيجية ودلالته، توضح لنا توجهاتها بصدد الخلل السكاني:

تصف الاستراتيجية زيادة السكان المحتملة من ١,٦٤ مليون نسمة مع نهاية ٢٠١٠، إلى ١,٩ مليون نسمة عام ٢٠١٦، والبالغة (٢٦٠ ألف نسمة) ـ زيادة يفوق عددها عدد المواطنين ـ ، بالزيادة المتواضعة في عدد السكان[١٤].

ويبدو أن الاستراتيجية تنظر إلى العمالة الوافدة التي تبلغ ٩٤ في المئة من إجمالي قوة العمل في قطر في الوقت الحاضر، بأنها ليست ضرورة مؤقتة يتم تدريجياً إحلال قوة العمل المواطنة محل قسم منها حيث أمكن، ولذلك تؤكد أهمية الاحتفاظ بها في أكثر من موضع.

وبدل أن نجد الاستراتيجية ـ كما يجب ـ معنيَّة بتجميد عدد الوافدين

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥.

ومن ثم تخفيضه تدريجياً، وذلك لزيادة نسبة المواطنين في السكان وفي قوة العمل بواحد في المئة سنوياً مثلاً، حتى تصل نسبة المواطنين في نهاية فترة الرؤية عام ٢٠٣٠ إلى حوالى ٥٠ في المئة من السكان، نجد الاستراتيجية تُبشّرنا بزيادات كبيرة في العمالة الوافدة، إذا استمر تدني الأجور في القطاع الخاص.

وتقول الاستراتيجية ـ نتيجة انعدام التخطيط لبلوغ أهداف مُحددة ـ «ولكن إذا استمر تدنّي الأجور في القطاع الخاص، فمن شأن ذلك أن يُرسّخ الانحياز إلى تقانات كثيفة العمالة، وأن يدفع نحو اتجاه يفضي في المستقبل إلى عدد سكان أكبر لكن أقلّ مهارة»[(١٥)].

وفي كل الأحوال، فإن عدم يقين الاستراتيجية يتعدّى أسلوب الإنتاج إلى القرارات السياسية المُفاجئة وتقول «وإنّ توقيت وحجم الأنشطة المُرتبطة بالتحضيرات لكأس العالم ٢٠٢٢، سيضيف عنصراً آخر من عدم اليقين حول تنبؤات عدد السكان في المستقبل»[(١٦)].

وما يستحق الوقوف عنده والنظر إليه، هو عدم وجود عدد مُحدد لسكان قطر عند نهاية فترة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، فعدد السكان مفتوح للزيادة من دون سقف، وتركيبتهم متروكة من حيث الجنسية واللغة والثقافة، ومفتوح لكل المؤثرات والتوجهات العشوائية. وهذه حالة شاذة بين دول العالم، فأول المعطيات التي تؤسَّس خطط التنمية عليها ـ في العادة ـ في أي دولة، هي عدد السكان المستهدف وتركيبتهم، بما يحقق مصالح المواطنين ويصون أمن المجتمع.

ولذلك نجد تقديرات سكان قطر في المستقبل، تتغير من جهة حكومية إلى أخرى، حيث يحكم كل تقدير منها توجهات القائمين على تلك الجهة الحكومية؛ فعلى سبيل المثال، عند حديث الاستراتيجية عن «مترو الدوحة»، نجدها غير مُتفقة مع تقديرات شبكة مترو الدوحة. ولذلك تقول «بَيْد أن حجم المشروع ومداه يعتمدان على إسقاطات غير واقعية لعدد السكان ولزيادة حركة المُسافرين»[(١٧)]. ما

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥١.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٢.

يؤكد عدم وجود حجم سكاني مُحدّد في رؤية قطر واستراتيجيتها، ولذلك نجد أن هناك إسقاطات وسيناريوهات لحجم السكان لدى جهات حكومية مهمة ومؤثرة مثل شركة الديار، تختلف كثيراً عن تقديرات وإسقاطات الهيئة العامة للتخطيط التنموي، المسؤولة عن الاستراتيجية السكانية التي وضعت استراتيجية التنمية الوطنية. وجديرٌ بالذكر أن حكومة قطر في منتصف عام ٢٠١١، وبالرغم من تحذيرات الاستراتيجية، أنشأت شركة الريل (القطار والمترو) لتنفيذ الخطة التي اعترضت على تقديراتها وإسقاطات السكان فيها الهيئة العامة للتخطيط التنموي.

خاتمـــة

وكلمة الختام توجب علينا النظر إلى المستقبل بالرغم من مرارة الحاضر. والنظر إلى المستقبل يوجب علينا القول إن وجود دستور ورؤية وإستراتاجية في قطر، هو بداية طيبة في جهود بناء الدولة. وعلينا أن نتفاعل مع ذلك بالرأي والحجة من منطلق المصلحة العامة.

فوجود هذه الوثائق المهمة، فتح للقطريين المجال لمناقشة الحكومة ولفت نظرها إلى المسكوت عنه. كما أتاح الفرصة لدعوة الحكومة لإجراء حوار وطني من أجل استكمال هذه الوثائق وتنقيحها بما يحقق انتقال قطر إلى نظام حكم ديمقراطي ومشاركة سياسية فعالة.

ومن خلال الممارسة الديمقراطية، سوف يشارك شعب قطر بفاعلية مع القيادة في إعادة صياغة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ويتحمل عبء وضع وتنفيذ استراتيجية دولة قطر للتنمية الوطنية من خلال كوادر قطرية، مبتدئاً بتحديد أوجه الخلل المزمنة وتقديم البرامج لإصلاحها من أجل بدء عملية تنمية حميدة مستدامة.

ويبقى لي في الختام أن أؤكد أن النظر إلى المستقبل يتطلب بالضرورة استجابة من الحكومة وسماع الرأي الآخر وتكريس حرية التعبير والقبول بحوار وطني جادّ حول دستور قطر ورؤيتها واستراتيجيتها.

كما يتطلب صدقاً وجِدّية من الشعب ومسؤولية وطنية ممن يدركون المخاطر وقادرين على قول كلمة الصدق؛ فمصير قطر وأهلها في الميزان، والزمن ليس في صالحهم. فليس من الممكن إبقاء الحال على ما هو عليه.

السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون

الحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، ماسة وعاجلة لمواجهة أوجه الخلل المزمنة والمتفاقمة فيها. وقد كانت هذه الحاجة للإصلاح موضوع أوراق ومناقشات اللقاء السنوي الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية، المنعقد في الدوحة مطلع ٢٠١٢ والذي شارك فيه أكثر من ١٢٠ معنياً بالإصلاح من أهل المنطقة، لتدحض إنكار الحاجة للإصلاح في المنطقة وتستنكر تجاهله وتؤكد الحاجة للانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، وإرساء ملكيات دستورية في دول المنطقة. كما شدّدت الأوراق والمناقشات على ضرورة إصلاح السياسات العامة لمواجهة أوجه الخلل المزمنة والمتفاقمة في المنطقة.

وهذه الأوراق والمناقشات هي موضوع كتابنا هذا الذي يمثّل حلقة في دعوة منتدى التنمية المتواصلة للإصلاح في دول المنطقة عبر ثلث قرن من الزمن. وربما نجد في أوراق ومناقشات اللقاء الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية هذا تنبيهاً لضرورة الانتقال من الدعوة إلى الإصلاح إلى المطالبة به سلمياً في كل دولة من دول المنطقة من قِبَل القوى الحية فيها.

علي خليفة الكواري

منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت
ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان
بريد الكتروني: info@almaarefforum.com.lb

